

الكواكب الدرية

1963
CHICAGO

شرح

العالم الصلامة القدوة الفهامة ، البدر السارى الأكل
الشيخ محمد بن أحمد بن عبد البارى الأهدل

على

متنمة الآجرومية

تأليف

العلامة الزاهد محمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب

رحمهما الله تعالى آمين

وضنا المتنمة مضبوطة بالشكل الكامل بأعلى المطابع ليم نفعها

الجزء الثاني

طبع بمطبعة شركة

مطبعة الباني الخليلي

وبشرطه محمد أمين عمران

جادی الأولى سنة ۱۳۵۱ هـ - رقم ۴۹

تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ وَعَلِّمُوا النَّاسَ
(حديث شريف)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب المنصوبات من الأسماء

الْمَنْصُوبَاتُ خَمْسَةٌ عَشْرَ : وَهِيَ الْمَنْتَوَلُ بِهِ ، وَمِنْهُ الْفَادَى كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ ، وَالْمَصْدَرُ ،
وَيُسَمَّى الْمَفْعُولُ الْمَطْلُوقَ ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ ، وَظَرْفُ الْمَكَانِ ، وَيُسَمَّى مَفْعُولًا فِيهِ ، وَالْمَفْعُولُ
مِنْ أَجْلِهِ ، وَالْمَنْتَوَلُ مَعَهُ ، وَالْمُشْتَبَهُ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، وَالْحَالُ ،

باب المنصوبات

جمع منصوب أى اسم منصوب ، لاجع منصوبة ، وجع بالألف والتاء لانه صفة لذكر لا يعقل ،
وقيل انه جمع منصوبة أى كلة منصوبة ، وهى كل ما اشتم على علم المفعولية وهوالفتحة والكسرة
والألف والياء (من الأسماء) خاصة ، أما المنصوبات من الأفعال فذكرها في غير هذا الباب (المنصوبات)
أى من الأسماء كثيرة أوصلها بعضهم إلى ستة وعشرين والمذكور هنا (خسة عشر) منصوبا
(وهى) على سبيل الاجال والتعداد (المفعول به) نحو : ضربت زيدا ، وخلق الله السموات
(ومنه) مفعولا ظن ومفاعيل أعلم ، و (النادى) بجميع أقسامه حتى المبنى على الضم لأنه فى
محل نصب (كما سأتى بيانه) فى محله . (و) ثانيها (المصدر) المنصوب على المفعولية المطلقة
(ويسمى المفعول المطلق) لعدم تقييده بحرف الجر ، بخلاف بقية المفاعيل ، نحو : ضربت ضربا ،
ونحو : لا تضره شيئا أى نوعا من أنواع الضرر . (و) ثالثها (ظرف الزمان) نحو : صمت يوما (وظرف
المكان) نحو : اعتكفت أمامك ، وهوله تعالى - فلما رآه مستقرا عنده - وليس المراد بالاستقرار
الكون العام خلا لا بن عطية بى عدم التحرك فهو كون خاص ، فالظرف متعلق به ، ومستقرا حال
من الضمير (و) كل من الظرفين (يسمى مفعولا فيه) بوقوع الفعل فيه . (و) رابعها :
(المفعول من أجله) نحو قوله تعالى - يتفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله . (و) خامسها (المفعول
معه) نحو قوله تعالى - فأججوا أسركم وشركاءكم - أى معهم . (و) سادسها (المشبه بالمفعول
به) وهو منصوب الصفة المشبهة ، نحو : زيد حسن وجهه ، نصب وجهه ، أصله بالرفع ولكن حوّل
الاسناد عنه إلى ضمير المضاف إليه ، فصار هو الفاعل ، واستتر جوازا فى الصلة ، وأجاز بعضهم
نصب المشبه بالفعل ، نحو : سته زيد نفسه ، ووجع زيد بطنه ، والأصح أنه منصوب على المفعول
به بالتضمن . (و) سابعها (الحال) نحو : جاء الأمير راكبا ، وقوله تعالى - ولاتمش فى الأرض مرحبا -

وَالْمُسْتَشْفَى، وَخَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَخَبَرُ الحُرُوفِ الْمُسْتَهْتِكَةِ بِلَيْسَ، وَخَبَرُ أَفْعَالِ
الْمُقَارَبَةِ، وَأَنْتُمْ إِنْ وَأَخَوَاتِهَا، وَأَنْتُمْ لَا الَّتِي لِنَفْسِ الْجِنْسِ وَالتَّابِعِ، لِلْمَنْصُوبِ، وَهُوَ
أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ كَمَا تَقَدَّمَ .

باب المفعول به

وَهُوَ الْأِسْمُ الَّذِي يَقَعُ عَلَيْهِ الْفِعْلُ، نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ، وَأَتَقَوَّ
اللَّهُ، وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ،

(و) ثامنها (التمييز) في بعض أحواله، نحو: طاب محمد نفسا . (و) تاسعها (المستثنى) في بعض
أحواله أيضا، نحو: فشرّبوا منه لإقليلا . (و) عاشرها (خبر كان وأخواتها) نحو: كان زيد
قائما، وقوله تعالى - ليسوا سواء - . (و) حادى عشرها (خبر الحروف المشبهة بليس) نحو:
قوله تعالى - ما هذا بشرا - ولات حين مناص، وقول الشاعر :

* تعزّ فلا شيء على الأرض باقيا * وقولهم إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية . (و) ثاني عشرها
(خبر أفعال المقاربة) نحو: وما كادوا يفعلون، وعسيت صائما . (و) ثالث عشرها (اسم إن
وأخواتها) كقوله تعالى - إن الله يرى من المشركين - . (و) رابع عشرها (اسم لا التي لنفي
الجنس) نصا، نحو: لاصحاب علم يموت، ولا إله إلا الله . (و) خامس عشرها (التابع للمنصوب
وهو أربعة أشياء كما تقدم) أى في المرفوعات: النعت والعطف والنوكيد والبدل سواء أكان تابعا
للمنصوب لفظا أو محلا حقيقة أو حكما كلا رجل ظريفا حاضر ولا رأيت من أب ولا ابنا وباهؤلاء
العاملين، ورأيت رجلا يأكل وشارب، ولم يذكر مفعولى ظن وأخواتها لاندراجهما في المفعول به
كاللنادى، ثم ذكر المصنف تفاصيل الأبواب السابقة على الترتيب المذكور، فقال :

باب المفعول به

بدأ به لأنه أحوج إلى الأعراب لأنه الذى يلتصق بالفاعل من المفاعيل الخمسة، ولأنه أكثر
استعمالا ولا يراد عند الإطلاق إلا هو (وهو الاسم الذى يقع عليه الفعل) أى فعل الفاعل،
والمراد به ما ينصبه الفعل المتعدي أو شبهه (نحو: ضربت زيدا) فزيدا مفعول به لوقوع الفعل
الذى هو الضرب عليه . قال في المحصول: الضرب إمساس جسم حيوان بعنف . قال القرافى
في شرحه الظاهر أنه لا يشترط في المضروب كونه حيوانا، لقوله تعالى - أن اضرب بعصاك الحجر -
والظاهر أن هذا حقيقة لأن الأصل عدم المجاز (وركبت الفرس) فالفرس مفعول به لوقوع الفعل
الذى هو الركوب عليه وليس المراد بوقوع الفعل الوقوع الحسى إذ ليس كل الأفعال المتعدية واقعة
على مفعولها حسا بل المراد ما يشمل الحسى كما في هذين المثالين والمعنوى فقط، نحو: قوله تعالى
(واقنوا الله) وإعرابه اتقوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة فاعل، الله منصوب على
أنه مفعول به، ويقال فيه أدبا منصوب على التعظيم ومثله (وأقيموا الصلاة) والمراد بالوقوع المعنوى
تعلق فعل الفاعل بشيء هو المفعول به من غير واسطة بحيث لا يعقل الفعل بدون تعقل ذلك الشيء

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ : ظَاهِرٌ ، وَمُضْمَرٌ . فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ ، وَالْمُضْمَرُ قِيَمَانٍ : مُتَّعِلٌ ، نَحْوُ : أَكْرَمَنِي وَأَخْوَانِي . وَمُتَنَفِعِلٌ ، نَحْوُ : إِيَّايَ وَأَخْوَانِي .

كالضرب فإنه لا يتحقق بدون مضروب ، والتقوى لا يتحقق بدون من يتقى ، والاقامة لا تتحقق بدون شيء . يقام سواء أنسب الفعل إليه بطريق الإثبات كما مثل أو بطريق النفي ، نحو : لم أضرب زيدا فزيدا في نحو هذا المثال مثله في ضربت زيدا لأنه إنما كان مفعولا باعتبار أن ذكر الفعل معه دالٌّ على من وقع عليه وهو كذلك أثبت أو نفي ، وهكذا الفاعل باعتبار كونه فاعلا ، قاله هطيل . وعلمة المفعول به هو الذي يصح أن يخبر عنه باسم مفعول تام مصوغ من لفظ فعله ، فقول في الأمثلة : زيد مضروب ، والفرس مركوب ، والله متقى ، والصلاة مقامة . والفعل بالنسبة للمفعول به أقسام : الأول ما لا يتعدى إليه أصلا كالـدالِّ على حدوث ، نحو : حدث المطر ، ونبت لنا الزرع . الثاني ما يتعدى إلى واحد بالحرف : كغضبت من زيد وصررت عليه ، وهذا كالذي قبله يسمى لازما وقاصرا ، ولا يسمى متعديا اصطلاحا ، وقد اتصل بالفعل القاصر أمور فيتعدي وهي عشرة ذكرت في المطولات . والثالث ما يتعدى لواحد بنفسه كأفعل الخواص ، نحو : شتمته وأبصرته وسمعته . والرابع ما يتعدى لواحد تارة بنفسه وتارة بالحرف ، نحو : شكرته فيجوز فيه شكرت له . والخامس ما يلزم تارة ويتعدى لاثنتين بنفسه مرة أخرى ، نحو : زدته دينارا وزاد الديرار ونقصته شيئا ونقص الشيء ، والسادس ما يتعدى لواحد بنفسه ولآخر بنفسه تارة وبالحرف أخرى وهو ثاني مفعوليه ، كوزنته الدراهم أو وزنت له الدراهم ، وكلته الطعام أو كلت له الطعام ، وزوجته هذا أو بها ، وسميت أو دعوت ابني محمدا أو بمحمد وكنيته أباعلي أو بأبي علي ، والسابع ما يتعدى بنفسه لاثنتين أو ثلثا فاعل في المعنى وهو باب أعطى وكسا ، والثامن ما يتعدى لاثنتين أصلهما المبتدأ والخبر وهو باب طلق ، والتاسع ما يتعدى لثلاثة مفاعيل أصل الأخيرين منها المبتدأ والخبر والأول أجنبي عنها وهو باب أعلم وأرى (وهو على قسمين : ظاهر ومضمر) كما أن الفاعل كذلك (فالظاهر ما تقدم ذكره) من الأمثلة (والمضمر قسبان) أحدهما (متصل) بعامله لا يستقل بنفسه (نحو أكرمني) للتكلم وحده والضمير الياء وحدها والنون للوقاية ، وتلزم اختيارا قبل الياء في الفعل بخلافها في اسمه ، وفي من وعن ، وتقل في لعل ، وفي قد وقط بمعنى حسب اسمي فعل ، وتكثر في ليت ولعل ، ونحو في إن وأن ولكن وكأن (وأخوانه) وهي أكرمنا للتكلم ومعه غيره أو للمعلم نفسه ، وأكرمك بفتح الكاف للذكر المخاطب ، وأكرمك بكسرهما للمؤنثة المخاطبة ، وأكرمكما للثنى المخاطب مذكرا أو مؤنثا ، وأكرمكم للجمع المذكر المخاطب ، وأكرمكن للجمع المؤنث المخاطب ، وأكرمها للغائب ، وأكرمها للعائنة ، وأكرمها للثنى من ذلك مطلقا ، وأكرمهم للجمع المذكر الغائب ، وأكرمهن للجمع المؤنث الغائب ، والصحيح أن الضمير الكاف أو الهاء وحدها وما حرف تنبيه ، والميم حرف جمع وتذكير ، والنون المشددة خوف جمع وتأنيث (و) ثانيهما (منفصل) وهو ما يستقل بنفسه (نحو إياي) أكرمت للتكلم ، وإعرايه إياي ضمير منفصل في محل نصب مفعول مقدم أكرمت فعل وفاعل (وأخوانه) وهي : إيانا إياك بفتح الكاف إياك بكسرهما إياكما إياكم إياكن إياه إياها إياهما إياهن ، والأصح أن الضمير إيا وحدها وضع مشتركا ، فيز

وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي فَصْلِ الْمُضْمَرِ ، وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ : هَوَّجَتْ
 سُلَيْمَانُ دَاوُدَ ، وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْفَاعِلِ جَوَازًا وَوَجُوبًا ، وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ سَكَا
 تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْفَاعِلِ ، وَمِنْهُ مَا أَضْمَرَ عَامِلُهُ جَوَازًا ، نَحْوُ : قَالُوا خَيْرًا ، وَوَجُوبًا

باللواحق وهي حروف ، فالياء ونا حرفا تسكم ، والكاف حرف خطاب ، والهاء حرف غيبة وما ،
 والميم والنون على ماسر (وقد تقدم ذلك) كله (في فصل المضمر) بما يفنى عن إعادته :

وكل قسم منهما قد انحصر * ما جاء من أنواعه في اثني عشر
 (والأصل فيه) أى المفعول به (أن يتأخر عن الفاعل) بأن يذكر بعده لأنه فضلة (نحو :
 وورث سليمان داود) وإعرابه : وورث فعل ماض ، سليمان فاعل مرفوع ، وداود مفعول به منصوب
 والذي ورثه سليمان من داود هو العلم والنبوة لا المال ، فلا ينافي حديث « أنا معاصر الأنبياء لانورث »
 أخرجه بهذا اللفظ النسائي في الكبرى ، وما يرويه بعضهم بلفظ : نحن معاصر الأنبياء الخ . قال
 الحفاظ هو بلفظ نحن غير موجود (وقد تقدم) أى المفعول (على الفاعل) بأن يتوسط بينه
 وبين الفعل (جوازاً) نحو - ولقد جاء آل فرعون النذر - (وجوباً) إن كان المفعول وحده
 ضميراً منفصلاً ، نحو - شغلنا أموالنا وأهلنا - أو اتصل بالفاعل ضمير المفعول ، نحو - وإذا ابتلى
 إبراهيم ربه - أو كان الفاعل محصوراً ، نحو - إنما يخشى الله من عباده العلماء - فإن كان المفعول
 هو المحصور ، نحو : إنما أكرم زيد بإيك ، أو كان الفاعل ضميراً متصلاً ، نحو : بصرت زيدا ، أو
 خيف لبس كأن لم تظهر فهما الحركة كأن كانا مقصورين ولا قرينة وجب تقديم الفاعل (وقد
 تقدم) أى المفعول (على الفعل والفاعل) جوازاً ، نحو - فريقا هدى - وجوباً ، نحو :
 أيأما تدعوا - (كما تقدم في باب الفاعل) وذكره هنا زيادة لإيضاح . قال العاكفى : ويجوز
 إدخال اللام عليه عند تقدمه ، نحو - إن كنتم للرؤيا تعبرون - والذين هم لرحم برهبون -
 ونسبى هذه اللام مقوية لأنها قوت العامل حتى وصل إلى المفعول المتقدم لأنه يتقدمه عليه ضعف
 عن الوصول إليه . والناصب للمفعول به ، إما فعل متعدي كما تقدم أو وصف ، نحو : - إن الله بالغ
 أمره - أو مصدر ، نحو : - ولولا دفع الله الناس - أو اسم فعل ، نحو - عليكم أنفسكم -
 والأصل في ناصه أن يكون مذكوراً ، وقد يضمير كما قال (ومنه) أى من المفعول به (ما)
 أى شيء (أضمير) أى قتر (عامله) الناصب له ، ثم الاضمار قد يكون (جوازاً) بأن قامت
 قرينة حالية أو مقالية تدل على خصوصية الفعل المحذوف ، وليس موضع الفعل لفظ يقوم مقامه
 ولا كثرة بلغت مبلغاً يستغنى بها عن الفعل فتال القرينة المقالية (نحو) قوله تعالى - وقيل للذين
 اتقوا ماذا أنزل ربكم - (قالوا خيراً) أى أنزل خيراً لحذف العامل الذى هو أنزل للقرينة المقالية
 التى هى السؤال ، ومثال القرينة الحالية ، نحو قولك : لمن علمت أنه يريد مكة ورب السكبة
 أى تريد مكة ، ولما استهلين إذا كروا الهلال والله أى أبصروا ، لحذف العامل لدلالة الحال عليه
 (و) قد يكون الاضمار (وجوباً) بأن قامت فيه قرينة تدل على خصوصية الفعل المحذوف وفى
 موضع الفعل لفظ يقوم مقامه كما في باب الاشتغال والمنادى أو كثرة نغى عنه كما جاء في التحذير
 والاعراض إذا كرر ، كالطريق الطريق ، والأسد الأسد ، وأخاك أخاك ونحوها لأن أحد الاسمين

فِي مَوَاضِعَ : مِنْهَا .

باب الاشتغال

وَحَقِيقَتُهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ اسْمُهُ وَيَتَأَخَّرَ عَنْهُ فِعْلُهُ أَوْ وَصْفُهُ مُشْتَغِلٌ بِالْعَمَلِ فِي ضَمِيرِ
الِاسْمِ السَّابِقِ أَوْ فِي مَلَايِسِهِ عَنِ الْعَمَلِ فِي الْإِسْمِ السَّابِقِ

قد صار كالتائب عن العامل، وهل هو الأول أو الثاني . قال الأندلسي : والأشبه أن يكون الأول
لأنه في موضع الفعل ، وإن أفرد لم يجب إضمار العامل بل يكون إضماره حينئذ جائزا ووجوب
الاضمار (في مواضع) سبعة ذكر المصنف منها موضعين فقط الاشتغال والمنادى ، والثالث المنصوب
على الاختصاص وهو منصوب بأخص مقدر بعد ضمير المتكلم وحده أو ومع غيره ، ويكون
إما بآل ، نحو : نحن العرب أقرى الناس للضيف ، وإما مضافا لإضافة معنوية لا لإضافة لفظية ،
نحو : نحن معاشر الأنبياء لانورث ، والرابع المنصوب على الإغراء ، وهو تنبيه المخاطب على أمر
محمود ليفعله ، وهو منصوب بتقدير الزم واجب الحذف إن كرر كالصلاة الصلاة ، أو عطف عليه ،
نحو : السيف والرمح ، وإلا جاز ذكره ، كقوله تعالى - عليكم أنفسكم - ودونك زيدا ، والخامس
المصوب بالتحذير ، وهو تنبيه المخاطب على أمر مذموم ليحذره وهو منصوب بنحو : اتق واجب
الحذف إن كرر كالأسد الأسد ، أو عطف عليه : كقوله الله وسقياهم أوكأن بلفظ إياك ، نحو : إياك من
الأسد إذ الأصل باعد نفسك من الأسد ، ثم حذف باعد وفاعله والمضاف وهو نفس ، فأنفصل
الضمير الذي هو الكاف فصار إياك ، ونحو : إياك والأسد ، والأصل : احذر تلاقى نفسك ،
والأسد بنصب الأسد دطفا على تلاقى لحذف احذر ثم تلاقى ثم نفس فأنصب الضمير وأنفصل ،
السادس المثل الوارد بحذف المفعول كالسحاب على البقر ، يعني بقر الوحش بنصب السحاب بفعل
محذوف تقديره أرسل ، والسابع شبه المثل في الاستعمال ، ومنه قوله تعالى - اتهاوا خيرا لكم -
أى أتوا خيرا ، وكأهلا وسهلا ومرحبا ، أى صادفت أهلا ، وأتيت مكانا ليينا ، ومكانا مرحبا أى
واسعا ، ويجوز كونها مفعولا مطلقا ، أى أهلت أهلا ، وسهلت سهلا ، ورحب منزلك مرحبا
(منها) أى من المواضع السبعة التي يكون فيها حذف عامل المفعول واجبا .

باب الاشتغال

أى اشتغال العامل عن نصب الاسم السابق (وحقيقته أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل)
متصرف (أو وصف) وهو ما يعمل عمل الفعل كاسم الفاعل لأنه في معنى الفعل (مشتغل)
أى الفعل أو الوصف (بالعمل) أى عمل النصب (في) محل (ضمير الاسم السابق أو) مشتغل
بالعمل (في ملايسته) أى في اسم يلبس الضمير : إما بأن يضاف إليه ، نحو : زيدا ضربت
غلامه ويكون موصوف بهام ذلك الضمير أو موصولا به ، نحو : زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا
ضربت الذي يسمه . قال الرضي : وضابط الالبسة أن يكون ضمير المنصوب من تمة المنصوب بالمفسر
(عن العمل في الاسم السابق) أى في لفظه ، نحو : زيدا ضربته ، أو في محله ، نحو : هذا ضربته

نحو: زيدا أضربه، وزيدا أنا ضاربه الآن أو غدا، وزيدا ضربت غلامه، وكل إنسان
ألزمناه طأثره في عنته، فالنصب في ذلك كله محذوف وجوبا يفسره ما بعده،
والتقدير: أضرب زيدا أضربه، وأنا ضارب زيدا أنا ضاربه، وأهنت

ولولا اشتغاله بالعمل في الضمير لعمل في ذلك الاسم السابق (نحو: زيدا أضربه) هذا مثال لما
اشتغل فيه الفعل بالعمل في ضمير الاسم السابق، وإعرابه زيدا مفعول لفعل محذوف وجوبا،
والتقدير أضرب زيدا لأنه لا يجوز لك إبراز الفعل استغناء عنه لتفسيره، ولا يصح أن يكون
منصوبا بما بعده لأن الفعل لا يمكن إعماله إعمالين من جهة واحدة، واضرب فعل أمر وفاعله
مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والهاء مفعول به والجملة لا محل لها من الإعراب (وزيدا أنا ضاربه
الآن أو غدا) هذا مثال لما اشتغل فيه الوصف بالعمل في الضمير وإعرابه زيدا مفعول لوصف
محذوف وجوبا يفسره ما بعده، والتقدير أنا ضارب زيدا، وجملة أنا ضاربه مبتدا وخبر مضاف إلى
ضمير الاسم السابق، وضارب اسم فاعل وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا وهو مضاف ومفعوله
مضاف إليه، وأشار بقوله: الآن أو غدا إلى أن الوصف لا يعمل إذا كان مجردا من آل إلا إذا
كان للحال أو الاستقبال كما سيعلم من باب اسم الفاعل إن شاء الله تعالى، فخرج زيدا أنت ضاربه
أمس فلا يجوز فيه نصب زيد لأن الوصف غير عامل (وزيدا ضربت غلامه) هذا مثال لما
اشتغل فيه الفعل بالعمل في الملابس لضمير الاسم السابق، وإعرابه زيدا مفعول لفعل محذوف،
والتقدير أهنت زيدا ضربت غلامه، ولا يصح أن يقدر ضربت زيدا لأنك لم تضرب زيدا
أشار إليه ابن هشام وغيره، ولم يذكر المصنف مثالا لما اشتغل فيه الوصف بالعمل في ملابس ضمير
الاسم السابق، وذلك نحو: زيدا أنا ضارب غلامه الآن أو غدا، ويكون تقدير العامل في الاسم
السابق حينئذ أمهين زيدا (و) في اشتغال الفعل بالعمل في الضمير قوله تعالى (كل إنسان
ألزمناه طأثره في عنته) أي ما من مولود يولد إلا وهو مقرون بعمله وما قدر له من خير وشر
وسعادة وشقاوة، ويلزمه ذلك لزوم الطوق في عنته فلا ينفك عنه أبدا، وإعرابه الواو حرف عطف
كل مفعول لفعل محذوف وجوبا تقديره ألزمنا كل إنسان، ألزمنا فعل وفاعل، ألزم فعل ماض بمعنى
صيرناه لازما له نصب مفعولين، ونا ضمير متصل في محل رفع فاعل، والهاء ضمير متصل في
محل نصب مفعول أول، وطأثر مفعول ثان، والهاء مضاف إليه، وجملة في عنته حال من طأثر
متعلق بكان أو مستتر (فالنصب في ذلك كله) أي في جميع الأمثلة المذكورة (محذوف)
أي بعامل محذوف فعلا كان أو وصفا (وجوبا) فلا يجوز إظهاره، ويشترط كون المحذوف المقتر
مماثلا للذكور أي مناسبا له في المعنى كتقدير ضربت في زيدا ضربته، أو مستلزما له كتقدير أهنت
زيدا ضربت غلامه فإن ضرب الغلام يستلزم إهانة سيده بحسب العادة (يفسره ما بعده) فلا يجوز
إظهاره لأن من عادتهم أنهم لا يجمعون بين مفسر ومفسر. ثم اعلم أنه يشترط كون المحذوف
المقتر مماثلا للذكور أي مناسبا له في المعنى أ- مستلزما له، ولذا قال (والتقدير) للعامل المحذوف
في الأمثلة السابقة مختلف، فالتقدير في المثال الأول (اضرب زيدا أضربه و) في الثاني (أنا ضارب
زيدا أنا ضاربه) وهذان المثالان المقتر فهما مماثل للذكور (و) التقدير في المثال الثالث (أهنت

زَيْدًا ضَرَبْتُ غَلَامَهُ، وَالزَّمَنَّا كُلَّ إِنْسَانِ الزَّمَنَاءِ * وَمِنْهَا الْمُنَادَى، نَحْوُ: يَاعَبْدَ اللَّهِ، فَإِنَّ
أَصْلَهُ أَدْعُو عَبْدَ اللَّهِ، كَحَذَفِ الْقَيْلُ، وَأَنْدَبَ يَاءَهُ، وَالْمُنَادَى خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ: الْمَفْرَدُ الْعَلَمُ
وَالنَّكْرَةُ الْمَقْصُودَةُ

زيدا ضربت غلامه) وهذا المثال المقدر فيه مستلزم للدكور لأن ضرب الغلام يستلزم إهانة
سيده بحسب العادة (و) التقدير في المثال الرابع (لزمننا كل إنسان الزمناء) وهذا المثال
المقدر فيه مماثل للدكور ، وإذا قلت : زيدا صرحت به ، فالتقدير : جاوزت زيدا صرحت به ،
وهذا مما المقتر فيه مستلزم للدكور لأن المجاوزة مستلزمة للزور ، والجملة المقسمة في الأمثلة كلها
لا محل لها من الاعراب .

[تنبيه] إنما يجب نصب في باب الاشتغال إن وقع الاسم المنصوب بعد أداة تختص بالفعل
كأدوات الشرط ، نحو : إن زيدا لقيته فأكرمه ، أو أدوات التحضيض ، نحو : هلا زيدا أكرمه
أو أدوات الاستفهام ، نحو : متى زيدا رأيته وإلا فلا يكون النصب واجبا ، بل فديجب رفعه
بالابتداء ، وذلك إذا ولي ما يختص بالابتداء كأذا الفجائية ، نحو : خرجت فإذا زيد يضرب به عجمو ،
أو كان لا يصلح عمل ما بعده فيه نحو - وكل شيء فعلاؤه في الزبر - فكل مبتدأ ولو نصب بتقدير
فعلاؤه كل شيء لفسد المعنى إذ هم لم يفعلوا شيئا في الزبر ، أي كتب الحفظه ، وإنما التقدير وكل
شيء مفصول لهم ثابت في الزبر * (ومنها) أي من المواضع التي يضمر فيها العامل وجوبا (المنادى)
بجميع أنواعه ، وهو المطلوب لإقباله بحرف من حروف النداء الخامية : الأول الهزمة ، نحو أزيد ،
وهي للقریب ، والثاني أي بالقصر والسكون ، نحو قوله ﷺ لعمري أي طالب : أي عم قل لإله
إلا الله ، وهي القريب أيضا ، والثالث : يا ، وهي أم الباب ، وهي لنداء البعيد حقيقة أو حكما كللتهم
والساحي ، وقد ينادى بها القريب توكيدا ، والرابع : أيا ، نحو : أيا زيد وهي للبعيد ، والخامس :
هيا للبعيد ، وهاتوا بدل من همزة أيا ، وقيل هي أصل ، والسادس : أي بالمد والسكون ، نحو : أي
زيد بمعنى يا زيد ، والسابع وا ، وهي عند الجمهور مختصة بالندبة ، وحكي استعمالها في غير الندبة
قليلا ، كقول عمر رضي الله عنه : وإجمعا لك يا ابن عباس ، والثامن : آ بالمد بأن يؤتى بعد الهزمة
بالألف ، وإنما يظهر نصب المنادى إذا كان مضافا (نحو : يا عبد الله) ويارسول الله
أو شبيها بالمضاف ، نحو : يا طالعا جبلا ، أو نكرة غير مقصودة ، نحو قول الواقظ : يا غافلا
والموت يطلبه ، وفيما عدا ذلك لا يظهر نصبه ، وإنما يكون منصوبا محلا لأنه مفعول به
من حيث المعنى (فإن أصله) أي أصل ، نحو : يا عبد الله (ادعو) أو أطلب أو أنادي
(عبد الله حذف الفعل وأناب يا عنه) أي وعوض عنه حرف النداء للتخفيف ، ولبدل
على الإنشاء ، وإنما وجب حذف العامل وهو ادعو لامتناع الجمع بين المعوض والمعوض عنه ،
وظاهر كلامه أن انتصاب المنادى مذهب سيبويه ، وقال المبرد : الناصب له حرف على أنه مفعول
به وإن ناصبه فعل مقتر ، وهذا النداء لست له مستد الفعل (والمنادى خمسة أنواع) على المشهور
(المفرد العلم) وهو ما كان تعريفه سابقا على النداء كيا زيد وهو باق بعد النداء على تعريفه
السابق بالعلمية استصحابا له بعد النداء غير أن الخطأ أحدث فيه نوعا من التخصيص على
جهة التأكيد كما تخصصه الصفة (والنكرة المقصودة) وهي ما عرض تعريفها بالنداء بأن قصد بها

وَالنَّكَرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ وَالْمُضَافُ وَالْمُشَبَّهُ بِالْمُضَافِ ، فَأَمَّا الْمُرَدُّ الْعَلَمُ وَالنَّكَرَةُ الْمَقْصُودَةُ
فَيُبْنِيَانِ عَلَى مَا يُرْفَعَانِ بِهِ فِي حَالِ الْإِعْرَابِ ، فَيُبْنِيَانِ عَلَى الضَّمِّ إِنْ كَانَا مُفْرَدَيْنِ ، نَحْوُ
يَا زَيْدُ وَيَا رَجُلُ ، أَوْ جَمْعٍ تَكْسِيرٍ ، نَحْوُ : يَا زَيْدُ ، وَيَا رَجَالَ . أَوْ جَمْعٍ مُؤَنَّثٍ سَالِمًا
نَحْوُ : يَا مُسْلِمَاتُ . أَوْ مُرَكَّبًا مُزَجِّيًا ، نَحْوُ : يَا مَعْدِي كَرِبُ

معين ، كقولك : يا رجل ، تريد به شخصا معينا (والنكرة غير المقصودة) بالذات وإنما المقصود
واحد من أفرادها ، نحو : يا إنسانا أتعذني (والمضاف) إلى غيره إضافة لفظية ، نحو : يا ضارب
غلامه أو إضافة معنوية ، نحو : يا غلام زيد (والمشبّه بالمضاف) وهو كل اسمين أحدهما مرتبط
بالآخر على ماسيأتي (فأما المراد العلم والنكرة المقصودة فيبنيان) لفظا أو تقديرًا (على ما يرفعان
به في حال الإعراب) لفظا أو تقديرًا أو محلا من غير تنوين إلّا في الضرورة (فيبنيان على الضم
إِنْ كَانَا مُفْرَدَيْنِ ، نَحْوُ : يَا زَيْدُ) وإعرابه يا حرف نداء زيد منادى مفرد مبنى على الضم
(ويا رجل) وإعرابه يا حرف نداء رجل منادى نكرة مقصودة مبنى على الضم لأن المقصود به
معين ، ومثل ذلك العرب تقديرًا ، نحو : يا موسى ، فإنه منادى مفرد مبنى على ضمة مقدرة على
الألف منع من ظهورها التعذر ، والعرب محلا كالوصول نحو : يا من لإله إلا هو ، واسم الإشارة ،
نحو : يا هذا القائم ، والضمير نحو : يا أنت ويا إياك ويا هو في نداءه تعالى ، ويمتد نداء غيره به كما
قال بعض المحققين وألف فيه مؤلفا حافلا فالنّادى في جمع ذلك مبنى المحل على الضم (أو) كانا
(جمع تكسير) لذكر أو مؤنث (نحو يا زبود) هذا مثال للنّادى المفرد المجموع جمع تكسير
لذكر (ويا رجل) هذا مثال للنّادى النكرة المقصودة المجموعة جمع تكسير ، ومثال المنادى
المفرد المجموع جمع تكسير مؤنث يا هندود لأنه جمع هند جمع تكسير ، ومثال المنادى النكرة
المقصودة المجموعة جمع تكسير المبنيّة على ضمة مقدرة يأسارى ، فيا في جمع ذلك حرف نداء
وما بعدها منادى مبنى على ضمة ظاهرة كالثلاثة الأول ، وعلى ضمة مقدرة كالثلث الرابع (أو)
كانا (جمع مؤنث سالما) بالنصب نعت لجمع (نحو يا مسلمات) وإعرابه يا حرف نداء ومسلمات
منادى نكرة مقصودة مبنى على الضم ، ومثال المنادى المفرد المجموع جمع مؤنث سالما يا هندات
(أو) كانا (مركبا) تركيبا (مزجيا نحو : يا معدى كرب) بضم الباء ، وإعرابه يا حرف نداء
ومعدى كرب منادى مفرد مبنى على الضم ، ومعناه فيما قال أحمد بن يحيى ثعلب عداها الكرب أى
تجاوزها ، حكى ذلك أبو الفتح عن الفارسي ، ومن المركب المزجى نحو : سيويه ، فقول فيه
يا سيويه بالبناء على الكسر كما تقول : يا حذام وقطام ونحوها من الأعلام المبنيّة قبل النداء فانك
تبنيها بعد النداء على ما كانت عليه قبله وتقدر فيها الضمة كما تقتدرها في المعتل كالفتى والقاضى ،
ويظهر أثر ذلك في التابع ، فنقول : يا سيويه العالم برفع العالم مراعاة للضمة المقدرة في آخر سيويه ،
وإن كان مبنيًا لفظا على الكسر ونصبه مراعاة لمحلّه كما يفعل في تابع المنادى وانعم المركب الاسنادى
الحكى كما هو عليه كالبنى في تقدير الضمة في آخره ، فنقول يا تابطا شرّا ويا برق نخره ، وإعرابه
يا حرف نداء وتابطا شرّا منادى مفرد مبنى على ضمة مقدرة في آخره منع من ظهورها الحكيائية ،

وَيُبْنِيَانِ عَلَى الْأَلْفِ فِي التَّعْنِيَةِ ، نَحْوُ : يَا زَيْدَانِ ، وَيَا رَجُلَانِ ، وَحَلَّى الْوَاوِ فِي الْجَمْعِ ،
نَحْوُ : يَا زَيْدُونَ

ومثله برق نحره ، وتقول في إعراب ياسيدويه با حرف نداء ، وسيدويه منادى مفرد مبنى على ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء ، وفي نحو القاضي منع من ظهورها الاستتقال ، وفي نحو الفتى وموسى منع من ظهورها التعذر ، ومعنى تابط شرا جعل السلاح تحت إبطه (وينيان على الألف في التثنية) أى المثنى نيابة عن الضمة (نحو يا زيدان) هذا مثال المنادى المفرد (ويا رجلان) هذا مثال النكرة المقصودة ، وتقول في إعراب الأوّل يا حرف نداء وزيدان منادى مفرد مبنى على ما يرفع به لو كان معربا وهو الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وفي إعراب الثانى يا حرف نداء ورجلان منادى نكرة مقصودة مبنى على ما يرفع به لو كان معربا وهو الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى (و) يينيان (على الواو فى الجمع) المذكر السالم نيابة عن الضمة (نحو يا زيدون) هذا مثال المنادى المفرد ، وتقول في إعرابه يا حرف نداء وزيدون منادى مفرد مبنى على ما يرفع به لو كان معربا ، وهو الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، ومثال النكرة المقصودة يا مسامعون فتعربه كما تعرب يا زيدون غير أنك تقول فيه منادى نكرة مقصودة لأن مفرده وهو مسلم نكرة ، بخلاف زيدون ، فان مفرده وهو زيد معرفة ، وهذا يتبين الفرق بين المفرد والنكرة المقصودة ، ولم يذكر المصنف مثالا للنكرة المقصودة فى المركب المزجي بل اقتصر على معدى كرب ، وهو مثال للمفرد العلم .

[تنبيه] إنما نبي المفرد المعرفة والنكرة المقصودة مع أن أصلهما الإعراب لمشابهتهما لكاف أدعوك فى الأفراد والتعريف وتضمن معنى الخطاب ، وهذه الكاف تشبه كاف ذاك لفظا ومعنى فصار كل منهما مشابها لشبه الحرف ، فلهذا قال هطيل البناء ههنا عارض لشبه بعيد وبنا على الحركة ليعلم أن لهما أصلا فى الإعراب ، وكانت ضمة إثارة له بأقوى الحركات إذ كان معربا فى الأصل ، والفرق بينهما وبين المنادى المضاف ، وإذا اضطر إلى تنويعهما جاز أن يتوفا مضمومين ، نحو قول الشاعر :

سلام الله يا مطر عليها * وليس عليك يا مطر السلام

ومنصوبين كقول الآخر : ضربت صدرها إلى وقالت * يا عدليا لقد وقتك الأوراق
وإذا وصف المنادى المفرد العلم بآين أو آينة مضافين لعل ، نحو : يا زيد بن سعد ويا فاطمة ابنة محمد جاز ضمه وفتح ولا أثر للوصف ببنت عند جمهور العرب ، فنحو : يا هند بنت عمرو واجب الضم كالوصف بالعم والعمة ونحوهما ، نحو : يا صفية عمّة رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه واجب الضم ويمتنع الفتح ، وإذا وصفت النكرة المقصودة بمفرد اختير نصبها ، نحو : يا رجلا كرميا أقبل ويجوز يا رجل كريم ، وإذا وصفت بجملة أو شبهها وجب عند البصريين نصبها كالحدث « يا عظيما يربى لكل عظيم » ومنه قول الأبوصري :

كيف ترقى رقيق الأنبياء * يا سماء ما طاولتها سماء

وكقول الشاعر : ألا يا نخلة من ذات عرق * عليك ورجة الله السلام

وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ مَنْصُوبَةٌ لَا غَيْرُ ، وَهِيَ النِّكَرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ كَقَوْلِ الْأَعْمَى : يَا رَجُلًا
خَذْ يَدَيَّ ، وَالْمُضَافُ نَحْوُ : يَا عَبْدَ اللَّهِ ، وَالْمُشَبَّهُ بِالْمُضَافِ نَحْوُ : يَا حَسَنًا وَجْهَهُ ، وَيَا طَالِمًا
جَبَلًا ، وَيَا رَجِيًّا بِالْعِبَادِ

فنخلة واجب نصبها لأنها نكرة مقصودة موصوفة بالظرف كما هورأى البصريين وقال الكوفيون
إنها نكرة غير مقصودة ، وإنجاز وصفها بالظرف (والثلاثة الباقية) وهي المضاف والمشبه
بالمضاف والنكرة الغير المقصودة (منصوبة) لفظا (لا غير) لقصورها عن المفرد المعرفة في
الشبه بالكاف الاسمية .

[تنبيه] قول المصنف لا غير بالبناء على الضم تشبيها له بقبل وبعد أى لا غير ذلك جائز
قال ابن هشام في شرح الشذور ولا يجوز حذف ما أضيف إليه غير إلا بعد ليس وأما ما يقع في
عبارات العلماء من قولهم : لا غير فلم تتكلم به العرب ، فاما أنهم قاسوا لا على ليس أو قالوا ذلك سهوا
عن شرط المسئلة ، وقال في المفتي قولهم لا غير لحن وانتقد عليه ذلك غير واحد من الأئمة ، فن
كلام بعضهم ليس الأمر على ما قاله ، فهذا ابن الحاجب قد ذكر وقوعها بعد لا أيضا بل لم يذكر
في الكافية سواء ، وقد ذكر وقوعها بعد لا أيضا ابن السراج والسيرافي وأبو حيان والزنجشري
وغيرهم ، فالرضى لا يحذف منها المضاف إلا مع لا التبرئة وليس لكثرة استعمالها بعدهما ، ومما
ورد فيه وقوعها بعد لا قوله :

جوابا به تنجو اعتمد قوربنا * لعن عمل أسلفت لا غير تسأل

انتهى (روى النكرة غير المقصودة كقول الأعشى) ومثله الفريق الذى يخاف الهلاك (يارجلا
خذ يدي) وإعرابه يا حرف نداء رجلا منادى نكرة غير مقصودة وهو منصوب وعلامة نصبه
فتح آخره ، خذ فعل أمر مبني على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، يدي جار ومجرور
وعلامة جوه كسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن
الياء لا يناسبها إلا كسر ما قبلها ، وهو مضاف والياء مضاف إليه (والمضاف) سواء كانت الاضافة
معروفة للمضاف وتسمى محضة (نحو يا عبد الله) وإعرابه يا حرف نداء عبد منادى مضاف وعلامة
نصبه فتح آخره ، ولفظ الجلالة مضاف إليه وعلامة جوه كسر الهاء تأديا ، أم غير معرفة له وتسمى
غير محضة ، نحو : يا حسن الوجه (والمشبه بالمضاف) في توقف فهم معناه على ما بعده كتوقف
المضاف إلى المضاف إليه فهو ما اتصل به شيء من تمام معناه سواء كان مرفوعا به (نحو يا حسنا
وجهه) وإعرابه يا حرف نداء حسنا منادى ، شبيه بالمضاف وعلامة نصبه فتح آخره وحسنا صفة
مشبهة باسم الفاعل تعمل عمل الفعل ترفع الفاعل وتنصب المفعول ، وجه فاعل وعلامة رفعه ضم
آخره وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر ، بالضافة أو منصوبا به نحو : يا ضاربا زيدا (ويا طالعا
جبلًا) وإعرابه يا حرف نداء طالعا منادى شبيه بالمضاف وعلامة نصبه فتح آخره وطالعا اسم
فاعل وفاعله مستتر فيه جوازا ، جلا مفعول به ، أو مجرورا متعلقا به (و) ذلك نحو (يا رجيا بالعباد)
وإعرابه يا حرف نداء رجيا منادى شبيه بالمضاف وعلامة نصبه فتح آخره ، ورجيا صفة مشبهة

وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ لَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ بَيَانُ الْمُسَبِّحِ بِالْمُضَافِ وَبَيَانُ الْمُرَادِ بِالْمُفْرَدِ فِي هَذَا
الْبَابِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(فَمَثَلٌ) وَإِذَا كَانَ الْمُنَادَى مُضَافًا إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ جَازَ فِيهِ سِتُّ لِمَآتٍ : أَحَدُهَا
حَذْفُ الْيَاءِ وَالْأَخْبَرَاءِ بِالْكَسْرِ ، نَحْوُ : يَا عِبَادِ وَيَا قَوْمَ ، وَهِيَ الْأَكْثَرُ . الثَّانِيَةُ إِثْبَاتُ
الْيَاءِ السَّكِينَةِ ، نَحْوُ : يَا عِبَادِي . الثَّلَاثَةُ إِثْبَاتُ الْيَاءِ مَفْتُوحَةً ، نَحْوُ : يَا عِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا .

باسم الفاعل وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو وجلة العباد متعلق برحما (وقد تقدم في باب
لا التي لنفي الجنس بيان المسبب بالضاف) وهو أنه ما لا يتم معناه إلا بانضمام شيء آخر إليه (و
تقدم أيضاً (بيان المراد بالمراد في هذا الباب) وأنه ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالضاف فيدخل فيه
المركب المزجي والاسنادي والمثنى والمجموع كما تقدم (والله أعلم) كذا رأيت في نسخ ، وهو حسن
لما فيه من كمال الأدب لاشعاره بالاعتراف بالقصور .

[فنيه] لم يذكر المصنف المنادى المرخم مع أن كل واحداً من هذه الأنواع الخمسة يجوز ترخيمه
أي حذف آخره تخفيفاً ، نحو قولك في عائشة يا عائش ، وفي صاحب يا صاح ، وفي مروان يا مرو ، وقول
في إعرابه يا حرف نداء عائش منادى مرخم مبنى على الضم على لغة من لا ينتظر ، وعلى الفتح
على لغة من ينتظر ، وفي يا صاح منادى مرخم مبنى على الضم على لغة من لا ينتظر وعلى الكسر على لغة
من ينتظر وقول يا مرو مبنى على الضم على لغة من لا ينتظر ، وعلى الفتح على لغة من ينتظر وهكذا .
(فصل) في ذكر شيء من أحكام المنادى المضاف لياء المتكلم (وإذا كان المنادى)
الصحيح الآخر (مضافاً إلى ياء المتكلم) إضافة محضة (جاز فيه ست لغات) لكثرة استعماله
وكثرة ذلك يستتبع فيه التخفيف ، فإن كانت إضافته غير محضة نحو : يا مكرمي ويا ضاري فليس
فيه إلا لغتان إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة (أحدها حذف الياء والاجتزاء) بالذات أي الاكتفاء
(بالكسرة) الدالة عليها (نحو يا عباد) وإعرابه يا حرف نداء ، عباد منادى مضاف وهو منصوب
وعلامه نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء المحذوفة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة
لأن الياء لا يناسبها إلا كسر ما قبلها وهو مضاف والياء المحذوفة مضاف إليه (و) مثله (يا قوم)
بكسر الميم (وهي) أي هذه اللغة (الأكثر) في كلامهم ، والأفصح عندهم ، ويلها اللغة (الثانية)
وهي (إثبات الياء ساكنة نحو يا عبادي) وإعرابه يا حرف نداء عبادي منادى مضاف وعلامة
نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وهو مضاف وياه
النفس مضاف إليه ، ويلها اللغة (الثالثة) وهي (إثبات الياء مفتوحة) على الأصل لأنها اسم
على حرف واحد فيجب أن يبنى على حركة كالكاف في نحو ضربك وما أشبهه والسكون في اللغة
التي قبلها إنما هو للتخفيف ، وهذه الياء يوقف عليها بهاء السكت حفظاً للفتحة ، فيقال يا عباديه
(نحو : يا عبادي الذين أسرفوا) وإعرابه يا حرف نداء عبادي منادى مضاف وعلامة نصبه فتحة
مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة والياء مضاف إليه ، الذين اسم

الرابعة قلب الكسرة فتحة وقلب ألفاء ألفا ، نحو : يا حسرتا . الخامسة : حذف الألف والوجزاء بالفتحة ، نحو : يا غلام . السادسة : حذف الألف ، وضم الحرف الذي كان مكسورا كقول بعضهم : يا أم لا تفعل بضم الميم ، وقرئ : رب السجن وهي ضعيفة ، فإن كان المنادى المضاف إلى الياء أبا أو أمًا جاز فيه مع هذه اللغات أربع لغات أخرى : إحداهما إبدال الياء تاء مكسورة نحو : يا أبت يا أمت ، وبها قرأ السبعة غير ابن عامر في يا أبت . الثانية : فتح التاء ، وبها قرأ ابن عامر

موصول في محل نصب صفة ، وجلة أسرفوا صلة الموصول ، ويلبها في الفصاحة اللغة (الرابعة) وهي (قلب الكسرة) التي تليها (فتحة وقلب الياء ألفا) للخفة (نحو يا حسرتا) وإعرابه بحرف نداء ، وحسرتا منادى وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء المتقلبة ألفا ، فإن أصله يا حسرتي ففعل به ما ذكر ، والحسرة الاغتمام والحزن على ما ظلت . قال سيدي به : ومعنى نداء الحسرة والويل هذا وقتك فاحضري ، وقوله في الآية - على ما فرطت - ما فيه مصدرية أى على تقرطى في جنب الله أى طاعته وحقه وأمره . (الخامسة) أى اللغة الخامسة من اللغات الست (حذف الألف والوجزاء بالفتحة) البدالة عليه ، وذلك وإن كان وارداً اسكنه ضعيف شاذ (نحو يا غلام) بفتح الميم ، وإعرابه يحرف نداء غلام منادى مضاف وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء المتقلبة ألفا محذوفة مجتزأ عنها بالفتحة . (السادسة حذف الألف) أى والياء اكتفاء عن الإضافة بينها (وضم الحرف الذي كان مكسورا) لأنهم لما حذفوا الألف شبه المنادى المفرد ، فجعلت حركته كحركته (كقول بعضهم) أى العرب (يا أم لا تفعل بضم الميم) حكاه يونس (وقرئ) أى خارج السبع ، وقد قرأ بها أبو جعفر من العشرة - قل رب احكم بالحق - (رب السجن) بضم الباء ، وإعرابه رب منادى مضاف حذف منه حرف النداء وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء المحذوفة المنقلب ما قبلها ضمة ، السجن مبتدأ وخبره أحب إلى (وهي) أى هذه اللغة (ضعيفة) بل أضعف اللغات الست (فإن كان المنادى المضاف إلى الياء أبا أو أمًا جاز فيه مع هذه اللغات) الست (أربع لغات أخرى) وجلة ذلك عشر لغات (إحداهما) أى الأربع (إبدال الياء) المضاف إليها المنادى (تاء) مفيدة للتأنيث (مكسورة) وهو الأكثر في كلامهم لأن الكسر عوض من الكسر الذي كان يستحقه ما قبل ياء المتكلم مناسبة الياء وزال حين جاءت تاء التأنيث ، إذ لا يكون ما قبل التاء إلا مفتوحا (نحو يا أبت) وإعرابه يحرف نداء أبت منادى مضاف وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء المتقلبة تاء مكسورة (و) مثله (يا أمت) بضم الهزلة وتشديد الميم وكسر التاء أى أمي (وبها) أى بهذه اللغة (قرأ السبعة غير ابن عامر) أحد القراء السبعة (في يا أبت) حيث وقعت في القرآن (الثانية) من اللغات الأربع (فتح التاء) وهو الأقيس لأن التاء بدل من ياء حركتها الفتحة فتحريكها بحركة أصلها هو الأصل في القياس (وبها قرأ ابن عامر) وإعرابه يحرف نداء أبت منادى

الثالثة : الجمعُ بينَ النداءِ والألفِ ، وبها قرئ شاذاً . الرابعةُ : يا أبتى بالياء ، وإذا كانَ للمنادى مضافاً إلى مضافٍ إلى الياء مثلُ : يا غلامَ غلامِي لم يجرُ فيه إلا إثباتُ الياء مفتوحةً أو ساكنةً إلا إذا كانَ ابنُ عمٍّ أو ابنُ أمٍّ ، فيجوزُ فيها أربعُ لغاتٍ : حذفُ الياءِ معَ كسرِ الميمِ ، وفتحها ، وبها قرئ في السبعةِ في قوله تعالى - يا ابنُ أمٍّ -

مضاف وعلمة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء المقلبة تاء مفتوحة (الثالثة) من الأربع اللغات (الجمع بين التاء والألف) فيقال يا أبتا ويا أمتا بالتاء والألف جمعاً بين العوضين (وبها قرئ شاذاً) أى خارج القراءات السبع ، وعليه قول الشاعر : * يا أبتا علك أو عساكا * وإعرابه يا حرف نداء أبتا منادى مضاف وعلمة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء المقلبة ألفا قبلها تاء وإذا وقف على ذلك جى بهاء السكت فيقال أمتاه (الرابعة يا أبتى) ويا أمتى (بالياء) النحوية قبلها مثناة فوقية ، وإعرابه يا حرف نداء أبتى منادى مضاف وعلمة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة اناسبة لأن الياء لا يناسبها إلا كسر ما قبلها والياء مضاف إليه وهى أضعف اللغات المتقدمة ، ولذا أخرها لما فيها من الجمع بين العوض والعوض وهما لا يكادان يجتمعان ، والأولى أسهل من هذه لذهاب صورة العوض عنه الذى هو الياء ، وأما قول الشاعر :

أيا أبتى لازلت فينا فأنما * لنا أمل في العيش مادمت عايشا

فهو ضرورة خلافاً لكثير من الكوفيين .

[تنبيه] لا يجوز تعويض تاء التأنيث عن ياء التكلم إلا فى النداء خاصة ولا يجوز جأى أبت ولا رأيت أبت (وإذا كان المنادى مضافاً إلى مضافٍ إلى الياء) الدالة على التكلم (مثل يا غلام غلامِي لم يجرُ فيه إلا إثبات الياء مفتوحةً أو ساكنةً) ولا يجوز حذفها بعدها عن المادى (إلا إذا كان) أى المادى (ابن عمٍّ أو ابن أمٍّ) أو ابنة عمٍّ أو ابنة أمٍّ (فيجوزُ فيها أربع لغات) وذلك أكثر استعمالها ، النداء خصاً بالتخفيف : إحدى اللغات الأربع (حذف الباء) اكتفاء بالكسرة الدالة عليها (مع كسر الميم) كقولك : يا ابن عمٍّ ويا ابن أمٍّ بكسر الميم فيها ولا تركيب فى ذلك بل هما إضافتان ، وإعرابه حينئذٍ يا حرف نداء ابن منادى مضاف وعلمة نصبه فتح آخره وهو مضاف وأمّ مضاف إليه وعلمة جره كسرة مقدرة على ما قبل الياء المحذوفة المجتزأ عنها بالكسرة (و) ثابها حذف الياء لا مع كسر الميم بل مع (فتحها) وفيه قولان : أحدهما أن الأصل ابن أمٍّ وابن عمٍّ فقابت الياء ألفاً وحذفت الألف وأبقيت الفتحة دليلاً عليها وعلى هذا فأمّ وعمّ علامة الجبر فيها كسرة مقدرة على ما قبل الياء المقلبة ألفاً محذوفة مجتزأ عنها بالفتحة ، والثانى أنهما جعلوا اسماً واحداً مركباً وبني على الفتح ، والأول قول الكسائي والقراء وأبى عبدة ، وحكى عن الأخفش ، والثانى قيل هو مذهب سيويه والبصريين (وبهما) أى اللغتين المذكورتين (قرئ فى السبعة) أى فالتان فصيحتان (فى قوله تعالى) قال (يا ابن أمٍّ) لا تأد - بلحيتي فقرأ بالكسر ابن عامر وأبو بكر وحجة والكسائي وخلف ، وقرأ الباقون بالفتح

وإثبات الياء كقول الشاعر :

يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَقْتَنِي لِدَهْرِ شَدِيدِ

وَقَلْبُ الْيَاءِ أَلِفًا كَقَوْلِهِ :

يَا ابْنَةَ عَمِّ لَا تَلْوِي وَأَهْجِي فَلَيْسَ يَخْلُو عَنْكَ يَوْمًا مَضْجِي

(و) ثالثها (إثبات الياء) وهذه اللغة والتي بعدها أقل استعمالا من اللغتين الأولى ، بل لا تكاد

العرب تثبت الياء ولا الألف فيها إلا في الضرورة (كقول الشاعر :

يا ابن أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي * أَنْتَ خَلَقْتَنِي لِدَهْرِ شَدِيدِ)

قاله أبو زيد الطائي ، واسمه حرملة بن المنذر من قسيمة من الحيف يرثي بها أخاه * اللغة شقيق قال الشنوائى : تصغير شقيق ، وخلفتني أى جعلتني خليفة بعد موتك ، ويروي خليفتي أى أسلمتني .

والدهر . قال في الصحاح : الزمان ، والشديد بين الشدة * الاعراب : يا حوف نداء ابن منادى مضاف وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف وأى مضاف إليه وعلامة جوه كسرة مقترنة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل وهو مضاف وياء النفس مضاف إليه وشقيق منادى مضاف إلى نفس ، وبافيه ظاهر ، والمعنى يا ابن أُمِّي وبأخا نفسي خلقتني لدهر شديد أكابده وحدي ، وقد كنت لي ظهيرا عليه ، وركنا أسند إليه ، فأوحشني فقدك ، وألفني موتك ، والشاهد في إثبات الياء في أُمِّي ، والأصل إثبات الياء في المضافة إلى ياء انتكلم إلا في يا ابن أُمِّي ويا ابن عم لكثرة الاستعمال فيها ، وذلك للضرورة . (و) رابعها (قلب الياء ألفا كقوله :

يا ابنة عَمَّا لَا تَلْوِي وَأَهْجِي * فَلَيْسَ يَخْلُو عَنْكَ يَوْمًا مَضْجِي)

قاله أبو النجم الجبلي ، واسمه الفضل بن قدامة من قسيمة مرجزة أولها : قد أصبحت أُمَّ الحيارتعي * على دنبا كله لم أصنع * من أن رأيت راسي كراس الأصلع ومضى في شعره حتى انتهى إلى ذكر هذا البيت وبعده :

وَأَمِّي كَمَا بَغَى خَصَابَ الْأَشْجَعِ * وَيُرْوَى * لَا يَخْرِقُ النَّوْمُ حِجَابَ مَسْمِي
اللغة ابنة نأوه للتأنيث وتقلب هاء الوقف ، وأما التاء المنطرفة في بنت وأخ فهي تاء أصلية تثبت في الوصل والوقف وليست للتأنيث على الحقيقة ، لأن تاء التأنيث يكون ما قبلها مفتوحا كالهم في فاطمة والراء في شجرة إلا أن تكون ألفا كالألف في قطاة وقناة . قاله الحريري ، واللوم مصدر لومه يولمه إذا عدله ، وأهجي أمر من هجع بهجع هجوعا بمعنى نام بالليل فهو خاس بنوم الليل ولعل المراد هنا لازمه وهو السكوت فإن النوم يلزمه السكوت ، وذلك لأن مقصوده نهى ابنة عمه ، وهي امرأته أُمَّ الخيلار عن لومها إياه على صلح رأسه وهو ذهاب شعره ، والمضجع موضع الاضطجاع . قاله في القاموس * الاعراب يا حوف نداء ابنة منادى مضاف وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف ، وهما مضاف إليه ، وهو مجرور وعلامة جوه كسرة مقترنة على ما قبل الياء المنقلبة ألفا وهو مضاف والياء المنقلبة ألفا مضاف إليه ، لانهية تلوي فعل مضارع مجزوم بلاهاية وعلامة جزمه حاء الف الون لأنه من الأفعال الخمسة وباء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل رفع

باب المفعول المطلق

فاعل والواو حرف عطف ، اهيجى فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياه المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، والفاء تعليلية ، ليس فعل مضارع ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره هو ، يتخول فعل مضارع مرفوع لتجروده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالواو عنك جار ومجرور ، يوما ظرف زمان ، مضجع فاعل يتخول ، وجلة الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ، ويجوز أن يكون مضجع اسم ليس ، وفي يتخول ضمير مستتر جوازا يعود على مضجعي لأنه من باب التنازع بناء على أن شرط الاعمال صلاحية كل من العاملين للعمل في المتنازع فيه ، وهو ماجرى عليه ابن مالك ، والمعنى كما في الاسعاف أن الشاعر يقول : إن زوجتي هذه أصبحت تدهي على ذنبا وهو الكبر والشبحوخة ، والحال أتى لم أصنع شيئا من ذلك الذنب فهو ينهاها عن لومه على صلعه كأنه يقول لها : لا تلوميني على هذا فأتى لو لم أصنع لشاب رأسي ، والشيب عند النساء قريب من الصلع في الكراهية ، وقوله كله لم أصنع يرى نصب كل على أنه مفعول أصنع مقتما ، ويرى برفعه مبتدأ خبره جلة لم أصنع ، وهو أولى لأنه يفيد عموم السلب ، وهو مراد ، الشاعر ، والشاهد في إثبات الألف في عما وأبدأها من الياء إذ أصله يا ابنة عجي .

[نفيه] يجوز حذف النداء وهو بأخامة إلا في مسائل . الأولى المنادى البعيد مطلقا . الثانية الاستغاثة وهي نداء من يخلص من شدة أو يعين على مشقة ، ويجز المستغاث به بلام مفتوحة تتعلق بفعل النداء بعد تضمينه معنى الالتجاء ، ويجز المستغاث لأجله بلام مكسورة مع الاسم الظاهر يتعلق بفعل النداء أيضا ، نحو : يا لله للمسلمين ، وإعرابه يا حرف نداء لله جار ومجرور ، اللام حرف جر ، ولفظ الجلالة مستغاث به مجرور باللام ، وعلامة جره كسر الهاء تأذبا ، وللمسلمين جار ومجرور وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم ، ومن الاستغاثة المنادى للتعجب منه ، نحو : يا للجب لزيد ، ومن الحديث : واهجبا لك يا ابن الخطاب . الثالثة الندبة ، وهي نداء المتجمع عليه باسمه بياء أو بواو ، وحكمه في الإعراب والبناء حكم المادى إن كان معرفة مفردا يبنى على الضم ، وإن كان مضافا أو شبها به ينصب ، نحو : واريد ، وأعبد الله ، وأضارب زيد ، وإعرابه وا حرف نداء زيد منادى مندوب مبنى على الضم ولك زيادة الألف في آخره ، نحو : وازيدا ، وهو حينئذ مبنى على ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للألف . الرابعة اسم الإشارة : فلا يجوز حذف حرف النداء منه عند البصريين ، نحو : هذه وهؤلاء ، وأما قوله تعالى - هم أثم هؤلاء - فهؤلاء خبر أثم ، وجلة تقتلون حال أو بدل ، وجلة تقتلون هو الخبر وليس من قبيل المنادى المحذوف منه حرف النداء .

باب المفعول المطلق

أى الذى لم يقيد بالخيار لصحة إطلاق المفعول عليه من غير تقييد لأنه المفعول الحقيقي الذى فعله فاعل الفعل ، بخلاف بقية المفاعيل إذ لا يصح إطلاق ذلك عليها إلا بعد تقييدها بالصلة بأن

وَهُوَ الْمَصْدَرُ الْفَضْلَةُ الْمَوْكَدُ لِعَامِلِهِ أَوِ الْمُبِينُ لِنَوْعِهِ أَوْ عَدَدِهِ ، فَأَمَّا كَدُّ لِعَامِلِهِ ،
نَحْوُ : وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ، وَضَرَبْتُ ضَرْبًا ، وَالْمُبِينُ لِنَوْعِ عَامِلِهِ ، نَحْوُ : فَأَخَذْتَاهُمْ
أَخَذَ عَزِيزٌ مُقْتَدِرٌ ، وَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَ الْأَمِيرِ ، وَالْمُبِينُ لِدَدِّ عَامِلِهِ نَحْوُ : فَذَكَّيْنَا
دَكَّةً وَاحِدَةً ، وَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُ ، زَيْدًا ضَرْبَتَيْنِ ، وَهُوَ قِسْيَانٍ :

يقال مفعول به ، أو مفعول له ، أو مفعول فيه ، أو مفعول معه (وهو المصدر) لأنه اسم ما فعله
فاعل فعل مذكور أو مقتر ، والمراد بفعل الفاعل إياه قيامه به بحيث يصح إسناده إليه ، لأن يكون
موجداً إياه ، فلا يرد نحو : مات مونا (الفضلة) وهي التي لا تكون عمدة في الكلام ، لأنها التي
لا يحتاج إليها ، نقرج نحو : جد جدته ، وركوبك ركوب حسن ، وضربك ضرب شديد ، فإن
المصدر في جميع ذلك عمدة فلا يجوز نصبه (المؤكد لعامله) بأن لم يزد مدلوله على مدلول عامله
إذا كان عامله مصدراً وإلا فالمصدر المفهوم منه (أو المبين لنوعه) أى لنوع عامله بأن دلّ على
هيئة صورة الفعل فيفيد زيادة على التأكيد (أو عده) أى عدد العامل بأن دلّ على مرات
صدر الفعل ، فهو حينئذ ثلاثة أقسام (فالمؤكد لعامله) نحو : أعجبتني ضربك زيد ضرباً ، فضرراً
منعول مطلق مؤكد لضرب ، ومثال المؤكد للمصدر المفهوم من العامل (نحو : وكلم الله موسى
تكلماً) وإعرابه كالمفعول ماض ، الله فاعل ، موسى مفعول به والفتحة فيه مقدرة ، تكلماً مفعول مطلق
مؤكد لمضمون كالم ، وهو التأكيد ، لا للعامل نفسه لأنه بصيغة الفعل (وضربت ضرباً) وإعرابه :
ضربت فعل وفاعل ، ضرباً مفعول مطلق ، مؤكداً لمضمون ضرب ، وهذا النوع لا يجوز تذييله وجعه
لأن مدلوله معنى واحد فهو بمثابة تكرير الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع (والمبين لنوع عامله)
إما بإضافة (نحو : فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر) وإعرابه الهاء باعتبار ما قبلها ، أخذناهم فعل
وفاعل ومفعول ، أخذ مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، وعزيز مضاف إليه ، مقتدرت ، أو بلام العهد
نحو : ضربت الضرب : أى الذى تعرفه ، أو بصفة مع ثبوت الموصوف ، نحو : جلست جلوساً حسناً
أو مع حذفه نحو : أن أعمل صالحاً - أى عملاً صالحاً (وقولك : ضربت زيدا ضرب الأمير) أى
ضرباً مشابهاً لضربه ، أو باسم خاص ، نحو : رجع القهقرى ، فالقهقرى مفعول مطلق مبين لنوع عامله
وهذا النوع يجوز تذييله وجعه باختلاف أنواعه كسرى سدى زيد الحسن والقيح (والمبين
لعدد عامله) مثاله (نحو : فدكتا دكة واحدة) وإعرابه : دكتا فعل وباب الفاعل ، دكة فعل
ماض غير السبعة ، والتاء علامة التأنيث وألف التانيئة ضمير متصل في محل رفع نائب الفاعل ، دكة
مفعول مطلق ، واحدة صفة . فال مفسرون - وجلت الأرض والجبال - أى جلتهما الريح أو القدرة
أو الملائكة فدكتا ، أى دقتا ، أى ضربت إحداهما بالأخرى دكة واحدة ، أى ضربة واحدة ،
وفتحة حتى صارت كشيء مهيلاً فلم يتميز شيء من أجزائها عن الآخر . قال الفراء : ولم يقل فدكتان
لأنه جعل الجبال كلها كالجملة الواحدة ، والأرض كالجملة الواحدة (وقولك : ضربت زيدا ضربتين)
فضربتين مفعول مطلق مبين لعدد عامله ، وهذا النوع يجوز تذييله وجعه باختلاف (وهو)
أى المفعول المطلق (تسمان) كما قاله ابن الماجب وابن مالك تبارك لكوفيين بناء على أن اعنوى

لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ ، فَإِنْ وَافَقَ لَفْظَ فَعْلِهِ ، فَهُوَ لَفْظِيٌّ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَإِنْ وَافَقَ مَعْنَى فَعْلِهِ فَهُوَ
مَعْنَوِيٌّ ، نَحْوُ : جَلَسْتُ قَعُودًا ، وَنَمْتُ وَقُوفًا ، وَالْمَصْدَرُ اسْمُ الْحَدَثِ الصَّادِرِ مِنَ الْفَاعِلِ ،
وَتَقْرِيْبُهُ أَنْ يُقَالَ هُوَ الَّذِي يَجِيءُ

منهما منصوب بالفعل المذكور الموافق له في المعنى ، وإن كان مخالفا له في اللفظ . قال الرضى : وهو
أولى لأن الأصل عدم التقدير ومذهب سيويه ، والجهور أن المعنوى منصوب بعامل مقدر من
لفظه ، فنحو نمت وقوفا التائب لوقوفا فعل مقدر من لفظه ، كأنك قلت قت ووقفت وقوفا (لفظي)
أى منسوب للفظ إن وافق عامله في لفظه (ومعنوى) أى منسوب للمعنى إن وافق عامله في معناه
(فإن وافق) أى المصدر المسعى بالفعل المطلق (لفظ فعله) أى عامله فعلا كان كالأمثلة
المذكورة ، أو وصفا نحو - والصفات صفا - أو مصدرا نحو سيرك السير الحديث متعب ، والمراد
بالموافقة أن تتحد مادته ومادة فعله سواء اتفقا في المعنى كالأمثلة المذكورة أو لم يتفقا نحو (١) (فهو
لفظي) أى يسمى المصدر اللفظي (كما تقدم) من الأمثلة (وإن وافق معنى فعله) دون لفظه
بأن اختلفت مادته ومادة فعله (فهو معنوي) أى يسمى بالمصدر المعنوى لتوافقهما في المعنى
فقط (نحو : جلست قعودا وقت وقوفا) فالجلوس والقعود بمعنى واحد وكذا القيام والوقوف ،
ولكن المادّة مخلفة ، وهذا إنما يصحّ بناء على أن معنى الجلوس والقعود واحد وهو المشهور ، وفي
شرح المصباح : أن القعود من الاضطجاع ، والجلوس من القيام ، وقال الامام الراغب : القعود
إنما يقابل به القيام ، والجلوس إنما يقابل به الانكاء ، فيقال للقائم أقعد ، وللسائم اجلس ، فقد بان
تباينهما واقتراحهما اه كذا قال ، وفي القاموس : القعود الجلوس ، وهو من القيام ، والجلوس من
الضجعة أو من السجود اه وأشار بقوله : أو إلى آخره إلى الخلاف في ذلك ، ومن قاعده أنه
المشهور المعروف في اللغة هو الذى يصدر به كلامه ثم يعطف عليه مادونه من الأقوال بأو (والمصدر)
حدّه الذى يميزه عن غيره أنه (اسم الحدث) أى اسم يدل على الحدث كالضرب ، والمراد بالحدث
المعنى القائم بغيره . زاد بعضهم بعد قوله اسم الحدث : الجارى على الفعل أى المشتمل على جميع
حروفه لفظا ، نحو : ضرب واكرام ، أو تقديرا نحو : قتال فانه مشتمل على حروف قاتل تقديرا
بدليل أنه قد ورد بلفظه قيتالا بكسر القاف ، نفرج بذلك اسم المصدر فانه وإن دلّ على الحدث
إلا أنه غير جار على الفعل لخلاؤه عن بعض حروف الفعل كالغسل والوضوء والاعطاء لخلاؤه كل
من الثلاثة عن بعض حروف فعله ، فالصدر الاغتسال والتوضؤ والاعطاء لجرها على الفعل
بخلاف عطاء فانه خال عن همزة أعطى ، والغسل خال عن الهمزة والتاء من اغتسل ، والوضوء فانه
خال من التاء من توصأ فشكل من الثلاثة يقال له اسم مصدر ، وفسر بعضهم جريان المصدر على
الفعل بقوله وهو إيراد اسم الحدث بعد ما اشتق منه منهويا به على أنه مفعول مطلق (الصادر)
نعت للحدث (من الفاعل) نحو : قعدت قعودا أو القائم بذاته نحو : مات موتا ومرضا مرضا
(وتقرية) أى حدّ المصدر إلى فهم المبتدى (أن يقال هو الذى يجيىء) حال كونه

(١) هكذا يابى بالأصل ، ويصح أن يكون المثال ضربا إذا كان المراد بالمصدر السفر للتجارة ، وبالفعل
الضرب بنحو يد أو عصا اه مصححه .

ثَالِثًا فِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ ، نَحْوُ : ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا ، وَقَدْ تَنْصَبُ أَشْيَاءٌ عَلَى الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَعْدَرًا ، وَذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الثِّيَابَةِ عَنِ الْمَصْدَرِ ، نَحْوُ : كُلٌّ وَبَعْضٌ مُضَافَيْنِ لِلْمَصْدَرِ ، نَحْوُ : فَلَا تَمَيَّلُوا كُلُّ اللَّيْلِ . وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقْوِيلِ ، وَكَالْعَدِيدِ ، نَحْوُ : فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ، فَثَمَانِينَ مَفْعُولٌ مَطْلُوقٌ ، وَجَلْدَةً تَمَيِّزٌ ، وَكَأَسْمَاءِ الْأَلَاتِ ، نَحْوُ : ضَرَبْتُهُ سَوْطًا أَوْ عَصًا أَوْ مَقْرَعَةً

(ثالثاً في تصريف الفعل) جريا على عادتهم من تقديم الماضي وتأخير المضارع والتثنية بالمصدر وإلا فلا بعد أن يتكلم الشخص بالمصدر بعد الماضي ، ثم أشار المصنف إلى كيفية التصريف تعلما للبتدى فقال : (نحو : ضرب) فعل ماضٍ (يضرب) فعل مضارع (ضرباً) مصدر ، لأنه وقع ثالثاً في تصريف الفعل ، والصحيح أن المصدر هو الأصل وما عداه مشتق منه ، وسيأتي تمام الكلام على أحكام المصدر مع الاتمام بشيء من أحكام اسم المصدر في أواخر الكتاب إن شاء الله تعالى (وقد تنصب أشياء على المفعول المطلق ، وإن لم تكن مصدراً) لدلالاتها عليه (وذلك على سبيل النيابة عن المصدر) وقد أوصل بعضهم عدة ما ينوب عن المصدر إلى أحد وعشرين واقتصر المصنف على ثلاثة منها إشارة إلى أن ما ينوب عن المصدر ، وينصب على المفعولية المطلقة لا يخرج عن الأقسام الثلاثة : التأكيد ، والتبيين للنوع ، والتبيين للعدد (نحو : كل وبعض) مما دل على كونه أو بعضية حال كونهما (مضافين للمصدر نحو : فلا تميأوا كل الميل) وإعرابه : الفاء حرف عطف لانهائية ، تميأوا فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل كل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف ، والأصل : فلا تميأوا ميلاً كل الميل (ولو تقوّل علينا بعض الأقاويل) وإعرابه : الواو حرف عطف ، لو حرف امتناع لامتناع ، تقوّل فعل ماضٍ وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، علينا جار ومجرور ، على حرف جر ، ونا ضمير متصل في محل جرّ بعلى ، بعض مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف ، والأصل : ولو تقوّل علينا أقاويل قليلة حقيرة ، وهذا مثال المبين لنوع عامله ، ومنه قوله تعالى - ولا تضروه شيئاً - أى بنوع من أنواع الضرر (وكالعدد) المميز بمصدر (نحو : فاجلدوهم ثمانين جلدَةً) وإعرابه : الفاء رابطة للشرط المفهوم من الموصول في قوله - والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء - اجلدوا فعل أمر مبنيّ على حذف النون ، وواو الجماعة فاعل ، والهاء مفعول به ثمانين مفعول مطلق وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكر السالم ، جلدَةً تمييز (فثمانين مفعول مطلق) نائب عن المصدر المحذوف ، والأصل : فاجلدوهم جلداً ثمانين ، ثم حذف جلداً ، وجعل تمييزاً لغرض الإبهام ، ثم التفسير كما قال المصنف : (وجلدة تمييز) أى للعدد (وكأسماء الآلات) المعهودة للفعل كالأمثلة التي ذكرها المصنف . قال المرادى : فلو قلت ضربته خشبة لم يجز لأنه لم يهتد كون ذلك آلة لهذا الفعل انتهى (نحو : ضربته سوطاً) وهى العصا الصغيرة (أو عصاً) معروف ، والحركة فيه مقترنة على الألف المحذوفة المعقوض عنها التنوين لأنه اسم مقصور (أو مقرعة) وهى العصا القصيرة الضخمة ، فكل من سوط وعصا ومقرعة

باب المفعول فيه

وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفَ الزَّمَانِ ، وَظَرْفَ الْمَكَانِ . وَظَرْفُ الزَّمَانِ هُوَ أَسْمُ الزَّمَانِ لِلْمَنْصُوبِ

منصوب على المفعولية المطلقة نائب عن المصدر ، والأصل : ضربته ضربا بسوط ، أو عصا أو متعة ، ثم توسع في الكلام حذف المصدر ، وأقيمت الآلة مقامه ، وهذا الذي قبله مما باب عن المين لعدد عامله ، وأما النائب عن المؤكد للعامل فلم يمثل له ، وذلك نحو : اغتسل غسلا - والله أنبتكم من الأرض نباتا - ومنه قول الثوري في المهاج : وما ضب بذهب أو فضة ضبة ، ولا ينوب عن المصدر صفته ، نحو : سرت أحسن السير ، وقوله تعالى - أن أعمل صالحا - وكلا منها رغدا ، فأحسن وصالحا ورغدا أحوال من المصدر المفهوم من الفعل ، أى سرت حال كون السير أحسن ، وحالة كون العمل صالحا ، وحالة كون الأكل رغدا ، هذا ما جرى عليه ابن هشام في شرح القدر الذي عليه الجهور ، وجرى عليه في المعنى ، واقتصر عليه في الكشف : أن كلا من الثلاثة صفة مصدر محذوف إذ الأصل : سرت سيرا أحسن السير ، أن أعمل عملا صالحا ، وكلا أكلا رغدا . قال في الكشف : جعله صفة مصدر محذوف أقوى في المدح ، وليس المعنى على تقدير الأمر بالأكل حال كونه رغدا فإنه لا يكون أكل الحية إلا رغدا واسعا رافها انتهى ، ثم المصدر إن لم يفهم زيادة على معنى عامله بأن كان مجرد التأكيد سمي مبهما ، وبمتنع حذف عامله ، وإن أفهم زيادة على معناه ، وهو المين للعدد أو النوع وباب عنهما سمي مختصا ، ويموز حذف عامله لدليل ، نحو : سير زيد لمن قال أى سرسرت ، وقد يجب حذف العامل ، وذلك فيما إذا وقع بدلا من فعله سماعا في نحو : جدا وشكرا لله وسأفعله وحبا وكرامة ولييك وسعديك وحسانيك ومعاذ الله وغفراك ، أى اغفر ، وقيل تقديره أسألك غفراك فهو مفعول ، وسبحان الله وربحائه ، أى استرزا فقه ، وقياسا في مواضع : منها أن يكون المفعول الناطق خبرا عن المبتدأ ، نحو : ما أنت إلا سيرا ، ومنها أن يقع المصدر تفصيلا لمضمون جملة ، نحو - فشذوا الوثاق فلما منابعد وإما فداء - ومنها أن يقع تأكيداً لمضمون جملة لا محتمل لها غيره ، نحو : على ألف درهم اعترافا .

باب المفعول فيه

(وهو المسمى) عند البصريين (ظرف الزمان وظرف المكان) لوقوع الفعل فيه ، أى لا بد له من زمان ومكان يقع فيه ، وتسميه الكوفون مفعولا فيه ومحلا وصفة ، وقد عرفه ابن هشام في الشذور بقوله : المفعول فيه ، وهو ما ذكره فصله لأحل أمر وقع فيه من زمان مطلقا أو مكان مبهم أو مفيد مقدارا أو مادته مادة عامله (وظرف الزمان) وفدته لأنه الأصل لشدة احتياج الفعل إليه (هو اسم الزمان المنصوب) بالناظر الدال على المعنى الواقع فيه كصمت في نحو : صمت يوم الخميس ، فإنه لفظ دل على الصيام الواقع في الظرف فعلا كان ، ومنه قوله تعالى - اطرحوه أرضا - ، - وجاءوا أباهم عشاء - أو شبيها بالفعل من مصدر أو صفة أو غيرهما ، نحو : أبو بكر أفضل عندما من على ، والشيخان خير لدينا من الختين ، أو مؤولا بشبه الفعل ، نحو : علقم عندك ، وحظلك لديك ، فانظروا من علقان يعلقم وحظلك لأويلهما يصعب وشاق ،

بِتَقْدِيرٍ فِي نَحْوِ : الْيَوْمَ ، وَاللَّيْلَةَ ، وَغُدُوَّةً ، وَبُكْرَةً ، وَسَحْرًا ، وَغَدًا ، وَعَتَمَةً

فان لم يكن شيء مما ذكر موجودا قُدِّرَ به ، نحو : زيد في الدار ، أى كائن ، ومنه نحو قوله - واذكروا إذ كنتم قليلا - أى اذكروا نعمة الله عليكم الكائنة في وقت قلبيكم ، حذف العامل وهو الكائنة وموصوفه الذى هو مفعول اذكر ، وقيل إذ في الآية ونحوها مفعول به لا ذكر فالحذف ، ومثل الظرف المجزئ في جميع ما ذكر ، ويجب حذف متعلقهما إن وقع أحدهما صفة أو صلة أو حالا أو خبرا أو ورد بلا متعلق كاللسملة ، ويجوز في غير ما ذكر حذفه لئليل لفظي أو غيره ، نحو : من لى بكدا أى من يتكفل لى ، وقوله تعالى - وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس - أى النفس مقتولة أو تقتل بالنفس ، والعين مفقودة أو تفتق بالعين ، والأنف مجدوعة أو تجدد بالأنف والأذن مصلومة أو تصل بالآذن ، والسق مقالوعة أو تقلع بالسق ، وقس على هذا (بتقدير في) الدالة على الظرفية ، وهى استقرار الشيء في الشيء حقيقة ، نحو : الماء في السكوز ، أو مجازا نحو نظرت في المسحف وتفكرت في كذا ، فخرج عن ذلك ما نصب بتقدير في ، ولم يكن اسم زمان ولا مكان نحو : وترغبون أن تنسكحوهن إذا قدر في ، فانه ليس باسم زمان فلا يكون طرفا ، وخرج ما نصب لابتقدير في نحو : يخافون يوما فانه مفعول به ، لافيه ، وما كان م م مرفوعا أو مخفوضا فانه ليس بظرف .

[تنبيه] مرادهم بقولهم تقدير في أى تقدير معناها لا لفظها لأنه قد لا يصح تقديرها قبل الظرف ، وذلك في نحو : سرت قبله ، وصليت معه ونحوهما ، وقد ذكر المصنف عدة من ظرف الزمان يصدق عليها التعريف ، وذلك (نحو اليوم) وهو من طالع الفجر إلى غروب الشمس ، تقول : صمت اليوم ، أو يوما ، أو يوم الخميس ، وإعرا به . صمت فعل وفاعل ، اليوم ظرف زمان مفعول فيه وهو منصوب ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وقد يراد باليوم مطلق الزمان ، نحو : يوم الطائف يوم الحرة يوم الخندق مرادا به أيام القتال الكائن في ذلك الوقت (والليلة) وهى من غروب الشمس إلى طالع الفجر الصادق على الصحيح ، وقيل إلى طالع الشمس تقول : اعتسكت الليلة ، أو ليلة ، أو ليلة الجمعة ، وإعرا به : اعتسكت فعل وفاعل ، الليلة ظرف زمان مفعول فيه وهو منصوب ، وعلامة نصبه فتح آخره (وغدوة وبكرة) وهما عاماد جسد على وقتهما ، وهومن صلاة الصبح إلى طالع انشمس ، فيمتنع صرفهما لعلمية الجسد والتأنيث بالتاء ولا تدخلهما آل ، ولا الاضافة فتتوسم ضرورة ، وقبل إن أريد بهما غدوة وبكرة يوم معين معنا لعلمية الشخص ، التأنيث ، وإلا صرفا فتتوسم لهما للصراف وهما نكرتان ، وهذا هو الأصح ، تقول أزورك غدوة أو غدوة يوم الاثنين أو بكرة أو بكرة الهار (وسحرا) وهو آخر الليل قبيل الفجر بالتونين إذا لم ترد به سحر يوم بعينه ، نحو : جئتكم سحرا : أى من الأسحار ، ولا تنوين إذا أردت به ذلك نحو : جئتكم يوم الجمعة سحر ، فيوم ظرف زمان ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وسحر بدل منه منصوب بلا تنوين لأنه مجموع من الصرف لعلمية والعدل (وغدا) وهو اسم اليوم الذى بعد يومك الذى أنت فيه تقول : أكرمك غدا (وعتمة) بهتج التاء . وهو ثلث الليل الأول ، تقول : أتيتك عتمة أو عتمة ليلة الخميس ، وإعرا به : أتى فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة

وَصَبَاحًا ، وَمَسَاءً ، وَأَبْدًا ، وَأَمْدًا ، وَحِينًا ، وَعَلَمًا ، وَشَهْرًا ، وَأَسْبُوعًا ، وَسَاعَةً

رفعه ضمة مقدرة على الباء منع من ظهورها الاستتقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء ، والكاف مفعول به وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أما ، عتمة ظرف زمان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره (وصباحا) وهو عند الفقهاء من نصف الليل إلى الزوال ، وقد يراد به أول النهار من بعد طلوع الفجر إلى الزوال ، تقول : أنتظري صباحا أو صباح يوم الجمعة (ومساء) بالمد ، وهو من الظهر إلى نصف الليل ، تقول : أجيئك مساء أو مساء الخميس ، ومثل ذلك آتيك صباح مساء بينهما على الفتح ، أى كل صباح ومساء ، أو يوم يوم بينهما أيضا أى كل يوم (وأبدا) وهو الزمان المستقبل الذى لا نهاية لمتناه ، تقول : لا أكلم زيدا أبدا ، وكان حقه أن لا يثنى ولا يجمع إذ لا يتصور حصول أبد آخر ينضم إليه فيثنى ولكن سمع جمعه على آباء وأبدين بمد الهوزة ، فيقال : لا أفعله أبد الأبدين فهو من الملحق بجمع المذكر السالم ، ومعناه الزمان الطويل الذى لا نهاية له (وأَمْدًا) وهو اسم لزمان مستقبل ، تقول : لا أكلم زيدا أمدا ، وأمدا الدهر ، وأمدا الدهرين ، جمع داهر ، وهو ما بقى على وجه الأرض ، والداهرين ملحق بجمع المذكر السالم ، ويقال دهر الدهرين (وحينا) وهو اسم لزمان مهم ، تقول : قرأت حيننا وحين إذ جاء الشيخ . قال ابن عتقاء: واتصابه على جهة التأكيد المعنوى لأنه لا يزيد على دلالة عامه ، وأما غيره فنصبه بتقدير نيابته عن المصدر لأن قولك : سرت يومين أو صباحا معناه : سرت سيرا مقدار يومين أو سيرا واقعا في الصباح (وعاما) تقول : سرت عاما ، وهو مرادف للسنة ، وهى ثلاثة : الأولى شمسية ولها شهور الحِجَم من رومية وفارسية وقبطية وغيرها ، وعليها حساب أعياد كفار الحِجَم كاليزور والمهرجان ، والفصح بكسر الهمزة فهما تين ، وهى ثلثمائة وخمسة وستون يوما وربع يوم على الصحيح فى غير الفارسية ، وأما الفارسية فلا كسر فيها ، سميت شمسية لأنها عبارة عن دورة من دورات الشمس فى الأبراج الاثني عشر . والثانية قمرية : ويقال لها عربية . أولها المحرم ، وآخرها ذو الحجة ، وهى ثلثمائة وأربعة وخمسون يوما وخمس يوم وسدسه فهى دون الشمسية بأحد عشر يوما تسمى أيام البين أى التفاوت بين السنين ، سميت قمرية ، لأن شهورها على حساب رؤيته فى عرف الشرع وحساب سيره فى منارله فى عرف الفلك . والثالثة عديدة ولها الأشهر العددية وهى ثلثمائة وستون يوما بلا كسر (وشهرا) تقول : لا أكلمك شهرا ، وجعله أشهر ، سمي بذلك لشهرته وظهوره ، وهو قمرى ، ويسمى باللى والعربى ، وأيامه ثلاثون أو تسعة وعشرون ، منوط فى عرف الشرع برؤية الهلال ، وأهل الفلك يدهون بالمحرم فيجعاون كل وتر ثلاثين ، وكل شفع تسعة وعشرين إلا إذا ألحجة ، فى سنة الكبيسة ثلاثين ، وفى غيرها تسعة وعشرين وخمسا وسدسا . ونسبى . وله الأشهر الرومية . أولها : تشرين ، فكل وتر واحد وثلاثون ، وكل شفع ثلاثون إلا الكانون فاحد وثلاثون مطلقا وشساط تاممال سينه وإعجامها ، فى سنة الكبيسة تسعة وعشرون ، وفى غيرها ثمانية وعشرون وربع . وعددى ، وأيامه ثلاثون مطلقا ، وليس له شهور مخصوصة . نعيها (رأسسوعا) نحو : اعتكفت أسوعا ، ويقال : ست تسمية له باسم أول أيامه على الأسبوع ، ويقال له جمعة تسمية له آخر أيامه (وساعة) نحو : سرت ساعة ، وهى تطلق

وَوَظَرَفُ الْمَكَانِ : هُوَ اسْمُ الْمَكَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرٍ فِي نَحْوِ : أَمَامَ ، وَخَلْفَ ، وَقَدَامَ ، وَوَرَاءَ ، وَفَوْقَ ، وَتَحْتَ ، وَعِنْدَ ، وَمَعَ

على الملكية ، وعلى قدر حلب شاة وعلى اللحظة اللطيفة ، ومثل هذه المذكورات ما أشبهها .
واعلم أن هذه الأمثلة منها ما هو ثابت التصرف والانصراف كيوم وليلة ، ومنها ما هو منفي التصرف والانصراف ، نحو : سحر إذا كان ظرفا ليوم بعينه فإنه لا يتوّن لعدم انصرافه ولا تفارقه الظرفية لعدم تصرفه ، ومنها ما هو ثابت التصرف منفي الانصراف ، نحو : غدوة وبكرة علمين .
قليل وكذا عتمة إذا أريد بها معين ، فإنها تصير علما فيمتنع صرفها . قال ابن عتقاء : وهو وجيه ومنها ما هو ثابت الانصراف منفي التصرف ، نحو : صباحا ومساء ، وبقي قسم خامس وهو الظرف المبيى الذي لا تصرف له كاذ وإذا ، وقد يضاف إلى إذ اسم زمان ، نحو : يومئذ و—بعد إذ هديتنا — وكصباح مساء بالتركيب ، ويوم يوم ، وقط للزمان الماضي ، وعوض للمستقبل غالبا والماضي قليلا ويلازمان البقي ومنذ ومنذ الآن وأمس إن كان ظرفا لليوم الذي قبل يومك ، والمراد بالتصرف ما يستعمل ظرفا وغير ظرف كأن يقع مبتدأ ، أو فاعلا ، أو مفعولا ، أو مضافا إليه كيوم وشهر .
وبعير المتصرف ما لزم الظرفية أو شبهها وهو الجرب من (وظرف المكان) مفعول من الكون (هو اسم المكان المنصوب) بالرفع نعت لاسم ، ونصبه باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه على نحو : ما صر في ظرف الزمان (بتقدير) معنى (في) الدالة على الظرفية ، وقد ذكر منه المصنف أيضا عدة أمثلة (نحو : أمام) بفتح الهمزة وهو بمعنى قدام تقول : جلست أمام الشيخ ، وإعرايه جلست فعل وفاعل ، أمام ظرف مكان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره ، والشيخ مضاف إليه (وخلف) وهو ضد أمام تقول : صليت خلف المقام (وقدام) وهو مرادف لأمام تقول : مشيت قدام الأمير (ووراء) وهو بمعنى خلف تقول : قعدت وراء الحجر ، وقد تأتى بمعنى قدام ، نحو قوله تعالى — وكان وراءهم ملك — (وفوق) وهو المكان العالي ، نحو : جلست فوق المنبر (وتحت) وهو ضد فوق نحو : جلست تحت الميزاب (وعند) وهو لما قرب من المكان تقول : جلست عند زيد ، أى قريبا منه ، وفي شرح بابت سعاد لابن هشام مالفظة : عند اسم لمكان حاضر أو قريب ، فالأول نحو — فلما رآه مستقرا عنده — والثاني — ولقد رآه نزلة أخرى عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى — وقد يكون الحضور والقرب معنويين ، نحو — قال الذي عنده علم من الكتاب — ونحو — ربّ ابن لي عندك بيتا في الجنة — وقد تفتح فائوه ، وقد تضم ولا تقع إلا منصوبة على الظرفية أو مخفوضة بمن ، وعنها أَلْفُ الحُرَيْرِ بقوله :

وما منصوب أبدا على الظرف * ولا يخفّضه شيء سوى حرف

وقول العاتمة : ذهبت إلى عنده لحن انتهى ، وقد تردّ بمعنى الزمان كقوله صلى الله عليه وسلم « إنما الصبر عند الصدمة الأولى » (ومع) بفتح العين وريبعة تسكنها ، وهو اسم المكان الاجتماع ، نحو : جلست مع زيد أى مصاحبا له ، ولهذا يجربها عن الذوات ، نحو — والله معكم — وقد تأتى لزمان الاجتماع ، نحو : جئتكم مع العصر ، وهي من الظروف العادمة التصرف

وَلِإِزَاءٍ، وَتِلْقَاءٍ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ مَعْنَاهَا وَاحِدٌ، وَتَمَّ، وَهُنَا، وَجَمِيعُ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ تَقْبِلُ النَّسَبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمُخْتَصِّ مِنْهَا وَلِلْمَعْدُودِ وَالْمَبْهُمِ، وَنَعْنِي بِالْمُخْتَصِّ مَا يَقَعُ جَوَابًا لِمَتْنِي، وَنَعْنِي بِالْمَعْدُودِ مَا يَقَعُ جَوَابًا لَكُمْ كَالْأُسْبُوعِ وَالشَّهْرِ، تَقُولُ: اعْتَكَلْتُ أُسْبُوعًا، وَنَعْنِي بِالْمَبْهُمِ مَا لَا يَقَعُ جَوَابًا لِمَتْنِي مِنْهُمَا كَالْحَيْنِ وَالْوَقْتِ، تَقُولُ: جَلَسْتُ حِينًا

(وإزاء) بكسر الهمزة ، وهو بمعنى مقابل ، نحو : جلست لإزاء الحجر الأسود ، بمعنى مقابله ، (وحذاء) بكسر الحاء المهملة بعدها ذال مجعوبة بمعنى مقابل أيضا ، وقيل بمعنى قريب منه ، نحو : جلست حذاء زيد أى مقابله أو قريبا منه (وتلقاء) بكسر التاء بمعنى مقابل ، نحو : قوله تعالى - ولما توجه تلقاء مدين - أى مقابل مدين (وهذه الثلاثة) أى الأخيرة (معناها واحد) وهو مقابل (وتم) بفتح التاء المثناة اسم لإشارة للكان البعيد في محل نصب على الظرفية كما مر في باب اسم الإشارة (وهنا) بضم الهاء اسم لإشارة للسكان القريب ، وبفتحة وكسرها مع تشديد النون للسكان البعيد كما مر ، وقد تأتى الزمان ، وما يأتى للزمان والمكان من الظروف قبل وبعد (وجميع أسماء الزمان) معرفة كانت أو نكرة محدودة كيوم وشهر أو غير محدودة كحين وزمان (تقبل النسب على الظرفية) بتقدير في مطلقا من غير تقييد بشيء (لافرق في ذلك) أى في قبولها النسب (بين المختص منها) بوصف أو إضافة أو تعريف بأل (والمعدود) وهو مادل على عدد (والمبهم) قال الرضوي : وهو ما لا حد له يحصره معرفة كان أو نكرة كحين وزمان والحين والزمان ، ثم بين المسنف كل واحد من الثلاثة ، فقال : (ونعني بالمختص) من الظروف الزمانية (ما يقع جوابا لمتني) الاستفهامية نحو : يوم الخميس أو اليوم ونحوهما ، فانك إذا سئلت متى تسير صلح أن تقول : أسير يوم الخميس أو اليوم أو الليلة ونحو ذلك (ونعني بالمعدود) منها (ما يقع جوابا لكم) الاستفهامية فقط (كالأسبوع والشهر) فانه إذا قيل لك كم اعتكفت فانك (تقول) بحبياله (اعتكفت أسبوعا) أو شهرا أو عاما (ونعني بالمبهم) منها (ما لا يقع جوابا لشيء منهما) ويدل على قدر من الزمان غير معين (كالحين والوقت تقول) ابتداء من غير سبق استفهام بتي ولا بكم (جالس حينا) وساعة ووقتا ، وقد مر أن نصبه على جهة التوكيد المعنوي ، لأنه لا يزيد على دلالة الفعل ، وقضية عطف المؤلف المعدود على المختص أن المعدود ليس بمختص ، وهو ظاهر كلامهم ، وجزم المرادى بأنه من قبل المختص ، وهو الصحيح لأنه إن دل على أندر غير معين ، ولم يصلح جوابا لمتني ولا لكم فهم كحين وزمان ، وإلا فمختص معدودا كان أو غيره ، إذ الاختصاص يكون بالمعدود كما يدون بالصيغة وغيرها مأمرا قريبا ، وعادة ابن هشام في جامعه اصلح من الزمان جوابا لمتني كشهر رمضان فمختص أو لكم كيومين ، فمعدود أولهما فمختص معدود كإسماء الشهور ، وغيرها أضيف إليه شهر ، وهو الريعان ، ورمضان ، وغيره من مبهم كحين اه وكلام سيويه وجاعة كالصرح في جوار إضافة شهر إلى سائر أعلام

وَأَمَّا أَسْمَاءُ الْمَكَانِ فَلَا يَنْتَصِبُ مِنْهَا عَلَى الطَّرْفِيَّةِ إِلَّا ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٌ : الْأَوَّلُ لِلْبُيُوتِ كَأَسْمَاءِ
الْجِهَاتِ السَّتِّ ، وَهِيَ : فَوْقُ ، وَتَحْتُ ، وَبَيْنُ ، وَشِمَالُ ، وَأَمَامُ ، وَخَلْفُ ، وَمَا أَشْبَهَهَا .
وَالثَّانِي أَسْمَاءُ الْمَقَادِيرِ : كَالْمِيلِ ، وَالْفَرَسَخِ ، وَالْبَرِيدِ ، نَحْوُ : سَرْتُ مِيلًا ، وَالذَّلَالُ :
مَا كَانَ مُشْتَقًّا مِنْ مُصَدَّرٍ عَلَيْهِ ، نَحْوُ : جَلَسْتُ بِمَجْلِسِ زَيْدٍ ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى - وَأَنَا كُنَّا
نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ -

الشهور كنهر صفر ، وشعبان ، وخصه بعضهم برمضان ، والربيعين كما جزم به ابن هشام وكثيرون
فإن قيل لك متى صمت أو كم صمت ؟ فإنه يصح أن تقول في جوابها : صمت الربع ، أو المحرم ،
أو صفرًا ، أو رمضان ، أو ربيعًا ، ومثل ذلك السيف والشماء . قال ابن عقلاء : فإن قلت شهر
رمضان بزيادة شهر لم يصلح إلا في جواب متى اهـ (وأما أسماء المسكان فلا ينتصب منها على
الظرفية) بتقدير في (إلا ثلاثة أنواع : الأول المبهم) وهو ما لا يختص بمكان بعينه ، ولا تعرف
حقيقته إلا بما معه من مضاف إليه أو إشارة ونحوهما ، ويقال فيه أيضا هو ما افترق إلى غيره
ببيان صورة المسمى ، ويقال فيه أيضا هو ما كان غير محدود (كأسماء الجهات الست) إذ ليس
لها حد ونهاية معينة (وهي فوق وتحت وبين وشمال وأمام وخلف) الأولى : قراءتها بضم
أعجارها بلاتون كقبل وبعد مبنية على الضم ومحالها النصب على الظرفية ، فأمامك مثلاً في نحو :
جلست أمامك يتناول أمام وجهك إلى منقطع الأرض ، وخلفك في نحو : جلست خلفك يتناول
ما وراء ظهرك إلى انقطاع الأرض ، وسميت الجهات الست باعتبار السكائن في المكان ، فإنه له
ست حالات (وما أشبهها) في الابهام : كأرض ، ومكان ، وعند ، ولدى ، ودون ، وسوى ،
ووسط ، وناحية ، وجهة ، وجانب كما ذكره في المغني خلافا لما يفيد كلام الرضى من أنه لا يقال :
زيد جاب عمرو وكشفه بل في جانبه وكشفه (والثاني : أسماء المقادير) الدالة على مسافة معاودة
(كالليل) وهو أربعة آلاف خطوة (والفرسخ) وهو ثلاثة أميال (والبريد) وهو أربعة
فراسخ (نحو : سرت ميلا) وإعرابه : سرت فعل وفاعل ، ميلا ظرف مكان عند ظهور النجاة
وقيل إنه منصوب على المصدر ، ومثله : سرت فرسحا ، وسرت نصف ميل ، أو بعضه ، أو جميع
الفراسخ ، أو كله ، أو بريدا ، وظاهر عبارته أن أسماء المقادير قسم مفرد ليس بمبهم ولا مختص ،
وهذا هو الأصح لأن الحق أن فيه شوبا منهما فهو مختص لدلالته على كمية معينة . مبهم لعدم
اختصاصه بمكان معين (والثالث : ما كان مشتقا من مصدر عال) سواء أكان عاملا تعالى أم
اسما ، وإنما يكون بصيغة اسم مفعوله إلا في الثلاثي ذهلي مفعول بفتح ميمه وعينه ما تفتل فاؤه
وحدها أو تكسر عين مضارعه فتكسر عينه كوضع ومجلس ، وشذ ماخاف ذلك وهو قياسي (نحو :
جلست مجلس زيد) وإعرابه : جلست فعل وفاعل ، مجلس ظرف مكان مفعول فيه ، وعلامته
نصبه بفتح آخره ، وزيد مضاف إليه . وفي الحواشي التي علقها على شرح القطار مجلس بكسر
اللام لأن المراد به المسكن ، وكذا تكسر إذا زيد به الزمان ، فإن أريد به المصدر فتحت كما
يعلم من فن الصرف اهـ (وقال الله تعالى - وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع -) وإعرابه :

وَمَاعَدَا هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْأَنْوَاعِ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَكَانِ لَا يَجُوزُ انْتِصَابُهُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، فَلَا يَقُولُ :
جَلَسْتُ الْبَيْتَ ، وَلَا صَلَّيْتُ لِلْمَسْجِدِ ، وَلَا قُمْتُ الطَّرِيقَ ، وَلَكِنْ حُكْمُهُ أَنْ تَجْرَهُ بِبَنِي
وَتَوَلَّهُمْ : دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ ، وَسَكَنْتُ الْبَيْتَ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّوَسُّعِ بِاسْتِطَاعَةِ الْحَافِضِ .

أَنَّ حَرْفَ تَوْكِيدٍ وَنَصْبٍ ، وَنَا الْمَدْعَمَةَ ضَمِيرٌ مُتَصِلٌ فِي مَحَلِّ نَصْبِ اسْمِهَا ، كُنَّا فَعَلَ وَفَاعِلٌ ، كَانَ
فَعَلَ مَاضٍ نَاقِصٌ تَرْفَعُ الْأَسْمَاءُ وَتَنْصَبُ الْخَبَرُ ، وَنَا ضَمِيرٌ مُتَصِلٌ فِي مَحَلِّ رَفْعِ اسْمِهَا تَقَعْدُ فَعَلَ مُضَارِعٌ
وَفَاعِلُهُ مُسْتَتَرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ مَعْنَى ، مِنْهَا جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِتَقَعْدِ ، وَمَقَاعِدُ ظَرْفٍ مَكَانٌ مَفْعُولٌ
فِيهِ وَعَلَامَةٌ نَصْبٍ فَتَحَ آخِرُهُ ، وَلِلْمَسْمُوعِ جَارٌ وَجَرُورٌ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ نَعْتَ لِمَقَاعِدِ وَجَلَّةٌ تَقَعْدُ وَمَا بَعْدَهُ
فِي مَحَلِّ نَصْبِ خَبَرِ كَانَ ، فَإِنْ كَانَ مُشْتَقًّا مِنْ غَيْرِ مَا اشْتَقَّ عَامِلُهُ نَحْوُ : ذَهَبْتُ فِي مَرْحَى زَيْدٍ ،
وَرَمَيْتُ فِي مَذْهَبٍ عَمُرُو لَمْ يَجْزِ فِي الْقِيَاسِ نَصْبُ شَيْءٍ مِنْهُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ بَلْ يَجِبُ جَرُّهُ بِبَنِي ، وَشُدَّ
قَوْلُهُمْ فِي تَمَثُّلِ الْقَرَبِ وَالْبَعْدِ هُوَ مَتَى مَقْعِدُ الْقَابِلَةِ ، أَيْ مِنَ الْفَسَاءِ ، وَمِنْحَرُ الْكَلْبِ : أَيْ مِنْ
الزَّاجِرِ وَمَنْزِلَةُ الْوَلَدِ أَيْ مِنْ أَبِيهِ ، وَمِنَاطُ الثَّرَيَا أَيْ مِنَ الْمُتَنَازِلِ ، فَهَذَا يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ وَالظَّرْفُ
فِيهَا هُوَ الْخَبَرُ ، فَيَتَعَلَّقُ بِالِاسْتِقْرَارِ ، وَمَعْنَى مُتَعَلِّقٌ بِمَا تَعَلَّقَ بِهِ الْخَبَرُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا ثَانِيًا ،
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا ثَانِيًا .

[تَنْبِيْهٌ] مَا أَفَادَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ أَنَّ الْمُشْتَقَّ قِسْمٌ لِلْبَهْمِ لَا قِسْمَ مِنْهُ هُوَ الَّذِي جَرَّمَ بِهِ ابْنُ هِشَامٍ
فِي التَّشْدِيدِ وَالْأَوْضَحِ وَهُوَ الظَّاهِرُ ، لِأَنَّهُ يَكُونُ مَخْتَصًّا بِمَجْلِسَتِكَ ، وَمَبْهَمًا بِمَجْلِسَتِ مَجْلِسَا ،
وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَنْوَاعُ يَطْرُدُ انْتِصَابُهَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ الْمَكَانِيَّةِ (وَمَا عَدَا هَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَنْوَاعُ مِنْ
أَسْمَاءِ الْمَكَانِ لَا يَجُوزُ انْتِصَابُهَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ) . كَذَلِكَ كُلِّ مَا كَانَ مِنَ الظَّرُوفِ الْمَكَانِيَّةِ مَخْتَصًّا ،
وَهَرَمَلُهُ اسْمٌ مِنْ جِهَةِ نَفْسِهِ ، وَلَهُ أَقْطَارٌ نَحْوِيَّةٌ كَالدَّارِ ، وَالْبَيْتِ ، وَالْقَصْرِ ، وَالطَّرِيقِ ، وَالسُّوقِ ،
وَالْمَسْجِدِ ، وَالْجَامِعِ ، وَالْقَرْيَةِ ، وَالْمَدِينَةِ ، وَالْبَلَدِ ، وَالنَّشَامِ ، وَالْجَمِينِ ، وَالْعِرَاقِ ، وَمَكَّةَ ، وَطَبِيَّةَ ،
فَهَذَا كُلُّهُ لَا يُقَاسُ نَفْسُهُ (فَلَا يَقُولُ : جَلَسْتُ الْبَيْتَ ، وَلَا صَلَّيْتُ الْمَسْجِدَ ، وَلَا قُمْتُ الطَّرِيقَ)
بِالنَّصْبِ فَيَرْجَى (وَلَكِنْ حُكْمُهُ أَنْ تَجْرَهُ بِبَنِي) الظَّرْفِيَّةِ مُصَرِّحًا بِهَا . قَالَ الْفَاكْهِيُّ ، وَقَالَ الْعَصَائِمِيُّ :
إِنْ أَرَادَ قَوْلُهُ يَجْرُ بِبَنِي الْخَبَرِ بِهَا حَقِيقَةً وَرَدَّ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَجْرَ بِالْبَاءِ الظَّرْفِيَّةِ ، وَإِنْ أَرَادَ
بِالْجَرِّ بِهَا حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا وَرَدَّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ جَرُّهُ بِغَيْرِهَا مِمَّا يَفِيدُ الظَّرْفِيَّةَ كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ
أَبِي حَيَّانٍ وَغَيْرِهِ فَأَمَّا لَهُ (وَهَلْ هُمْ) أَيْ الْعَرَبُ فِيمَا سَمِعَ مِنْهُمْ (دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ وَسَكَنْتُ
الْبَيْتَ) وَالْعِرَاقَ وَذَهَبْتُ الشَّامَ ، وَقَالَ خِيَمَتِي أُمُّ مَعْبَدٍ مِنَ الْقِيَلُولَةِ . وَعَسَلُ الطَّرِيقِ الثَّلَبُ ، أَيْ
جَرَى فِيهَا بِاضْطِرَابٍ (مَنْصُوبٌ) كُلِّ مَا ذَكَرَ (عَلَى التَّوَسُّعِ بِاسْتِطَاعَةِ الْحَافِضِ) لِأَجْرَاءِ الْعَامِلِ
النَّاصِرِ الَّذِي يَتَعَدَّى بِحَرْفِ الْجَرِّ مَجْرَى التَّعَدَّى بِنَفْسِهِ مِنْ حَيْثُ إِسْقَاطُ الْوَاسِطَةِ وَنَصْبُهُ فَهُوَ عَلَى
هَذَا مِنْ عِبَلِ الْمَفْعُولِ بِهِ عَلَى الْإِتْسَاعِ بِاسْتِطَاعَةِ ، وَالْأَصْلُ : دَخَلْتُ فِي الْمَسْجِدِ وَسَكَنْتُ فِي الْبَيْتِ
خَذَفَ الْجَارِ كَمَا حَذَفَ فِي قَوْلِهِ : تَمَرُّونَ الدَّيَارَ ، وَنَصْبُ مَا بَعْدَهُ ، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْفَارَسِيِّ وَطَائِفَةٍ
وَإِخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ وَعِزَّاهُ لِسَمُويَةٍ ، وَقِيلَ لَهُ إِنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ تَشْبِيْهًُا لَهُ بِالْبَهْمِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ
الشَّالَوِيِّنَ وَعِزَّاهُ لِسَمُويَةٍ ، وَإِخْتَارَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ ، وَقِيلَ : فَعُولٌ بِهِ وَعَلَيْهِ الْأَخْشَشُ وَجَاعَةُ ، وَقَضِيَّةٌ

باب المفعول من أجله

وَيُسَمَّى لِأَوَّلِ الْأَجَلِ ، وَيُسَمَّى الْمَفْعُولُ لَهُ ، وَهُوَ الْأَسْمُ النَّصُوبُ الَّذِي يُذَكَّرُ
بِئَاثَانٍ لِسَبَبِ وَقُوعِ الْفِعْلِ ، نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ إِجْلَالًا لِعَمْرٍو ، وَقَصَدْتُكَ ابْتِغَاءً مَعْرِفِكَ .

تمثيل المصنف بسكنت البيت أن حذف الخافض يطرد بعد سائر الأفعال ، وقال بعضهم أنه لا يطرد
بعد سائر الأفعال ، فلا يقال : صليت الدار ، ولانمت الدار . فان قلت لم استأثر ظرف الزمان مطلقا
بصلاحيته للنصب على ظرف المكان . قلت لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى
من دلالته على المكان لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالانتماء ، وعلى المكان بالانتماء ، فلما
كانت دلالته على الزمان قوية تعدى إلى المبهم وغيره ، ولما كانت دلالته أى الفعل على المكان
ضعيفة اختص بما ذكره المؤلف لأن فى الفعل دلالة عليه فى الجملة ، وهذا المنصوب ينزع الخافض
هو الاسم المنصوب بفعل حقه أن يتعدى بالحرف لكنه حذف عند تعيينه استثناء عنه سماعا أو
قياسا ، وقد شرحت هذا الحد فى نحو ورقة . « وسميته تعريف من انتصب لتلقى الوهب الفائض
بحد المنصوب من الأسماء بنزع الخافض » .

باب المفعول من أجله ، ويسمى المفعول لأجله

أى الذى يفعل له فعل ونوع من أجله (ويسمى المفعول له) فله ثلاثة أسماء بل أكثر من
ذلك ، إذ يقال له المنصوب على العلة والمصدر المعلن لما قبله (وهو الاسم) المفضلة كالأمثلة
الآتية ، فخرج نحو : حصل لى رغبة فى الخير (المنصوب) بما فى الجملة من فعل كالأمثلة التى
ذكرها المصنف أو شبهه ، نحو : قصدى لك محبة ، وأنا زائرُك ابتغاء تفعل (الذى يذكر) علة
(بيانا لسبب وقوع الفعل) الصادر من الفاعل ، والمفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل ، وعلامته
وقوعه فى جواب لم فعلت ، وصحة تقديره بلام العلة كما أن المفعول به مقدر بالباء والمفعول فيه مقدر
بى والمفعول معه مقدر بجمع (نحو : قام زيد إجلالا لعمرو) وإعرابه قام فعل ماض ، زيد فاعل
إجلالا مفعول لأجله وعلامة نصبه فتح آخره ، لعمرو جار ومجرور متعلق بإيجاب الحذف فى محل
نصب نعت لإجلالا والتقدير إجلالا كائنا لعمرو (وقصدتك ابتغاء معروفا) وإعرابه : قصدتك
فعل وفاعل ومفعول ، ابتغاء مفعول لأجله ، ومعروفك مضاف إليه ، ومن ذلك قولهم فعلت كذا
مخافة الشر وفعلت ذلك أجل كذا ، وقوله تعالى - يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر
الموت - وكرر المصنف امثال إشارة إلى أن المفعول لأجله . وإن كن علة لكن يكون نكرة
كالكال الأول ، ومعرفة كالثال الثانى فان ابتغاء باصافته إلى معروف المضاف إلى الضمير اكتسب
التعريف . وفى المفصل وشرحه لطيل : ويكون معنى المفعول لأجله معرفة ونكرة ، أى على
الصحيح ، وذهب الجرجى إلى أنه لا يكون معرفة وليس بشئ لأنه لا مانع من ذلك ، ولأنه قد
سمع عنهم ، وقد جاءهما الججاج فى قوله يصف ثورا رحشيا أفلت من الصائد :
ربك كل عاقر جهور ، مخافة وزعل المحبور ، واطول من تهول المحبور

وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ مُصَدَّرًا ، وَاتِّحَادُ زَمَانِهِ وَزَمَانِ عَامِلِهِ ، وَاتِّحَادُ فَاعِلَيْهِمَا كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْمَثَلَيْنِ ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى - وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ -

وفيه دليل على أنه قد يكون معرفة بالاصافة ، كقوله : وزعل المحبور ، وبالألف واللام كقوله : والهل ، والعاقر الزملة التي لا تنبت ، والجمهور الجاعة المجتعة . والزعل ، أى القلق من الشط . والمحبور السرور المنعم ، والهل الفزع ، والتوهل عظم الشيء في العين ، والهبور المطمئن من الأرض اه ملخصا (ويشترط) لجواز نصب المفعول لأجله ثلاثة أشياء لأن معنى التعليل يقوى بهذه الثلاثة التي سندكرها ، فيصح معها حذف الحرف الدال على التعليل ، ووجه القوة فيها حصلت فيه هذه الأمور أن أكثر ما يكون التعليل كذلك ، فكان فيها تنبيه عليه فصح حذف اللام : لأول من الثلاثة (كونه) أى المفعول لأجله (مصدرا) وهل يشترط مع ذلك كونه قلبيا أم لا ؟ فيه خلاف والأصح اشتراط كونه قلبيا ، أى من أفعال النفس الساطنة كالرغبة والرغبة والتعظيم والاجلال لأن أفعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المعلن ، فلا يجوز : جئتك ضرب زيد ، أى لتضربه خلافا للفرسى ، فانه أجاره . قال ابن عنتقاء : وظهر الارتشاف موافقته ، والمراد بالمصدر ما يعم المصدر واسمه ، وأجاز يونس كونه غير مصدر ، كقولهم : أما العبيد فدو عبيد بنصب العبيد بمعنى مهما يذكر شخص من أجل العبيد ، فلذلك ورد عبيد لا غير ، وأسكر سيويه نصب العبيد ، وقال إنه لغة خبيثة قليلة وأوجب الرفع ، وأوله الزجاج على حذف المصدر : أى أما تملك العبيد ، والنسب عليه أكثر محققى المتأخرين كابن هشام على أن العبيد ونحوه مما جاء من هذا التركيب منصوب على أنه مفعول به ، أى مهما ذكرت العبيد ، ونحو قولهم : أما الصرة ، فلا بصرة لكم ، أى مهما ترى البصرة . وهذا هو الراجح (و) الثانى (اتحاد زمانه وزمان عامله) بأن يكون زمن العلة والمعامل واحدا ، وذلك بأن يقع الحدث الذى هو مضمون العامل فى بعض زمن المصدر بجئتكم طمعا ، وقعدت عن الحرب جبنا ، فالجىء وقع فى بعض أزمنة الطمع ، والتعود عن الحرب وقع فى بعض أزمنة الجبن ، أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر ، نحو : جئتكم خوفا من فراك أو بالعكس ، نحو : شهدت الحرب إيقاعا للصالح بين المرتين ، (و) الثالث (اتحاد فاعلهما) بأن يكون فاعله وفاعل عامله واحدا ، وما ذكره المصنف من اشتراط الاتحاد فى لوقت والمعامل هو رأى الأعلام والمتأخرين ، ولم يشترط ذلك سيويه ولا أحد من المتقدمين ، والمعتمد ما قاله المصنف تبعاً للمتأخرين . وذلك (كما تقدم فى المثالين) فإن إجلالا وابتغاء مصدران وزمنهما وزمن عاملهما واحد ، وكذا فاعلهما وفاعل عاملهما (وكقوله تعالى - ولا تقتلوا أولادكم خشيعة إملاق -) وإعرابه : الواو حرف عطف لانهية ، تقتلوا فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلاوة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، أولاد مفعول به ، والكاف فى محل جر بالإضافة ، والميم علامة الجمع خشيعة مفعول لأجله . وهو مصدر ذكره اللؤلؤ للمفهوم من قوله تعالى - ولا تقتلوا - مشارك له فى الرقة والمعامل ، ومعنى الآية : ولا تقتلوا أولادكم مخافة المارقة . قال البيضاوى : وقتلهم أو ذرهم هو وأذرهم بناتهم مخافة الفقر فنهزم عنه ، وضمن لهم أرزاقهم ، فقال - نحن نرزقهم

وَقَوْلِهِ تَعَالَى - يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ - وَلَا يَجُوزُ : تَأَهَّبْتُ السَّفَرَ لِعَدَمِ
اتِّحَادِ الزَّمَانِ ، وَلَا جُنُتِكَ مَحَبَّتِكَ إِيَّائِي لِعَدَمِ اتِّحَادِ الْفَاعِلِ بَلْ يَجِبُ جَرُّهُ بِاللَّامِ ، تَقُولُ :
تَأَهَّبْتُ لِلْسَفَرِ ، وَجُنُتِكَ لِمَحَبَّتِكَ إِيَّائِي .

وإياكم - اه . وقال غيره : الواد دفن النبات في حال الحياة ، كانت العرب تفعل ذلك مخافة الفقر
والعيالة والسبي والعار اه (وقوله تعالى - ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله -) وإعرابه :
ينفقون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل في
محل رفع فاعل ، أموال مفعول به وهو مضاف ، والطاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة ، وإيهم
علامة الجمع ابتغاء مفعول لأجله ، وهو إمام صدر ذكر علة للانفاق المفهوم من ينفقون ، وهو متحد به
وقنا وفاعلا * فان قلت فما تصنع في نحو قوله تعالى - هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا -
فإن فاعل يرى هو ضميره سبحانه ، وفاعل الحرف والطمع هم المخاطبون * قلت الخوف
والطمع اسما مصدر بمعنى التخويف والتطميع أو الاخافة ، والاطماع ، لا مصدران فيتحدا الفاعل
حيث ، لأن فاعل التخويف والتطميع هو الله وكذلك ، نحو - إذ يفشكم الناس أمانة منه -
فإن فاعل الأمانة ، والتعشية هو البارئ سبحانه ، فهو مفعول لأجله ، ويجوز أن يكون حالا
(ولا يجوز : تأهبت السفر) بنصب السفر مفعول لأجله (لعدم اتحاد الزمان) فإن زمن التأهب
سابق على زمن السفر ، وإن كان فاعلهما واحدا ، والتأهب مأخوذ من الأهبة بضم الهزة ،
وهي العدة التي يجانها المسافر في سفره كالزاد ونحوه كما يفيد كدم القاموس (ولا) يجوز
أيضا نحو (جنتك محبتك إيائي) بنصب محبتك على أنه مفعول لأجله مضاف لفاعله ، وإيائي
مفعول به ، وإنما لم يجر نصبه (لعدم اتحاد الفاعل) فإن فاعل المحبة هو المتكلم ، وفاعل المصدر
هو المخاطب ، فلا يجوز نصبه وإن كان زمنهما واحدا (بل يجب جرّه) أي المصدر في المثالين
المذكورين لعدم اهتيفائه لشروط جواز نصبه ويكون جرّه (باللام) التعليلية ، وعلى هذا
(تقول : تأهبت للسفر) وإعرابه : تأهبت فعل وفاعل ، للسفر جار ومجرور في محل نصب على الحال
من ضمير المتكلم (وجنتك لمحبتك إيائي) وإعرابه : جنتك فعل وفاعل ومفعول لمحبتك ، اللام
حرف جرّ ، محبتك مجرور باللام ، ومحبة مصدر مضاف إلى فاعله ، وإيائي ضمير منفصل في محلّ
نصب مفعول به ، وجهة الجار والمجرور في محلّ نصب على الحال من التأهب في جنت ، ويجوز أن
يجرّ بكل ما يفيد التعليل ، وهي الباء نحو - فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم
وبصدهم - وفي نحو - لمسكم فيما أفضتم فيه - أي بسببه ، وعن نحو - إلا عن موعدة وعدها إيائه -
والكاف نحو - واذكروه كما هداكم - ، وعلى نحو - ولتسكبروا الله على ما هداكم - ، وكى نحو :
زرتكم كما تسكبروني ، وقد استثنى ابن مالك في العدة من العلل الفاقدة شرطا المصدر المؤول
من أن وأن وصلتهما ، فلا يجب معه اتحاد الزمان والفاعل ، بل يجوز نصبه ، وإن اختلف فاعله
وفاعل عامله ، أو زمنه وزمن عامله ، نحو : زرتك أن تسكبرني أو أنك تسكبرني .

[تنبيه] ما استوفى الشروط الثلاثة لا يتعين نصبه بل يجوز جرّه بلام التعليل وما ناب عنها

باب المفعول معه

وَهُوَ الْأِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذَكَّرُ بَعْدَ وَاوٍ بِمَعْنَى مَعَ لِمَا كَانَ مِنْ قِيلَ مَعَهُ الْفِعْلُ
مَسْبُوقًا بِجُمْلَةٍ فِيهَا فِعْلٌ أَوْ اسْمٌ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ وَحُرُوفُهُ ، نَحْوُ : جَاءَ الْأَمِيرُ وَالْجَيْشُ
وَأَسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ

في إفادة التعليل من الحروف السابقة ، فيجر بكثرة إن كان بآل كضربته للتأديب ، وبقلة إن
كان مجردا منها ، ومن الإضافة كقوله :

من أمكم لرغبة فيكم جبر * ومن تكونوا ناصريه ينتصر
وباستواء إن كان مضافا ، نحو - وإن منها لما يهبط من خشية الله - ينفقون أموالهم ابتغاء
مرضات الله - وفي حال جزم يكون مفعولا به بواسطة حرف الجر كما يفيد قول بعضهم : قضية
الحدثان نحو : فت لاجلاك مفعول له ، وذلك رأى ابن الحاجب والقوم على أنه مفعول به بواسطة
حرف الجر ولا مشاحة في الاصطلاح اه .

باب المفعول معه

هذا الباب هو غاية المفاعيل ، وحمل آخرها لكون العامل لا يصل إليه إلا بواسطة ظاهرة ،
وهي الواو ، وللإختلاف في كونه قياسيا أو سماعيا ، وإن كان المختار كما قاله العصامي أنه قياس مطلقا ،
وعبارة بعضهم قال ابن مالك : والصحيح استعمال القياس فيه على الشروط المذكورة ، واختار
ابن عصفور عدم القياس اه وقوله معه نائب الفاعل أسند إليه المفعول كما أسند إلى المجرور في
المفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والضمير المجرور عائد على آل كذا قال العصامي وخالفه
بعض المتأخرين ، فقال نائب الفاعل هو الضمير العائد إلى المصدر المفهوم من مفعول ، كما قيل في
قوله تعالى - وحيل بينهم وبين ما يشتهون - لأن مع لازم النصب على الظرفية كبين ، فلا يصح
نيابته عن الفاعل اه (وهو الاسم) الفضلة (المنصوب) بما قبله من فعل أو شبهه مما فيه
حروفه ومعناه ، وهو في المعنى كالمفعول به ، فنحو : سرت والنيل ، معناه : سرت بالنيل بباء
المصاحبة . قاله ابن عتقا (الذي يذكر بعده واو بمعنى مع) أى مفيدة للعية جىء بذلك الاسم
المنصوب بعد واو بمعنى مع (لبيان من فعل معه الفعل) لاعلى جهة للمشاركة كما تفيدته الأمثلة
بل على جهة المصاحبة ، والمراد بها أن تكون مع الفاعل في صدور الفعل عنه ، وذلك في نحو :
سرت وزيدا ، أو مع المفعول في وقوع الفعل عليه في زمن واحد ، نحو : تركت الناقة وفصيلها
(مسبوqa) أى ذلك الاسم (بجملته فيها فعل أو) فيها (اسم فيه معنى الفعل) الذى تضمنه
وهو الحدث (وحروفه) أى الأصلية (نحو : جاء الأمير والجيش) أى مع الجيش ، وهذا
المثال والذى بعده مثالا للسبق بجملته فيها فعل ، وإعرابه : جاء فعل ماض مبنى على فتحة
ظاهرة الأمير فاعل ، الواو واو المعية ، الجيش مفعول معه ، وهو منصوب ، وعلامة نصبه فتح آخره
(واستوى الماء والخشبة) أى مع الخشبة ، وإعرابه : استوى فعل ماض مبنى على فتحة

مقتدرة على الألف كما تقول في صلي وسعى ، ونحو ذلك مما آخره ألف ، الماء فاعل ، والخشبة الواو
 واو المعية ، الخشبة مفعول معه وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ، وعدد المصنف المثال ليفيد
 أن ما بعد الواو قد يكون صالحا لمشاركة ما قبله في حكمه فيصح عطفه عليه ، وذلك كالمثال الأول
 فإن نسبة المجيء في المعنى إلى الجيش بمكة لمكانها إلى المخاطب بأن تقول : جاء الأمير وجاء الجيش
 وقد لا يكون ما بعد الواو صالحا لمشاركة ما قبله في حكمه فيمتنع عطفه عليه ، وذلك كالمثال الثاني
 فإن الخشبة غير مشاركة للماء في الاستواء ، إذ الاستواء هنا بمعنى الارتفاع والاعتلاء ، لا بمعنى
 الاعتدال الذي هو ضد الاعوجاج ، فيمتنع عطفها على الماء ، لفساد المعنى بذلك ، ويجب نصبها
 مفعولا معه ، والخشبة مقياس ولو من حديد ونحوه أو حجر منحوت يركز في الأنهار غالبا وفي البرك
 الكبيرة ، وفيه علامة يعرف بها وزن الماء وقدره زيادة وقصا ، والمعنى أن الماء لم يزل يزداد
 حتى صار مصاحبا للخشبة في استوائه أي ارتفاعه (وأنا سائر والنيل) أي معه ، وهذا المثال
 للسبوق بجملة فيها اسم فيه معنى الفعل وحروفه ، فإن سائر بمعنى يسير وحروفه هي حروف الفعل
 وهذا المثال يمتنع فيه العطف ، ويجب فيه النصب أيضا ، لأنه لا يصح فيه مشاركة ما بعد الواو لما
 قبلها ، لأنه لا يقال سار النيل بل يقال جرى ، فعنى المثال حينئذ أنا سائر مصاحب في السير النيل
 لا أنه سار وسار النيل معه ، وقد علم من هذا المثال والنسب قبله فساد قول الأخفش : لا يجوز
 النصب إلا حيث يجوز العطف في المعنى نحو : جاء الأمير والجيش ، فلا يقال جلس زيد والسارية
 ولا تحك زيد وطاوع الشمس ، لأن الجالس لا يسند إلى السارية ، والضحك لا يسند إلى الشمس .
 [تنبيه] علم مما ذكره من الحد والأمثلة أن المفعول معه لا يكون فعلا ، فلم يدخل نحو :
 لاتأكل السمك وتشرب اللبن ، نصب تشرب ، لأنه وإن كانت الواو فيه لمعية لكنه ليس باسم
 بل هو فعل ، فالواو في مثله عاطفة كإسياتي في نواصب الفعل إن شاء الله تعالى ، وقيل أنه مفعول
 معه حقيقة ، وصححه حفيد ابن هشام ، وعلى هذا فالمراد بالاسم أعم من أن يكون صريحا ، أو
 مؤولا من أن والفعل ، ولا تكون الواو في مثله حينئذ عاطفة ، وهو خلاف الراجح ، ولا يكون
 جملة نحو : سرت والشمس طالعة ، فقوانا والشمس مبتدأ ، وطالعة خبره ، والجملة حالية ، وهذه
 الواو يقال لها اعتراضية ، وتشتهر بين المعريين بواو الحال ولا عمدة ، فلا يجوز النصب في نحو :
 اشترك زيد وعمرو ، لأنه وإن كان الاشتراك فعل اثنين ، إلا أنه ليس واحد منهما فضلة ، لأنهما
 فاعلان فلا يصح الاكتفاء بأحدهما عن الآخر ، فلا يقال اشترك زيد ، ولا يقع بعد غير الواو
 نحو : جث مع زيد ، وعتك العبد بتيابه ، ولا بعد غير واو المعية ، كجاء زيد وأخوه قبله ، أو
 بعده ، إذ المعية توجب اتحاد الزمان ، ولا بعد مفرد خلافا للصيرى فانه أجاز في نحو : كل رجل
 وضعته ، وأنت وربك نصب ما بعد الواو مفعولا معه ، وخلافا للزمخشري أيضا فانه أعرب أخاك
 في نحو : حسبك وأخاك درهم مفعولا معه ، والصحيح أنه معطوف على الكاف ، وأنه جاء على
 لغة قصر الأخ ، أو هو مفعول به لمحدوف ، والتقدير حسبك ، وبحسب أخاك أي يكفيه ، ولا بعد
 ما فيه معنى الفعل دون حروفه ، فلا يجوز النصب في نحو : هذا لك وأباك بالباء الموحدة ، لأن في

وَقَدْ يَجِبُ النَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِ نَحْوُ لِلْمَالِكِ بْنِ الْأَخِيرِ بْنِ وَخُو : لَا تَنْتَهَ عَنِ الْقَيْحِ وَإِنِّيَانَهُ
وَمَاتَ زَيْدٌ وَطُلُوعَ الشَّمْسِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ .

ها التنييه معنى أنه ، وفي ذا معنى أشير ، وفي لك معنى استقر ، لأنه ليس فيما قبل الفعل فعل ولا اسم فيه حرف الفعل ، وأما قولهم ماتت وزيدا ، وكيف أنت وزيدا ، وكيف أنت وقصعة من ثريد ، فالأكثر الرفع بالعطف ، وسمع النصب في ذلك بجعل الضمير فاعلا بمحذوف ، والأصل ما كنت وزيدا ، وكيف تكون وزيدا ، وكيف تكون وقصعة من ثريد ، حذف الفعل وحده فبرز ضميره وانفصل ، وكان هذه نامة ، فما مبتدأ خبره الجملة اه وكيف نصب على الحال وقيل إن كان ناقصة ، والضمير اسمها ، وما وكيف خبران لها ، ومن أحكام المفعول معه أنه لا يتقدم على عامله والمصاحب معا ، فلا يقال : وعمرًا مررت بزيد ، ولا على مصاحبه فقط ، فلا يقال : استوى والخشبة الماء ، خلاف لابن جني في إجارته لذلك ، ولا يجوز فصله عن الواو ، ولو نظرف أو مجرور فلا يقال : قام زيد واليوم عمرا ، لأنه وإن جار الفصل بالظرف بين الواو العاطفة ومعطوفها ، إلا أن هذه الواو نزلت منزلة الجار مع المجرور ، فلذلك امتنع الفصل بينها وبين المفعول معه ، ثم لما كان بعض المواطن يجب فيها النصب على المفعول معه ، وبعضها يترجح ، وبعضها يمتنع ، وبعضها يكون مرجوحا بين حكم ذلك فقل : (وقد يجب النصب على المفعولية) وذلك عند وجود مانع من العطف (نحو لاشلين الأخيرين) وهما : استوى الماء والخشبة ، وأما سائر الليل ، لما تقدم من أن العطف يفيد فساد المعنى المراد فم إن فسر استوى بمعنى تساوى لم يمتنع العطف ، لأن المعنى حينئذ تساوى الماء والخشبة في العلو ، بمعنى أن الماء ارتفع حتى بلغ الخشبة فليست الخشبة أرفع منه (ونحو لائنه عن الفسيح وإننيانه) بالنصب وجوبا ، إذ لو جر بالعطف لكان المعنى لا تنته عن القيسح وعن إننيانه ، وهو خلاف المعنى المراد ، وهذا اللفظ مأخوذ من قول الشاعر :

لأنته عن خلق وتأتى مثله * عار عليك إذا فعلت عظيم

وإعرابه : لا ماهية ، تنه فعل مجزوم بلا الداهية ، وعلامة جزمه حذف حرف الدالة من آخره وهو الألف ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، عن القيسح جار ومجرور متعلق بته ، وإننيانه الواو والمعية ، إزمان مفعول معه ، ودلالة نصبه فتح آخره ، والهاء في محل جر بالإضافة (ومات زيد وطلوع الشمس) بالصب إذ العطف يقتضى التشريك في المعنى ، وطلوع الشمس لا يقوم به الموت ، وإعرابه : مات فعل ماض ، زيد فاعل ، الواو والمعية ، طلوع مفعول معه ، وعلامة نصبه فتح آخره ، والشمس مضاف إليه (وقوله تعالى : فأجمعوا أمركم وشركاءكم) وإعرابه : الهاء حرف عطف ، أجمعوا فعل أمر منى على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل أمر مفعول به ، والكاف في محل جر بالإضافة ، والميم علامة الجمع ، وشركاءكم لواو للمعية ، شركاء مفعول معه ، والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة ، أى مع شركائكم وبست الواو عاطفة ، لأن أجمع لا يقع على الشركاء ، لا يقال أجمعت شركائي ، لأن أجمع لا يعنى

وَقَدْ يَتَرَجَّحُ عَلَى الْمَعْرِفَةِ نَحْوُ مُتَّ وَزَيْدًا، وَقَدْ يَتَرَجَّحُ الْعَطْفُ عَلَيْهِ نَحْوُ لِلثَّالِثِ الْأَوَّلِ
وَنَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، فَالْعَطْفُ فِيهِمَا وَفِيَا أَشْبَهُمَا أَرْجَحُ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ
(فصل) وَأَمَّا لِلشَّبْهِ بِالْمَفْعُولِ يَدْفَعُو زَيْدٌ حَسَنَ وَجْهِهِ يَنْصَبُ الْوَجْهَ

إلى الأعيان إنما يقال جعت شركائي بغير همز وأجعت أمري بالهمز في أوله ، ويجوز أن تجعل الواو عاطفة و يقدّر بعدها فعل عامل في شركاءكم ، والتقدير فأجعتوا أسركم بهمة قطع ، واجعوا شركاءكم بهمة وصل لما تقرّر من أنه يقال جعت شركائي ، وعلى هذا فللثال المذكور لا يكون مما يتعين فيه النصب على المعية وهو مارجحه جمع (وقد يترجح) : أي النصب مفعولا معه (على العطف) لأمر صناعي (نحوقت زيدا) ينصب زيدا على أنه مفعول معه وهو أرجح من رفعه عطفا على ضمير المتكلم لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن إلا بعد توكيده بضمير منفصل نحو - لقد كنتم أتم وأباؤكم - أو بعد الفصل بينهما بأي فاصل كان نحو - ما أشركنا ولا آباؤنا - فأباؤنا معطوف على نا للفصل بينهما بلا ، ورجحان النصب فيما ذكره المصنف هو مذهب السكوفيين ، ويجزم به ابن هشام في التوضيح ، وجزم ابن الحاجب في كافيته بوجوبه وكذا ابن هشام في القطار وقال أنه الأصح ، وقال غيره أنه الذي عليه الجمهور لأنه لما ترك عندهم مصحح العطف كان القصد من الواو التنصيص على المعية ، والفرق بين الرفع والنصب من جهة المعنى أن النصب يقتضي مشاركة زيد للمتكلم في القيام في وقت واحد بخلاف الرفع فإن زيدا وإن شارك المتكلم في القيام لا يلزم أن يكون قيامهما في وقت واحد . فلهذا لفاكهى (وقد يترجح العطف عليه) : أي على النصب وذلك (نحو المثال الأول) وهو جاء الأمير والجنش (ونحو جاء زيد وعمرو) برفع عمرو عطفا على زيد (فالعطف فيهما) : أي التالين المذكورين (وفيما أشبههما) عما العطف فيه خال من ضعف في اللفظ ، والمعنى نحو كنت أما وزيد كالأخوين (أرجح لأنه الأصل) في الواو ، وقد أمكن بلا ضعف ، ومع ذلك يجوز النصب على المفعول معه . قال الفاكهي وغيره : ومحل رجحان النصب أو العطف إذا قطع النظر عن مراد المتكلم لاختلاف معنى النصب والرفع ، أما إذا نظر إليه فإن قصد المعية نصا تعين النصب والا فالعطف فلا يتصور رجحان انتهى .

[تمة] يتمتع العطف والمعية في نحو * علفتها تبنا وماء باردا * بل هو منصوب على إضمار العامل ، والتقدير علفتها تبنا وسقيتها ماء باردا لأن الماء لا يعاف حتى يصح فيه العطف بل يسبق ولا يصحب البن وقت العلف حتى يصح نصبه على المعية بل يقع قبله أو بعده ، وكذلك نحو قوله :

إذا ما الغائيات برزن يوما * وزججن الحواجب والعيوا

أي وكلن العيون لأن العيون لا تزجج بل تسكل ولا تصاحب الحواجب في التزجج ، وهو تدقيق الحاجبين وتحسينهما بل تصاحبهما في المكان وهو الوجه .

(فصل) : وأما المشبه بالمفعول به وهو المصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد (فنحو زيد حسن وجهه بنصب الوجه) وإعرايه زيد مبتدأ ، وحسن خبر ، وحسن صفة مشبهة باسم الفاعل تعمل عمل الفعل ترفع الفاعل وتنصب المفعول ، وفاعلها ضمير مستتر فيها جواز تقديره هو يعود على

باب الحال

هُوَ الْأَسْمُ لِلْمَنْصُوبِ الْمَفْسُورِ لِمَا أَتَتْهُمُ مِنَ الْهَيْئَاتِ : إِمَامِينَ الْفَاعِلِ نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا
وَقَوْلُهُ تَعَالَى : فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا ،

زيد ليفيد تعميم الحسن له لأن من حسن وجهه حسن اسناد الحسن الى جلته ، ولورفع الوجه على أنه فاعل لكان الحسن مسندا لوجهه فقط ، ووجه منصوب على التشبيه بالفعل به ، وليس مفعولا به لأن الصفة المشبهة قاصرة لاتعمد كفعليها الذي صيغت منه (وسياتي) أى المشبه بالفعل به في باب الصفة المشبهة ، وأنه يتعين نصبه على التشبيه بالفعل به ان كان معرفة ، وان كان نكرة جازية النصب على التشبيه بالفعل به ، والنصب على التمييز .

باب الحال

وألهاهم مقابلة عن وادقوهم في جمعها أحوال ، واشتقاقها من التحول ، وهو النقل ، والأصح تذكير لفظه وتأنيث معناه كهذه حال لازمة ، ويجوز تذكيرها كهذا حال لازم ، وتأنيثهما كهذه حالة لازمة لا تأنيث لفظه مع تذكير معناه فيمتنع نحو هذا حالة لازم (هو الاسم) أى الوصف ، وهو مادل على حدث وصاحبه : أى على مصدر وذات قام بها المصدر كقام فانه يدل على ذات اتصفت بالقيام وراكد دل على ذات اتصفت بالكوب ، فخرج نحو القهقري في رجعت القهقري فانه وان كان ميذا للهية إلا أنه مصدر لا وصف ، وسواء كان الوصف صريحا كالألّة لأتية في التّن ، أو مؤولا به لتدخل الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور اذا وقعت حالا فاتها في تأويل الوصف (المنصوب) لفظا أو محلا بعامل صاحبه فقط ولا يصل فيه غيره على الأصح ، ولهذا لا يأتي من المبتدأ على الأصح خلافا لسيبويه لأن الابتداء عامل ضعيف فلا يعمل في شيئين الحال وصاحبها فاذا دخل عليه ناسخ عمل في الحال : ككان ، وكاد وأخواتها ، وليت ، ولعل ، وكأن على الأصح في الجمع ، وجاء منه (المفسر لما انهم من الهيئات) أى هيئات ما هو له وصفاته التي هو عليها وقت صدور الفعل منه أو وقوعه عليه ، والهيئات جمع هيئة وتسكسر ، حال الشيء وكيفيته كذا في القاموس . وقاد ابن هشام في حواشي التسهيل : المراد بالهيئة الصورة ، والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر محققة كانت تلك الحال أو مقدرة ، وتسمى الأولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة كررت برجل معه صقر صائدا به غدا : أى مقدرا ذلك ، ومنه - ادخلوها خالدين - : أى مقدرين خلودكم ، وجعل منه ابن هشام قوله تعالى - لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقين رؤوسكم ومقصرين - . قال الساماني ، وهو كذلك بالنسبة الى محلقين ومقصرين لا بالنسبة الى آمنين فانها من قبيل المحققة والمقدرة انتهى (اما) لبيان ما انهم (من) هيئة (الفاعل) لفظا (نحو جاء زيد راكبا) فراكبا بالنسبة حال من زيد مبين هيئته وقت مجيئه ، ومثله جاء زيد ضاحكا ، وطلع البدر كأنه فرا (وقوله تعالى : فخرج منها خائفا) خائفا حال من فاعل خرج مبنى هيئته وقت خروجه ، أمرن الفاعل

أَوْ مِنْ أُنْفَعُولٍ هُوَ رَكِبْتُ الْفَرَسَ مُنْرَجًا ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ، أَوْ مِنْهُمَا نَحْوُ لَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ رَاكِبِينَ ، وَلَا يَكُونُ الْحَالُ إِلَّا نَكْرَةً ، فَإِنْ وَقَعَ يَلْفُظُ الْمَعْرِفَةَ قَوْلًا بِنَكْرَةٍ نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ : أَيْ مُنْفَرِدًا ، وَالْعَالِبُ

معنى كاسم كان وأخواتها ، ونحو - فما لهم عن التذكرة معرضين - لأن المعنى فما يصنعون ، فمعرضين حال من الضمير باعتبار كونه فاعلا في المعنى ، وما اسم استفهام مبتدأ ، وجملة لهم خبر المبتدأ ، وعن التذكرة متعلق بمعرضين ، ونحو أزيد في الدار جالسا ، جالسا حال من الضمير المستتر في الطرف وهو فاعل في المعنى (أو) لين أن ما أنتم (من) هيئة (المفعول) لفظا (نحو ركبتم الفرس مسرجا) فسر جالسا حال من المفعول الذي هو الفرس مبنى هيئته وقت الركوب عليه (وقوله تعالى . وأرسلناك للناس رسولا) وأخبراه أرسل فعل ماض ، وباضمير متصل في محل رفع فاعل ، والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، للناس جار ومجرور ، رسولا حال مؤكدة من الكاف في وأرسلناك مبنى هيئته وقت إرساله اه أومن المفعول معنى نحو بحسبك محتاجا درهما إذ المعنى يكفيك محتاجا بقاءه الحال من الضمير حيث هو مفعول بحسب المعنى نحو - هذا بعلى شيئا - فان بعلى خبر عن المبتدأ وهو في المعنى مفعول : أئنه عليه أو أشير إليه شيئا (أو منهما) أى الفاعل والمفعول معا (نحو لقيت عبد الله راكبين) فراكبين حال من عبد الله ومن الباء في لقيت اه والمعنى لقيت عبد الله حالة كوني راكبا وكونه راكبا * فان قلت لقيت عبد الله راكبا بالافراد احتمل كون الحال من الفاعل أو من المفعول ، والمراد من المفعول ما ميم نائب الفاعل نحو ضرب زيد قائما ونحوه الحال أيضا من المجرور بالحرف نحو صررت بهند جالسة ، أو بالصف بشرط أن يكون المضاف هو العامل في الحال نحو - إليه مرجعكم جيمما - فجميعا حال من الكاف وناصبه مرجع ، أو يكون المضاف جزء المضاف إليه ليصح إسقاطه نحو - أحبب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا - فلحم بعض ما أضيف إليه ، ولهذا يصح إسقاطه ، بأن يقال أن يأكل أخاه ، أو يكون المضاف مش جزء المضاف إليه في صحة إسقاطه نحو - أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا - فجميعا حال من إبراهيم لأنه يصح أن يقال أن اتبع إبراهيم يحذف المضاف ، وأجاز الفارسي كبعض الصريين مجيئه منه بلا شرط (ولا يكون الحال الانكسرة) لئلا يشبه بالصفة في نحو رأيت زيدا العاقل ، ولأن الأصل النكسرة ، والمقصود بالحال تقييد الحكم المسند فقط فلا معنى للتعريف حينئذ ، فلو عرفت وقع التعريف ضائعا (فان وقع) في كلام بعض العرب (بلفظ المعرفة فقول بنكسرة) محافظة على ما استقر للحال من لزوم التنكير (نحو جاء زيد وحده) فوحده معرفة لازمة لاضافته الى ضمير وهو حال من زيد . وقول بنكسرة من معناه (أى منفردا) ونحو رجوع عوده على بدئه ، فعوده حال مؤول بنكسرة من لفظه أى عائدا ، ومثله فعله وجهده وطاقته : أى جاهدا مطيقا ، وما قاله المصنف هو مذهب سيبويه والجمهور ، ولا بعد أن يدون الشيء بلفظ المعرفة ، ومعناه النكسرة بدليل قولهم صررت برجل مثلك ، فان ذلك صورته صورة المعرفة لأنه مضاف الى الضمير وهو نكسرة في المعنى لأنه لا يتعرف بالاصافة . قال الزمخشري : ومن ذلك صررت بهم الجاء الغفير فانه معرفة لفظا نكسرة من حيث المعنى فهو حال كذا وأقضاهم بقصدهم على أحد استعماليه (والغالب) في الحال كونه منتقلا : أى وصفا غير ملازم

كَوْنُهُ مُشْتَقًّا وَقَدْ يَقَعُ مَوْوَلًا بِمُنْتَقٍ نَحْوُ بَدَتْ الْجَارِيَةُ قَرَأَ : أَيْ مُضِيَّةً ، وَبَعَثَهُ يَدًا بَيِّدَ :
 أَيْ مُتَقَابِضَيْنِ ، وَادْخُلُوا رَجُلًا رَجُلًا : أَيْ مُتَرَتِّبَيْنِ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَحْمَلِ الْكَلَامِ :
 أَيْ بَعْدَ جُمْلَةٍ تَامَةٍ يَمْتَنِّي أَنَّهُ أَيْسَ أَحَدُ جُزْأَيِ الْجُمْلَةِ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِتَحْمَلِ الْكَلَامِ أَنْ
 يَكُونَ الْكَلَامُ مُسْتَعْنِيًا عَنْهُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : وَلَا تَمْسُ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا ،

لصاحبه نارة يوجسد ، ونارة يزول كجاء زيد را كبا ، وقد تكون لازمة ، ويجب ذلك ان كانت
 جامدة غير مؤولة بشتق نحو هذه جبتك خزا أو كانت مؤكدة كـ يوم أبعث حيا - فبسم ضاحكا -
 أو دلّ على ما على مجدد كـ خلق الانسان ضعيفا ، وجاءت به أمّه أكل ، والغالب (كونه مشتقا)
 من مصدر لأن المقصود منها الدلالة على الهيئة ، والدالّ عليها حيث يكون مشتقا أكثر في كلامهم
 من غير المشتق ، وأفهم قوله غالبا أن ذلك غير لازم وهو كذلك فقد يقع الحال جامدا غير مؤول ،
 ونحو هذا بسرا أطيب منه رطبيا خلطا لمن أوله ببسرا ومرطبا ، وقوله تعالى - فتمثل لها بشرا
 سويا - ، ونحو - أأسجد لمن خلقت طينا - (وقد يقع) أى الحال جامدا (مؤولا بشتق) كأن
 يدلّ على تشبيه (نحو) جاء زيد أسدا أى شجاعا ، و (بدت الجارية قرأ) فقرا حال من الفاعل
 وهو حال مؤول بشتق (أى مضية) بالهزم ، ويجوز التشديد من الاضائة ، وهى شدة الاشارة ،
 وهى كناية عن فرط حسنها وجالها ، أو دلّ على مفاسلة من الجانبين (و) ذلك نحو (بعته)
 البرّ (بدا بيد) فبدأ حال من الفاعل والمفعول ، ويبدأ بيان ، وفيه معنى المعاملة (أى متقابضين)
 بفتح الصاد بصيغة التثنية ، أو دلّ على ترتيب (و) ذلك نحو (ادخلوا رجلا رجلا) وأعرابه
 ادخلوا فعل أمر منى على حذف النون ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، رجلا حال
 وكذا رجلا اثنى (أى مرتين) بكسر التاء بصيغة الجمع . قال الأزهري : وفى نصب الجزء الثانى
 خلاف ذهب الزجاج الى أنه توكيد ، وذهب ابن جنى الى أنه صفة الأوّل ، وذهب الفارسي الى أنه
 منصوب بالأوّل . قال المرادى ، والمختار أن الجزء الثانى وقوله منصوبان بالفعل لأن مجموعهما هو
 المأمور ، والحالية مستفادة منهما لامن أحدهما ، ونظيره فى الحر هذا حلو حامض ، ولو ذهب ذاهب الى
 أن نصبه العطف على تقدير حذف العاء ، والمعنى رجلا رجلا لكان مذهبا حسنا ، ونصّ
 أبو الحسن على أنه لا يجوز أن يدخل حرف العطف فى شئ من المكرر الا العاء خاصة اه (ولا
 يكون) أى الحال (ادا) فضلا ، فلذا لا يقع الامن (بعد تمام الكلام) لأنها فى الحقيقة خبر
 عن صاحبها ، وحق الخبر أن يتأخر ، فسر التمام بقوله (أى) بأن يقع (بعد جملة تامة) مترتبة
 من متدا وخبر ، أو من فعل وفاعل فلا يكون ركنا للكلام نحو القائم زيد وزيد قائم (بمعنى أنه
 ليس أحد جزأى الجملة) وان توقف حصول الفائدة عليه (وليس المراد بتمام الكلام أن يكون
 الكلام مستعنيا عنه) كما وهم فى ذلك بعضهم لأن الفائدة قد تتوقف عليه (بدليل قوله تعالى .
 ولا تمس فى لأرض مرحا) : أى مستكبرا ، وأعرابه لانهاية ، تمس فعل مجزوم بلا الناهية
 وهو محروم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره
 أنت . فى الأرض جار ومجرور مرحا حال من فاعل تمس ، وقوله تعالى - وما خلقنا السموات

والأرض وما بينهما لآعين - ألا ترى أن الكلام لآتم فآدنه المقصودة بدون ذكر مرآا ولاعين * وآعلم أن للآال مع آمله ثلاث آالات . إآدآها وهى الأصل أن يتآحر عنه كآآم زید رآكآ ، وأن يتقدم عليه كآآآاء زید ، وآنآما يكون كذلك آذا كان العامل فيها فعلا متصرفا كآآ مثلا ، أو صفة تشبه الفعل المتصرف فى نحو زید منطلق مسرعا فىجوز أن تؤخر مسرعا عن منطلق رآن تقدمه نحو مسرعا زید منطلق . قال الله تعالى - آاشعة أبصارهم يخرجون - الثانية أن يتقدم الآال على عاملها وآوبا ، وذلك ما آذا كان لها صدر الكلام نحو كيف آاء زید لأن كيف لها صدر الكلام فكيف فى موضع الآال من زید ، وهل هى ظرف أو اسم ؟ وعلى القولین يستفهم بها عن الأحوال ، فعلى الأول يكون معناها فى هذا المآال فى أى آال آاء زید ، وعلى الثانى يكون معناها على أى آال آاء زید . قال ابن عقاء : رآما يقع كيف خبرا مبتدا ولو فى الأصل فما لا يستغنى عنها ، وآيث كانت فضلة تقع آالا كالمآال المذكور ، وقوله تعالى - كيف تكفرون بالله - : أى على أى آال ، أو فى أى آال تكفرون ، أو مفعولا مطلقا وآتحمله الآية والمآال . الثالثة أن يتأخر الآال عن عاملها وآوبا وآيتمتع تقدمها ، وذلك فيما آذا كانت آلة مقرونة بالواو كآت والشمس طالعة ، أو وكدة لآاملها كولى مآبرا ، أو لضمون آلة قبلها كزید بآورك عطوفا أو كان عاملها مقرونا بلام قسم متصلة به كوالله لأقومن طامآا ، أو كان فعلا آامدا غير متصرف كفعل التآجب ، ونعم ، و بئس ، و ليس ، أو غير فعل كاسم الفعل نحو هيات زید رآكآ ، أو صفة تشبه الاسم الآامد لآدم قصرتها كاسم التفضيل آذا لرم الآفراد والتذكبر نحو هذا أفصح الناس خطيبا أو كان مصدرا مقدرآا بالفعل ، و آرف مصدر نحو يجبنى ركوب القرس مسرآا ، أو كان لفظا متضمنا معنى الفعل دون حروفه كاسم الإشارة نحو - فآلك يوتهم آارية - فان فآلك عامل فى آاوية لأن فيه معنى الفعل وهو أشير دون حروفه ، وآلقى نحو ليت زیدآ عسآا آخوك ، وآلترجى نحو لآله أمبرا أبوك ، وآالتشبيه نحو كأنه مسقرا قر ، وآلنفيه كهدآ بلى شيعآا ، وقيل لا يعمل فيها التآنيه ، وهو الأصآ لثلا يتآاف عامل الآال وعامل صاحبها والظرف المستقر نحو - فآلهم عن التذكرة معرضين - فمعرضين آال من هم المجرور باللام ، وناصبها مآيه من معنى الاستقرار ، فصاحبها آذن عاملها أو جزء عاملها ، وآار ذلك لأن العامل حقيقة هو المتعلق المآدوف ، وآالاستفهام نحو آآارآنا ما أنت آارة ، وآارة آال من أنت منصوب بما لآا فيها من معنى التظيم : أى عظيمة أنت فى آال الجوار ، أو هى تميز واسم الجنس المراد به التظيم كآنت الرجل عآما ، فعلمآ آال من الضمير المستتر فى الرجل على الصآيح لأنه بمعنى الكامل ، لآمن أنت ، وآيتمثل التمييز بل هو آحسن ، وآسمى هذه عوآمل معنوية لتضمنها معنى الفعل دون حروفه ، وكآا لآعمل متأخرة لضعفها لآعمل مآدوفة بخلاف ما آذا كان العامل فعلا متصرفا ، أو صفة تشبه المتصرف ولا معارض بما مرآ فآه يحوز حذفه لآليل آالى كقوله لآسافر راشدا مهديآ : أى تذهب ، وللقآدم مأجورا : أى رجعت ، وللآآت صآدقا : أى نطقآ . أو فآلى نحو - آبحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه بل قآدرين - أى نجمعها قآدرين ، وكقولك مسرعا لمن قال كيف سرت ، وقآد يجب فى مواضع : الأول فى الآال النآابة عن الخبر كضربى زیدآ قآمآا . الثانى فى آال الواقعة بآلامن التلطف بالآعل فى توبيآ نحو آقآمآا وقد قعد الناس : أى آقوم قآمآا ، أو فى غيره نحو عآڈا بالله : أى آعوڈ عآڈا . الثالث

وَلَا يَكُونُ صَاحِبُ الْحَالِ إِلَّا مَعْرِفَةً سَكَمًا تَقَدَّمَ فِي الْأَمْثَلَةِ ، أَوْ نَكْرَةً بِمُسَوِّغٍ نَحْوُ فِي أَدَارٍ
جَالِسًا رَجُلًا ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيبَةٍ إِلَّا
لَمَّا مُنْذِرُونَهَا ، وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا نُنْصِبُ ،

المبينة لزيادة أو نقص بتدريج كصديق بدرهم فصاعدا ، واشترите بدرهم فاسفلا ، وأخذته بدينار
ثم رافعا ، وأعطه دينارا ثم نازلا ولا يعطف بغير الفاء وثم ، وهو من عطف الجمل : أي ذهب الدرهم
صاعدا ، أو صعد صاعدا ، أو سفلا سافلا ، وذهب رافعا ، أو نازلا (ولا يكون صاحب الحال) وهو ما كانت
الحال وصفاله في المعنى (الامعرفة) : أي في الغالب (كما تقدم في الأمثلة) لأنه محكوم عليه ،
والحكم على الشيء إنما يأتي بعد معرفته ، ولئلا يشتبه بالصفة في نحو قولهم رأيت رجلا راكبا . قال
السيوطي في الأشباه والنظائر . وإذا اجتمع النكرة والمعرفة غلبت المعرفة ، فنقول هذا زيد ورجل
منطلقين فتنسب منطلقين على الحال تغليباً للمعرفة ولا يجوز الرفع ذكره الأندلسي في شرح
المفصل اهـ (أن نكرة بمسوغ) : أي يجوز لمجيء الحال منها لأن ذلك المسوغ يقرب النكرة من
المعرفة فيزول منها كثير من الإبهام كما يقع المبتدأ نكرة بمسوغ ، فصاحب الحال بمنزلة المبتدأ ، وهي
بمنزلة الخبر ، فمن المسوغات أن يتقدم عليه الحال (نحو في الدار جالساً رجلاً) وأعرابه في الدار جار
ومجرور في محل رفع خبر مقدم ، ورجل مبتدأ مؤخر ، وجالساً حال من رجل ومسوغ مجيء منه تقدمه
عليه ، وقيل إنه حال من الضمير المستكن في الظرف وهو أظهر لأنه يلزم على الأول مجيء الحال
من المبتدأ ، وجواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها والصحيح المع ، ومن المسوغات أن يكون
صاحب الحال مختصاً بإضافة (و) ذلك نحو (قوله تعالى : في أربعة أيام سواء) فسواء حال من
أربعة وهي نكرة ، لكنها تخصصت بالإضافة إلى أيام أو يكون صاحبها مسوقاً بنفي (و) ذلك نحو
(قوله تعالى : وما أهلكنا من قرية إلا ولها منذرون) وأعرابه مانافية ، أهلكنا فعل وفاعل من
قرية من صلة ، قرية مفعول به ، وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ، قدرة على آخره منع من ظهورها
اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، الأداة حصر ، لها جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم ، منذرون
مبتدأ مؤخر وعلامة رفعه الواو نابتة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وجلة المبتدأ والخبر في محل
نصب على الحال من قرية ، وهي نكرة عامة لوقوعها في سياق النفي ، أو يكون صاحبها مختصاً بوصف ،
وذلك نحو قراءة بعضهم ، وهو إبراهيم بن أبي عبلة بالبلاء الموحدة بعد العين المهملة (ولما جاءهم
كتاب من عند الله مصدقاً بالنصب) وهي قراءة شاذة وبقية القراءة قرءوها برفع مصدق نعت
لكتاب ، وأعرابه لما رابطة لوجود شيء بوجود غيره ، جاء فعل ماض ، والهاء ضمير متصل في محل
نصب مفعول به ، والميم علامة الجمع ، كتاب فاعل وعلامة رفعه ضم آخره ، من حرف حر ، وعند
مجرور بمن وعلامة جزم كسر آخره ، ولفظ الجلالة مضاف إليه ، والظرف وما أضيف إليه شبه جملة
في محل رفع نعت لكتاب ، مصدقاً حال من كتاب وهو نكرة ولكنه تخصص بنعته بظرف ، وهو
قوله - من عند الله - ، ولا يتعين فيه ذلك بل يجوز أن يكون حالاً من الضمير المستكن في الظرف ،
وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ كقولهم : عليه مائة أيضاً بكسر الباء بلفظ الجمع ، وفي الحديث

وَيَقَعُ الْحَالُ طَرَفًا، نَحْوُ رَأَيْتُ الْهَلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ، وَجَارًا وَبَحْرُورًا نَحْوُ: فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ وَيَتَصَلَّانِ بِمُسْتَقَرٍّ أَوْ اسْتَقَرَّ مَحْذُوفَيْنِ وَجُوبًا، وَيَقَعُ بِجُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ مُرْتَبِطَةٍ بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ نَحْوُ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أَلُوفٌ،

« فصلی رسول الله ﷺ قاعدا وصلى وراءه رجال قیاما » . قال الفاكهي : ولا يقاس عليه . وقال ابن عقاء : وقاسه سيبويه اه . وقال عبد الملك العصامي ، وفي القياس على ماورد من مجيء الحال من النكرة المحضة قولان ، والذي عليه سيبويه الجواز ، واختاره أبوحيان اه (وقع الحال طرفا) كما يقع الخبر طرفا (نحو رأيت الهلال بين السحاب) واعرابه رأيت فعل وقاعل ، الهلال مفعول به ، بين ظرف مكان مفعول فيه وهو مضاف ، والسحاب مضاف اليه ، والظرف وما أضيف اليه شبه جملة في محل نصب على الحال من الهلال (وجارا وبحرورا نحو . نخرج على قومه في زينته) واعرابه الماء حرف عطف على قوله - إن أريدته على علم - وما بينهما اعتراض ، خرج فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو عائداً على قارون ، على قومه رجا وبحرور ، والماء في محل جر بالاضافة ، والجار والمجرور في محل نصب مفعول تخرج متعلق به ، وقوله - في زينته - جار ومجرور ومضاف اليه في محل نصب على الحال من الضمير المستتر في خرج : أي خرج كأننا في زينته : أي متزينا (ويتعلقان) اذا وقع كل منهما حالا (بمستقر) ان قدرنا في موضع المفرد (أو استقر) ان قدرنا في موضع الجملة ، وعليه الأكثر ان قال الأزهرى حال كون مستقرا أو استقر (محذوفين وجوبا) لكونهما كونا مطلقا ، وأما قوله تعالى - فلما رآه مستقرا عنده - فلا استقرار فيه معناه عدم النزول والاتقال لا أنه كون مطلق ، فكأنه قال فلما رآه متمكنا عنده أو ما كسا عنده ، ثم ذلك الـكون المحذوف هو الحال وحده حقيقة في الأصح . وشرط الظرف والمجرور أن يكونا ثابتين كما تقدم في الخبر ، فلو كانا ناقصين لم يبقا حالا ، فلا يجوز أن يقال هذا زيد اليوم ولا فيك . قاله أبوحيان (ويقع) أي الحال (جملة) اسمية فعلية ، وذلك أن الحال نكرة ، والجملة تقع مكان النكرات ، واذا وقعت حالا حكم على محلها بالنصب (خبرية) أي محتملة للصدق والكذب ، فلا يجوز مجيء الانشائية حالا اتفاقا لأن الحال بمثابة النعت وهو لا يكون بجملة انشائية ، ولأنها قيد في عاملها والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها ، والانشاء لا يخرج له بل يظهر مع اللفظ ويؤول بزواله فلا يصلح لل قيد ، ولهذا لم يقع الانشاء شرطا ولا نعتا ، ويشترط في الجملة الواقعة حالا أن تكون خالية من دليل استقبال كالسين وسوف ونواصب الفعل والتعني والترجي ، ومن الفاء مطلقا ، ومن واو يليها مضارع مثبت أو منفي بلا ، ومن معنى التجب واقعة موقع مفرد ، وأن تكون (مرتبطة) أي لا بد في الجملة إذا وقعت حالا من أن يكون لها رابط يربطها بمن هي له ، ثم انها قد تكون مرتبطة (بالواو والضمير) معا ، وذلك في غير ماسياتي مما يستأثر فيه الضمير فقط أو الواو فقط (نحو) - ألم تر إلى الذين (خرجوا من ديارهم وهم ألوف) واعرابه ألم حرف تقرير وجزم ، تر فعل مضارع مجزوم بآلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو ألوف ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، إلى حرف جر ، الذين اسم موصول في محل جر بالي ، خرجوا فعل وقاعل ، ومن ديارهم متعلق به ،

أَوْ بِالضَّمِيرِ فَقَطَّ نَحْوُ : أَهْبَطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ، أَوْ بِالْوَاوِ نَحْوُ لَنْ أَكُلَهُ الذَّنْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ .

وجلة الفعل والفاعل وما تعلق به صلة الموصول ، والعائد وإو الجماعة ، وهم الواو وإو الحال ، هم ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ ألوف خبر ، وجلة مبتدأ والخبر في محل نصب على الحال من الواو في خروجوا وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو هم (أو) تكون مرتبطة (بالضمير فقط) دون الواو (نحو : اهبطوا بعضكم لبعض عدو) وأعرابه اهبطوا فعل أمر منى على حذف النون ، وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، بعضكم مبتدأ ، والكاف ضمير منفصل في محل جر بالإضافة ، والميم علامة الجمع ، وعدو خبر المبتدأ ، وقوله لبعض جار ومجرور متعلق بعدو ، وجلة المبتدأ والخبر وما تعلق به في محل نصب على الحال من الواو في اهبطوا : أى اهبطوا متعادين يظلم بعضكم بعضا وهي مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف . قال الفاكهي : والربط بالضمير وحده في الجملة الاسمية ضعيف : أى لعدم العلم في أو الأمر بكونها حالا ، وكلام المفصل ظاهر في أن الربط بالضمير وحده في الجملة الاسمية شاذ : أى بل لا بد فيها من الواو . وقال الدماميني : الاكتفاء بالضمير في الجملة الاسمية الحالية غير أولى ، والمشهور أن الأمرين جائزان وأنها فصيحة ، والكتاب العزيز يشهد بخلاف مذهب إليه الزخشمي وغيره من منع ذلك . قال تعالى - اهبطوا بعضكم لبعض عدو - . وقال تعالى - والله يحكم لامعق لحكمه - إلى غير ذلك من الآي ، وقيل جاء زيد لإمامة علي رأسه ولا قلنوسة اه والخطاب لآدم وحواء بدليل - اهبطا منها جميعا - ، وجمع ضميرهما في هذه الآية لأنهما أصلا البشر فكأنهما جميع الجنس ، وقيل الضمير لهما ولابليس والحية ، وصحح الزخشمي الأول (أو) تكون مرتبطة (بالواو) فقط (نحو : لن أكله الذنب ونحن عصبة) وأعرابه اللام داخلية في جواب قسم مقدر تقديره والله ، ان حرف شرط جازم تجزم فعلين : الأول فعل الشرط والثاني جوابه ، أكل فعل ماض في محل جزم فعل الشرط ، والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به الذنب فاعل وعلمة رفعه ضم آخره ، ونحن الواو للحال ، ونحن ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ ، عصبة خبر ، وجلة المبتدأ والخبر في محل نصب على الحال من الذنب ، والتقدير ولئن أكله لذنوب غير منفرد ، والجملة مرتبطة بالواو فقط ولا تدخل لنحن في الربط لعدم عوده إلى صاحب الحال ، وإنما جعلت الواو في باب الحال رابطة لأنها تدل على الجمع ، والغرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها بد فان قلت قال الفاكهي : قد استشكل بعضهم وقوع مثل هذه الجملة حالا مع أنها ليست مبنية هيئة الفاعل أو المفعول بل هيئة زمن الفعل ، وقد قالوا الحال ما بين هيئة الفاعل أو المفعول اه في الجواب عن ذلك ؟ قلت قد كنت سئلت عن ذلك وأجبت عنه بأن الدماميني ذكر في المنهل الصافي بأنه يجب عن ذلك بأن بيان هيئة صاحب ثابت بالتأويل في تأويل هنا بأن يقال المعنى لئن أكله الذنب غير ملتفت إلى تعصبنا له ان جعلت الحال من الفاعل ، أو يقال المعنى لئن أكله الذنب محفوظا بنا أو بتعصبنا له ان جعلت الحال من المفعول انتهى ، وللشيخ إبراهيم ابن محمد المرجاجي في الجواب عن الاشكال الذي ذكره الفاكهي كراسة صغيرة سماها رفع الاشكال عن مسألة الحال : حكى فيها أجوبة مشايخه عن الاشكال المذكور ، ومن أحسنها جواب شيخ شيخنا

وجيه الاسلام عبد الرحمن بن سليمان رجه الله تعالى ، فانه قال القاعدة أن الجلة التي لها محل من الاعراب محل المفرد ، ومن ذلك الجلة الحالية ، ومن أمثلة ذلك كما ذكره الفاكهي جاز زيد والشمس طالعة : أي مقارنا طالع الشمس فكذلك الآية لئن أكله الذئب مقارنا عصمتنا وجعيتنا ، ويان الهيئة كما هو حاصل في المثال الذي ذكره الفاكهي حاصل فيها ذكر اه وما عدا ذلك من بقية الأجوبة لأبأس به ، وقد من الله تعالى بالعمور على كلام الدماميني الذي نقلناه ، فأخذ به أولى وإلا فالنسب الظنية للفكر فيها مجال هذا * وحاصل ما ذكره في الجلة الحالية أنها لابد أن تكون مشتقة على رابط بربطها وهو الضمير أو الواو أو اسم ظاهر نائب عن الضمير وهو قليل ، ثم إن بدئت بمضارع مثبت خال من قد كلا تمن تستكثر فتستكثر حال من فاعل تمن ، أو مني بلا نحو - مالكم لاتناصرون - أو بما نحو عهدتك انصبو ، أو بدئت بماض بعدد لا نحو ما جاء الاقال خيرا ، أو قبل أو نحو لأضربنه ذهب أو مكث ، أو كانت مؤكدة كالخليفة أبو بكر قد علمه الناس أو اسمية معطوفة على حال أخرى نحو - فجاءها بأسنا ياتا أوهم قائلون - تعين الضمير في جميع ذلك وامتنعت الواو ، وإن بدئت بمضارع مقرون بقدرت الواو نحو - لم تؤذوني وقد تعلمون أي رسول الله اليكم - فإن بدئت بغير ما تقدم جار الربط بالواو فقط وبالضمير فقط ، وبهما معا كما تقدم في الأمثلة التي ذكرها المصنف . قال الفاكهي : وإذا وقعت الجلة الفعلية المصدرية بالمضارع حالا فلا بد معها من قد ظاهرة أو مقدرة نحو جاء زيد وقد ركب غلامه ، ونحو قوله تعالى - جاءكم حصرت صدورهم - : أي وقد حصرت اه . قال ابن عنقاء : هكذا اشترطه الجمهور والأصح منع اشتراطه ك - هذه بضاعتنا ردت إلينا - ، ومنه على الأرجح - حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما - فاستطعما حال من ألف أتيا : أي أتيا مستطعمين أهلها اه * قلت وما اشترطه الجمهور هو أولى بالاتباع لأن الآيتين المذكورتين يصلح فيهما تقدير قد .

[تمة] قد علم مما ذكره في هذا الباب أن الحال لها أقسام كثيرة : الأولى المنتزعة ، والمراد بها غير اللازمة لصاحبها كجاء زيد راكبا . الثانية اللازمة نحو - خلق الانسان ضعيفا - . الثالثة المقصودة كجاء زيد ضاحكا . والرابعة الموطئة ، والمقصود ما بعدها نحو - فتمثل لها بشرا سويا - . الخامسة المقارنة في الزمان نحو - هذا بعلي شيخا - . السادسة المحكية ، وهي الماضية نحو جاء زيد أمس راكبا . السابعة الحال المقدرة ، وهي المستقلة نحو - ادخلوها خالدين - : أي مقدرين الخلود بعد دخولكم . الثامنة المبينة وتسمى المؤسسة ، وهي مالا يستفاد معناها إلا بها وهي العايب ، وجميع الأمثلة السابقة صالحة لها ، ونحو ضربت اللص مكتوبا . التاسعة المؤكدة نحو - وأرسلناك للناس رسولا - ، وقوله تعالى - ولا تعشوا في الأرض مفسدين - ، وقوله تعالى - لآمن من في الأرض كلهم جميعا - . العاشرة المفردة وهي الغالب ، وجميع الأمثلة السابقة صالحة لها . الحادية عشر المتعددة وهي قسبان . مترادفة ومتداخلة ، فالترادفة نحو جاء زيد راكبا متبسما إذا جعلنا راكبا ومتبسما حالين من زيد وعاملها جاء ، سميت مترادفة لترادفها : أي تابعتها ، والمتداخلة كالمثال المذكور إذا جعلنا راكبا حالاً من زيد ، وعاملها جاء ، وجعلنا متبسما حالاً من الضمير المستتر في راكبا ، وعاملها الوصف وهو راكب لأنه اسم فاعل ، سميت متداخلة لدخول صاحب الحال الثانية في الحال الأولى ، وما هو محتمل للترادف والتداخل من القرآن العزيز قوله تعالى - لتدخلن المسجد الحرام :

باب التمييز

هُوَ الْأَسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُسَرُّ لِمَا أَنْبَهُمْ مِنْ لَذَوَاتٍ أَوْ النَّسَبِ ، وَالذَّاتُ الْمُبْهَمَةُ أَرْبَعَةٌ
أَنْوَاعٌ أَحَدُهَا أَلْعَدُّ نَحْوُ اشْتَرَيْتُ عَشْرِينَ غُلَامًا ، وَمَلَكَتُ تِسْعِينَ نَفْسَةً ،

إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ لَا تَخَافُونَ - فَآمَنِينَ وَلَا تَخَافُونَ حَالانِ مِنَ الضَّمِيرِ وَهُوَ الْوَاوُ الْمَحذُوفَةُ مِنْ تَخَافُونَ
فَهِيَ عَلَى هَذَا مِثْرَاةٌ ، وَيجوزُ أَنْ يَكُونَ لَا تَخَافُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي آمَنِينَ ، فَهِيَ حِينَئِذٍ حَالٌ
مُتَدَاخِلَةٌ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى - أَخْرَجَ مِنْهَا مَذْهُومًا مَدْحُورًا - ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى - وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا
قَبًا - ، وَالتَّدَاخُلُ فِي الْحَالِ الْمُتَعَدِّدَةِ أَوَّلَى مِنَ التَّرَادُفِ لَمَنْعِ بَعْضِهِمْ تَرَادُفَ الْحَالِ مُتَضَادَّةً كَانَتْ أَوَّلًا
لَكِنْ الْأَصَحُّ جَوَازُهُ كَمَا قَرَّرْنَاهُ .

باب التمييز

وَيَقُولُ لَهُ التَّفْسِيرُ وَالتَّبْيِينُ ، وَهُوَ نَفْعٌ مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ : أَيْ الْمَيِّزُ لِمَا فِيهِ مِنْ رَفْعِ الْإِبْهَامِ فِي
جُمْلَةٍ أَوْ مُفْرَدٍ بِالنَّصِّ عَلَى أَحَدٍ مَحْتَمَلَانِهِ بِفَتْحِ الْمِيمِ . وَاصْطِلَاحًا مَازَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ (هُوَ الْأَسْمُ)
الضَّرِيحُ الْجَامِدُ غَالِبًا وَالْمُشْتَقُّ قَلِيلًا (الْمَنْصُوبُ) بِالذَّاتِ الْمُبْهَمَةِ إِذَا كَانَ تَمَيِّزُ الْمَفْرَدِ كَتَسْعِينَ فِي
- تِسْعِينَ نَفْسَةً - وَكَالْجُلِّ فِي أَنْتَ الرَّجُلُ عَلَمًا ، وَبِالْمُسْنَدِ مِنْ فَعْلٍ أَوْ شَبَّهِهِ كَالْمَصْدَرِ وَالْوَصْفِ وَلَوْ جَامِدًا
مَوْوَلًا ، وَاسْمُ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ تَمَيِّزُ النَّسَبِ كَتَصَبَّبَ فِي نَحْوِ تَصَبَّبَ زَيْدٌ عِرْقًا وَطَابَ فِي نَحْوِ طَابَ مُحَمَّدٌ
نَفْسًا (الْمُسَرُّ لِمَا أَنْبَهُمْ) أَيْ خَفِيَ وَضَعًا (مِنَ النَّوَاتِ) الْمَفْرَدَةُ التَّامَّةُ نَحْوُ عَشْرُونَ وَرَطُلٌ
وَمِثْقَالٌ (أَوْ) مِنْ (النَّسَبِ) السَّكَّانَةِ فِي جُلِّ نَحْوِ طَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا أَوْ شَبَّهِهَا نَحْوُ زَيْدٌ طَيِّبٌ دَارًا
فَطَيِّبٌ صَمَةٌ مُشَبَّهَةٌ ، فَخَرَجَ بِمَا ذَكَرَهُ الْحَالُ فَهِيَ لَيْسَتْ مَفْسُورَةٌ لِإِبْهَامِ ذَاتِ أَوْ نِسْبَةِ بَلْ هِيَ لِيَّيَانِ
الْهَيْئَةِ كَمَا سَبَقَ ، وَخَرَجَ النَّعْتُ فَانْهَى لَمْ يَقْصِدْ بِهِ رَفْعَ الْإِبْهَامِ ، وَإِنَّمَا حَصَلَ بِهِ ضَمْنًا ، وَقَدْ جَعَلَ ابْنُ
الْحَاجِبِ تَمَيِّزُ النَّسَبِ مَفْسُورَ الذَّاتِ مُقَدَّرَةً . قَالَ بَعْضُهُمْ ، وَهُوَ أَيْضًا صَحِيحٌ (وَالذَّاتُ الْمُبْهَمَةُ)
الرَّافِعُ لِإِبْهَامِهَا التَّمْيِيزُ (أَرْبَعَةٌ أَنْوَاعٌ أَحَدُهَا الْعَدَدُ) وَلَيْسَ مُرَادُهُ كُلُّ عَدَدٍ بَلِ الْأَحَدُ عَشَرَ فَمَا
فَوْقَهَا مِنَ الْأَعْدَادِ إِلَى الْمِائَةِ بِإِخْرَاجِ الْغَايَةِ كَمَا هُوَ الْأَصْلُ الْمُتَعَيَّنُ فِيمَا بَعْدَ الْإِلَى عِنْدَ فَقْدِ الْقَرِينَةِ
وَهُوَ قَسْبَانُ . صَرِيحٌ كَالِدَةٍ الَّتِي سِذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ . وَكُنَايَةٌ وَهُوَ كِ الْاسْتِهْوَامَةُ نَحْوُ كَمْ عَبْدًا مَلَكَتُ ؟
وَقَدْ قَسَمَ الْمُصَنِّفُ هَذَا الْوَعْدَ لِأَنَّ الْعَدَدَ أَوَّلَى بِالْتَّمْيِيزِ لِأَنَّهُ وَاجِبُ النَّصْبِ وَلِأَنَّهُ يُمَيِّزُ بِالْمُقَادِيرِ نَحْوَ أَحَدٍ عَشَرَ
رَطُلًا أَوْ قَفِيرًا أَوْ ذَرَاغًا (نَحْوَ اشْتَرَيْتُ عَشْرِينَ غُلَامًا) وَاعْرَابُهُ اشْتَرَيْتُ فَعْلًا وَفَاعِلًا ، عَشْرِينَ
مَفْعُولٌ بِهِ وَهُوَ مَنْصُوبٌ وَعِلَامَةُ نَصْبِهِ الْيَاءُ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ
غُلَامًا تَمْيِيزًا لِأَنَّ عَشْرِينَ عَدَدٌ مَبْهَمٌ يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي جِنْسِهِ فَبِذِكْرِ التَّمْيِيزِ يَرْتَفِعُ ذَلِكَ الْإِبْهَامُ
(وَمَلَكَتُ تِسْعِينَ نَفْسَةً) وَاعْرَابُهُ مَلَكَتُ فَعْلًا وَفَاعِلًا ، تِسْعِينَ مَفْعُولٌ بِهِ وَعِلَامَةُ نَصْبِهِ الْيَاءُ
لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ ، نَجْمَةٌ تَمْيِيزٌ ، وَالتَّجْهَةُ الشَّاءُ ، وَقَدْ تَسْتَعَارُ لِلرَّأْيِ بِجَمَاعٍ مَا يَبِينُهُمَا مِنْ
الضَّمْنِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - إِنْ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجْمَةً وَلِي نَجْمَةٌ وَاحِدَةٌ - قَالَ
الْفَاكِهِي ، وَقَدْ يَكُونُ التَّمْيِيزُ وَاجِبَ الْجُرْ بِالْإِضَافَةِ كَتَمْيِيزِ الثَّلَاثَةِ وَالْمِائَةِ وَالْأَلْفِ وَكَمْ الْخَبْرِيَّةُ كَمَا

وَالثَّانِي لِلْقَدَارِ كَقَوْلِكَ اشْتَرَيْتُ قَيْزًا بَرًّا، وَمَنَا سَمْنَا، وَشَبْرًا أَرْضًا، وَالثَّلَاثُ شِبْهُ
لِلْقَدَارِ نَحْوُ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ خَيْرًا، فَخَيْرًا تَمَيُّيزٌ لِمِثْقَالِ ذَرَّةٍ، وَالرَّابِعُ مَا كَانَ فَرْعًا لِلتَّمْيِيزِ
نَحْوُ هَذَا خَاتِمٌ حَدِيدًا، وَبَابٌ سَاجًا، وَجِبَّةٌ خَزًّا،

سَيَأْتِي، فَالنَّصْبُ لَيْسَ صِفَةً لَزَامَةً بِخِلَافِ الْحَالِ أَهْ بَقُلْتُ لَكِنْ مَاسِقٍ مِنْ تَمْيِيزِ أَحَدِ عَشَرَ إِلَى الْمِائَةِ
يَتَعَيَّنُ نَصْبُهُ وَلَا يَجُوزُ تَمْيِيزُهُ بِالْإِضَافَةِ أَصْلًا وَلَا بِمَنْ إِلَّا أَنْ عُرِفَ جَمْعُهَا كَحَدٍ عَشَرَ مِنَ الْكُتُبِ
وَتَمَسُّعٍ مِنَ النَّعَاجِ ذَكَرَهُ ابْنُ عَنَقَاءَ (وَالثَّانِي الْقَدَارُ) أَيْ مَا عُرِفَ بِهِ قَدْرُ الشَّيْءِ .
قَالَ الرَّضِيُّ : وَالرَّادُّ بِأَسْمَاءِ الْمَقَادِيرِ إِذَا انْتَصَبَ عَنْهَا التَّمْيِيزُ الْمَقْدَرَاتُ لَا الْآلَةُ الَّتِي يَقَعُ بِهَا التَّقْدِيرُ
فَقَوْلُكَ عِنْدِي رَطْلٌ زَيْتًا، الرَّدَالُ الْمَوْزُونُ لَا مَيزُونَ بِهِ، وَكَذَا الْبَاقِي وَمِثْلُهَا فِي ذَلِكَ أَسْمَاءُ الْعَدَدِ أَهْ
وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ الْأَوَّلُ الْكَيْلُ (كَقَوْلِكَ اشْتَرَيْتُ قَيْزًا بَرًّا) وَأَعْرَابُهُ اشْتَرَيْتُ فَعَلٌ وَفَاعِلٌ
قَيْزًا مَفْعُولُهُ، بَرًّا تَمْيِيزٌ مَنصُوبٌ بِقَيْزًا، وَاقْفِيزُ مَكِيلٌ يَسَعُ ثَمَانِيَةَ مَكَاكِيكٍ، وَالْمَكْرُوكُ كَتُورٍ يَسَعُ
صَاعًا وَنِصْفًا قَالَهُ فِي الْقَامُوسِ، وَعَلَى هَذَا فَالْقَفْيزُ مَكِيلٌ يَسَعُ اثْنَيْ عَشَرَ صَاعًا وَهُوَ مَقَالُهُ فِي التَّحْفَةِ
وَشَرَحَ الرُّوضُ وَغَيْرُهُمَا . وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ : الْمَكْرُوكُ مَكِيلٌ، وَهُوَ ثَلَاثُ كَيْلِجَاتٍ، وَالْكَيْلِجَةُ مِنْ
وَسْبَعَةِ أَثْمَانٍ مَنَ، وَالْمَنُ رَطْلَانٌ، وَالرَّطْلُ اثْنَا عَشَرَ أَرْقِيَةً أَهْ (وَالثَّانِي الْمَوْزُونُ، وَذَلِكَ نَحْوُ
اشْتَرَيْتُ (مَنَا سَمْنَا) وَأَعْرَابُهُ اشْتَرَيْتُ فَعَلٌ وَفَاعِلٌ، مَنَا مَفْعُولُهُ وَعِلَامَةُ نَصْبِهِ فَتَحَةٌ مَقْتَرَةٌ عَلَى
الْأَلْفِ مَنَعٌ مِنْ ظَهُورِهَا التَّعْذِيرُ لِأَنَّهُ اسْمٌ مَقْصُورٌ، سَمْنَا تَمْيِيزٌ لِمَنَا مَنصُوبٌ بِهِ، وَمَنَا بَفَتْحِ الْمِيمِ وَتَخْفِيفِ
النُّونِ وَالْقَصْرِ كَعَصَا آلَةِ الْوَزْنِ يَعْرِفُ بِهَا مَتَادِيرُ الْمَوْزُونَاتِ، فَيُقَالُ فِي تَنْبِيْهِهِ مَنَوَانٌ كَمَا يُقَالُ فِي ثَنِيَّةِ
عَصَا عَصَوَانٍ، وَ يُقَالُ فِيهِ مَنَ التَّشْدِيدُ كَضَبٍ وَثَنِيَّتُهُ حَيْثُ ذُنَانٌ بِالتَّشْدِيدِ كَمَا يُقَالُ فِي ثَنِيَّةِ ضَبٍ
ضَبَانٌ قَالَهُ فِي التَّصْرِيحِ (وَالثَّلَاثُ الْمَسَاحَةُ تَكْسِرُ الْمِيمَ، وَذَلِكَ نَحْوُ اشْتَرَيْتُ (شَبْرًا أَرْضًا) فَأَرْضًا
بِالنَّصْبِ تَمْيِيزٌ لَشَبْرًا مَنصُوبٌ وَعِلَامَةُ نَصْبِهِ فَتَحٌ آخَرُهُ (وَالثَّلَاثُ) مِنَ الْأَنْوَاعِ الْأَرْبَعَةِ (شِبْهُ الْقَدَارِ)
وَهِيَ الْمَقَايِيسُ الَّتِي لَمْ تَشْتَهَرْ وَلَمْ تَوْصَفْ لِلتَّقْدِيرِ بِحَقِّقَةٍ بَلْ تَقْرِبًا وَمِنْهُ الْأَوْعِيَّةُ وَمَا يَجْرِي بِجَرَاهَا
نَحْوُ عِنْدِي سَقَاءُ مَاءٍ وَنَحْيُ سَمْنَا، وَالْحَيُّ بِكَسْرِ النُّونِ وَإِسْكَانِ الْهَاءِ الْمَهْمَلَةِ بَعْدَهَا يَاءُ اسْمٍ لَوْعَاءُ
السَّمَنِ، وَمِنْ ذَلِكَ (نَحْوُ - مِثْقَالِ ذَرَّةٍ خَيْرًا - نَحْيًا تَمْيِيزٌ لِمِثْقَالِ ذَرَّةٍ) لِأَنَّ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَبِيهٌ بِمَا
يُوزَنُ بِهِ، وَفِي تَفْسِيرِ النِّسَابِ يُوْرِي سَبْعُونَ ذَرَّةً تَرْنَ جَنَاحٌ بِعَوْضَةٍ وَسَبْعُونَ جَنَاحٌ بِعَوْضَةٍ تَرْنَ
حَبَّةٌ أَتَتْهُ . وَمَا يَشَبْهُ الْمَسَاحَةَ نَحْوُ مَا فِي السَّمَاءِ مَوْضِعُ رَاحَةِ سَحَابٍ، وَمِنْ هَذَا النَّوعِ مَا دَلَّ عَلَى
مِمَّا ثَلَاثُ نَحْوُ - وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا - أَوْ مَعَايِرَةً نَحْوُ إِنْ لَمْ نَجِدْهَا إِلَّا لَأَنَّهُمْ يَحْمِلُونَ الْغَبْرَ عَلَى الْمِثْلِ كَمَا
يَحْمِلُونَ الْمِثْلَ عَلَى الْمِثْلِ (وَالرَّابِعُ) مِنَ الْأَنْوَاعِ الْأَرْبَعَةِ (مَا كَانَ فَرْعًا لِلتَّمْيِيزِ) غَيْرَ أَنَّهُ تَغْيِيرُ
بَصِيغَةٍ دَخَلَتْ فِيهِ فَانْتَقَلَ بِسَبَبِهَا عَنْ أَصْلِهِ (نَحْوُ هَذَا خَاتِمٌ حَدِيدًا) وَأَعْرَابُهُ الْهَاءُ لِلتَّنْبِيْهِ، وَذَا
اسْمٌ إِشَارَةٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مُبْتَدَأٌ، خَاتِمٌ خَبْرًا، حَدِيدًا تَمْيِيزٌ، فَالْخَاتِمُ فَرْعُ الْحَدِيدِ لِأَنَّهُ مَصْغُوعٌ مِنْهُ فَيَكُونُ
الْحَدِيدُ هُوَ الْأَصْلُ (وَالْهَذَا (بَابُ سَاجًا) فَالْبَابُ فَرْعُ السَّاجِ، وَالسَّاجُ نَوْعٌ مِنَ الْخَشَبِ مَعْرُوفٌ
(وَالْهَذَا (جِبَّةٌ خَزًّا) فَالْجِبَّةُ فَرْعُ الْحَزِّ، وَالْخَزُّ هُوَ الْمَسْجُوعُ مِنَ الْحَرِيرِ وَالصَّوْفِ، وَهَذَا النَّوعُ
لَا يَتَعَيَّنُ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى التَّمْيِيزِ بَلْ يَحْزُوزُ نَصْبُهُ كَالْأَمَثَلَةِ، وَيَحْزُوزُ جَرَهُ بِالْإِضَافَةِ، وَهُوَ أَكْثَرُ لَمَّا

وَالْمُبِينُ لِيَاهِمُكَ النَّسْبَةُ إِذَا مَحْوَلٌ عَنِ الْفَاعِلِ نَحْوُ تَصَبَّبَ زَيْدًا عَرَقًا ، وَتَفَقَّأَ بَكْرًا شَحْمًا ، وَطَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا ، وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ، وَإِذَا مَحْوَلٌ عَنِ الْمَفْعُولِ نَحْوُ وَفَجَرْنَا الْأَرْضَ عَيُونًا

في خفضه بالاصافة من انلعة الحاصلة بسقوط التنوين مع حصول المقصود من رفع الابهام ، ويجوز رفعه على أنه عطف بيان وهو الأحسن ، أو على البدل ، أو على أنه نعت وهو ضعيف لفقد الاشتقاق (والمبين لابهام النسبة) نوعان محول وغير محول ، فالمحول له ثلاث حالات لأنه (اما محول عن الفاعل نحو تصبب زيداعرة) واعرابه تصبب فعل ماض ، زيد فاعل ، عرقا تمييز لابهام نسبة التصبب الى زيد وأصله تصبب : أى تحدر عرق زيد فحول الاسناد عن الفاعل الى المضاف اليه فقبل تصبب زيد حصل الاجال في نسبة التصبب الى زيد من أى جهة هو ، اذليس المقصود أن ذاته هي المنسوبة بنفسها بل شيء منها فأثبت بالفاعل المحذوف ونصبته على التمييز وانما فعل ذلك للتأكيد والمبالغة لأن ذكر الشيء بجملا ثم مفصلا أوقع في النفس من ذكره مفسرا ابتداء (وتفقا بكرشحما) واعرابه تفقا فعل ماض ، بكر فاعل ، شحما تمييز لابهام نسبة التفقا الى زيد وأصله تفقا شحما بكر تحول الاسناد عن الفاعل الى المضاف اليه ثم جرى بالفاعل تمييزا لاجال النسبة ، ومعنى تفقا امتلا كذا فسر الشارح كالأزهرى . وقال بعضهم تفقا : أى تشقق يقال تفقات السحابة عن ماؤها : أى تشققت ، اذ هو على تفسير تفقا بامتلا لا يصح أن يقال امتلا شحما بكر لأن الشحم مالى لا ملوء اللهم الا أن يقال امتلا هنا بمعنى كثروا عظم ، وأما عن تفسيره بتشقق فهو مناسب لفظا ومعنى ، ولما كان في المعنى الأول نوع خفاء ألحقه بعضهم بغير المحول (وطاب محمد نفسا) واعرابه ظاهر ، ونفسا تمييز لابهام نسبة الطيب الى محمد ، والأصل طابت نفس محمد ، فحول الاسناد كما في الذى قبله (واشتغل الرأس شيبا) واعرابه اشتغل فعل ماض ، والرأس فاعل ، شيبا تمييز لابهام نسبة الاشتغال الى الرأس ، والأصل اشتغل شيب الرأس ففعل فيه ماضى ماضى في الأمثلة قبله من تحويل الاسناد من المضاف وهو شيبا الى المضاف اليه وهو الرأس فارفع ثم جرى بالمضاف فضلة وتميزا وأصل الاشتغال للار ولكه استعير للشيب (ولما محول عن المفعول) وهذا أنكره الشاويين وتبعه تلميذه الابدى وابن أبى الربيع ، وحججهم ان سيويه لم يمثل للمفعول عن المفعول ، وما ذهب اليه المصنف هو الذى عليه جمهور النحاة (نحو وغرنا الأرض عيونا) واعرابه غرنا فاعل وفاعل ، غر فعل ماض ، وماضير متصل في محل رفع فاعل ، الارض مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ، عيونا تمييز لابهام نسبة التفجر الى الارض ، والأصل وغرنا عيون الارض فحول الاسناد عن المفعول الذى هو المضاف وجعل تمييزا وأوقع الفعل على الارض وتأول المانعون عيوننا في الآية على انها حال مقدرة لأنها حال التفجير لم تكن عيوننا وانما صارت عيوننا بعد ذلك أو على بدل الاشتمال لا البعض على الأصح مع حذف الربط : أى عيوننا ، ومثل المفعول المحول عن نائب الفاعل نحو غرست الارض شجرا أصله غرس شجرها فحول الاسناد الى المضاف فاستتر ونصب النائب الاصلى تمييزا ومنه ضرب زيد رأسا ، ومنه قول المنهاج وتسنى : أى صلاة الكسوف جماعة ، وأن التقدير وتسنى الجماعة فيها والصواب أن نصبه على نزع الحافض الذى هو فى ،

أَوْ عَنْ غَيْرِهَا نَحْوُ: أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا ، وَزَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبًا وَأَجَلُ مِنْكَ وَجْهًا ،
أَوْ غَيْرُ مُحَوَّلٍ نَحْوُ: ائْتَلَأَ الْإِنَانُ مَاءً ، وَلِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا

والتقدير وتسن في جماعة قاله ابن عنقاء (أو محوّل (عن غيرهما) : أى الفاعل والمفعول بأن يكون محوّلًا عن المبتدأ وهو الواقع بعد اسم التفضيل (نحو أنا أكثر منك مالا) وإعرابه أنا ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ ، أكثر خبر ، منك جار ومجرور متعلق بأكثر ، مالا تمييز لا بهام نسبة الأكثرية الى المتكلم ، وأصله مالى أكثر منك خفف المضاف وانفصل المضاف اليه وأقيم مقام المضاف وارتفع فصار اللفظ أنا أكثر منك ثم جىء بالمخوف تمييزا (وزيد أكرم منك أبا) وإعرابه زيد مبتدأ ، أكرم خبر ، منك جار ومجرور متعلق بأكرم ، وأنا منصوب على أنه تمييز لا بهام نسبة الاكرمية الى زيد ، وأصله أبوزيد أكرم منك (وأجل منك وجهًا) وإعرابه الواو حرف عطف أجل معطوف على ما قبله ، ومنك جار ومجرور متعلق بأجل ، ووجهها منصوب على أنه تمييز لا بهام نسبة الاجلية الى زيد وأصله وجه زيد أحسن منك .

[واعلم] ان من شرط هذا التمييز الواقع بعد أفعال التفضيل أن يصلح للفاعلية بعد جعل اسم التفضيل فعلا كما في هذه الأمثلة ، والناصب له اسم التفضيل بخلاف ما إذا لم يكن فاعلا في المعنى ، وهو ما إذا كان أفعال التفضيل بعضه نحو مال زيد أكثر مال ، فانه يجب جره بالاضافة وعلامة ذلك أن يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة فتقول في مثلنا مال زيد بعض الأموال ولا يستقيم في هذا المثال أن يكون مال فاعلا معنى لفساد المعنى فلا يقال مال زيد كثير ماله لأنه يؤدي إلى أن المال له مال اه * والحاصل ان تمييز أفعال ان كان غير ما قبله وجب نصبه تمييزا كانت أعلى منزلا وكلماتين اللذين ذكرهما المصنف . وأجاز أبو بكر الانباري خفضه أو نفس ما قبله في المعنى وجب خفضه اجاعا كانت أفضل فقيه وأجل عالم . قال ابن عنقاء ، ومنه اللهم بلغ محمدًا صلى الله عليه وسلم أقصى رتبة وأعلى منزلة لصحة قولك اللهم بلغه بعض الرتب وبعض المنازل انتهى ولشيخه انصبي المسكي مؤلف حسن في ذلك (أو غير محوّل) عن شيء أصلا وهو النوع الثاني (نحو ائمتلاء الاماء ماء) لأن مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محوّل ، وبعضهم يجعل نحو هذا المثال من شبه المحوّل لأنه يصح اسناد مطارح عامله إليه فتش وار مطارح ، ووجه شبه هذا المثال بالمحوّل ان ائمتلاء مطارح ملاء فكأنك قلت ملاء الماء الاناء مثلا ثم حوّل الاسناد فصار الماء تمييزا بعد أن كان فاعلا ، وأكثر وقوع غير المحوّل بعد ما يفيد التعجب نحو أكرم بأبي بكر أبا ، وما أشجعه رجلا ، وما أعدله خليفة (ولله درّه فارسا) وإعرابه لله جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم ، درّه مبتدأ مؤخر وهو مضاف وإهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة ، فارسا تمييز لبيان جنس المتعجب منه المبهم في النسبة ، وقيل حال ، والمعنى أنجب منه في حال كونه فارسا . قال الساميني والتمييز أولى . والدر بفتح الدال المهملة وتشديد الراء هو في الأصل مصدر در اللين يدر ويدركسر الدال وضما درا ودرورا أكثر ، ويسمى اللين نفسه درا وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما أضاف فعله إلى الله قصدا لانها تخرج التعجب منه لأنه تعالى منتهى العجائب ، فعنى قولهم لله درّه فارسا ما أعجب فعله ، ويحتمل أن يكون التعجب من

وَلَا يَكُونُ التَّمْيِيزُ إِلَّا نَكْرَةً وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ بِالْمَعْنَى الْمُتَقَدِّمِ فِي الْحَالِ ، وَالنَّاصِبُ لِتَمْيِيزِ الذَّاتِ لِلْهَمَّةِ تِلْكَ الذَّاتُ ، وَلِتَمْيِيزِ النَّسَبَةِ الْفِعْلُ الْمُسْتَدُّ ، وَلَا يَتَقَدَّمُ التَّمْيِيزُ عَلَى عَامِلِهِ مُطْلَقًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

لبنه الذي ارضعه من ثدى أمه : أى ما أعجب هذا الالبن الذي تربى به مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة * والحاصل ان هذا كلام معناه التعجب لأن العرب إذا عظموا الشيء غابة الاعظام أضافوه إلى الله تعالى ايدنا بأن هذا الشيء لا يقدر على ايجاده إلا الله تعالى وأكثر ما يمثل به النحويون اضافة در الى صمير العائب ، ويجوز أن يضاف إلى ضمير المخاطب والى ضمير المتكلم . قال الأزهرى : وكون فارسا من مميزات النسبة : أى كما مشى عليه المصنف انما يمتحن إذا كان الضمير المضاف إليه الدر معارم المرجح ، أما إذا كان مجهولا فهو من مميزات المفرد كما مثل به المفضل والمرادى لأن الصمير يحتاج الى ما يميزه ، وحينئذ فكان الأولى للمصنف أن يمثل بقوله زيد لله دره فارسا ليكون مرجع الضمير معلوما معنا (ولا يكون التمييز بالانكسرة) لأنه لما كان الغرض منه التمييز وإزالة الإبهام وذلك حاصل بالكرة التزموا تنكيره احترازاً من العبث والزيادة لتغير غرض كما في الحال ، وأجاز الكوفيون تعريفه مستدلين بقول الشاعر :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا * صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

ونأوته البصريون على زيادة أل (ولا يكون إلا بعد تمام الكلام بالمعنى المتقدم في الحال) أى بأن يقع بعد جملة تامة سواء توقف حصول الفائدة عليه أم لا ، وقد يقع قبل تمام الكلام نحو عشرون درهما عندي (والناصب لتمييز الذات المبهمة) هو (تلك الذات) كعشرين في عشرين درهما وصح عملها ، وان كانت جامدة لشبهها باسم الفاعل لاسها طالبة له في المعنى ، فبحو عشرين درهما شبه بضاربين زيدا ، ورطل زيتا شبه بضارب عمرا في الاسمية ، والطلب المعنوى ووجود مابه التمام وهو التنوين في الثانى والنون في الأول ، وقيل غير ذلك (و) الناصب (لتمييز النسبة) هو (الفعل المستند) كطاب زيد نفسا أو شبهه نحو متصبب زيد عرقا وزيد أجل منك وجهها ، ومامشى عليه المصنف هو الأصح . وقال ابن عصفور الناصب لمبين النسبة هو الجملة التى انصب عن تمامها لا الفعل ولا ما شبهه (ولا يتقدم التمييز) لذات أو نسبة (على عامله مطلقا) أى سواء كان لعماسا أو فعلا جامدا أو متصرفا فلا يقال عندي زيتا رطل ، ولا رجلا ما أحسنه ، ولا نفاطاب محمد (والله أعلم) وهذا ما هب لجهور ، وذلك لأن المقصود من التمييز هو الإبهام أولا ثم التفسير وإزالة الإبهام ، وتقديمه على ذلك له لعل ينافى المقصود ، ولأن التمييز كالتعت في الايضاح ، والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما شبهه . قال الفارسي : واستحسنه من خروف ، وردده بن عصفور بما سأتى من جواز طاب نفسا زيد (١) قال لأن النعت لا يتقدم على المنعوت ، وأجاز الكسائي والمبرد والمارنى واختاره ابن مالك في شرح العمدة تقديمه على عامله المتصرف نحو نفسا طاب زيد وعرقا تصبب بكر ، واستدلوا بقول الشاعر :

(١) لرد ليس بظهر لأن هذا المثال لم يتقدم فيه التمييز على عامله اهـ . مصححه

باب المستثنى

وَأَدَوَاتُ الْإِسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ: حَرْفُ بَاتِّفَاقِي وَهُوَ إِلَّا، وَاسْمَانِ بَاتِّفَاقِي وَهُمَا غَيْرُ وَسْوَى
بِلُفْظَاتِهَا فَإِنَّهُ يُقَالُ فِيهَا سَوَى كَرِضَى، وَسَوَى كَهْدَى، وَسَوَا كِتَابَهُ، وَسَوَا كِتَابَهُ .
وَفِعْلَانِ بَاتِّفَاقِي، وَهُمَا لَيْسَ

أنهم جريسي بالفراق حبيبا * وما كان نفسا بالفراق تطيب
وقول الآخر أنفسا تطيب بنيل المني * وداعي المنون ينادي جهارا
وحل الجمهور ما جاء من ذلك على الضرورة كما قاله في المني وغيره . قال الأزهري : وافق الجمهور
على جواز تقدم التمييز على المميز إذا كان العامل متقدما نحو طاب نفسا زيد .

باب المستثنى

هو المذكور بعد إلا أو إحدى أخواتها مخالفا لما قبلها نفيا وإثباتا . كذا قال العاكي في شرحه .
وقال الأزهري : المستثنى هو المخرج تحقيقا أو تقديرا من مذكور أو متروك بالا أو مافي معناها بشرط
الفائدة ، فالمخرج جنس يشمل المخرج بالبدل كأكلت الرغيف ثلثه ، وبالصفة نحو أعتق رقبة مؤمنة
وبالعاية نحو - وأتموا الصيام إلى الليل - وبالشرط نحو اقتل الذمي إن حارب ، وبالاستثناء نحو
- فشر بوانمه إلا قليلا - ، وقوله تحقيقا يريد به الاستثناء المتصل ، وقوله أو تقديرا يريد به الاستثناء
المنقطع ، وقوله من مذكور يريد به ماعدا المفرغ ، وهو المسمى بالاستثناء التام ، وقوله أو متروك
يريد به المفرغ ، وقوله بالا أو مافي معناها يخرج به ماعدا المستثنى من البدل وغيره عما ذكرناه آنفا
والذي في معنى الأوهج أوتوات الاستثناء الآتية ، وقوله بشرط الفائدة احتراز عن نحو جاءني
ناس إلا زيدا ، وجاءني القوم إلا رجلا فإنه لا يفيد . وقال الشاطبي : ومعنى إخراجه أن ذكره بعد
الإييين أنه ليرد دخوله فيما تقدم ، فين ذلك للسامع بذلك القرينة ، لأنه كان مرادا لأنكم تم
أخرجه ، هذا حقيقة الإخراج عند أئمة اللسان سبويه وغيره وهو الذي لا يصح غيره اه
(وأدوات الاستثناء) : أي آلاته ، والمراد الألفاظ التي يستخرج بها ما بعدها من حكم ما قبلها
إيجابا أو سلبا (ثمانية) وهي تنقسم إلى أربعة أقسام : الأول (حرف باتفاق وهو إلا) وبدأ بها
لأنها أصل أدواته وإن كان الأولى البداءة بما هو متعين النصب على كل حال كالاستثنى بليس
ولا يكون كما فعل ابن هشام في الشذور (و) الثاني (اسمان باتفاق وهما غير) بالتونين لأنها
اسم معرب منصرف (وسوى بإثباتها) الرابع (فانه يقال فيها سوى) بكسر السين والقصر
(كرضا) بالتونين وعدمه هذه اللغة هي أشهر اللغات الأربع (وسوى) بضم السين والقصر
(كهدي) بالتونين وعدمه وتصور أنه ياء لأنه يقال في تذيته هديان بالياء (وسواء) بفتح السين
والماء (كسواء) والرابعة (سواء) بكسر السين والماء (كسواء) وهي أعربها ، وقل من ذكرها
ونص عليها الفارسي في الحجة وابن الخباز في النهاية ، وظاهر كلام التحويين أن الاستثناء بهذه
اللغات الأربع مسموع كما يفيد كلام المصنف وغيره (و) الثالث (فعنان باتفاق وهما ليس

وَلَا يَكُونُ، وَمُتَرَدِّدَيْنِ الْفِعْلِيَّةِ وَالْحَرْفِيَّةِ وَهُوَ خَلَا وَعَدَا وَحَاشَا، وَيُقَالُ فِيهَا حَاشَ وَحَشَى، قَالُوسْتَنَى بِإِلَّا يَنْصَبُ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ تَأْمًا مُوجِبًا،

(ولا يكون). قال الفراهيدي: وذكر الاتفاق منتقد. أما ليس فاختلاف فيها مشهور، ففهم من ذهب إلى حرفيتها مطلقا، ومنهم من خص ذلك بما كانت للاستثناء والأصح أنها فعل كما تقدم في صدر المقدمة، وأما لا يكون فلا يحسن أن يعد فعلا فضلا عن أن يعد متفقا على فعليته لأنه مركب من حرف وفعل والمركب منهما لا يكون فعلا، ومن عده فعلا فقد تجاوز في الكلام اه. وقد يجاب عما قاله المصنف بأن مراده اتفاق الأكثر من علماء العربية لأن القول بحرفية ليس صار كالجهول في اصطلاح علماء العربية، وأما لا يكون فإن لا غير منظور إليها لأنها ركبت مع الفعل، وهي حرف غلبها الفعل لشرفه فسمى الجميع فعلا * والحاصل أن المصنف بين ما ذكره من الاتفاق على ما هو مشهور معروف في كتب العربية من فعلية اللفظين المذكورين (و) (الزاج) (متردد بين الفعلية والحرفية) فيستعمل تارة فعلا وتارة حرفا (وهو خلا) فانها تستعمل فعلا تارة وحرفا تارة أخرى عند جبع النحاة (وعدا) تستعمل كذلك عند غير سيبويه، وأما هو فلم يحفظ فيها إلا الفعلية فلا يميز الجزئيها (وحاشا) تستعمل كذلك عند المازني والمبرد والأخفش والزجاج والجرمي والفراء، وذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف جر مطلقا، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها فعل دائما (ويقال فيها حاش) بحذف الألف الأخيرة (وحشى) بحذف الألف الأولى كذا قال المصنف: تبعا لابن هشام في الأوضح وابن مالك في الألفية. قال بعضهم وظاهره أن هاتين اللفظين في حاشا الاستثنائية وبس كذلك، إنما هو في حاشا التي هي اسم للتزنية قاله أبو حيان، ولكن قل المرادى في الجني الداني في حاشا الاستثنائية لغتان حاشا بآباء الألفين وحشى بحذف الأولى كقول الشاعر:

حشى رهلا البى فلهم (١) * بحور لاتكدرها الدلاء

قال، وأما التزنية ففيها ثلاث لغات هاتان المذكورتان وحاش بحذف الألف الثانية، وزاد في التسهيل حاش بإسكان الشين، وقد قرئ بالأربع اللغات في حاشا لله، قرأ ابن عامر حاشا لله بآباء الألف الثانية، وقرأ باقي السبعة حاش لله بحذفها، وقرأ بعضهم حشى لله بحذف الألف الأولى، وقرأ الحسن حاش لله بإسكان، وفيه جمع بين ساكنين على غير حده، وظاهر كلام ابن مالك في الألفية أن اللغات الثلاث في حاشا الاستثنائية * ثم بعد أن فرغ من ذكر أدوات الاستثناء شرع في بيان حكم المستثنى بكل منها مبتدئا بحكم المستثنى بالقسم الأول فقال: (فالمستثنى بلا) غير الصفة (ينصب) وجوبا (إذا كان الكلام) قبله (تأما) أى غير محتاج لما بعد (ال) (موجبا) بفتح الجيم: أى مثبتا ما لفظا ومعنى نحو قام القوم الأزيدا، أو معنى فقط، وإن كان منفي لفظا نحو ما جاء القوم ركباناً الأزيدا إذا المعنى جاء القوم ركباناً الأزيدا، وسواء تأخر المستثنى عن المستثنى

(١) الشطر الأول ناقص اه مصححة

وَالْتَامَ هـ مَا ذُكِرَ فِيهِ الْمُسْتَنَدُ مِثْلَهُ ، وَالْمُوجِبُ هُوَ الَّذِي لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهِ نَفْيٌ وَلَا شِبْهُهُ
نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى فَتَسْرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ، وَكَقَوْلِكَ قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، وَخَرَجَ النَّاسُ إِلَّا
عَمْرًا سِوَاهُ كَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلًا كَمَا مَثَّلْنَا ، أَوْ مُنْقَطِعًا نَحْوُ قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا أَحَارًا

منه أو تقدم عليه (و) الكلام (التام هو ما ذكر فيه المستثنى منه، والموجب هو الذي لم يتقدم عليه
نفى ولا شبهه) أى كالتنبيه والاستفهام (نحو قوله تعالى : فتسربوا منه الا قليلا) واعرابه :
الفاء حرف عطف ، شربوا فاعل وفاعل ، منه جار ومجرور متعلق بشربوا ، الاحرف استثناء ، قليلا
منصوب على الاستثناء لأن ما قبله وهو قوله - فتسربوا - كلام تام ذكر فيه المستثنى منه وهو الواو
في شربوا ، وموجب لعدم تقدم النفي أو شبهه عليه (وكقولك قام القوم الا زيدا) واعرابه : قام
فعل ماض ، القوم فاعل ، الاحرف استثناء ، زيدا منصوب على الاستثناء لأن ما قبله كلام تام موجب
(و) مثله (خرج الناس الا عمرا) فينصب وجوبا للمستثنى بالا اذا تقدمته كلام تام موجب (سواء كان
الاستثناء متصلا) بأن كان المستثنى بعض المستثنى منه (كما مثلنا) وكقوله تعالى - ان الانسان
لنفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات - وقوله تعالى - لو خرجوا فيكم مازادوكم في الاغتيال - لأن
الأصل في الاستثناء أن يكون متصلا . وقال الفاكهي : تبعه اغيره الاستثناء حقيقة في المتصل مجازي
المنقطع (أو منقطعا) بأن لم يكن المستثنى بعض المستثنى منه سواء كان من غير جنس ما قبله أو من
جنسه ولكن لم يقصد عدده منه ، ولا يكون المنقطع الا بعد الاوغير كما قاله نجم الأئمة الرضى (نحو)
- فسجد للملائكة كلهم أجمعون إلا ابليس - فان ابليس ليس بعضا من الملائكة وقولك (قام القوم
الاجارا) واعرابه ظاهر ، ولا بد في الاستثناء المنقطع من أن يكون ما قبله الا دالا على ما بعدها
كهذا المثال ، ولهذا لا يحسن قام القوم الا عمرا كما قاله الصيرفي ، وابن السراج ، وابن مالك
وغيرهم ، وعبارة الدماميني في تعليق الفوائد اذا كان الاستثناء منقطعا فلا بد أن يكون الكلام
الذي قبل الا دالا على المستثنى ، فان لم يتناول بوجه من الوجوه لم يصح استعماله لعدم الفائدة
فلا يصح نحو صهلت الخيل الا البعير ، ولوقيل : وقت الخيل الا البعير لجزلان التصويت استحضر
بذكر الخيل وغيرها من المصوتات فكان المستثنى في تقدير الداخل فيها قبله ، وان لم يكن داخلا
حقيقة ، وبهذا يعلم أن المنقطع بعض من المستثنى منه مجازا ، وذلك لأنه لا يكون الامجا يستحضر
بوجه اه . هذا ، وانما وجب نصب المستثنى بالا اذا كان الكلام السابق تاما موجبا لامتناع البديل
حيث أنه لوجاز وقوع البديل هنا لاقتضى ذلك فساد المعنى لأن البديل منه في حكم السابق
فاوقلت قام القوم الا زيد بالرفع على البدلية ، وأقام القوم الاجار بالرفع أيضا على البدلية ، وقد رنا
البديل منه الذي هو القوم في حكم الساقط كان تقدير المعنى حيث قام الا زيد أو قام الاجار ، وذلك
لامعنى له الابتعاد زيادة الا وهو خلاف الأصل أو بتقدير انه استثناء مفرغ ، والتفريغ لا يكون
في حال الاثبات فتعين النسب ، والناصب للمستثنى المتص هو الاعند ابن مالك ، ومن تبعه ، وقد
قل انه مذهب سيبويه وهو الأصح ، وقيل ما قبل الامن فعل أو شبهه بواسطة الا وهذا القول
قريب من الأول ، واليه ذهب الفارسي والسيدي ، وأما المنقطع فالناصب له عند سيبويه ما قبله

وَلَمَّا كَانَ الْكَلَامُ تَامًا غَيْرَ مُوجِبٍ جَازٍ فِي الْمُسْتَنْثَى الْبَدَلُ وَالنَّصْبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ،
وَالْأَرْجَحُ فِي الْمُتَّصِلِ الْبَدَلُ : أَيْ يَجْعَلُ الْمُسْتَنْثَى بَدَلًا مِنَ الْمُسْتَنْثَى مِنْهُ فَيَنْبَغِيهِ فِي إِعْرَابِهِ
نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ

وَأَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ لَمَّا رَأَوْا أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ بِمَعْنَى لَكِنْ قَالُوا هِيَ النَّاصِبَةُ لَهُ نَصَبٌ لَكِنْ لِلْأَسْمَاءِ
وَحَبْرُهَا مَحْذُوفٌ فِي الْغَالِبِ تَقْدِيرُهُ فِي الْمَثَلِ الْمَقْدَمِ قَامَ الْقَوْمُ لَكِنْ جَارًا لِمَقَمٍ ، وَمِنْ هَذَا يَعْلَمُ
أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ الْمُنْقَطِعَ تَكُونُ بِمَعْنَى لَكِنْ الْإِسْتِدْرَاكِيَّةُ .

[تَنْبِيْهِ] مَا تَقَرَّرَ مِنْ وَجُوبِ النَّصَبِ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ مِنْ كَلَامٍ تَامٍ مُوجِبٍ سِوَاءِ أَكَانَ مُتَّصِلًا أَمْ
مُنْقَطِعًا هُوَ الْمَشْهُورُ الْمَعْرُوفُ فِي كُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَقَدْ سَمِعَ الرَّفْعَ مَتَى تَوَفَّرَتِ الشَّرْطُ كَقَوْلِهِ **لَمَّا**
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « الدُّنْيَا مَلْعُونَةٌ مَلْعُونٌ مَا فِيهَا إِلَّا ذِكْرُ اللَّهِ وَمَا وَادَاهُ ، أَوْ عَالَمٌ أَوْ مَعْمَلٌ » وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ « كُلُّ أُمَّتِي مَعَايِ الْجَاهِرُونَ » . وَقُرِئَ - فَشَرُّوْا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا - بِالرَّفْعِ ، فَقَلِيلُ الْمَرْفُوعِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ
يَبْدُلُ بَعْضُ مِنَ الْمُسْتَنْثَى مِنْهُ لِأَنَّ الْإِبْدَالَ بَعْدَ الْكَلَامِ الْتَامِ الْمَوْجِبِ لَفْظًا حَكَاهَا أَبُو حَيَّانٍ وَخَرَجَ
عَلَيْهَا الْقِرَاءَةُ الْمَذْكُورَةُ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْمَرْفُوعَ مُبْتَدَأٌ حَذَفَ خَبْرُهُ لِدَلَالَةِ مَاقْبَلِهِ : أَيْ الْأَذْكَرُ
اللَّهُ الْحَقُّ فَلَيْسَ بِمَلْعُونٍ ، وَالْأَجَاهِرُونَ لَيْسُوا بِمَعَايِنَ ، وَالْأَقْلِيلُ مِنْهُمْ لَمْ يَشْرَبُوا ، وَالْجَلَّةُ فِي ذَلِكَ
كَلِمَةُ اسْتِثْنَاءٍ مُنْقَطِعَةٍ فَحُطِلَ النَّصَبُ ، وَجَحِيَ الْمُسْتَنْثَى جَلَّةٌ هُوَ مَا عَلَيْهِ ابْنُ هِشَامٍ تَبَعًا لِلْفَرَاءِ وَابْنُ
خَرُوفٍ وَغَيْرُهُمَا وَهُوَ الْأَصَحُّ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى - إِلَّا مَنْ تَوَلَّى - وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ -
فَمِنْ مُتَّصِلٍ ، خَبْرُهُ فَيُعَذِّبُهُ ، وَالْجَلَّةُ اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ (وَأَنَّ كَانَ الْكَلَامُ) الْقَدِي قَبْلَ إِلَّا (تَامًا) أَيْ
مَذْكُورًا فِيهِ الْمُسْتَنْثَى مِنْهُ (غَيْرُ مُوجِبٍ) بِفَتْحِ الْجِيمِ بِأَنَّ تَقْدِمَهُ نَفِيَّ أَوْشَبِهِ (جَازٍ فِي الْمُسْتَنْثَى)
مُتَّصِلًا كَانَ أَوْ مُنْقَطِعًا (الْبَدَلُ) أَيْ يَبْدُلُ بَعْضُ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ ، وَلَمْ يَصْرَحْ مَعَهُ بِضَمِيرٍ لِأَنَّ قُوَّةَ
تَعْلُقِ الْمُسْتَنْثَى مِنْهُ تَغْنِي عَنْ الضَّمِيرِ غَالِبًا . قَالَ الْأَزْهَرِيُّ ، وَجَنِيْدٌ فَيَعْرَبُ أَعْرَابُ مَاقْبَلِهِ مِنْ رَفْعٍ
وَنَصَبٍ وَجَرَّ نَحْوُ مَقَامِ الْقَوْمِ الْآزِيدِ ، وَمَا رَأَيْتُ الْقَوْمَ الْآزِيدًا ، وَصَرَّحَ بِالْقَوْمِ الْآزِيدِ . وَقَالَ
الْكُوفِيُّونَ إِنَّهُ عَطْفٌ نَسَقٌ لِأَنَّ الْأَعْسَدِيَّ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ خَاصَّةً ، وَهِيَ
عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ لَا الْعَاطِفَةِ فِي أَنَّ مَا بَعْدَهَا مَخَالَفٌ لِمَا قَبْلَهَا * قُلْتُ وَكَذَلِكَ يَبْدُلُ الْبَعْضُ يَكُونُ
الثَّانِي فِيهِ مَخَالَفًا لِلأَوَّلِ فِي الْمَعْنَى ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ رَأَيْتُ الْقَوْمَ بَعْضُهُمْ فَيَكُونُ قَوْلُكَ أَزْدًا رَأَيْتُ
الْقَوْمَ بِحَاجَازٍ يَنْفَتُ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ رَأَيْتُ مِنْهُمْ (و) جَازٍ فِيهِ (النَّصَبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ) لِأَنَّهُ الْأَصْلُ
(و) لَكِنْ (الْأَرْجَحُ فِي الْمُتَّصِلِ الْبَدَلُ) لِمَا فِيهِ مِنْ حَصُولِ الْمَشَاكَلَةِ بَيْنَ الْمُسْتَنْثَى وَالْمُسْتَنْثَى
مِنْهُ فِي الْأَعْرَابِ ، ثُمَّ فَسَّرَ الْبَدَلُ بِقَوْلِهِ (أَيْ يَجْعَلُ الْمُسْتَنْثَى بَدَلًا مِنَ الْمُسْتَنْثَى مِنْهُ فَيَنْبَغِيهِ فِي إِعْرَابِهِ)
عَلَى أَنَّهُ يَبْدُلُ بَعْضُ ، وَإِنَّمَا تَكُونُ الْبَدَلِيَّةُ أَرْجَحُ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ مَرْدُودًا بِهِ كَلَامٌ تَضْمَنُ
مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، رَأَى لَا يَتَرَاخَى الْمُسْتَنْثَى عَنِ الْمُسْتَنْثَى مِنْهُ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِ فَمِثَالُ مَا جَعَلَ
الشَّرْطُ (نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) وَأَعْرَابُهُ مَانَا فِيَّةٌ ، فَعَلَوْهُ فَعِلٌ وَفَاعِلٌ وَمَفْعُولٌ
إِلَّا ذَاةً حَصَرَ ، قَبْلَ يَبْدُلُ بَعْضُ مِنْ كُلِّ ، مِنْهُمْ جَارٌ وَمَحْذُورٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ صِفَةً لِقَلِيلٍ ، وَلَيْسَ فِي
الْبَدَلِ مَخَالَفٌ لِلْبَدَلِ مِنْهُ . وَثَانِيًا إِلَّا الْبَدَلُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ ، فَانْكَ إِذَا قُلْتَ مَقَامَ أَحَدِ الْآزِيدِ فَقَدْ

وَالْمُرَادُ بِشِبْهِ النَّفْيِ النَّهْيُ نَحْوُ : وَلَا يَلْتَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرُكُمْ ، وَالْإِسْتِفْهَامُ نَحْوُ : وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ

نفيت القيام عن أحد وأثبتته لزيد ، وهو بدل منه ، وإذا تعذر الابدال من اللفظ لمانع أبدل من المحل نحو لأحد فيها الاعمرو ، ومازاد شيئا الاشياء لا يعابها لأن ما ولا لا يقدران عاملتين بعد الا لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا ، ومثل ذلك ما جاءني من أحد أبوك بالرفع على أنه بدل بعض من محل أحد لأنه فاعل ، ومتن زائدة ، ويمتنع خفضه على اللفظ لأن البديل في نية تكرار العامل فيكون التقدير جاءني من أليك فيلزم عليه زيادة من في الاثبات ، وفي المعرفة وكلاهما متمتع عند الجمهور ، وقد تبدل من المحذوف كقول الملحة :

وقفة تقول ما الفخر الا السكرم * وهل محل الأمن الا الحرم

أى ما الفخر شيء الا السكرم ، وهل محل الأمن مكان الا الحرم لأنه مثل به للابدال لا للتفريق [تنبيه] قال الرضى وجاعة ، ومن شرط هذا البديل : أى الواقع في باب الاستثناء أن يكون بعد الا وأن يكون متصلا ، ومؤخرا عن المستثنى منه ، وأن يكون غير محدود به كلام يتضمن الاستثناء ، وأن لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه ، فخرج بقوله ، وأن يكون غير محدود به كلام الخ ماردة به كلام نحو مقام القوم الا زيدا بالنصب وجوبا ردّا على من قال قام القوم الا زيدا قصدا للتطابق بين السكلامين ، ولا يجوز ابدال ، وخرج المتراخى عن المستثنى منه نحو ما جاءني أحد حين كنت جالسا هنا الا زيدا . فان البديل فيه غير مختار ، لأن البديل ، إنما يختار لقصد التطابق بينه ، وبين المستثنى منه ، ومع التراخى لا يظهر التطابق (والمراد بشبهه النفي) ماهو نفي في المعنى ، وان كان مثبتا للفظ ، فدخل في ذلك نحو القوم غير قائمين الا زيد ، وقلّ رجل يقول الا زيد ، فقلّ فعل ماض جامد ، معناه النفي : أى لا لرجل يقول الا زيد ، ورجل فاعله ، وجلة يقوله صفة لرجل ، وزيد بدل من رجل ، وأومن ضميره المستتر في قوله ، وقلما يقوله أحد الا زيد ، فقل فعل ماض ، وما كافة له عن الفاعل على الصحيح ، وجلة يقوله أحد جلة مستأنفة ، وزيد بدل من أحد ، ودخل في ذلك الشرط المشرب بمعنى النفي ، والامتناع بالولا ولولان النفي من لازمها ، و(النهي نحو : ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك) بالرفع في قراءة أبي عمرو وابن كثير ، واعرابه لانهاية ، يلتفت فعل مضارع مجزوم بلا ناهية ، وعلامة جزمه سكون آخره ، منكم جار ومجرور في محل نصب على الحال من أحد لأنه في الأصل نعت له ، فلما قدم عليه نصب على الحال على القاعدة المقررة من أن نعت النسكرة اذا تقدم عليها نصب على الحال ، أحد فاعل ليلفت الا أداة حصر وامرأة بدل من أحد بدل بعض من كل ، والكاف في محل جر بالاضافة ، وسبأني توجيه قراءة النصب التي قرأ بها أكثر القراء (والاستفهام) أى الانكارى لأنه النفي في معنى النفي (نحو : ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون) بالرفع في قراءة الجميع ، واعرابه من اسم استفهام في محل رفع مبتدأ ، يقنط فعل مضارع مرفوع لتجرده عن النصب والجازم وعلامة رفعه ضم آخره ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجلة الفعل والفاعل في محل رفع خبر ، من رحمة جار ومجرور ، ورب مضاف اليه ، والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة الا أداة حصر الضالون بدل من فاعل يقنط المستتر بدل

وَالنَّصْبُ فِي أَسْتَنْثَى الْمُتَّصِلِ عَرَبِيٍّ جَيِّدٍ قُرِئَ بِهِ فِي السَّبْعِ فِي قَلِيلٍ وَأَمْرَأَتُكَ ، وَإِنْ كَانَ الْأَسْتَنْثَاءُ مُنْقَطِعًا فَالْحُجَازِيُونَ يُوجِبُونَ النَّصْبَ نَحْوَ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَتْبَاعُ الظَّنِّ

بعض من كل ولم يؤت معه بصير لأن قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تقضى عن الضمير كما قاله الفاكهي وإن عقاء والعصاى وغيرهم . قال ابن عفا ، ويجوز أن يكون قوله الا الضالون استثناء مفرغاً في العاقل فلا ضمير فينقط ، والرابط بالابتداء الهاء من ربه اه والقنوط اليأس من رجة الله ، وفي القاموس : قنط كصر وضرب وحسب وكرم قنوطاً بالضم ، وكفرح قنطاً وقنطة يش فهو قنط كفرح اه . والضالون هم الكافرون بالله تعالى .

[نفيه] لم يذكر المصنف حكماً ما إذا قدم المستثنى على المستثنى منه ، وقد ذكر غيره أنه إذا قدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصب في المتصل والمنقطع الموجب وغيره لتعذر البدل نحو قوله : وما إلى الآل أحد شعبة * وما إلى الامشعب الحق مشعب

(والنصب في المستثنى المتصل عرّبى جيد) أى ليس برديء ، بل هو فصيح وإن كان الاتباع أجود منه وقد (قرئ به في السبع في قليل) من قوله تعالى - ما فعلوه الا قليل منهم - فقرأ ابن عامر الا قليلا بالنصب على الاستثناء (و) في (امرأتك) في قوله تعالى - ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك - فقرأ غير أبى عمرو وابن كثير الا امرأتك بالنصب على أنه مستثنى من أحد ، وقيل من أهلك في قوله تعالى - فأسر بأهلك - لكن استشكل هذا بأن ذلك يمنع من الاسراء بها ، وقد أسرى بها كذا . قال الفاكهي . وقال غيره لما رأى صاحب الدشاش أكثر القراءة على النص في قوله تعالى - الا امرأتك - قال إنه على قراءة النص مستثنى من قوله تعالى - فأسر بأهلك - لامن أحد ، والرفع على الابدال من أحد ، وما قيل من أن فيه تناقضا على هاتين القراءتين لانه على تقدير النص يقتضى أن يكون غير مسرى بها ، وعلى تقدير الرفع يقتضى أن يكون مسرى بها مدفوع بأن الاسراء مقيد بعدم الالتفات . والمعنى أسر بأهلك اسراء لا التفات فيه الا امرأتك فأسر بها اسراء مع الالتفات اه وفي حواشى الكرخى على الجلالين قوله وفي قراءة أى سبعة بالنصب استثناء من الأهل أى الا امرأتك فلا تسربها ، وخلها مع قومها لأن هو هو إليهم ريسبها الذئب معهم . فهو استثناء من الاسراء بها فتكون من موجب ، وضعف معنى إذ يلزم أن لا يكون أسرى بها والالتفات يؤذن بكونها سرت معهم ، وأجيب بأنه لم يسربها هو بل تبعته هي ، أو هو مستثنى من أحد كقوله تعالى - ما فعلوه الا قليلا - (وإن كان الاستثناء منقطعاً فالحجازيون يوجبون النص) أى على الاستثناء ، وهو اللغة العليا ، وبها جاء التنزيل (نحو) قراءة السبعة وما لأحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الأعلى ، وقوله تعالى (ما لهم به من علم الا اتباع الظن) واعرايه مانافية ، لهم جار ومجرور في محل رفع خبر مقم به جار ومجرور في محس نص على الحال ، من علم من زائدة ، ويقال لها صلة أديا ، علم مبتدأ مؤخر وهو مرفوع وعلازمة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشغال المحل بحركة حرف الجر الزائد

وَيَجْمَعُونَ رُجُوعَهُ وَيُجْزَوْنَ الْإِتْبَاعَ نَحْوُ مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا جَارًا وَلَا جَارًا، وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصًا وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الْمُسْتَقْنَى مِنْهُ، وَيُسَمَّى اسْتِثْنَاءً مُفْرَعًا كَانَ لِلْمُسْتَقْنَى عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ فَيُعْطَى مَا يَسْتَحِقُّهُ لَوْ لَمْ تَوْجَدْ إِلَّا، وَشَرْطُهُ كَوْنُ الْكَلَامِ غَيْرَ إيجابٍ

الاحرف استثناء، اتباع منصوب على الاستثناء وعلامة نصبه فتح آخره، وهو مضاف، والظن مضاف إليه (وتجم برجونه) أى النصب (ويجيزون الاتباع) على جعل المستثنى بدلا من المستثنى منه (نحو ما قام القوم الاجارا) بالنصب على الاستثناء (والاجار) بالرفع على أنه بدل من القوم، وصح جعله بدلا من المستثنى منه مع أنه ليس بعضا منه كما يقتضيه كونه منقطعا لأنه بعض منه على سبيل المجاز بأن يتخيل فيه العموم. قاله أبو حيان، وقد أشار للجواب المذكور الشارح الفا كهي بقوله، ويقررون يعنى تجم الاتباع الظن بالرفع على أنه بدل من العلم باعتبار المحل بدل بعض تنزيلا لما ليس من الجنس منزلة الجنس لكن محل جواز الوجهين حيث أمكن تسلط العامل على المستثنى: أى ان صح: أى من حيث المعنى جعل الاستثناء مفرعا كقول الشاعر:

وبلدة ليس بها أنيس * اليعافير والالعيس

فابدل اليعافير والعيس من الأنيس، لأنه لو قيل ليس بها الاليعافير والالعيس لناسب المقام، فان لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اجاءا نحو ما زاد هذا المال الاما قص، فالاحرف استثناء مامصدرية، وتنص فعل ماض، والمصدر المنبسط من ذلك منصوب على الاستثناء ولا يصح تقديرهما في محل رفع على الابدان من الفاعل اذ لا يصح أن يقال ما زاد هذا المال الا انقص بل التقدير الذى يستقيم به الكلام أن يقال ما زاد هذا المال لكن نقص، وكذا كل استثناء منقطع يقدر بلكن كما قاله البصريون والكوفيون يقدرونه بسوى، وما قدره البصريون أولى لأن الاستثناء المنقطع للاستدراك، ودفع توهم دخول المستثنى في الحكم السابق وسوى لا يفيد الاستدراك بخلاف لكن فانها موضوعة له، وقد سلك المفسرون طريقة البصريين فتراهم عند وقوع الاستثناء منقطعا يقدرون بعدها لكن كقوله تعالى - انى لا يخاف لدى المرسلون الامن ظلم - الآية، وقوله تعالى - لا يسمعون فيها لغوا الاسلاما - أى لكن من ظلم، ولكن سلاما، لأن الاستثناء في الآيتين منقطع (وان كان الكلام) أى الذى قبل الا (نافدا) أى غير مكثف بنفسه (وهو الذى لم يذكر فيه المستثنى منه) أى مع نيت (ويسمى استثناء مفرغا) بتشديد الراء المفتوحة، سمي بذلك تسمية له باسم عامله لأن ما قبل الا قد تفرغ للعمل فيما بعدها (كان المستثنى) حينئذ (على حسب) بمنح السين واسكانها (العوامل) المقنضية له: أى الطالبة للعمل فيه ولا يبق لكلمة الاستثنائية عمل فى المستثنى بل العمل فيه لما قبلها (فيعطى) ذلك المستثنى من وجوه الاعراب (ما يستحقه) لولم توجد إلا) فان كان ما قبلها يطلب مرفوعا رفع ما بعدها نحو ما قام الازيد، وان كان يطلب منصوبا لفظا نصب ما بعدها نحو ما رأيت الازيدا، ان كان يطلب منصوبا محلا جاز يتعلق به نحو ما مررت الازيد (وشروطه) عند النحة (كون الكلام غير إيجاب) بأن يشتمل على نفي أو شبهه لأنه لا يتأتى التفرغ في الإيجاب لأن ذلك يؤدي الى بطلان الاستثناء، فلا نقول رأيت الازيدا لأنه

نَحْوُ مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا، وَمَا تَرَزْتُ إِلَّا زَيْدًا، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ، وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ، وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ

يلزم منه انك رأيت جميع الناس الازيدا ، وذلك محال عادة ، ووجه لزوم ما ذكر أن الاستثناء المفرغ يقدر فيه الاستثناء من اسم عام محذوف ، فتقدير ما قام الازيد ما قام أحد الازيد ، وعلى هذا فقص ، فلا يصح التفرغ في الإيجاب لأنك لو قلت رأيت الازيدا يكون التقدير رأيت جميع الناس الازيدا ، وذلك غير صحيح ، فأما قوله تعالى - وبأبي الله إلا أن يتم نوره - شمل يأتي في إعادة النفي على لا يزيد لأن معناهما النفي فيهما معنى واحد ، فكأنه قال لا يزيد الله إلا أن يتم نوره ، وقد مر أنه لا فرق بين أن يكون النفي في اللفظ أو في المعنى ، وقد يقع في الإيجاب عند وجود قرينة تدل على أن المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا كقرأت الايوم الجمعة : أي قرأت كل أيام الأسبوع إلا يوم الجمعة ، وهذا معنى صحيح (نحو ما قام الازيد) واعرابه مانافية ، قام فعل ماض ، الأداة حصر ، زيد فاعل وعلامة رفعه ضم آخره (وما رأيت الازيدا) فلا فيه أداة حصر ، وزيدا مفعول به ، وعلامة نصبه فتح آخره (وما مررت الازيد) فالأداة حصر ، بزيدا جار ومجرور متعلق بمررت ، وهذه الأمثلة الثلاثة للنفي ، وأشار إليه بمثال من القرآن ، فقال (وكقوله تعالى : وما محمد إلا رسول) واعرابه الواو حرف عطف ، مانافية ، محمد مبتدأ ، الأداة حصر ، رسول خبر المبتدأ ، ولا يجوز اعمال ما هنا عمل ليس لبطان عملها بالا ، وتقدير الكلام وما محمد مخالف لسائر الرسل إلا رسول قد خلت من قبله الرسل فسيخلو هو كما خلوا ويصوت كما ماتوا (ولا تقولوا على الله إلا الحق) هذا مثال والنفي بعده للنهي ، واعرابه لانهية ، تقولوا فعل مضارع مجزوم بالانهية ، وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، على الله جار ومجرور الأداة حصر ، الحق مفعول به لتقولوا لتضمنه معنى ما ينصب القول ، وقيل أنه نعت مصدر محذوف والتقدير ، ولا تقولوا على الله إلا القول الحق . قال السمين : وهذا الثاني قريب في المعنى من الأول انتهى (ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن) واعرابه لانائية ، تجادلوا فعل مضارع مجزوم بالانهية وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل أهل مفعول به وهو مضاف ، والكتاب مضاف إليه ، الأداة حصر ، بالتي جار ومجرور ، الباء حرف ، التي اسم موصول في محل جر بالباء ، هي ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ ، أحسن خبر ، وعلامة رفعه ضم آخره ، وجلة المبتدأ والخبر صلة الموصول ، والعاثه هي ، فما بعد الا في هذا المثال انما جر بالباء لأن ما قبلها يطلب مجرورا ، ومعنى الآية ولا تجادلوا معاشر المؤمنين أهل الكتاب الا بالمجادلة التي هي أحسن كالإساءة الى الله بآياته ، والتنبيه على حججه . قاله المحلى في تفسيره ، ومثال الاستفهام - فهل يهلك إلا القوم الفاسقون - .

[تنبيه] الاستثناء المفرغ من قبيل المتصل ويكون في الظروف نحو - لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها - ، والمصادر نحو - إن نظن إلا ظنا - ، والأحوال نحو ما جاء في زيد إلا وضلامه راكب ، ولا يأتي في المفعول معه ، فلا يقال لا تسر إلا والنيل ، وذلك لأن ما بعد الانفصال من حيث المعنى عما قبله لخاتمته لها نفيه وإثباتا ، والواو أيضا مؤذنة بنوع من الانفصال ، وأما التوابع فاما يقع التفرغ

وَالْمُسْتَشْتَى بِسَيْرٍ وَسَوَى بَلَقَاتِهَا تَجَرُّورٌ بِالْإِضَافَةِ ، وَيَعْرَبُ غَيْرُ وَسَوَى بِمَا يَسْتَحِقُّهُ
الْمُسْتَشْتَى بِأَلَّا فَيَجِبُ نَصْبُهُمَا نَحْوُ قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ أَوْ سَوَى زَيْدٍ ، وَتَجُوزُ الْإِتْبَاعُ وَالنَّصْبُ
كَمَا فِي نَحْوِ مَا قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ أَوْ سَوَى زَيْدٍ

منها في البدل دون عطف النسق وعطف البيان والتأكيد ، وكذا التعت في المعنى لان هشام ،
فلا يجوز التفرغ في الصفات ، وأجازه الزمخشري وأبو البقاء . قال وكلام النحويين يخالف ذلك ،
وجميع ما ذكر مشروط بسبق نفي أو شبهه مما مر ، وقد يحذف النفي كقول الشاعر :
* أرى الدهر الانحسرتنا بأهله * أي ما أرى الدهر الانحسرتنا بأهله من حال الى حال
لأن المنحسرين الجملة التي يستقي عليها الماء (والمستثنى بغير) بالتونين (وسوى) بالتونين ،
وتجوز تركه لأنه مقصور كصا ورسى (بأفاتها) المتقدمة (بجور) دائما (بالإضافة) : أي
إضافة غير وسوى اليه للازمتها للإضافة ، والأصل في غير أن يكون صفة بمعنى مغاير نحو جاءني
رجل غير زيد : لكنها حلت على الا ، واستعملت في الاستثناء كما حلت الاعلها ، واستعملت صفة
فيها اذا أتت بعد جمع منكر غير محصور غالبا لتعذر الاستثناء حيثئذ نحو - لو كان فيهما آلهة إلا الله
لفسدنا - : أي لو كان فيهما آلهة غير الله ، والا حيثئذ اسم بمعنى غير لكن ظهر اعرابها فيها بعدها
لكونها بصورة الحرف كالموصولة على الأصح فهما (ويعرب غير) لفظا (وسوى) تقديرا كصا
(بما) أي بالاعراب الذي (يستحقه المستثنى بالا) من الاعراب بتفصيله السابق لأنه لما جر بهما
المستثنى انتقل اعرابه اليهما (فيجب نصبهما) بعد الكلام التام الموجب ، وذلك كما في (نحو قاموا
غير زيد) واعرابه قاموا فعل وفاعل ، غير اسم استثناء منصوب على الاستثناء وعلامة نصبه فتح
آخره ، وهو مضاف وزيد مضاف اليه ، وما ذكرته من أنها منصوبة على الاستثناء : هو الذي
عليه ابن خروف وأهل الأندلس ، فانهم قالوا ناصها الجملة التي انتصب عن تمامها على الاستثناء ،
لكونها جاءت فضلة بعد تمامها ، وعند الفارسي أنها منصوبة على الحال من المستثنى منه ، وفيها
معنى الاستثناء ، وأن الناصب لها ما في الجملة من فعل أو شبهه ، وعند السيرافي أنها منصوبة على
التشبيه بالنظر المبهم لما فيها من الاجهام ، والناصب لها أيضا الفعل أو شبهه (أو سوى زيد) في نحو
قام القوم سوى زيد ، واعرابه قام فعل ماض ، القوم فاعل سوى اسم استثناء منصوب على
الاستثناء وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقصورة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم
مقصور وزيد مضاف اليه ، والجمهور على أنها ظرف مكان أبدا ، ولا تجعل اسما إلا في الضرورة
والندور . وقال ابن مالك كالزجاج ، وابن فارس هي اسم أبدا كغير معنى وتصرفا . وقال ابن هشام
كالرمان وأبي البقاء وابن عصفور وأكثر الكوفيين ظرف كثيرا واسم قليلا وهو الأرجح ، فإذا
أعربت ظرفا فهي منصوبة أبدا بالعامل قبلها ، أو اسما كغير فتعطي جميع أحكامها كما يفيدته تمثيل
المصنف (وتجوز الاتباع) أي للمستثنى منه في اعرابه (والنصب) أي على الاستثناء ، وذلك بعد
الكلام التام المنفي (كما في نحو قاموا غير زيد أو سوى زيد) برفع غير وسوى على أنهما
بدلان من الواو في قاموا ، ونصبهما على الاستثناء كما تقول قاموا الا زيد بالرفع والازيد بالنصب ،
والأرجح الاتباع في المتصل ، ويجب النصب في المنقطع عند التجزئين نحو ما فيها أحد غير جار

وَيُعْرَبَانِ بِحَسَبِ أَعْوَامِلٍ فِي نَحْوِ مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ وَسَوَى زَيْدٍ وَمَا رَأَيْتُ غَيْرَ زَيْدٍ وَسَوَى زَيْدٍ ، وَمَا مَرَرْتُ بِغَيْرِ زَيْدٍ وَسَوَى زَيْدٍ ، وَإِذَا مَدَّتْ سَوَى كَانَ إِعْرَابُهَا ظَاهِرًا ، فَإِذَا قُصِرَتْ كَانَ إِعْرَابُهَا مُقَدَّرًا عَلَى الْأَلْفِ . وَلِلْمُسْتَنْتَى بَلِيسٌ وَلَا يَكُونُ مَنْصُوبٌ لَا غَيْرُهُ نَحْوُ قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا وَلَا يَكُونُ زَيْدًا .

بالنصب ، وجوز القميون فيه الاتباع أيضا كالتصل (ويعربان) أى غير وسوى (بحسب العوامل) الداخلة عليهما ، وذلك بعد الكلام المنفى الناقص (فى) الاستثناء المفرغ (نحو ما قام غير زيد وسوى زيد) برفع غير وسوى على أنهما فاعلان لقام كما تقول ما قاموا الا زيد (وما رأيت غير زيد وسوى زيد) بنصبهما على أنهما مفعولان كما تقول ما رأيت الا زيدا (وما مررت بغير زيد وسوى زيد) بجرهما بالباء كما تقول مررت الا بزيد ، ويفارقان الالف جواز تفرغهما مطلقا فى الإيجاب كقام غير زيد وسوى زيد برفعهما مع امتناع قام الا زيد ، وفى جواز كونهما تابعين فى التام الموجب نحو قام القوم غير زيد ، وسوى زيد برفعهما بدلا من زيد ، وصرحت بهم غير زيد وسوى زيد بالجر فيهما بدلا من الضمير المحرور ، وبالنصب فى المثالين على الاستثناء ، وذلك لأنهما فى معنى النفى ، فالكلام معهما كأنه غير موجب ، وهما يفارقان فيه الا أن تابع المستثنى بهما يجوز فيه رعاية المعنى ورعاية اللفظ . فإذا قلت ما قام القوم غير زيد وعمرو ، أو سوى زيد وعمرو جاز جر عمرو عطفا على لفظ زيد ورفعه جلا على المعنى لأن المعنى ما قام الا زيد وعمرو ، وهو من الاتباع على المعنى المسمى بالتوهم ، ومع إلا لا يجوز الامراعاة اللفظ فقط (وإذا مدت سوى) بأن قيل فيها سواء زيد بفتح السين والواو مع المد فى آخرها ، وبكسر السين وفتح الواو مع المد كما مر فى ذكر لفاتها (كان اعرابها) حينئذ (ظاهرا) فى آخرها (فإذا قصرت) أى ترك المد فيها وضمت سببها أوكسرت (كان اعرابها مقدرًا على الألف) منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور (والمستثنى بليس ولا يكون منصوب لا غير) لأنه خبرهما (نحو قام القوم ليس زيدا) واعرابه قام فعل ماض ، القوم فاعل وعلامة رفعه ضم آخره ، ليس فعل ماض ناقص معناه الاستثناء برفع الاسم وينصب الخبر ، وزيدا منصوب على أنه خبرها ، واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره هو عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق : أى ليس القائم زيدا ، أو على البعض المفهوم من كل : أى لا يكون بعضهم زيدا (ولا يكون زيدا) واعرابه لانافية ، يكون فعل مضارع معناه الاستثناء مرفوع لتجروده عن الناصب الجازم وعلامة رفعه ضم آخره ، ويكون متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وينصب الخبر ، وزيدا خبرها ، واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره هو عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق : أى لا يكون القائم زيدا أو على البعض المفهوم من الكل : أى لا يكون بعضهم زيدا . قال الفاكهى : وجلة الاستثناء هل هى حال فحلها النصب ، أو مستأنفة فلا محل لها ؟ قولان ، صحح ابن عصفور الثانى اهـ . وقال ابن عقاء : جلة الاستثناء فى ذلك كله مستأنفة من حيث الاعراب لا المعنى : كما صححه ابن عصفور ، وجزم به أكثر المتأخرين . ودل السبباني : وقوم الأرجح أنها حال ، واعترض بأن الماضى لا يقع حالا لامع قد ولو مقدرة ،

وَلَمُسْتَنْثَى بِخَلَا ، وَعَدَا ، وَحَاشَا يَجُوزُ جَرُّهُ وَنَصْبُهُ بِهَا نَحْوُ قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا ، وَخَلَا زَيْدٌ بِالْجُرِّ ، وَعَدَا زَيْدًا ، وَحَاشَا زَيْدًا ، وَحَاشَا زَيْدٌ ، وَإِنْ جَرَّرْتَ فَهِيَ حُرُوفُ جَرٍّ ، وَإِنْ نَصَبْتَ فَهِيَ أَفْعَالٌ إِلَّا أَنْ سَيِّبُوهُ لَمْ يَسْمَعْ فِي الْمُسْتَنْثَى بِحَاشَا إِلَّا الْجَرَّ ،

وقد لا تدخل على الجامد ، ويجب أن جهوز المحققين من التأخرين على أن قد لا تلزم في ذلك لكثرة ورود الماضي حالا بدون قد اه (والمستثنى بخلا وعدا وحاشا) ولا يكون الاستثناء بهذه الأفعال المتصلا . قال أبوحيان : فلا تقول ما في الدار أحد خلا حارا (يجوز جره) بها ، لكن الجرّ بالأولين قليل ولذا لم يحفظه سيبويه في عدا (و) يجوز (نصبه بها) على أنه مفعول به ، ومحل جواز الوجهين ان تجرّدت من ما المصدرية كما يعلم من كلامه الآتي (نحو قام القوم خلا زيدا) بالنصب ، وأعرابه قام فعل ماض ، القوم فاعل خلا فعل ماض فيه ، معنى الاستثناء ، زيدا مفعول به وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره هو . قال ابن عتقاء : فاعل خلا وعدا وحاشا لا يكون في الاستثناء الاضمية ملازما للأفراد والتذكير ، والاستثناء عائد على البعض المفهوم مما قبله ، أو على اسم فاعل مفهوم من السياق اه والتقدير هنا قام القوم خلا بعضهم وخلا القاصم زيدا (وخلا زيدا بالجر) على أن خلا حوف جر ، وزيد مجرور به (وعدا زيدا) بالنصب مفعول به (وعدا زيدا) بالجرّ بعدا (وحاشا زيدا) بالنصب على أن حاشا فعل ماض وفاعله مستتر فيه وجوبا كفاعل خلا وعدا ، وزيدا مفعول به (وحاشا زيدا) بالجرّ بحاشا (وان جررت) بكل منها المستثنى (فهى حروف جر) واستثناء غير متعلقة بشئ لأنها للتجعية للتعدية ، ومحل مجرورها حينئذ نصب عن تمام الكلام ، فخاصه الجملة المتقدمة التي انتصب عن تمامها . وقال الجرجاني هـ معديات ، فمجرور هـ في محل المفعول به ككررت زيد ، ويتعلق بما في الجملة من فعل أو شبهه الا أن تعديتهن على جهة السلب : أى على جهة النقي اه (وان نصبت) بكل منها (فهى أفعال) ماضية معناها الاستثناء ، وهى جامدة متعدية بنفسها ، وهى جملة الاستثناء مستأنفة من حيث الإعراب لا المعنى فلا محل لها كما أن جملة الا زيدا من نحو قام القوم الا زيدا لا محل لها ، وقيل انها حال فحلها انصب والقول فيها كاقول في جملة ليس ولا يكون (الا أن سيبويه) امام النحاة (لم يسمع في المستثنى بحاشا الا الجرّ) فالتزم حرفيتها وأوجب الجرّ بها ونفى النصب ، وغيره سمع النصب أيضا كقولهم ، اللهم اغفر لي ولن يسمع حاشا الشيطان وأبا الاصخ ، فجوزه وان ثبت مقدم على الناقى ، ولا يستثنى بها الا فيما فيه تنزيه للاسم الذي بعدها من سوء ذكر في غيره ، أو فيه نحو ضربت القوم حاشا زيد بالجرّ ، ولذلك لا يحسن صلى الناس حاشا زيد انقوات معنى التنزيه ، كذا قال ابن الحاجب . وجرم به الرضى ، وربما أرادوا تنزيه شخص من سوء ، فيبتدون بتنزيه الله سبحانه عن سوء ، ثم يبرئون من أرادوا تبرئته على معنى أن الله منزّه عن أن لا يظاهر ذلك الشخص مما يعيبه ، فبكون أكد وأبلغ ، وتكون حينئذ مستعملة للتنزيه فقط ، فتكون اسما منيا نحو - قلن حاشا لله ما علمنا عليه من سوء - . قال الخبيصى : وهى حذرة اسم منتصب محلا انتصاب المصدر الواقع بدلا من الفعل ، وقد قرئ حاشا لله بالتثنية ، هو مثل قولهم ربنا زيد ، وحاشى الله بالاضافة فهو مثل سبحان الله اه . وفى التسهيل : وشرحه للدمايينى ، وان وابها مجرور باللام اتفقت حرفيتها

وَتَتَّصِلُ مَا بَعْدًا وَخَلَا قَيْتَعَيْنَ النَّصْبُ ، وَلَا تَتَّصِلُ مَا بِحَاشَا ، تَقُولُ قَامَ الْقَوْمُ مَاعِدًا زَيْدًا وَقَالَ لَيْسَ :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ * وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا حَالَةَ زَائِلٌ

بالاجتماع ولم تنعين الفعلية خلافا للبرد ، بل يتعين حينئذ اسميتها لجواز تنوينها كقراءة ابن السكك حاشا لله بالتنوين فهذا مثل قولهم سقيا زيدا ورعيا لخالد ، وقرأ ابن مسعود حاشى الله بالاضافة ، فهذا مثل سبحان الله ومعاذ الله اه (وتتصل ما) أى ما المصدرية (بعدا وخالا فيتعين) حينئذ (النصب) بهما للمستثنى لأن المصدرية لا تدخل الاعلى الفعل (ولا تتصل ما بحاشا) أى لا يجوز دخول ما المصدرية على حاشا كما نص عليه سيبويه خلافا لمن جوز اتصال ما بها ، وهو مامشى عليه صاحب الآجرومية . قال ابن عتقاء : دخول ما على حاشا ، رأى لابن مالك تبعا لقوم ، والصحيح وفاقا للجمهور أن ما لا تدخل على حاشا الا في ضرورة أو شذوذ ، وهي حينئذ زائدة لامصدرية ، وان نصب ما بعدها اه (تقول قَامَ القوم ماعدا زيدا) بالنصب لا غير ، وقام الناس ما خلا عمرا ، واعرابه قام فعل ماض ، القوم فاعل ، مامصدرية ظرفية تسبك الفعل بعدها بمصدر ، عدا فعل ماض ، زيدا مفعول به ، ومثله ما خلا عمرا وفاعلها ضمير مستتر فهما وجوبا يعود على البعض والتقدير قام القوم ماعدا بعضهم زيدا ، وما خلا بعضهم عمرا : أى مدة مجاوزة زيد ومدة مجاوزة عمرو . قال في التصريح : والقول بأن ما هنا مصدرية مع وجود خلا وعدا مشكل لأنها لا تدخل على فعل جامد كما نص عليه في التسهيل ، وموضع ما وصلتها نصب بلا خلاف ، ف قيل على الحالية والتقدير قام القوم مجاوز قيامهم زيدا ، أو مجاوزا قيامهم زيدا ، أو خاليا بعضهم من زيد ، وقام الناس خالوا قيامهم عمرا ، أو خاليا قيامهم عمرا ، أو خاليا بعضهم من عمرو . قال ابن مالك : ووقعت الحال معرفة لتأويلها بنكرة . قال ابن هشام في المغنى : والتأويل خالين عن عمرو ، ومتجاوزين زيدا اه ، وقيل على الظرفية الزمانية على تقدير المضاف : أى وقت خلوهم عمرا ، أو وقت مجاوزتهم زيدا ، وما تقرر من وجوب النصب بعدهما هو مذهب الجمهور ، وذهب الكسائي وجاعة الى جواز الجز بهما على تقديرهما حرفي جر ، وتقدير ما زائدة . قال في المغنى : فان قالوا ذلك بالقياس ففساد لأن ما لا تزد قبل الجار ، بل بعده نحو - عما قليل - فما رجة من الله - ، وان قالوه بالسماح فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه اه (وقال لبيد) بفتح اللام وكسر الموحدة ابن ربيعة العامري ، وقد على رسول الله ﷺ فأسلم وحسن اسلامه ، وكان من غول شعراء الجاهلية ، وكان من المعمرين عاش مائة وأربعين سنة ، ولم يقل شعرا بعد اسلامه ، وكان يقول أبدلنى الله تعالى به القرآن ، وقيل فل بيتا واحدا .

ماعاتب المرء الكريم كنفسه * والمرء يصلحه القرين الصالح
(ألا كل شيء ما خلا الله باطل * وكل نعيم لا محالة زائل)

هو من قصيدة للسيد لامية من الطويل أكثر من خمسين بيتا استشهد النحاة بكثير منها * اللفظة ألا حرف يفتح به الكلام لتنبية المخاطب ، وكل اسم موضوع لجميع الأجزاء ، اذا أضيفت الى

النكرة اقتضت عموم الافراد ، واذا أضيفت الى المعرفة اقتضت عموم الأجزاء ، والباطل هو الزائل
القائم ، من بطل الشيء بطلا ، وبطولا ، وبطلانا ، اذا ذهب ضياعا ، والنعيم ما أنعم الله به عليك ،
وكذلك النعمة ، وقوله لاحالة بفتح الميم : أى لابدأ ولاحلية * الاعراب : الألف استقح
كل مبتدأ ، شئ مضاف اليه ، مامصدرية ظرفية تسبك الفعل بعدها مصدرا ، خلا فعل ماض ، معناه
الاستثناء وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره هو عائد على البعض ، وباطل خبر المبتدأ والمصدر
المنسبك من ما وما بعدها منصوب على الظرفية : أى كل شئ باطل مدة خلوه ، أو وقت خلوه
عن الله تعالى ، وكل مبتدأ ونعيم مضاف اليه لانافية للجنس تعمل عمل ان تنصب الاسم وترفع
الخبر محالة اسمها مبنى مهمل على الفتح ، وخبر لاحذوف والتقدير لاحالة لنا ، زائل خبر كل ، والمعنى
أن كل شئ غير الله تعالى زائل وفان لايدوم ، وكل نعيم : أى من نعيم الدنيا لأنه يصدد ذم الدنيا
وبيان سرعة زوالها ، أو أعم من ذلك لأن ليبدأ قال ذلك قل اسلامه ، فيمكن أن يكون
اعتقاده في ذلك الوقت أن الجنة لاوجود لها ، وحينئذ فيكون المراد من قوله ﷺ أصدق كلمة :
أى قطعة من الكلام قالها الشاعر ، كلمة ليبدأ : ألا كل شئ الخ صدر البيت ، فان الجوز وهو قوله
* وكل نعيم لاحالة زائل * لا يمكن تصديقه فيه من حيث انه شامل لنعيم الجنة
وهو لايزول ، ولذا جاء : أن الصديق رضى الله عنه كذبه فيه . وقال أن نعيم الآخرة لايزول ، بل
جاء بذلك مرفوعا الى النبي ﷺ . وقال ابن حجر العسقلاني : المراد بالبطلان في البيت الفناء
لا الفساد ، وكل شئ سوى الله تعالى جائز . عليه الفناء لذاته ، حتى الجنة والنار ، وانما يبقيان باقياه
الله تعالى لهما وخلق الدوام لأهلها ، والحق على الحقيقة من لايجوز عليه الزوال لذاته . والشاهد
فيها خلا حيث ينصب ما بعده على أنه فاعل والفاعل مستر والاسم المنصوب المفعول به .

[تمة] بقيت أدوات يستثنى بها لم يذكرها المصنف للخلاف فيها منها ييد بالموحدة ، ويقال فيها
ميد بالميم ، ويكون معنى غير اتفاقا فيستثنى بها في الانقطاع فقط كقوله ﷺ « نحن الآخرون
السابقون ييد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا » وتأتى بمعنى أجل ، وبمعنى على كقوله ﷺ
« أنا أفصح من نطق بالصاد ييد أى من قریش ، ورضعت فى نبي سعد » أى من أجل أى من
قریش ، ورضعت فى نبي سعد ، أو على أى من قریش الخ ، ويجوز أن تكون في هذا الحديث
بمعنى غير منصوبة على الاستثناء ، ويكون من تأكيد المدح بما يشبه التمجيد وتلازم الاضافة الى أن
المصدرية وصلتها كالتاليين المذكورين ، وشذ حذف أن بعدها ، فيقال في اعرابها ييد اسم استثناء
بمعنى غير مبنى على الفتح ، والجللة بعدها في محل جر بالاضافة . وقال ابن مالك في إعراب مشكل
البخارى ييد حرف استثناء بمعنى الا ، وعلى هذا فالجللة بعدها في محل نصب على الاستثناء المنقطع ،
وقد مال الدماميني الى هذا في شرح التسهيل * ومنها بله بفتح الهاء أكثر من كسرهما عدتها
الكوفيون والبغداديون وغيرهم ، وأجازوا النصب بعدها كالأخواق قام القوم بله زيدا . قال ابن
عنقاء : والأصح أنها تدل على أن ما بعدها زائد في الوصف على ما قبلها ، وأنها تكون اسما لا ترك
كثيرا فينصب المفعول به كله زيدا : أى دعه ففتحته بناء ، وقيل مصدر وقع بدلا من فعل الأمر :
أى ترك زيدا ففتحته إعراب ، وقيل مصدر بمعنى الترك فيضاف الى المفعول له . وقال الفارسي
لفاعله ففتحته إعراب أيضا ، واسما بمعنى كيف قليلا فيرفع ما بعده ففتحته بناء ، وبالثلاثة روى

قول الشاعر : تذر الجاحم ضاحيا هاماتها * بله لأكف كأنها لم تخطف

وتكون اسما بمعنى غير ، فتضاف للمستثنى نحو ما قاموا بله زيد ففتحت إعراب ، وقد يجزى بالحرف كحديث البخارى « أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر بله ما اطلعتم عليه » أى من غير ما اطلعتم عليه * ومنها لاسيا وأكثر استعمالها بالواو قبلها ، وبالتشديد ، وقد تحذف الواو ، وقد تخفف . قال الرضى ، وقد يقال فيها سيبا محذوف لا ، والواو التى تدخل عليها فى بعض المواضع اعتراضية عدّها كثيرون من أدوات الاستثناء ، حتى رأوا ما بعدها مخالفا لما قبلها بالأولية نحو قاموا لاسيا زيد ، والأصح أنها لمجرد التنبيه على أولوية ما بعدها بالحكم الذى نسب لما قبلها ولا فيها نافية للجنس تعمل عمل ان تنصب الاسم وترفع الخبر ، وسى بمعنى مثل اسمها مبنى معها على الفتح وخبرها محذوف ، ويجوز فيها بعدها الجر بالاصافة الى سى وما زائدة ، والفتحة فى سى حينئذ اعرابية ، فيقال فيه وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وهو أرجح الوجوه ، والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف وجوبا لأنه كذلك سمع ، وما حينئذ موصولة بمعنى الذى ، أو نكرة موصوفة بالجلّة : أى ولا مثل الذى ، أو مثل شيء هو زيد ، والنصب فان كان نكرة ، فعلى تمييزها ، وهى حينئذ نكرة تامة بمعنى شيء أو شيء ، وما كافة لها عن الاضافة ، والفتحة بناء . ثلثها فى لارجل ، وإن كان معرفة ، فعلى حذف فعل ناصب مناسب ، وما كافة ، أو على أنه مفعول بسى نفسها لتأويلها باسم الفاعل ، وما كافة لها عن الاضافة : أى ولا مساو زيدا فيهم ، وقيل ما كافة ، ولاسيا منزل منزلة الا فى الاستثناء ، فلاسم المعرفة بعدها منصوب على الاستثناء المتقطع ، ولما كانت الوجوه الثلاثة متكاملة منع الجمهور نصب المعرفة بعدها . قال فى التسهيل : وشرحه للدمامى ، وقد توصل بطرف كقولك يجبنى الاعتكاف ولاسيا عند الكعبة ، وأحب التنفل ولاسيا يوم الجمعة . قال الشاعر :

يسر الكريم الجدل لاسيا لدى * شهادة من فى خيره يتقلب

أوجلة نعلية نحو يجبنى كلامك لاسيا تظه . وقال الشاعر :

قف الناس بالخير لاسيا * ينالك من ذى الجلال الرضا

وأما وصلها بالجلّة الاسمية فذلك هو الغالب . قال الشارح : وجاء بعد لاسيا الجلّة الشرطية وعليه فما كافة ما يوجد فى كلام المنصفين من قولهم لاسيا والامر كذا تركيب غير عربى . قال الرضى ولاسلم من أين أخذه ، وقد يحذف ما بعد لاسيا على جعله بمعنى خصوصا فيكون منه وب المحل على أنه مفعول مطلق ، فإذا قلت أحب زيدا ولاسيا راكبا فهو بمعنى خصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر : أى وأخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا ، وكذا تقول فى أحبه ولاسيا وهو راك أو لاسيا ان رك : أى وخصوصا ان ركب * ومنها لما المشددة نحو - ان كل نفس لما عليها حافظ - فى قراءة التشديد ، وإن نافية : أى ما كل نفس الا عليها حافظ ، فتقول فى اعرابها لما ايجبية بمعنى الاستثنائية ، ومن ذلك قولهم أشدك الله لما فعلت ، وبأنه لما أتيت : أى ما أسألك بالله الا فعلك لا طاء اثبت ، ومعناه الذى المصور ، الذى بعده ما تأويل مصدر حذف ساكبه استثناء مفرغا . قال الرضى قولهم أنشدك الله من قولهم نشدته كذا فأنشد : أى ذكرته فتذكر ، ولمعنى ذكرتك الله بأن أقسمت عليك به ، وقلت لك بالله لتفعل ما

وَأَمَّا خَبَرُ كَانَ وَخَوَاتِمَا ، وَخَبَرُ الْحُرُوفِ الْمُسْتَهْةِ بِلَيْسَ ، وَخَبَرُ أَفْعَالٍ لِلْقَارِبَةِ ، وَأَسْمُ
 إِنَّ وَأَخَوَاتِمَا ، وَسَمُ لَا الَّتِي لِنَفِي الْجِنْسِ فَتَقْدَمُ الْكَلَامُ عَلَيْهَا فِي الْمَرْفُوعَاتِ . وَأَمَّا التَّوَابِعُ
 فَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

باب المخفوضات من الأسماء

المخفوضات ثلاثة :

[خاتمة] هي فائدة . قال الشلي في حاشية المطول مالفظة ، قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ
 الشريف ، وهو قولهم : اللهم إلا أن يكون الأمر كذا وكذا فمما في ثبوته ضعف كأنه يستعان في
 إثباته بالله تعالى اه . وقال غيره اللهم إلا أن يكون الخ كـ . تذكر بعد استثناء نادر كأنه يستعان
 من الله في وقوعه (وأما خبر كان وأخواتها) نحو - وكان الله غفورا رحما - فأصبحت
 بنعمته إخوانا - ليسوا سواء - مدمت حيا - (وخبر الحروف المشبهة بليس) نحو - ما هن
 أمهاتهم - ولات حين مناص - * تعز فلا شيء على الأرض بقايا *

ان هو مستويلا على أحد * الا على أضعف المجانين

(وخبر أفعال القاربة) نحو - عسى الله أن يأتي بالفتح - وما كادوا يفعلون - (واسم إن
 وأخواتها) نحو - إن الله سميع بصير - ولكن أكثركم للحق كارهون - (واسم لا التي لنفي
 الجنس) نحو لا إله إلا الله « لأحد أغبر من الله » (فتقدم الكلام عليها في المرفوعات) استطرادا
 فلا حاجة الى أعادتها (وأما التوابع) التي من جلتها تابع المنصوب المقصود بالذكر هنا (فسيأتي
 الكلام عليها) بعد الجوازم (ان شاء الله تعالى) وانما آخرها المصنف عن المرفوعات
 والمنصوبات والمخفوضات والمجوزات لأنها تابعة لها ، والتابع من شأنه أن يتأخر عن المتبوع .

باب المخفوضات من الأسماء

وهي ما اشتمل على علم الاضافة ، وهو الجزء سواء أ كان بالكسرة أو بالفتحة أو بالياء ، وقوله من
 الأسماء لبيان الواقع للاحتراز لأن الخفض لا يدخل الأعمال (المخفوضات ثلاثة) فقط بدليل
 الاستقراء ، وأما الجزء المجاورة ، ويكون في النعت : نحو هذا جحر ضب خرب بجرّ خرب مجاورته
 لضب مع أنه نعت لجر ، وفي التوكيد كقوله :

يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم * أن ليس وصل اذا انحلت عرا الذنب

بخفض كلهم لمجاورة الزوجات مع أنه توكيد لمفعول بلغ ، وفي عطف النسق نحو - وامسحوا برؤوسكم
 وأرجلكم بخفض أرجلكم لمجاورة لرؤوسكم ، وبعده فيه جمهور النحاة وتأولوا الآية لزوال الجوار
 العطف فلا يحسن عده قسما مستقلا لأن حركة الجوار مجرد اتباع فلا عامل لها ألينة أو عاملها عامل
 جارها توسعا ، وعلى التولين فحركة الاعراب فيه مقدره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف
 الجوار ، وأما الجزء بالتوهم كقول الشاعر :

بدلى أتى لست مدرك ماضى * ولا سابق شيئا إذا كان جاتيا

مَخْفُوضٌ بِالْحَرْفِ ، وَمَخْفُوضٌ بِالْإِضَافَةِ ، وَتَابِعٌ لِلْمَخْفُوضِ . فَالْمَخْفُوضُ بِالْحَرْفِ هُوَ مَا يُخَفَّضُ بِمَنْ ، وَإِلَى

يخفض سابي على توهم أنه قال لست بمدرك بحرف الجر ، فلا يحسن عنده أيضا قسما مستقلا ، وذلك لأن عامله هو ذلك العامل المتوهم ، لا التوهم نفسه لأن حركة إعرابه الأصل مقدرة فيه : الأول من الثلاثة (مخفوض بالحرف) قدمه لأنه الأصل ، ولا يكون هذا المجرور لإسما مفردا صريحا ككررت يزيد أو مؤدلا كعلت بأنك قائم . (و) الثاني (مخفوض بالإضافة) أى بسببها لأن الأصح أن المضاف عامل في المضاف إليه . ثم المضاف إليه قد يكون مفردا ، نحو غلام زيد ، وقد يكون جملة كهذا يوم لا ينطقون - ويوم هم بارزون - إذ لا يضاف للجملة إلا اسم الزمان ولو غير ظرف ، وحيث ، وآية : بمعنى علامة ، وريث بفتح الراء وسكون الشين ~~التي هي~~ مقدار القول ، وماراده في المعنى كحديث « من غشنا فليس منا » وخبر « لا إيمان لمن لا أمانة له » . والذي يلزم الإضافة إلى الجملة إذ بانفاق ، وإذا ، وحيث عند الجمهور . (و) الثالث (تابع للمخفوض) بالحرف أو الإضافة ، وهذا منى على رأى السهيلي ان العامل فيه هي التبعة ، وهو ضعيف ، والأصح أن العامل في التابع ، هو العامل في المتبوع في غير البديل ، فيرجع جر التابع إلى الجر بالحرف أو الإضافة ، وأما البديل ، فالعامل فيه محذوف (فالمخفوض بالحرف) أى بحرف الجر . قال ان الحاجب سميت هذه الحروف حروف الجر لأنها تجر معنى الفعل إلى اسم . وقال الرضى بل لأنها تعمل لإعراب الجر كما يقال حروف النصب ، وحروف الجزم ، ويسمى الكوفيون حروف الإضافة لأنها تضيف الفعل : أى توصل معناه إلى الاسم ، وتسمى أيضا حروف الصفات لأنها تحدث صفة للاسم من ظرفية أو غيرها ، وقيل لأنها تقع صفات لما قبلها (هو ما يخفض بمن) وهي لا ابتداء الغاية مكانا كقرأت من أول القرآن وزمانا نحو - من أول يوم - وغيرها نحو : من محمد رسول الله ، ومنه عند سيبويه التي بعد اسم التفضيل كانت أفضل منه ، والتي في نحو « أنت منى بمنزلة هرون من موسى » ، ولي من فلان صديق ، ويقال لها التجريدية ، وتكون للتعبض ، وهي التي يصلح مكانها بعض كمنهم من كلم الله - ، ولبيان الجنس ، ويصلح مكانها الذي هو نحو - فاجتنبوا الرحس من الأوثان - أى الذي هو الأوثان ، والتعليل نحو - يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواقي - والسببية نحو - يحفظونه من أمر الله - أى بأمره ، والظرفية نحو - إذانودى للصلاة من يوم الجمعة - أى فيه ، والعندية نحو - لن تقضى عنهم أموالهم ولأولادهم من الله - أى عنده ، والفصل ، وهي الداخلة على ثانی المتضادين نحو - والله يعلم المفسد من المصلح - والاستعلاء كمنصره من القوم : أى عليهم ، والتأكيد ، وهي الزائدة لغير غرض بشرط تقسم نفي أو نهى أو استفهام بهل ، وأن يكون مجرورها نكرة نحو - ما كان معه من إله - مجاهدا من بشير - ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت - ثم الزائدة ان جرت اسم جنس نكرة كما جاء في من رجل ، فهي للتخصيص على العموم والاستغراق ، وان جرت نكرة عامة فهي لتوكيد العموم ، وذلك نحو مجاهدا من أحد ، أو عريب بمهملتين ، أديار ، أو طوفى ، أو مصوات ، أو ذبيح ، وكلها بمعنى أحد وملازمة للنفي (والى) وهي لا انتهاء الغاية مكانا نحو - إلى المسجد الأقصى - وزمانا نحو

وَعَنْ ، وَكَلَى ، وَفَى ، وَالْبَاءُ ، وَاللَّامُ ،

- أتموا الصيام إلى الليل - وغيرهما نحو « إلى هرقل عظيم الروم » وتكون للصاحبة نحو - من أنصاري إلى الله - : أى معه ، والظرفية نحو - هل لك إلى أن تركى - : أى فى أن ، ولها معان أخر (وعن) وهي للمجازة ، ولم يذكر البصريون لها معاني غيرها ، والمراد بها بعد شيء عن المجردور بها بسبب مصدر الفعل المعتدى لها : نحو سرت عن البلدة : أى بعدت عن البلدة بسبب السير وأطعمته عن جوع ، وكسوته عن عرى : أى جعلت الجوع والعرى مجازا له ، ومنه رميت السهم عن القوس لأن السهم يجاوزها ، وتذون للاستعلاء نحو - فأنما يخل عن نفسه - : أى عليها ، ويعنى من نحو - وهو الذى يقبل التوبة عن عباده - أى منهم (وعلى) للاستعلاء الحسى حقيقة نحو - وعليها وعلى ذلك نعمان - أو مجازا نحو - وأجد على النارهدى - أو المعنوى نحو - الرحمن على العرش استوى - وصلى الله على محمد وآله ، وتكون للعبة نحو - آقى المال على حبه - : أى مع حبه ، والظرفية نحو - واتبعوا ماتوا الشياطين على ملك سليمان - : أى فيه والتعليل نحو - لتكبروا الله على ما هذاكم - أى لهدايته إياكم ، والاستدراك نحو قولهم على أنه كذا وكذا ومن ذلك قول الشاعر :

بكلّ تداوينا فلم يشف ما بنا * على أن قرب الدار خير من البعد

على أن قرب الدار ليس بنافع * إذا كان من تهواه ليس بذى ودّ

أبطل بعلى الأولى عموم لم يشف ما بنا : فقال بلى ان فيه شفاء . ثم أبطل بالثانية قوله * على أن قرب الدار خير من البعد * والأرجح أنها حينئذ خبر لمبتدأ محذوف : أى والتحقيق على كذا ، وقد يكون اسما مبنيا يعنى فوق كنزلت من عليه (وى) وهي للظرفية مكانا نحو - غلبت الروم فى أدنى الارض - ومنه أدخلت الخاتم فى أصبعى غير أن فيه قلبا لان الاصل أدخلت أصبعى فى الخاتم وزمانا نحو - سيغلبون فى بضع سنين - وتكون للاستعلاء كقوله تعالى - ولأصلبكم فى جذوع النخل - أى عليها قال الدمامينى ، ومنه حديث « أرواح الشهداء فى أجواف طير خضر » : أى عليها (والباء) هى للتعدية : أى جعل الفعل متعديا وتحويله باحداث معنى التصيير فى مفهومه من اللزوم الى التعدى ، وهذا المعنى مما انفردت به عن سائر حروف الجر ، وللتعدية معنى آخر ، وهو اتصال معنى الفعل الى شيء بواسطة حروف الجر ، وهذا جارى فى حروف الجر كلها ، وباء التعدية ، وتسمى باء النقل هى المعاقبة للهمزة فى تصيير الفاعل مفعولا ، وأكثر ما تهذى الفعل القاصر نحو - ذهب الله بنورهم - أى أذهبه ، وتكون للاتصاف ، وهو معنى لا يافرقها ، ولذا اقتصر عليه سيبويه نحو مررت بزيد : أى التصق مرورى بكان يقرب منه ، وللاستعانة ، وهي الداخلة على آلة الفعل ، ومنه كتبت بالقلم ، وقطعت بالسكين وقوله تعالى - ترهبون به عدو الله - والتأكيد ، وهي الزائدة وكثرت زيادتها فى فاعل كفى نحو - كفى بالله شهيدا - ومفعول عرف ، وفى المبتدأ بعد اذا الفجائية ، نحو خرجت فاذا به قائم : أى فاذا هو قائم ، وكيف نحو كيف بك : أى كيف أنت ، وفى الخبر المنفى ، نحو ما كنت بقائم ولست بنائم ، ولزمت زيادتها فى نحو - أسمع بهم وأبصر - فى رأى الجمهور وشذت فى الخبر المثبت (واللام) وهي للتركيب نحو - لله ما فى السموات

وَالْكَافِ ، وَحَتَّى ، وَلَوْ أَوْ ، وَالْتَأَى

وما في الارض - والاختصاص : أى شبه الملك كالجنة للمؤمنين ، والسرج للفرس ، والاستحقاق ، وقمع بين معنى وذات : كالحال لله - والساحرين البارئ عذابها ، والمعاني الثلاثة متقاربة ، وقد يستغنى بذكر الاختصاص عن المعنيين الأخيرين ، وقد يعبر بأحدها مكان الآخر ، وقد تكون للتعليل نحو - خلق لكم - ومه لا مكي ، وليان الحكمة نحو - وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون - لا ما لوجعلناهم للتعليل لزم عليه نسبة أفعاله تعالى للأغراض والعلل ، وذلك محال على الله تعالى وتوكيد النبي ، وهي لام الجود نحو - وما كان الله ليعذبهم - ولا انتهاء الغاية نحو - كل يجرى لأجل - أى الى أجل ، والاستعلاء نحو - يغترون للاذقان - وإن أسأتم فلها - أى عليها ، والظرفية نحو - لا يجليها لوقتها إلا هو - : أى في وقتها (والكاف) وهي للتشبيه : نحو زيد كالقمر ، وأخته كالشمس ، وتكون للتعليل كقوله تعالى - كما أرسلنا فيكم رسولا - وقوله تعالى - وي كأنه لا يفلح الكافرون - فوى اسم فعل بمعنى أعجب ، والكاف للتعليل : أى أعجب لعدم فلاحهم ، ولتأكيد ، وهي الزائدة نحو - ليس كمثل شيء - أى مثله . قال ابن عفاة والتحقيق أنها في الآية للتشبيه ، وإنما نفي الشيء بنفي لازمه ، وقد تأتي اسما بمعنى مثل اضطرابا عند الجمهور واختيارا عند ابن مالك كالأخفش فتقع مبتدأ وفعلا ومفعولا ومجرورا باسم أوحرف وبقى للحروف المذكورة معان أخر مدكورة في المطولات (وحتى) وهديل تبدل حاءها عينا وهي لانتها الغاية مكايه : نحو أكلت السمكة حتى رأسها ، وزمانية نحو - سلام هي حتى مطلع الفجر - ويجب في مجرورها اذا كان مسبوقا بذى أجزاء أن يكون آخرها كالتال الأول ، أو متصلا بالآخر ، وذلك كالتال الثاني ، فلا يقل سهرة البارحة حتى نصفها خلافا لابن مالك ، والغالب فيما بعد حتى الجارة أن يكون داخلا في حكم ما قبلها بخلاف ما بعد الى ، فان الغالب فيه عدم الدخول . قال العصامي ، ومذهب المحققين أنه اذا لم يكن معها قرينة تقتضى الدخول أو عدم الدخول حكم لما بعدها بالدخول ، ويحكم في مثل ذلك لما بعد الى بعدم الدخول جلا على الغالب في البابين ولا خلاف في حتى العاطفة في وجوب دخول ما بعد حتى لأن العاطف بمنزلة الواو (والواو) وهي للقسم كوا الله « والنهى نفسى يسده » ومنه - والنجم إذا هوى - والمرسلات عرفا - والسماء ذات البروج - ونحوها من السور المفتحة بالواو ، وقيل هي على حذف رب بفتح الراء مضافا إلى المجرور بعده : أى ورب النجم . ورب المرسلات ، لأنه لا يحلف بغيره تعالى . وأجيب بأن المع في حق العبد ، وأما المعبود فله أن يقسم بما شاء ، وفي الأقسام بها ايدان بعظمة ملكه وقوة سلطانه . قال الشيخ عبد الملك العصامي ، ولا تتعلق إلا بمحدود نحو - والقرآن الحكيم - فان تلتها وأخرى نحو - والتين والزيتون - فالثانية للعطف والاحتياج كل من القسمين الى جواب . فله في المغنى (والتاء) المثناة فوق ، وهي القسم أيضا والغالب دخولها على الاسم الأعظم نحو تالله . قال بعضهم والأصل في حروف القسم الباء والواو بدل منها والتاء بدل من الواو وفيها زيادة . هي التعجب . قال الزحشرى في قوله تعالى - وتالله لا كيدين أصنامكم - كأنه يجب من تسهيل الكيد على يده وتأنيبه مع عتق نمرود وقهره اه ولم يذكر المصنف الباء الموحدة التي هي أصل حروف القسم اكتفاء عنها قوله أولا ، وفي الداء فانها شاملة لداء القسم

[تنبيه] بقي من حروف القسم حرفان : الأول الهمزة ، وتختص بالاسم الأعظم ، وهو الجلالة وهي إلهة مفتوحة يلبها ألف وتسميها المغاربة مجازاً همزة الاستفهام كقوله صلى الله عليه وسلم « الله ما أجسك إلا ذلك » أصله بالله ، فعوضت الهمزة عن الباء ، وإلهة قطع مقصور يقال والله لا أخرجن فنقول أفالله أو فالله لتخرجن بقطع الهمزة أصله أفبالله خذفت الباء وأبدل منها الهمزة والفاء عاطفة على كلام المخاطب ، وانخفض بالهمزة نفسها عند الأخفش وأصحابه ، واختاره كثيرون ، وبحرف القسم المحذوف عند الكوفي ، واختاره ابن مالك . قال ابن عتقاء في حواشي البهجة ، وهو الأصح . والثاني هاءتها كثيرون كابن عصفور ، وأبي حيان من حروف القسم ، وتسميها المغاربة هاء التنبيه ، وتختص أيضاً بالاسم الأعظم ، ولك في أنها الإثبات والحذف ، وفي الهمزة القطع ولوصل ، فالصور أربع ها أنه ، هاء الله ، هاء الله ، وهي عوض عن واو القسم ، والأصح أن الخبر بالواو المحذوفة ولا بد أن يجيء بلفظ إذا بعد المقسم به لأن هاء من تمام اسم الإشارة لكونه حرف تنبيه قدم ليكون عوضاً عن حروف القسم نحو هاء الله ذا ، وعدّ بعضهم من حروف القسم الكاف نحو - كما أخرجك ربك - والصحيح أنها خبر لمحذوف : أي وذلك كما أخرجك ، والإشارة إلى ما فهم من سياق ما قبله : أي هذه الحالة في كراهيتهم إياها كحال إخراجك للحرب في كراهتهم لها ، وأما أين المستعمل في القسم نحو أين الله لأفعلن فالصحيح أنه اسم مبتدأ محذوف الخبر : أي أين الله قسمي ، وكذا وايم الله بهمة وصل عند الجمهور ، فانه اسم مبتدأ وخبره محذوف : أي وايم الله قسمي . ويجب القسم بغير السؤال باللام نحو : والله زيد قائم ، وبأن نحو والله إن زيدا قائم ، وبما ولا النافيتين نحو ، والله ما زيد قائم ولا يقوم زيد ، وقد يحذف حرف النفي لقريظة نحو - تالله تفتؤ - أي تالله لا تفتؤ . وأما قسم السؤال ، فلا يجب الإجماع فيه معنى الطلب نحو بالله أخبرني بالله هل قام زيد ، وقد يحذف جواب القسم إذا اعترض بين أجزاء الجملة : نحو زيد والله قائم ، أو تقدمت عليه نحو : زيد قائم والله لدلالة الجملة عليه (ورب) بضم الراء وفتحها وتشديد الباء مفتوحة ويجوز إلحاقها تاء التأنيث المفتوحة ، وهي للتقليل حقيقة إلا أنها استعملت في التكثير كثيراً حتى صار استعمالها فيه كالحقيقة وفي التقليل كالجواز المحتاج إلى قرينة ، وفعلها الذي تتعلق به يجب أن يكون ماضياً لأنها لتقليل ما ثبت نحو رب رجل كريم لقيته ، وأما قوله تعالى - ربما يؤذ الذين كفروا - فانهما دخلت رب على المستقبل لأن مثل هذا المستقبل في القرآن بمنزلة الماضي لتحقق وقوعه من حيث أنه من أخبار الله ، وهي صدق لا يختلف ، ولذا كثيراً ما ترده نظائره بلفظ الماضي كقوله تعالى - وسبق الذين اتقوا - ونادى أصحاب الجنة - ونحو ذلك ، والمعنى في المعنى كاف بل قيل إن دخولها على الماضي غالب لا واجب لوروده في القرآن كهذه الآية ، وأشعار العرب كقوله :

يارب قلة غدا * يالغف أم معاوية

(ومد ومنذ) بضم الميمين . قال ابن مالك وكسرهما لغة بني ساسم ، ولا يجوز أن الازمن معين غير مستقبل ، وهما حينئذ بمعنى من الابتدائية أن كان الزمان ماضياً كقوله * أقوين مذهب * وقوله * وربع عفت آثاره منذ أزمان * أي من حجج ومن أزمان ، وبمعنى في الظرفية أن كان حاضراً نحو مآريته مذللتنا ومنذ يومنا : أي في ليلتنا وفي يومنا ، وبمعنى من وإلى معا أن كان

فَالسَّبْعَةُ الْأُولَى تَجْرُ بِظَاهِرِ وَالْمُضْمَرِ نَحْوُ مِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ ، إِلَى اللَّهِ

معدودا نحو مآريته مذ أومئذ يومين : أى من أول هذه المدة الى انتهائها ، أما الزمان المستقبل وغير المعين فلا يدخلان عليه ، لا يقال لأراه مذ أومئذ غد ولا مآريته مذ أومئذ حين ، فان أتى بعدهما جملة حكم بنظر فيها وضافها اليها ، الى زمان مضاف اليها نحو : مآريته مذ جاءنى أومئذ كان عندى أو أتى بعدهما اسم زمان مرفوع كلم أره منذ يومنا أومئذ يوم الاثنين ، فهما مبتدأ ، وما بعدهما خبر أو بالعكس ومعناها الأمد : أى جميع المدة ان كان حاضرا أو معدودا ، وأول المدة ان كان ماضيا أى مدة انتفاء الروية يومان ، أو أول مدته : أى اقطاعها يوم الاثنين ، وعلى هذا فالكلام جلتان مستأنفتان لأن جملة مذ ومنذ جواب لسؤال مقدر .

[تنبيه] جملة ما ذكره أيضا من حروف الجر أربعة عشر حرفا وكلها مستوية فى الاختصاص بالاسماء والدخول عليها ، وبقى على الصنف من حروف الجر حاشا وعددا وخلا ، ولعله اكتفى بذكرها فى الاستثناء ، ولعل فى لغة عقيل كقول الشاعر :

قلت ادع أخرى وارفع الصوت ثانيا * لعل أبى المغوار منك قريب

ولولا الامتناعية اذا تلاها صميم متصل نحو لولاي ولولاه ولولاك لكان كذا ، فهى حرف جر مخنص بالضمير ، والأكثر أن يقال لولانا ولولأنت ولولاهو ، ومتى فى لغة هذيل ، وتأتى بمعنى من كأخرجها متى كنه : أى من كنه وبمعنى فى الظرفية كوضعها متى كنه : أى فى كنه ، وكى التعليلية ولا تحرك الا ما الاستفهامية يقال جئتكم أمس فتقول كيمه : أى له ، والهاء للسكت ، وحذفت ألفها للدخول حرف الجر عليها والغالب جرها لأن المصدرية وصلتها نحو جئتكم كى تكرمنى اذا قدرت أن بعدهما : أى جئتكم لا كرامكم إياى ، وما المصدرية وصلتها نحو جاءكم زيد كيمه تكرمونه : أى لا كرامه . فان قلت كيمه تكرموه بحذف النون فما زائدة وكى حينئذ مصدرية ناصبة بنفسها ، وان قدرت النصب بأن مضمرة فكى تعليلية جارة :

[تنبيه آخر] اعلم انه لا بد لحرف الجر غالبا من متعلق بفتح اللام ولا بد أن يكون فعلا أو اسما يعمل عمله كالصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، وفى تعلقه بالعمل الناقص نحو كان وأخواتها ، والجامد نحو نعم وبئس وعسى خلاف ، والأظهر أنه يتعلق به ، وقولنا غالبا للاحتراز عن الزند فانه لا يتعلق بشئ كالباء فى كفى بالله شهيدا ، ومن فى قوله تعالى - هل من خائف غير الله - لأن الزائد انما جاء به للتقوية والتأكيد لا للربط بخلاف غير الزائد فانه لما قصرت بعض الأفعال عن الوصول الى الاسماء أعينت على ذلك بحروف الجر ، وفى معنى الزائد رب وفاق لابن هشام وخلافا للجمهور كما سيأتى ، ولولا ولعل فانها كالزائد من حيث الاعراب لا للمعنى فلا يتعلقان بشئ ومجرورهما رفع بالابتداء ، وقد سمع رفعه فى لعل أبى المغوار ، ولا يتبع مجرورها بالالرفع حتى على القول بأنها معدية وانها تتعلق بفعل محذوف وجوبا (فالسبعة الاولى) من حروف الجر التى ذكرها المصنف رحمه الله تعالى (تجر الظاهر) من الاسماء (والمضمر) فهى مشتركة بينهما ولهذا قدمها . ثم شرع يثبث لها على الترتيب فقال (نحو منك ومن نوح) واعرابه منك جار ومجرور . ومن نوح كذلك . الأول مثال لجر من للمضمر . والثانى مثال لجرها للظاهر (الى الله

مَرْجِعُكُمْ ، إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ، لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ، وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ، وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ ، وَفِيهَا مَا تَشْتَبِهُونَ إِلَّا قُلُوبٌ ، آمَنُوا بِاللَّهِ ،

مرجعكم) مثال الجرّ الى للظاهر واعرابه الى حرف جرّ ، ولفظ الجلالة مجرور الى وعلامة جره كسر الهاء تأدياً ، والجملة في محل رفع خبر مقدم ، مرجع مبتدأ مؤخر وعلامة رفعه ضم آخره ، والكاف ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة ، وكثيراً ما نسمع من يقرأ ولاخبرة له بالعربية بكسر العين ، والذي سهل لهم ذلك مجاورتها للجمع المكسورة فينبغي التفطن لذلك فانه لحن . (الىه مرجعكم) مثال لجرّ الى للضمير وقوله (جميعاً) بالنصب حال من الكاف (لتركن طبقاً عن طبق) مثال لجرّ عن للظاهر ، واعرابه اللام داخلية في جواب قسم مقدر تقديره - والله لتركن - تركن ، فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة تحفيظاً ، وواو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين ضمير متصل في محل رفع فاعل ، والنون للتأكيد طبقاً مفعول به ، عن طبق جار ومجرور . وجملة الجار والمجرور في محل نصب صفة لطبقاً ، وعبارة الجلالين لتركن أيها الناس أصله تركبون حذف نون الرفع لتوالي الأمثال والواو لالتقاء الساكنين - طبقاً عن طبق - حالاً بعد حال ، وهو الموت . ثم الحياة وما بعدها من أهوال يوم القيامة اهـ . (رضى الله عنهم ورضوا عنه) مثال لجرّ عن للضمير ، واعرابه رضى فعل ماض ، الله فاعل عنهم جار ومجرور متعلق برضى ورضوا فعل وفاعل ، رضى فعل ماض ، وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، عنه جار ومجرور متعلق برضى . قال في الجلالين رضى الله عنهم بطاعته ، ورضوا عنه بشوابه انتهى . قال في حواشي الجبل : قوله بطاعته : أي بقبولها أو بتوفيقهم لها ، وقوله بشوابه : أي بآثاره أيهاهم اهـ . وعبارة الخازن قيل معنى رضى الله عنهم ، رضى أعمالهم ، ورضوا عنهم لما أعطاهم من الخير والكرامة انتهت ، وهذا بخلاف قولنا في حق الصحابي مثلاً رضى الله عنه فان المراد من ذلك الدعاء له بالرضا (وعليها) مثال لجرّ على للضمير وهو عائذ على الأنعام في قوله تعالى - الله الذي جعل لكم الأنعام - وقد قيل ان المراد من الأنعام ها الاابل خاصة ، وهذا القليل هو الظاهر لأنها التي توجد بها المنافع المحكية في الآية (وعلى الملك تحمّلون) مثال لجرّ على للظاهر ، واعرابه على حرف جرّ ، الفلك مجرور بعلى متعلق بتحملون ، وتحملون فعل مضارع مغير الصيغة وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع نائب الفاعل ، ولعل المراد بقوله تحمّلون حل النساء والولدان عليها في الهوداج ، وهذا هو السر في فصله عن الركوب في قوله تعالى - لتركبوا ، وفي الجمع بينها وبين الفلك في الجمل لما بينهما من المناسبة التامة حتى سميت سفن البرّ (وفي الأرض آيات) مثال لجرّ في للظاهر ، واعرابه ظاهر ، والآيات جمع آية ، وهي العلامة الدالة على وحدانية الله تعالى (وفيها ما تشبهون أنفسكم) مثال لجرّ في للضمير ، واعرابه فيها جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم ما اسم موصول في محل رفع مبتدأ مؤخر ، تشبه فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستتقال لانه فعل مضارع معتل الآخر بالياء ، والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، الأنفس فاعل ، والضمير المجرور بني يعود على الجنة . ملكا الله إياها (آمنوا بالله) مثال لجرّ الباء لظهر ، واعرابه آمنوا فعل أمر مبني على حذف النون ، وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع

آمِنُوا بِهِ ، اللَّهُ مَافِي السَّمَوَاتِ ، لَهُ مَافِي السَّمَوَاتِ . وَالسَّبْعَةُ الْأَخِيرَةُ تَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ وَلَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُضْمَرِ ، فَتَنْهَا مَا لَا يَخْتَصُّ بِظَاهِرٍ بَعِيْنِهِ ، وَهُوَ الْكَافُ ، وَحَتَّى ، وَأَلَوَاوْ نَحْوُ : وَرَدَّةٌ كَالِدَهَانِ .

فاعل ، بالله جار ومجرور متعلق بآمنوا (آمنوا به) مثال لجر الباء للضمير ، واعرابه كاعراب الذى قبله (لله مافى السموات) مثال لجر اللام للاسم الظاهر ، واعرابه لله جار ومجرور فى محل رفع خبر مقدم ، ماسم موصول فى محل رفع مبتدأ مؤخر ، فى السموات جار ومجرور ، والجملة صلة الموصول متعلق بواجب الخذف تقديره استقر ، والعائد الضمير المستتر فى استقر (له مافى السموات) مثال لجر اللام للضمير واعرابه كاعراب الذى قبله (والسبعة الاخيرة) من حروف الجر التى ذكرها المصنف (تختص بالظاهر) أى بختص الاسم الظاهر (ولا تدخل على المضمّر) أما الكاف فلكراهة اجتماع الكافين عند دخولها على كاف الخطاب وحل بقية المضمرات عليه لأن الباب واحد مع الاستغناء بمثل فانها تدخل على المظهر والمضمّر ، وأما حتى فاكْتفاء بالى فانها للغاية وتدخل على المضمّر والمظهر خلافا للبرد فانه أجاز دخولها على المضمّر كقوله :

أنت حناك تقصد كل فيج * تربي منك أهما لا تخيب

وهذا عند الجماعة ضرورة . وأما الواو القسم وتأوّه فلأن القسم بالاسم المضمّر قليل فقصوه بما كثر فيه وهو المظهر ثم لما كثر القسم بالله خاصة قصدوا الى التخفيف فقوضوا عن الواو التى هى حرف علة حرة صحیحها هو التاء ، ولأن الباء التى هى أصلها تدخل على الظاهر والمضمّر ، والفرع من شأنه أن يكون دون الأصل فلا يساويه وإنما حكم بان الباء أصل والواو والتاء فرعان عنها لانها هى الثابتة للاتصاف فى غير القسم ولم توجد الواو والتاء الا فى هذا الباب ، وأما ربّ فلانها لاتجر الا النكرات والضمير معرفة ، وكونها قد تجر الضمير لا ينافى ما ذكرنا لان الضمير الذى يجوزوا جرها له هو فى معنى النسرة لكونه لا يقصد رجوعه الى شيء معين بل الى مجهول ذهنى ، وأما مذ ومنذ فللاستقراء (فيها ما لا يختص بظاهر بعينه) بل يجر أى ظاهر كان (وهو) ثلاثة أحرف (الكاف وحتى والواو) مثال الكاف (نحو وردة كالدّهان) واعرابه وردة بالنصب خبر كان فى قوله تعالى - فاذا انشقت السماء فكانت وردة - وعلامة نصبه فتح آخره ، وقوله كالدّهان الكاف حرف جرّ لدّهان مجرور بالكاف وعلامة جره كسر آخره ، وجملة الجار والمجرور فى محل نصب صفة لوردة دلّ فى الجلالين - فاذا انشقت السماء - انفرجت أبوابا لنزول الملائكة - فكانت وردة - : أى مثلها بحجرة كالدّهان كالأديم الأحمر على خلاف العهد بها ، وجواب اذا لما أعظم المحول انتهى . قال العلامة سليمان الجلب فى حواشيه قوله : أى مثلها بحجرة عبارة غيره بحجرة مثلها وهى أظهر كما لا يخفى وقوله كالدّهان يجوز أن يكون خبرا ثانيا وأن يكون نعتا لوردة وأن يكون حالا من اسم كانت وقوله على خلاف العهد بها : أى على خلاف لونها ، الذى نراه ونفهمه ، وهو الأزرق وتلك الحجرة التى ظهرت فيها فى ذلك الوقت هى لونها الأصلى لأن لونها الأصلى دائما هو الحجرة وإنما نشاهدها زرقا بسبب اعتراض الهواء بيننا وبينها كما يرى الدم فى العروق أزرق ، والهواء هناك لا يمنع من ابيضاضه صلى الله عليه وآله الكرخى والعمدة ادى والكازرونى والماوردى . وقال القرطبى قال قتادة انها

وَزَيْدٌ كَالْأَسَدِ ، وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى الضَّمِيرِ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ ، وَنَحْوُ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ، وَقَوْلِهِمْ : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا بِالْجَرِّ .

اليوم خضراء وسيكون لها لون أحر أم . (وزيد كالأسد) : أى فى الشجاعة ، وإعرابه ظاهر (وقد تدخل) : أى الكاف . (على الضمير فى ضرورة الشعر) كقول الجاحز من قصيدة مرسلة يصف بها الجار الوحشى :

خلى الذنابات شمالا كسبا * وأم أوعال كما وأقربا * ذات العين غير أن ينكبا
* اللغة خلى : أى ترك ويرى نحي ، والذنابات بضم الذال كما يفيد كلام هطيل فى شرح المفصل وقال أنه موضع بعينه . وفى العيني والذنابات بفتح الذال المجمة وبعد الألف باء موحدة وبعد الألف الأخرى تاء مشناة من فوق : أى آخر الحروف ، اسم موضع بعينه ، وشمالا بكسر الشين : أى عن شماله ، وكسبا بفتح الكاف والتاء المثناة والباء الموحدة : أى قريبا ، وأم أوعال اسم هضبة : أى صخرة كبيرة بعينها ، وهى فى الأصل جمع وعل ، وهو ذكر الأروى ، وينكب : أى يجور ويميل . الأعراب خلى فعل ماض ، ومثله نحي على الرواية الأخرى تنصب مفعولين لأنها بمعنى ترك المتضمن معنى صير وفاعله مستتر فيه جواز تقديره هو ، الذنابات مفعولها الأول ، شمالا مفعول ثان ، كسبا نعت لشمالا : أى شمالا قريبا ، وأم أوعال اما بالنصب عطفا على الذنابات ، واما بالرفع على أنه مبتدأ وخبره جملة كما : أى كالذنابات ، وقد ذكر الوجهين العيني والسماعى وهطيل كما جار ويجرور الكاف حرف جر ، والهاء ضمير متصل فى محل جر بالكاف أو حرف عطف ، أقرب معطوف على الهاء من كما من غير إعادة الجار ، والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى إعرابه تبعه فى جره وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمافع من الصرف علتان فرعيتان من علل تسع ، وهى الصفة ووزن الفعل وألفه للإطلاق ، ذات ظرف مكان وعلامة نصبه فتح آخره والعين مضاف إليه غير اسم استثناء وعلامة نصبه فتح آخره ، أن حرف مصدرى ونصب ، ينكب فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره وألفه للإطلاق . والمعنى أن هذا الجار الوحشى لما مضى فى عدوه جعل موضع الذنابات ناحية شماله قريبة منه ، وجعل هضبة أم أوعال ماحية يمينه كما : أى مثل الذنابات فى القرب منها ، فهما عن يمينه وشماله مقدار ما بين كل منهما وبين طريقه واحد الآن ينكب : أى يجوز فى عدوه ، فتصير الذنابات ان مال إليها فى العدو أقرب من أم أوعال ، وان مال بالعدو الى أم أوعال صارت أقرب إليه من الذنابات ، والشاهد فى قوله كما حيث جرت الكاف المضمر وهو قليل (و) مثال حتى (نحو: حتى مطلع الفجر) وإعرابه حتى حرف غاية وجر ، مطلع مجرور بحتى وعلامة جره كسر آخره ، والفجر مضاف إليه : أى الى مطلع الفجر (وقولهم) أى العرب (أكلت السمكة حتى رأسها) وإعرابه أكلت فعل وفاعل ، السمكة مفعول به حتى حرف غاية وجر رأس مجرور بحتى ، والهاء فى محل جر بالاضافة : أى الى رأسها (بالجر) إنما أتى به لأن ما بعد حتى فى المثال المذكور يجوز رفعه ونصبه أيضا كما سيأتى فى باب العطف . قال الفاكهى : وأنى بمثابة الإشارة الى أن الجر بها تارة يكون واجبا ، وذلك اذا كان ما بعدها اسما غير داخل فيما قبلها كالآية ، وتارة يكون جائزا ، وذلك اذا كان حزا مما قبلها ولم يتعذر دخوله كالمثال ، وإنما

وَنَحْوُ اللَّهِ ، وَالرَّحْمَنِ . وَمِنْهَا مَا يَخْتَصُّ بِاللَّهِ وَرَبِّ مُضَافًا لِلْكَعْبَةِ أَوْلِيَاءُ الْمُتَكَبِّرِ ، وَهُوَ
التَّاءُ نَحْوُ تَاللهُ ، وَتَرْبُ الْكَعْبَةِ ، وَتَرْبِي ، وَتَدْرُ تَالرَّحْمَنِ ، وَنَحْيَاتِكَ . وَمِنْهَا مَا يَخْتَصُّ
بِالزَّمَانِ ، وَهُوَ مُنْذُ ، وَمُنْذُ نَحْوُ مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، أَوْ مُنْذُ يَوْمَيْنِ . وَمِنْهَا مَا يَخْتَصُّ
بِالنِّسْبَاتِ غَالِبًا ، وَهُوَ رَبُّ ، نَحْوُ رَبِّ رَجُلٍ فِي الدَّارِ .

امتنع العطف بحيثى في الآية لأنها إما تعطف بعضها على كل كاسيأتى اه : أى والفجر في الآية ليس
بعضاً من الليل (و) مثال الواو (نحو والله والرحمن) وإعرابهما ظاهر ، ولا يجمع بينهما وبين
فعل القسم بخلاف باء القسم فتقول : أقسمت بالله ، ولاتقول : أقسمت والله لأن الواو بدل عن الباء
عند حذف الفعل ، ولذا قيل هي عوض عن فعل القسم . (ومنها ما يختص بالله) أى بلفظ الجلالة
وهو الغالب ، وعبرة المفصل ثم التاء مبدلة عن الواو في تالله خاصة اه (و) لفظ (رب) بفتح
الراء حال كون لفظ رب (مضافاً للكعبة أولياء المتكلم) حكاه الأخفش ، وهو شاذ كما قاله الزخشرى
(وهو التاء) المثناة القوية : أى تاء القسم ، ولا يجمع بينهما وبين الفعل أيضاً ، ويشترط في جوابها
كجواب الواو أن يكون خبرياً نحو تالله لتقوم فلا يكون فيه استفهام ، فلا يجوز نحو تالله ، أو والله
هل قام زيد بخلاف الباء ، فإن جوابها تارة يكون خبرياً ، وتارة يكون استفهامياً نحو بالله هل
جاءك أحد (نحو - تالله) فتقول تذكر يوسف - وإعرابه التاء حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم
به مجرور بالتاء وعلامة جره كسر الهاء تأدياً ، فتقول فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره
متصرف من فتي من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر ، واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره أنت
وجلة تذكر يوسف في محل نصب خبرها (وترب الكعبة) وإعرابه ترب جار ومجرور ، التاء حرف
قسم وجر ، ورب مقسم به مجرور بالتاء وهو مجرور وعلامة جره كسر الباء تأدياً وهو مضاف ،
والكعبة مضاف إليه (وتربى) وإعرابه تربى جار ومجرور ، والتاء حرف قسم وجر وري بالياء ،
مقسم به وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقترنة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل
بحركة المناسبة لأن الياء لا يناسبها إلا كسر ما قبلها وهو مضاف ، والياء ضمير متصل في محل جر
بالإضافة (وندر) خفضها لغير ذلك كما حكى سيبويه عن بعض العرب (نالرحن) وإعرابه التاء
حرف قسم ، والرحن مقسم به مجرور بالتاء (ونحياتك) وإعرابه التاء حرف قسم وجر ، حياة مجرور
بالتاء وعلامة جره كسر آخره وهو مضاف ، والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة . (ومنها
ما يختص بالزمان) العين غير المستقبل فلا يجر غيره (وهو) حرفان فقط (منذ ومنذ) كما تقدم
(نحو ما رأيت منذ يوم الجمعة) وإعرابه ما نافية ، رأيت فعل وفاعل ومفعول ، منذ حرف جر مجرور
بمنذ وعلامة جره كسر آخره ، وهو مضاف ، والجمعة مضاف إليه (أو منذ يومين) وإعرابه مذ يومين
جار ومجرور ، منذ حرف جر يومين مجرور بمنذ وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه متنى .
(ومنها ما يختص بالنسب غالباً وهو رب) بضم الراء ، وذلك لأن وضعها لتقليل نوع من الجنس ،
فوجب وقوع النسبة بعدها دون المعرفة لحصول معنى الجنس بها وبدون تعريف ، فلو عرفت
المعرفة لوقع التعريف زيادة ضائعة (نحو رب رجل في الدار) وإعرابه رب حرف قليل وجر

وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى ضَمِيرٍ غَائِبٍ مُلَازِمٍ لِلْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّنْفِيسِ بِتَمْيِيزٍ بَعْدَهُ مَطَابِقٍ
لِلْمَعْنَى نَحْوُ قَوْلِهِ رَبُّهُ فِتْنَةٌ .

رجل مجرور برب وعلامة جرّه كسر آخره ، في الدار جار ومجرور ، وجملة الجار والمجرور في محل جرّ
نعت لرجل ، وأشار المصنف بالمثل المذكور الى أحكام تتعلق برب صرح بها غيره : الأول أن لها
صدر الكلام من بين حروف الجرّ لأنها موضوعة لانشاء التقليل أو التاكثير ، واستعمالها في الثاني
كثير . والثاني أن مجرورها يوصف اذا كان اسما ظاهرا كالنّال ، ثم اختلفوا هل وصفه غالب أو
واجب ، ذهب الى الأول جماعة ، والى الثاني أبو علي الفارسي وابن السراج ومن تبعهما ، واختاره
ابن الحاجب ، وعبارة بعضهم : والنكرة الظاهرة يلزمها أن تكون موصوفة بفرد نحو رب رجل
جواد ، أو جملة فعلية نحو رب رجل جاءني ، أو اسمية نحو رب رجل أبوه كريم ، وذلك لتحصل
الافادة بالنوع لأن الصفة تخصّص الجنس المذكور أولا فيصير بها نوعا اه . وقال الرضي بعد ذكر
الخلاف في وجوب كونها موصوفة : والأولى أنه يجب ذلك لأن رب مبتدأ على ما اخترنا لآخره
لاقادة صفة مجروره معنى الجملة كما في أقلّ رجل يقول ذلك اه . وما قاله من أن رب مبتدأ مبني
على القول بأنه اسم ، وقد حكاه في شفاء الصدور عن الكوفيين والأخفش والرضي وهو ضعيف ،
والأصح أنها حرف جرّ ، لكن الأصح أنها ليست معدية للفعل ، بل هي حرف زائد لاتعلق بشئ ،
فحل مجرورها في نحو رب رجل صالح عندي رفع على الابتداء ، وفي نحو رب رجل صالح لقيت
نصب على المفعولية ، وفي نحو رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب لأنه من باب الاشتغال كما في نحو
هذا لقيته ، ويجوز مراعاة محله في الاتباع كثيرا كرب رجل عالم وأخيه ، أو أخوه أقاما عندي ،
وربّ رجل فاضل وأخيه ، أو أخاه لقيت . والثالث أن الفعل الذي تتعلق به يجب تأخّره عنها
وأنه يجيء محذوفا في الأكثر ، وإنما وجب نارة لأنها لانشاء التقليل ، وكل ما وضعه الانشاء فله
صدر الكلام ، وأما حذفه فلاّن المعنى معلوم بدونه (وقد تدخل) أي رب (على ضمير غائب)
في حكم النكرة من حيث انه مجهول يوما به من غير قصد الى ظاهر معين ، ولذا سماه بعضهم نكرة
مضرة . قال ابن الحاجب : ولابد أن يتقدم ما يرشد الى المفسر له ، فاذا قلت ربه رجلا فهو بتقدير
أن يقول قائل : هل من رجل كريم ؟ فيقال ربه رجلا ، فلراد رجلا رجلا كريما وأرشد اليه ذلك
المقدر (ملازم) عند البصريين (للأفراد) وان كان التمييز متى أو مجموعا (والتذكير) وان كان
التمييز مؤنثا ، وإنما ألزم أفراده وتذكيره لرجوعه الى مقدر في النهن ، كالضمير في نعم رجلا
(والتنفسير بتمييز بعده) منصوب متأخر عنه متصل به (مطابق) أي موافق (للمعنى) المراد منه
للتسليم من أفراد ، أو ثنائية ، أو جمع تذكير ، أو تأنيث (نحو قوله :

ربه فتية) دعوت الى ما * يورث المجد دائما فأجابوا

هو من الخفيف * اللغة رب حرف تأتي للتقليل والتاكثير ، واختلفوا في الغالب
منهما ، ف قيل هو التقليل ، بل قيل انها موضوعة له ، ومن ثمّ قال بعضهم هي للتقليل على المشهور .
وقال الكوفيون انها للتقليل دائما ، وقيل الغالب استعمالها للتاكثير ، وهو الذي صححه ابن
مالك . وقال الساماني انه مذهب سيبويه ، ومن ثمّ قال ابن عنقاء انه الأصح والفتية جمع فتى وهو

وَقَدْ تَحَذَفُ رُبَّ وَبَيَقَى عَمَلُهَا بَعْدَ الْوَاوِ كَقَوْلِهِ :

وَلَيْلِ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَى بَأَنَوَاعِ الْهَمُومِ لِيَتَبَيَّلَ

الشاب ، والسخي الكريم ، والمجدنيل الشرف والكرم ولا يكون الابالآباء أو كرم الآباء خاصة قاله في القاموس ، وقوله دائبا بالباء الموحدة : أى دائماً * الاعراب ربه جار ومجرور ، رب حرف تقليل وجر والهاء ضمير متصل في محل جر بالباء فتية تمييز وعلامة نصبه فتح آخره ، دعوت فعل وفاعل الى حرف جر وما اسم موصول بمعنى الذى في محل جر بالى متعلق بدعوت ، يورث فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو المجد مفعول به ، ووجه الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد الضمير المستتر دائبا ظرف زمان مفعول فيه متعلق بيورث . وقال العيني دائبا صفة لمصدر محذوف : أى ايراثا دائماً ، الهاء عاطفة على دعوت أجابوا فعل وفاعل ، والمعنى رب فتية دعوتهم الى ما يورثهم ويكسبهم شرفا وغفرا دائماً ، فأجابوا الى ذلك * والشاهد في ربه فتية حيث جىء بالضمير فيه مفردا والمميز جمعا بناء على المشهور أن الضمير الذى يدخل عليه رب يفرد دائماً والمميز بحسب قصد المتكلم ، وعند الكوفيين أن هذا الضمير يرجع الى مذكور كأن قائله قال هل من رجل كريم ؟ فقيل ربه رجلا أوربه فتية فيثنى عندهم ويجمع ويؤنث على حسب بيمزه فيقال ربهما رجلين وربهم رجالا . قال ابن الحاجب والأولى مااله البصريون وقرر وجه ذلك في شرحه على المفصل (وقد تحذف رب) وذلك إذا كان مجرورها نكرة ظاهرة بخلاف الضمير فلا تحذف معه (ويبقى) وجوبا بعد حذفها (عملها) وهو الجر ، وإن كان الشائع نصب الاسم بعد حذفها جارة ، وذلك (بعد الواو) العاطفة كما عبر به ابن هشام في المغنى وغيره ، لكن نقل المرادى في الجنى الدانى عن بعض النحويين ، وأقره أن واو رب في نحو قول الشاعر :

وبلدة ليس بها أنيس * الا اليعافير والا العيس

ينبغى أن تحمل على أنها واو الابتداء ، وفي الخبيصى وواوها : أى واووب هى الواو التى يبتدأ بها فى أول الكلام بمعنى رب اه . قال الدمامنى والعمل لها : أى لرب مضمرة دون الواو ، وهذا هو الصحيح والواو للعطف ، وذهب الكوفيون والمبرد الى أن الجر بنفس الواو لا يرب مضمرة فليست عاطفة واحتجوا بافتتاح القصائد بها * وأجيب بجواز تقدير العطف على شئ في نفس المتكلم ، ويوضح كونها للعطف أن واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم اه (كقوله : وليل كموج البحر أرخى سدوله * على بَأَنَوَاعِ الْهَمُومِ لِيَتَبَيَّلَ)

قاله امرؤ القيس من قصيدته المشهورة من الطويل * اللغة موج البحر اضطراب موجه كذا فى القاموس . والبحر الماء الكثير أو الملح فقط . والسدول السور . والهموم جمع هم ، وهو الحزن والانتلاء الاختبار * الاعراب الواو واو رب ليل مجرور برب ، وعلامة جره كسره آخره كموج جار ومجرور فى محل جر صفة لليل يتعلق بواجب الحذف تقديره مستقر أو استقر والبحر مضاف اليه ، أرخى فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، سدول مفعول به ، والهاء فى محل جر بالاضافة ، على جار ومجرور متعلق بأرخى ، بَأَنَوَاعِ جار ومجرور فى محل نصب على الحال ، من سدول متعلق بمستقر أو استقر وباؤه للصاحبة ، والهموم مضاف اليه ، ليتلى اللام لام التعليل يتلى فعل

وَبَعْدَ الْفَاءِ كَثِيرًا كَقَوْلِهِ : فَمِثْلُكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَتُرْضِعُ * وَبَعْدَ بَلٍّ قَلِيلًا
كَقَوْلِهِ : * بَلٍّ مُثَمِّمَةٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مُثَمِّمَةٍ *

مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد لام التعليل وعلامة نصبه فتح آخره وسكن لضرورة الشعر . والمعنى رب ليل يشبه ظلامه طوله ودعوبته ونكادته أمره موج البحر في كثافة ظلمته أرخى على ستور ظلامه التي تحول ما بين البصر وإدراك المبصرات مقرونا ذلك ومصاحبا بأنواع الأخران ليختبرني أأصبر على الشدائد أم أجزع منها ؟ * والشاهد في ليل حيث حذف رب بعد الواو (وبعد الفاء) الجوابية خاصة على ما جزم به بعضهم لكن أبو حيان بالتعميم وأنشد بعضهم ما يأتي بالأثر (كثيرا) أى وأما بعد الواو فهو أكثر كما في التسهيل والمغني وغيرهما . وقال في الشذور : ويجب حذفها فيجب بقاء عملها بعد الواو كثيرا و بعد الفاء و بل قليلا ، واتصاف كثيرا وكذا قليلا في قوله و بعد بل قليلا على الحالية من رب : أى تحل في حال كثرة ، وبى حال قلة ويجوز أن تكون صفة لمصدر محذوف : أى حذف كثيرا و قليلا (كقوله :

فَمِثْلُكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَرَضِعُ) * فألحيتها عن ذى تمام محول

قوله امرؤ القيس ، وهو من قصيدته المشهورة من الطويل * اللغة طرقها : أى أنبتها ليلا وألحيتها : أى شغلها ، والتمام التعاويذ واحدها تميمه هى العودة التي تعلق على الصبي وقاية من العين أو السحر ، وقوله محول من أحول الصبي إذا تم له حول : أى سنة ، و يروى معيل بضم الميم وسكون الميم وفتح الياء ، وهو الموضع وأمه حبلى * والاعراب الفاء حرف عطف قائمة مقام رب مثل مجرور رب وعلامة جره كسر آخره ، وهو مضاف والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة ، حبلى بدل من مثل بدل كل ، والبدل يتبع المبدل منه في اعرابه تبعه في جره وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف علة تقوم مقام علتين ، وهى ألف التأنيث المقصورة قد حرف تحقيق طرقت فعل وفاعل والواو حرف عطف مريض معطوف على حبلى وعلامة جره كسر آخره الفاء حرف عطف ألحيتها فعل وفاعل ومفعول عن حرف جر ذى مجرور بعن وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وتمام مضاف اليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علة تقوم مقام علتين ، وهى صيغة منتهى الجموع محول صفة لذى . والمعنى رب امرأة مثلك حبلى ومريض قد أنبتها ليلا فشغلها عن وادها المعلق عليه التمام ، وخص الحبلى والمرضع بذلك لأنهما أزهده النساء في الرجال وأقلهن شغفا بهم : أى فن عداهما من النساء فانا لمن أشغل ، وهذا منح لنفسه بحسن العشرة وشدة القحولة ، والشاهد في رب حيث حذف بعد الفاء وبقى عملها (وبعد بل قليلا كقوله : بل مهمه قطعت بعد مهمه) وهذا رجز نسب الى رؤبة بن الحجاج ولم يصح * اللغة المهمه بهاء من : المفازة البعيدة الأطراف ، ومعنى قطعت : أى جرت مسافرا * الاعراب بل حرف عطف قائم مقام رب ، مهمه مجرور رب وعلامة جره كسر آخره قطعت فعل وفاعل بعد ظرف مكان ومهمه مضاف اليه وعلامة جره كسر آخره . والمعنى رب مفازة طويلة قطعها بعد مفازة ، والشاهد في رب حيث حذف بعد بل وبقى

وَبَدُونَيْنِ أَقْلُ كَقَوْلِهِ : رَسْمٌ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ .

عجلها وهو الجر وهو قليل (و) حذف رب وابقاء عملها (بدونهن) أى الواو والفاء وبل (أقل) منه بعد بل (كقوله :

رسم دار وقفت في طله) * كدت أفضى الحياة من جلله

قاله جيل بن معمر من قصيدة من الخفيف * اللغة رسم الدار ما كان لاصقا بالارض من آثارها كالرماد ونحوه ، والطلل ماشخص من آثارها وارتفع ، وأفضى : أى أموت ، ويروى بدل الحياة الغداة ، وهى ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس ، وقوله من جلله بفتح الجيم : أى من أجله وقيل من عظم أمره فى عينه والجليل العظيم * الاعراب رسم مجرور رب محذوفة وعلامة جره كسر آخره ، وهو مضاف ودار مضاف اليه ، وقفت فعل وفاعل ، فى طلل جار ومجرور وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جر بالإضافة ، كدت فعل وفاعل كاد فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر ، والتاء ضمير متصل فى محل رفع اسمها ، أفضى فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاشتغال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أما ، الحياة مفعول به ، وجملة الفعل وطفاعل والمفعول فى محل نصب خبر كدت ، من جلل جار ومجرور والهاء ضمير متصل فى محل جر بالإضافة متعلق بأفضى ، والمعنى رب أتر دار وقفت فى طله كدت من أجله : أى من عظم أمره فى عيني * والشاهد فيه حيث جر رسم رب المضمر ولم يتقدما وأولاهما ولا بل .

[تنبيه] قضية كلامه كغيره ان الحذف بعد الثلاثة الاحرف المذكورة جائز مطلقا وهو كذلك وفى الجمع ادعى الرضى ان الحذف بعدها خاص بالشعر اه وما ادعاه الرضى جزم به هطيل فى شرح الفصل ، وقد سكت المصنف عن حكم بقية حروف الجر هل تجز فى حال حذفها أولا . وفى التسهيل وشرحه للدمامين وابن عقيل ما حاصله ويجز بغير رب محذوف فى جواب ما تضمن مثله كان يقال لك أو بجز أصبحت فتقول خبر بياء محذوفة فى جواب ما تضمن مثلها أوفى معطوف على ما تضمنه بحرف متصل نحو - وفى خلقكم ومايث من دابة آيات لقوم يوفون واختلاف الليل والنهار - الآية بحر اختلاف بنى مقدرة لاتصاله بالواو وتضمن ما قبله اياها وقول الشاعر .

لك عما يداك تجمع ما * تفقه تم غيرك الخزون

أى ثم لفرك أو منفصلا بلا كقوله :

المحب جلد أن يهجرأ * ولا حبيب رافة فيجبرا

أو منفصل بل ونحو أن يقال جىء بزيد وعمرو لو أحدهما . وجوز سيويه فى قولهما اتنى بدابة ولوجار الجر على ضعف ، وفى مقرون بالهمز بعد ما تضمن حرف الجر كأن يقول قائل مررت بزيد فتقول أزيد ابن عمرو أو بهلا كأن يقول بعت بدرهم : فتقول هلا دينار ، أو أن أولاهما الجزائيتين نحو : ما حكي يونس مررت برجل إن لاصالح فطالح على أن تقديره ان لأمر صالح ، فقد مررت بطالح . قال ابن مالك ، وجعل سيويه اضمار الباء بعد ان تضمن ما قبلها اياها أسهل من اضمار رب بعد الواو

وَتَزَادُ مَا كَثِيرًا بَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَالنَّاءِ فَلَا تَسْكُنُهُنَّ عَنْ عَمَلِ الْجَرِّ

فعل بذلك اطرادُه عنده اه : أى وإن كان قد قال انه قبيح ، ويشبه ما رواه يونس مافى البخارى من قول النبي صلى الله عليه وسلم « ومن عنده طعام اثنين فليذهب بثاثة ، وإن أربعة فخافس أو سادس » ويقاس على جميعها خلافا للفراء فى جواب نحو بمن مررت ؟ . قال ابن مالك والصحيح جوازه لقوله صلى الله عليه وسلم « أقربهما منك بابا » بالجر جوابا لمن قالت الى أيهما أهدي ، ولقول العرب : خير لمن قال كيف أصبحت ؟ خذفت الباء وأبقى عملها لأن معنى كيف أى حال ، فاذا جعلوا معنى حرف الجر دليلا كان لفظه أولى اه فهذه الثمانية المواضع المتقدمة يجوز أن يقاس عليها عند ابن مالك . قال أبوحيان وينبغى أن لا يثبت فى القياس عليها لأن أصحابنا نصوا على أنه لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله الا اذا عوض منه ، وذلك فى باب القسم ، وفى باب كم على خلاف وجعلوا قول العرب خير عافاك الله من الشاذ الذى لا يقاس عليه ، وقد يجزى بغير ما ذكر محذوفا كقول الفرزدق :

إذا قيل أى الناس شر قبيلة * أشارت كليب بالاكف الاصابع

أى الى كليب ، ولا يقاس منه الاعلى ما ذكر فى باب من جر تمييز الاستفهامية بمن مضمرة إذا دخل عليها حرف جر نحو بكم درهم اشتريت عبدك : أى بكم من درهم ، وفى باب كان كقول زهير :

بدالى أى لست مدرك ماضى * ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

أى ولا سابق بالباء ، وهذان عطف التوهم وهو لا ينقاس ، وفى باب لا المشبهة بان كقول الشاعر :

ألا رجل جزاء الله خيرا * يدل على محصلة تبت

بالجر بمن مقطرة : أى الأمان رجل ، والصواب ان ذلك مسموع لامقيس ، وما يذكر فى باب القسم من جر لفظ الجلالة بدون عوض حتى سببونه الله لأفعلن بجر الجلالة يريد والله لأفعلن ، والرفع جائز ، ومنع بعضهم له من جهة أنه لا خبر له ضعيف اذ يصح تقديره قسمى ، ويجوز كونه قسمى مبتدأ والجلالة خبر ، والنصب جائز على انه مفعول لفعل محذوف . قال الفارسي : تقديره أحلف الله : أى بالله ، وعند الزجاجى وجاعة ألزم نفسى بمن الله ثم حذف المضاف ، وأقيم المضاف اليه مقامه اه .

[فائدة] قد يفصل فى الضرورة بين حرف الجر ومجروره بظرف كقول الشاعر :

ان عمرا لا خبر فى اليوم عمرو * ان عمرو مخبر الاخوان

أوجار ومجرور كقوله :

رب فى الماس موسر كهديم * وعديم يخال ذا ايسار

وندر فى الترالفصل بالقسم بين حرف الجر والمجرور نحو اشتريت بوالله درهم ونحو رب والله رجل عالم لقيت ، والمضاف والمضاف إليه نحو : هذا غلام والله زيد (وتزاد ما كثيرا بعد من وعن والباء فلا تكفهن عن عمل الجر) وتكون ما حيث زائدة لا محل لها من الاعراب بدليل أن عمل حرف الجر تخطاها الى ما بعدها . قال هليل ، وقيل لها فى مثل ما ذكر نكرة ، وما بعدها بدل منها ، ومثل الثلاثة المذكورة اللام إلا أن زيادة ما بعدها قليلة كقول الأعشى :

نَحْوُ مَا خَطَبَتْهُمْ ، عَمَّا قَلِيلَ ، فَمَا تَقْضِيهِمْ ، وَتُرَادُّ بِمَدِّ الْكَافِ ، وَرُبَّ ، وَالْغَالِبُ أَنْ
تَسْكَنَهُمَا عَنِ الْعَمَلِ فَيَدْخُلَانِ حِينَئِذٍ عَلَى الْجَمَلِ كَقَوْلِهِ :
أَخْ مَا جَدُّهُ لَمْ يَخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ كَمَا سَيَفِ عَمْرٍو لَمْ تَحْنُ مَضَارِبُهُ

الى ملك خير أربابه * فان لما كل شيء قدرا

بريد . فان لكل شيء (نحو مما خطبتهم) هذا مثال لزيادة ما بعد من ، وعرابه من حرف جر
ومازائدة خطيات مجرور بمن ، وعلامة جره كسر آخره ، والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة
(عما قليل) مثال لزيادة ما بعد عن ، وعرابه عن حرف جر ومازائدة ، قليل مجرور بعن وعلامة
جره كسر آخره (فَمَا تَقْضِيهِمْ) مثال لزيادة ما بعد الباء ، وعرابه الباء حرف عطف الباء حرف
جر ومازائدة ، نقض مجرور بالباء والهاء في محل جر بالاضافة ، والأمثلة المذكورة لدخولها على المفرد
فان دخل شيء من هذه الأحرف المقترنة بما على فعل أو جملة اسمية أو لت ما بأنها موصول حرفي ،
والجملة صلها . قاله في التصريح (وتراد) أى ما (بعد الكاف ورب والغالب) أى الكثير (أن
تسكنهما عن العمل) أى عمل الجبر لألهمما يصبران مع ما بمنزلة كلمة واحدة ، وقد يحدث في
الكاف المكفوفة معنى التقليل كما في التسهيل (فيدخلان حينئذ على الجمل) الاسمى والفعلية
والغالب على رب المكفوفة أن تدخل على فعل ماض في اللفظ كاليت الآتي لأن التكتير
والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده ، والمستقبل مجهول ماض في المعنى - نحو ربما يودّ التبين
كفروا - لأنه لما كان محقق الوقوع نزل منزلة الماضي كما تقدم ، وندر دخولها على الجملة الاسمى
كقول الشاعر :

ربما الجامل المؤبل فيهم * وعناجيج ينهنق المهار

و (كقوله : أخ ما جد لم يخزني يوم مشهد * كما سيف عمر ولم تحنه مضاربه)

قاله نهشل بن حرى يرثى أخاه مالكاً ، وهو من الطويل * اللغة الماجد من المجد وهو الشرف
والكرم ، ولم يخزني من الخزي ، وهو النلل والهلوان ، ويوم مشهد أراد به يوم صفين لما قتل أخوه
مالك بها ، وأراد بعمر وعمر بن معديكرب ، وسيفه هو الصمصامة ، والمشهد مصدر ميمي ، ومضاربه
جمع مضرب بكسر الراء ، ومضرب السيف نحو شبر من طرفه ، وجمعه على حد ثابت مفارقة ، وإنما
للإنسان مفرق واحد ، والعرب يقتدون تسمية الجزء باسم الكل فيوقعون الجمع موقع الواحد
وخيانة السيف النبوة عند الضرب به * الاعراب أخ مبتدأ وهو نكرة ، وإنما تخصص بالصفة
أعنى ما جد ولم حرف نفي وبزوم ، يخز فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من
آخره وهو الياء والنون اللو قاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به وفاعله مستتر فيه جوازا
تقديره هو ، وجملة الفعل والقائل والمفعول في محل رفع خبر ، ويجوز أن يكون أخ خبر مبتدا
محذوف : أى هو أخ ، وما جد نعت له ، وجملة لم تخزني نعت ثان يوم ظرف زمان مفعول فيه
متعلق بتخزني ، وهو مضاف ، ومشهد مضاف إليه ، وقوله كما الكاف حرف تشبيه وجبر ، وما كافة
زائدة لا محل لها من الاعراب ، وفي السمين ما في ربما يحتمل وجهين : أحدهما دخولها على

وَقَوْلِهِ رُبَّمَا أُوفِيتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ نَوْبِي شِمَالَاتُ
وَقَدْ لَا تَكْفُهُمَا كَقَوْلِهِ :

رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ . يَبْنَ بَصْرَى وَطَعَنَ نَجْلَاهُ

الأفعال ، والثاني أن مانكرة موصوفة بالجملة الواقعة بعدها ، والعائد على ما محذوف تقديره رب شيء يوده الذين كفروا اه وما ذكره يأتي مثله في ما المتصلة بالكاف ، سيف مبتدأ وعمره مضاف إليه لم يحرف نفي وجزم ، نحن فصل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره ، والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، مضاربه فاعل ، والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة . والمعنى أخي كريم الأصل ما أهانتني ولا أذلتني يوم صفين كما سيف عمرو قد وفي له وما بنا بل أصاب المقتل فيه مدح لسكل من المقتول وآلة القتل التي هي سيف عمرو * والشاهد في قوله كما سيف عمرو حيث كفت ما الكاف عن عمل الجبر (وقوله :

ربما أوفيت في عسلم * ترفعن نوبى شمالات)

قاله جذية الأبرش ، ومن نسبة الى تأبط شرا فقد غلط وهو من اللديد * اللغة أوفيت : أى نزلت والعلم الجبل : كذا قال الأزهري والعيني . وفي القاموس : أوفى عليه أشرف اه . وفي شرح أبيات الخبيص المراد أوفيت على مكان عال في جبل لأن الزاين للقوم يقرب على أعلى الأماكن اه وعلى هذا ففي بمعنى على : أى ربما أوفيت على جبل ، وقد جاء في صحيح البخارى أوفى رجل على جبل سلع . قال شرح الحديث : أى صعد وارتفع اه وترفعن بسكون الون أصله ترفع زيدت فيه نون التوكيد الخفيفة وشمالات بفتح الشين جمع شمال ، وهى الريح التى تهب من ناحية القطب * الاعراب رب حرف قليل وجرو وما كافة أوفيت فعل وفاعل في علم جار ومجرور متعلق بأوفيت ، ترفعن فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، نوبى مفعول مقدم شمالات فاعل ، والمعنى كثيرا من الأوقات أشرفت على مكان عال من جبل لأنظر إلى العدو ماصنع لأرجع الى قومي فأخبرهم ، فيه وصف نفسه بالشجاعة وأنه كثيرا ما يكون ريثة لقومه وطلبة لهم ، وفيه وصف له بالقوة والحلادة أيضا من حيث انه بالغ في الارتفاع على الجبل حتى رفعت ربح الشمال ثوبه * والشاهد في قوله ربما ، فإن ما دخلت على رب وكفتها عن العمل ، ودخلت على الجملة الفعلية (وقد لا تكفهما) ما بدخولها عليهما فيبقى عملهما الجبر معها (كقوله :

ربما ضربة بسيف صقيل * بين بصرى وطعنة نجلاه)

قاله عدى بن أبى الدغفاء الغساني من قصيدة من الخفيف * اللغة السيف الصقيل ، والمصقول المجلج ، وبصرى بضم الموحدة بلدة بالشام كرسى حوران . قاله الأزهري والعيني . وفي القاموس بصرى كجبل بلدة بالشام اه وهى التى أضادت قصورها للنور الذى ظهر ليلة المولد النبوى والنجلج بالجم والمدة الواسعة البيئة الاتساع * الاعراب رب حرف قليل وجرو ، ومازائدة غير كافة ، ضربة مجرور برب وعلامة جره كسر آخره ، بسيف جار ومجرور ، صقيل صفة ، بين طرف مكان وبصرى مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره الفتح نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف

وَقَوْلِهِ وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ سَكَ النَّاسِ بِجُرْمٍ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ
(فصل) وَأَمَّا الْمُخْفُوضُ بِالْإِضَافَةِ فَتَنْحَوُ غَلَامٌ زَيْدٌ

والمانع له من الصرف علة تقوم مقام علتين ، وهي ألف التأنيث المقصورة وأضيفت بين إلى بصرى لاشتغالها على أما كن أو على تقدير مضاف : أى أما كن بصرى ، وقوله وطعنة بالجبر معطوف على ضربة وعلامة جره كسر آخره ، ونجلاء صفة لطعنة ، والمعنى كثير ما باشر الحروب ، وكان منه بين جهات بصرى ضربة بالسيف أو طعنة واسعة بالرمح يصف نفسه بالشجاعة والإقدام والتدمير للعدو ، والشاهد فى ربما ضربة حيث دخلت ماعلى رب ولم تكفها عن عمل الجبر وهو قليل (وقوله :

وننصر مولانا ونعلم أنه * كما الناس مجرم عليه وجارم)

قاله عمرو بن البراقة النهي بالنون المكسورة من قصيدة من الطويل * اللة المولى له معان نحو العشرين ، وأقرها ها أن يكون بمعنى الصاحب أو المالك لأمره كالوالى ، والمجروح من الجرم ، وهو الاثم والظلم ، ويرى مظلوم عليه وظالم * الاعراب الواحرف عطف ننصر فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، مولى مفعول به وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ونا ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ، ونعلم معطوف على ننصر أن يفتح الهزمة حرف توكيد ونصب ، الهاء اسمها ، الكاف حرف جر ، ومازائدة غير كافية ، الناس مجرور بالكاف فى محل نصب على ، الحال من مجروح متعلق بواجب الحذف تقديره كائنات ومجروح بالرفع خبر أن ، وهو اسم مفعول يرفع نائب الفاعل وعليه جار ومجرور فى محل رفع نائب الفاعل ، وجارم معطوف على مجرم . والمعنى ننصر مستولى أمرنا فى الحروب ، ونحن نعلم أنه مظلوم وظالم كالناس فى عدم العصمة * والشاهد فى كما الناس حيث دخلت ما على الكاف ولم تكف عملها فلها جرت الناس .

فصل : فى الثانى من المخفوضات

(وأما المخفوض بالاضافة) وهى لغة مطلق الاسناد . قال امرؤ القيس :

فلما دخلناه أضفتنا ظهورنا * إلى كل حارى جديد مشطب

أى أسندا ظهورنا إلى كل رجل مسوب للحيرة مخطط فيه طرائق * واصطلاحا اسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثانى من الأول منزلة التنوين ، وفى حواشى التسهيل لابن هشام : الاضافة لغة الامالة ، يقال أضفت ظهري إلى الحائط : أى أملتة اليه ، وهذا خبر من قول بعضهم : الاسناد تمسكا بقول الشاعر ، وذكر البيت ، إذ ليس يتمتع أن يفسر بأملنا ، ويتمتع أن يفسر بالاسناد قولهم : قضيت الشمس للغروب ، وتسمية الضيف ضيفا اه ، وعلى هذا فمعناها عرفنا ضم اسم إلى آخر بتنزيله من الأول منزلة التنوين (فنحو غلام زيد) فزيد مخفوض باضافة غلام إليه ، ويسمى الأول مضافا والثانى مصافا إليه ، وقضية كلاهم ، أن المضاف إليه مجرور مطلقا ، وأما نحو - وأسأل القرية -

وَيَجِبُ تَجْرِيدُ الْمُضَافِ مِنَ التَّنْوِينِ كَمَا فِي غَلَامٍ زَيْدٍ وَمِنْ نُوفَى التَّنْثَنِيةِ وَالْجَمْعِ نَحْوُ
غَلَامًا زَيْدٍ، وَكَاتِبُو عَمْرٍو. وَالْإِضَافَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: مِنْهَا مَا يَقْدَرُ بِاللَّامِ وَهُوَ الْأَكْثَرُ

فأما لما حذف المضاف وهو مفعول، أسأل ناب المضاف إليه منه فاشتصبت انتصابه (ويجب) عند
إرادة الإضافة (تجريد المضاف من التنوين) ظاهرا كان (كما في غلام زيد) إذ أصله غلام
زيد، فلما قصدت إضافة الغلام لزيد أزلت التنوين وحذفت اللام وصار غلام زيد، أو مقدر نحو
كم عبد ملكت، ونحو هذه دراهم زيد، فكم مبنية، ودرهم غير منصرف فلا ينونان، فإذا
أضيفا كما في المثالين، فالتنوين فيهما مقدر (و) يجب أيضا تجريد المضاف (من نونى التننية والجمع)
المذكر السالم لأنهما يشبهان التنوين من حيث انهما يليان علامة الاعراب كالتنوين، وذلك (نحو
غلاما زيد) وإعرابه غلاما خبر مبتدا محذوف تقديره هذان وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة
لأنه مثنى، وزيد مضاف إليه (وكاتبو عمرو) وإعرابه كاتبو خبر مبتدا محذوف تقديره هؤلاء
وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم، وعمرو مضاف إليه، ومثل التننية والجمع
ما حل عليهما نحو أنا زيد وعمر بن الخطاب نون المفرد، وجمع التكسير نحو هذا بستان زيد،
وهؤلاء شياطين الانس فانها لا تحذف للإضافة لاتقاء مشابهتها للتنوين، وإنما وجب تجريد
المضاف من التنوين والنون المذكورة لأنهما يدلان على كمال الاسم، والإضافة تدل على نقصانه،
والشيء الواحد لا يكون كاملا وناقصا في حالة واحدة، ولأن الإضافة تدل على الاتصال، والتنوين
يدل على الانفصال، فلا يجمع بينهما، وما أحسن قول بعضهم :

كأنى تنوين وأنت إضافة * خيث ترانى لا تحل مكانيا

وأحسن منه قول الآخر :

وكنا خمس عشرة فى التثام * على رغم الحسود بغير آفة

فقد أصبحت تنويننا وأضحى * حبيبى لاتفارقه الاضافة

والألف منهما قول الآخر :

علمته باب المضاف تفاولا * ورقبته يغريه بالتنوين

وقد سمع اثبات النون فى ضرورة الشعر كقوله : * هم القائلون الخير والأمرونه *
[تنبيه] يجب أيضا تجريد المضاف من الألف واللام، فلا يقال الغلام زيد بالإضافة الا اذا كان
المضاف صفة مشبهة، أو مجموعة جمع مذكر سالما : كالضارب زيد، والصارب زيد، أو مضافا الى
ما عرفت بالألف واللام، كالضارب الرجل، أو الى مضاف الى ما فيه الألف واللام نحو الضارب رأس
الرجل، فانه يجوز حينئذ اثبات الألف واللام فى المضاف، ومن ذلك قوله تعالى - والمقيم الصلاة -
وأما ما أجازوه الكوفيون من الثلاثة الأتواب، والخمسة الدراهم، والمائة الدينار فصعيف قياسا
واستعمالا، وأما قوله صلى الله عليه وسلم « بالألف الدينار » فليس الدينار فيه مضافا إليه بل بدلا
(والإضافة على ثلاثة أقسام : منها ما يقدر باللام) المفيدة للإلتصاف أو الاختصاص (وهو الأكثر) فى
كلامهم لأنها الأصل فى الإضافة بدليل أن كل إضافة امتنع جعلها بمعنى من أوفى تكون بمعنى اللام،
ولذلك اقتصر عليها الزجاجى، ثم تارة تكون بمعنى اللام تحقيقا، وذلك حيث يمكن الطوق بها

نحو غلام زيد وثوب بكر . ومنها ما يقدر بمن ، وذلك كثير نحو ثوب خز ، وباب ساج ، وخاتم حديد ، ويجوز في هذا النوع نصب المضاف إليه على التمييز كما تقدم في بابه ، ويجوز رفعه على أنه تابع للمضاف . ومنها ما يقدر بـي ، وهو قليل

(نحو غلام زيد وثوب بكر) أى غلام لزيد وثوب لبكر ، وتارة بمعنى اللام قدرا ، وذلك حيث لا يمكن النطق بها لكون المضاف لا يفارقه الاضافة نحو : ذمال ، وعند زيد ، وبع بكر ، واختيار هذا بأن يؤتى مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه ، كصاحب ، ومكان ، ومصاحب ، فانه يتأتى فيه معنى اللام أو لفظها ظاهرا .

[نفيه] لا يقتضى كون الاضافة بتقدير أحد معانى الأحرف الثلاثة أن يكون معناها مع ذكر الحرف ، فليس معنى غلام زيد غلام لزيد كما يوهمه قولهم هنا فى مثل غلام زيد انه بتقدير غلام لزيد كما نه عليه الرضى ، ولا يلزم فيها هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها ، بل تكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام ، فقولك طور سيناء ، ويوم الأحد بمعنى اللام ، ولا يصح اظهار اللام في مثله انتهى . قال الهمامى : فليس قولهم معنى غلام زيد غلام لزيد تفسيراً مطابقاً من كل وجه لأن معنى المعرفة غير معنى السكرة قطعاً ، وانما قصدوا الى تفسير معنى الاضافة خاصة من جهة الملك ، والاختصاص لامن جهة أخرى اه ومنها ما يقدر بمن البانية (وذلك كثير) ان حسن تقديرها مع صحة الاخبار عن الأول بالثاني ، وكان الأول فيه بعض الثاني (نحو ثوب خز وباب ساج وخاتم حديد) فان الثوب بعض الخبز ، والباب بعض الساج ، والخاتم بعض الحديد ، ويصح أن يقال فيه ثوب من خز ، وهذا الثوب خز ، وباب من ساج ، وهذا الباب ساج ، وخاتم من حديد ، وهذا الخاتم حديد ، فخرج نحو زيد ، فان تقدير من فيه ، وان كان يحسن ، لكن الاضافة فيه بمعنى اللام لأنه لا يصح الاخبار بزيد عن يده ، إذ لا يقال هذه اليد زيد ، فاصافها من اضافة الجزء الى كله . قال ابن مالك : ومن هذا النوع : أى الذى على معنى من اضافة الأعداد الى المعدودات ، والمقادير الى المقترات بحكى غيره أن ابن السراج يقول فى اضافة العدد الى المعدوداتها معنى من ، والفارسي يقول هى بمعنى اللام ، وانما اتفقا فى اضافة عدد الى عدد أنها بمعنى من (ويجوز فى هذا النوع) أى المقتر بمن (نصب المضاف اليه على التمييز) فتقول هذا خاتم حديد ، وثوب خز ، وباب ساج لأن المضاف اليه فيه فرع عن التمييز (كما تقدم فى بابه) أى التمييز ، وقيل انه منصوب على الحال ، ويلزم عليه وقوع الحال جامدة لازمة : أى غير منتقلة ، ويلزم عليه أيضا مجيئها من السكرة ، وكل ذلك خلاف الغالب فيها (ويجوز رفعه على أنه تابع للمضاف) اما نعت له بتأويله بالمشق ، أو بدل منه بدل كل ، أو عطف بيان عليه بناء على جويانه فى النكرات كما باتى ، ويؤخذ من كلامه أرجحية الاضافة على غيرها (ومنها ما يقدر بـي) الظرفية كما ذهب اليه ابن الحاجب والجرجاني ، واختاره ابن مالك . وقال أغفل أكثر النحويين هذه الاضافة وهى ثابتة فى النصيب بالقل الصحيح ، ولا يصح غير فى فى شواهدا الابتكاف (وهو قليل) أى لكون الجمهور من النحويين لم يذكره . قل الأزهرى : لأنه لم يذكره الا ابن مالك نعتا لظاهرة قليلة اه . وضابط الاضافة التى تكون بمعنى فى أن يكون الثانى ، وهو المضاف اليه ظرفا

نحو: بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ، وَيَاصَاحِبِي السَّجْنِ . وَالْإِضَافَةُ نَوْعَانِ : لَفْظِيَّةٌ ، وَمَعْنَوِيَّةٌ . فَالْأَفْظِيَّةُ ضَابِطُهَا أَمْرَانِ : أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ صِغَةً ، وَأَنْ

لِلأَوَّلِ ، وَهُوَ الْمُضَافُ سِوَاكَانِ زَمَانًا أَوْ مَكَانًا ، فَالزَّمَانُ (نحو بل مكر الليل) فالليل ظرف للمكر ، والتقدير مكر في الليل ، وإعرابه بل حرف إضراب وعطف ، مكر فاعل لفعل محذوف تقديره ، بل صَدَنَّا مكر الليل ، والليل مضاف إليه وعلامة جرّه كسر آخره ، ويجوز أن يكون مكر خبرا لمبتدأ محذوف : أي سبب كفرنا مكركم ، أو بالعكس : أي مكركم سبب كفرنا ، ولكن الأول أولى ، وفي أبي السعود مالفظة - بل مكر الليل والنهار - إضراب عن إضرابهم وإبطال له ، ومكر فاعل فعل محذوف : أي بل صَدَنَّا مكركم بنا في الليل والنهار ، فحذف المضاف إليه ، وأقيم مقامه الظرف انساعا ، وجعل ليلهم ونهارهم ما كرين على الاسناد المجازي ، وقوله - إذ تأمرونا - ظرف للمكر أي بل مكركم الدائم وقت أمركم لنا اه . وفي السمين إضافة المكر الى الليل والنهار : اما على الاسناد المجازي كقولهم : ليل ما كرفيكون مصدرا مضافا لمرفوعه ، وإما على الاتساع في الظرف فجعل كالمفعول به فيكون مضافا لمنصوبه ، وهذا أحسن من قول من قال ان الإضافة بمعنى في : أي في الليل لأن ذلك لم يثبت في غير محل النزاع اه (و) المسكان نحو (ياصاحبي السجن) فالسجن ظرف للصاحبين ، والتقدير ياصاحبي في السجن ، وإعرابه ياحرف نداء ، صاحبي منادى مضاف وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه متنى ، وهو مضاف ، والسجن مضاف ، ونفي جهور النحاة هذا القسم ، قالوا : وما أروهم معنى في فهو محمول على أن الإضافة فيه بمعنى اللام مجازا كحديث « فلا تعبدون أعلم من عالم المدينة » ، وقول العرب في عثمان : شهيد الدار ، وفي الحسين : قاتل كربلاء ، وقوله تعالى - تربص أربعة أشهر - وغير ذلك من الشواهد التي ذكرها البدر ابن مالك رجه الله تعالى . قال الرضي : فالأولى أن تقول في نحو ضرب اليوم ، وقتل كربلاء انها بمعنى اللام كما قاله باقي النحاة ، ولا تقول إضافة الظروف الى الظرف بمعنى في لأدنى ملابساة واختصاص تنكفي في الإضافة بمعنى اللام كقول أحد حاملي الخشب لصاحبه خذ طرفك ، ونحو كوكب الخرقاء لسهيل ، وهي التي يقال لها الإضافة لأدنى ملابساة ، فتقول كلما لم يكن المضاف إليه جنس المضاف من الإضافة المحضة فهو بمعنى اللام ، وكل إضافة كان المضاف إليه فيها جنس المضاف ، فهو بتقدير من ولا ثالث لهما اه (والإضافة نوعان : لفظية) أي منسوبة لفظا لفادتها أمرا لفظيا كما سيأتي (ومعنوية) أي منسوبة الى المعنى لفادتها أمرا معنويا في المضاف كما سيأتي أيضا ، ثم عبارته تقتضي أن اللفظة كالمعنوية في جريان التقدير بالحرف وليس كذلك ، وإنما هو في الإضافة المعنوية خاصة كما قاله أبو حيان في شرح التسهيل وغيره . قال وذهب بعضهم الى أن الإضافة اللفظية تقتدر معنى اللام لظهورها نحو - فعال لما يريد - مصدقا لما معهم - ورد بعدم أطرادها إذ لا يسوغ في الصفة المشبهة . ونقل الشاطبي القول بالتقدير فيها عن ابن جني . وقال الشاويين انه لا بد منه ، وإن ظاهر كلام النحاة متأول : لكن الذي جرح اليه الفاكهي ، واقتضاه كلام ابن هشام في متن القطر هو ما قاله أبو حيان (فاللفظة ضابطها أمران) : أمر في المضاف ، وأمر في المضاف إليه ، فالأول (أن يكون المضاف صفة) تشبه المضارع في كونها للحال أو الاستقبال (و) الثاني (أن

يَكُونُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْمُولًا لِتِلْكَ الصِّفَةِ ، وَلِذَا يُدْعَى بِالصِّفَةِ اسْمُ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ ضَارِبُ زَيْدٍ
وَأَسْمُ الْمَفْعُولِ نَحْوُ مَضْرُوبُ الْعَبْدِ ، وَالصِّفَةُ الْمُسَبَّحَةُ نَحْوُ حَسَنُ الْوَجْهِ . وَالْمَعْنَوِيَّةُ مَا انْتَفَى
فِيهَا الْأَمْرَانِ نَحْوُ غُلَامٌ زَيْدٍ ، أَوِ الْأَوَّلُ نَحْوُ إِكْرَامُ زَيْدٍ ، أَوِ الثَّانِي قَطْعُ نَحْوُ كَاتِبُ الْقَاضِي ،

يكون المضاف اليه قبل الاضافة ، والا فكل اضافة المضاف اليه فيها مفعول للمضاف حال الاضافة
على الأصح (معمولا لتلك الصفة) اما فاعلها في المعنى ، وذلك في الصفة المشبهة ، أو نائب فاعلها
وذلك في اسم المفعول ، أو مفعولها وذلك في اسم الفاعل (والمراد بالصفة اسم الفاعل) المضاف
لمفعوله (نحو ضارب زيد) وعرابه ضارب خبر مبتدا محذوف : أي هذا ضارب ، وضارب اسم فاعل
يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وهو مضاف
ومفعوله مضاف اليه ولا بد من تقدير الآن أو غدا لما سيأتي في باب ، وحذفه المصنف اتكالا
على ماسيأتي (واسم المفعول) المضاف لمفعوله (نحو مضروب العبد) وعرابه مضروب خبر مبتدا
محذوف : أي هذا مضروب العبد ، ومضروب اسم مفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل
وينصب للمفعول ، وهو مضاف ونائب الفاعل مضاف اليه ولا بد من تقدير الآن أو غدا كما
في الأول (والصفة المشبهة) باسم الفاعل المضافة لفاعلها في المعنى (نحو حسن الوجه) وعرابه
حسن خبر مبتدا محذوف : أي هذا حسن ، وحسن صفة مشبهة باسم الفاعل تعمل عمل الفعل
ترفع الفاعل وتنصب المفعول وفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وهو مضاف والوجه مضاف اليه
(و) الاضافة (المعنوية ما انتفى فيها الأمران) أي كون المضاف صفة ، وكون المضاف اليه معمولا
لها قبل الاضافة (نحو غلام زيد) وعرابه غلام خبر مبتدا محذوف : أي هذا غلام ، وزيد
مضاف اليه (أو) انتفى (الأول) وهو كون المضاف صفة (نحو إكرام زيد) وعرابه إكرام
خبر مبتدا محذوف تقديره هذا إكرام زيد ، وإكرام مصدر يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل
وينصب للمفعول وهو مضاف ، ومعموله مضاف اليه إذ يحتمل أنه من اضافة المصدر لفاعله ، وأنه
من اضافة المصدر لمفعوله ، ويكون التقدير إكرامه زيدا ، ثم ما جزم به المصنف من أن اضافة
المصدر معنوية هو الذي جزم به الأزهري وغيره لأنه ليس صفة خلافا لابن طاهر وابن الطراوة
وابن الدهان ، ويدل لما ذكره المصنف نعتة بالمعرفة في قول الشاعر :

إن وجدى بك الشديد أرائى * عاذرا بك من عهدت عذولا

فوصف وجدى وهو مصدر مضاف لياء المتكلم بالشديد (أو) انتفى (الثاني فقط) وهو كون
المضاف اليه معمولا لتلك الصفة (نحو كاتب القاضي) فكاتب وإن كان صفة لكنها غير مضافة
لمعمولها لأن قولك ضارب زيد في قوة قولك يضرب زيدا ، وهذا ليس في تقدير يكتب القاضي
واما هو في تقدير كاتب للقاضي ، فاضافته معنوية ، ومثله هذا ضارب زيد أس لأن اسم الفاعل
لا يعمل اذا كان بمعنى الماضي ، وكذا نحو هذا مضروب زيد لأن المضاف ليس معمولا للمضاف ،
ومن الاضافة المعنوية اضافة الطرف مطلقا كعندك - ويومهم بارزون - واطافة المصدر للمفعول له
كزرنك إكرامك ، واطافة الموصوف لصفته ، كسجدر الجامع وربيع الأول ، وقلة الحماة ،

وَتُسَمَّى هَذِهِ الْإِضَافَةُ مَحْضَةً ، وَتُقَيَّدُ تَعْرِيفُ الْمُضَافِ إِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْرِفَةً نَحْوُ غُلَامٌ زَيْدٌ ، وَتَخْصِيصُ الْمُضَافِ إِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ نَسْكَرَةً نَحْوُ غُلَامٌ رَجُلٌ ،

ودار الآخرة ، وصلاة الأولى وإضافة الصفة لموصوفها كجود قطيفة ، وكرام الناس ، وإضافة اسم التفضيل ، نحو زيد أفضل القوم لأنه لا يشبه الفعل عند الأكثرين خلافاً لابن السراج ، ونحو مررت برجل أفضل القوم لا ينافي ما ذكر لأن أفضل بدل من رجل لانت له لئلا يلزم عليه وصف النسكرة بالمعرفة (وتسمى هذه الإضافة محضة) أي خالصة من تقدير الانفصال لأن قولنا غلام زيد ليس في تقدير غلام زيد ، بخلاف الإضافة اللفظية ، فانها في تقدير الاتصال كإسأني ، وتسمى الإضافة المحضة أصافة معنوية لأنها تفيد أمراً معنوياً كما قال (وتفيد تعريف المضاف) بالمضاف إليه (ان كان المضاف إليه معرفة نحو غلام زيد) مشاراً به إلى غلام معين لأن هيئة التركيب الإضافي موضوعة للدلالة على معلومية المضاف ، ومحل مقاله المؤلف اذا لم يكن المضاف شديد الإبهام كخير ومثل ، وخدن ، وشبه ، ونظير ، وترب ، وحسب ، فهذه كلها لا تفيد التعريف لتوغلها في الإبهام ولأن إضافتها للتخفيف لأنها تنسب اسم الفاعل ، فان غيرك بمعنى مغاييرك ، ومثلك بمعنى مماثلك ، والأصح أنها اذا أضيفت فإضافتها معنوية مفيدة للتخصيص ، وقضية إطلاق الجمهور أن غير ومثل لا تعترف بالإضافة وان وقعت بين ضدين ، وهو الأصح . وقال ابن مالك غير ومثل قديني بهما مغايرة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما ، وأكثر ما يكون اذا وقعت بين ضدين كقوله تعالى - غير المغضوب عليهم - ومثل ذلك ما كان موضعه مستحقاً لنسكرة لا تقبل التعريف كجاء وحده ، ورب رجل وأخيه ، وكما ناقة وفصيلها ، ولا أباه ، وكلته فاه إلى - فهذه الإضافات إلى المعرفة يجب تأويلها بنسكرة لأن الحال ومحذور رب وكم ، ومعمول لا النافية لا تكون معارف ، فلا يعترف المضاف بالمضاف إليه في هذه المسئلة ولا في التي قبلها . هذا وفي إعراب نحو لا أباه ولا أخاه مذهب أحسنها ما أشار إليه ابن هشام في الشذور أن أباً مضاف إلى ما بعد اللام ، والخبر محذوف ، واللام زائدة بين المتضامتين تحسناً للفظ ورفعاً لوقوع اسم لا معرفة في الظاهر والدليل على زيادتها أنها قد جاءت محذوفة في قول الشاعر :

أبالموت الذي لا بد أني * ملاقي لا أباك نخوفني

قال العصامي : وهذا مذهب سيبويه والجمهور (و) تفيد (تخصيص المضاف) بالمضاف إليه (ان كان المضاف إليه نسكرة نحو غلام رجل) فغلام قبل الإضافة نسكرة خالية عن التخصيص ، فلما أضيف إلى النسكرة تخصص بها ، والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف ، فن غلام رجل أخص من غلام ، ولكنه لم يميز بعينه كما يميز غلام زيد ، فالتخصيص حينئذ لتقليل الاشتراك الكائن في النسكرة ، فغلام قبل إضافته يحتمل أن يكون غلام رجل وغلام امرأة ، فاذا أضفته إلى أحدهما خرج الآخر ، والتعريف رفع الاشتراك الكائن فيها ، وتكون هذه الإضافة المحضة مفيدة للتعريف أو للتخصيص ، ويجب تجريد المضاف من التعريف ان كان معرفة ، فان كان ذا لام حذفت لانه كما تقدم في شرح قول المتن ، ويجب تجريد المضاف من التووين الخ ، فلا يقل الغلام زيد ، وان كان علماً نكر : أي قصد فيه الشيع كالنسكرة نحو هذا زيداً وذلك عركم فلا يصح

وَأَمَّا الْإِضَافَةُ اللَّفْظِيَّةُ فَلَا تُقَيَّدُ تَعْرِيفًا وَلَا تَخْصِيصًا ، وَإِنَّمَا تُقَيَّدُ التَّخْفِيفُ فِي اللَّفْظِ ، وَتُسَمَّى
غَيْرَ مُخَصَّةٍ . وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ بِالْمُضَافِ ، لَا بِالْإِضَافَةِ .

ذلك إلا أن قدر كون زيد وعمرو واحدا من المسمين بذلك الاسم ، وأما المضمرات والموصولات
وأسماء الاشارة فيمتنع اضافتها لاستحالة سلب التعريف عنها فلا يمكن تقدير الشياخ فيها ، ولا يجوز
اضافة المعرفة الى النكرة لأن الاضافة الى النكرة تفيد التخصيص ، فلو اضيفت المعرفة الى
النكرة لكان المطلوب الأدنى الذي هو التخصيص مع وجود الأعلى وهو التعريف فتكون
الاضافة فيه لغوا .

[تنبيه] من الأسماء ما يجب اضافته : اما لفظا ومعنى كليك وشذت اضافتها للظاهر وللضمير الغائب ،
وقصارى وقصار ، ومعناها غاية الشيء ، ولدى ، ويد ، وسوى ، وعند ، وحيث ، وذى بمعنى
صاحب ، وأولات ، وكلا ، وكلنا ، ومع ، ولدن . واما معنى فقط بأن يجوز حذف المضاف اليه مع نية
معناه ، كبعض ، وكل ، وسبحان ، واذا ، وغير ، ومثل ، وقبل ، وبعد ، وحسب ، ودون ،
والجهات الست غالبا ، واذا حذفت المضاف من هذه كلها خلفه المضاف اليه في الاعراب وغيره (وأما
الاضافة اللفظية) وهي اضافة الوصف الى معموله (فلا تفيد) المضاف (تعريفا) بدليل وقوع المضاف
فيها صفة للنكرة في نحو قوله تعالى - هديا بالغ الكعبة - فهديا نكرة منصوبة على الحال وبالغ نعتها
ولو كانت اضافته مفيدة للتعريف لما صح جعله نعتا لهديا ، وحالا في قوله تعالى - ثاني عطفه - فثاني
بالنصب حال من الضمير المستتر في يجادل من قوله تعالى - ومن الناس من يجادل في الله بغير علم -
والحال واجب التنكير ، والأصل عدم التأويل ، ولينحول رب عليه في قول الشاعر :

يارب غابطنا لو كان يطلبكم * لاقى مباحدة منكم وحرما

(ولا) تفيد المضاف أيضا (تخصيصا) بدليل ان أصل قولك ضارب زيد بالجزم ضارب زيدا
بالنصب ، فالاختصاص بالمعمول موجود قبل الاضافة فلم تحدث الاضافة تخصيصا (وانما تفيد) هذه
الاضافة اللفظية أمرا لفظيا ، وهو (التخفيف في اللفظ) لان الأصل في الصفة أن تعمل النصب
ولكن الخفض أخف منه اذلاتونين معه ولانون قاله في المغني ، خيفئذ فقولك ضارب زيد بالخفض
أخف من قولك ضارب زيدا بالنصب ، وضاربو زيد بالخفض أخف من قولك ضاربون زيدا بالنصب
وكلاهما جائز ولكن هذه الاضافة تفيد التخفيف فقط ، وجاز نحو الضارب بازيد والضاربو بكر لوجود
التخفيف وامتنع نحو الضارب زيد لعدم وجود التخفيف خلافا للقراء في اجازته اضافة الوصف المحلى
بال الى المعارف كلها سواء كان تعريفها بالعلية أم الاشارة أم غيرهما كالضارب زيد والضارب
هذا (وتسمى) هذه الاضافة أيضا (غير مخضة) أى غير خالصة لانها في نية الانفصال لان نحو
ضارب زيد مثلا في تقدير ضارب هو زيد فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرا
فهو الأزهرى . وقال العصامي لأنها في نية الانفصال لان أصل ضارب زيد مثلا ضارب زيدا (والصحيح)
من أقوال ثلاثة للنحاة في الجار للمضاف اليه (أن المضاف اليه مجرور بالمضاف) لاتصال الضمير به
والضمير لا يتصل الابعامله (لابلالاضافة) على ما هو المشهور بين العربيين فاتهم يقولون في نحو غلام
زيد غلام منضاف وزيد مضاف اليه مجرور بالاضافة ويقولون في نحو غلامه الهاء ضمير متصل

وَتَابِعُ الْمُخْفُوضِ يَأْتِي فِي التَّوَابِعِ .

باب اعراب الأفعال

تَقَدَّمَ أَنَّ الْفِعْلَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ : مَاضٍ ، وَأَمْرٌ ، وَمُضَارِعٌ ، وَأَنَّ الْمَاضِيَ وَالْأَمْرَ مَبْنِيَانِ ، وَأَنَّ الْمُضَرَّبَ مِنَ الْأَفْعَالِ هُوَ الْمُضَارِعُ ، إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِنَوْنِ الْإِنَاءِ وَلَا نَوْنِ التَّوَكِيدِ الْمُبَاشِرَةِ لَهُ ، وَأَنَّ الْفِعْلَ يَدْخُلُهُ مِنْ أَنْوَاعِ الْأَعْرَابِ ثَلَاثَةٌ : الرَّفْعُ ، وَالنَّصَبُ ، وَالْجَزْمُ . إِذَا عَلِمَ ذَلِكَ فَالْأَعْرَابُ خَاصٌّ بِالْمُضَارِعِ ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ فَيَنْصِبُهُ ، أَوْ جَازِمٌ فَيَجْزِمُهُ نَحْوُ : إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ،

فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِالْإِضَافَةِ ، وَإِنَّمَا ضَعْفُ كَوْنِهَا عَامِلُ الْجَرِّ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ لَانْهَا مَعْنَى الْمُضَافِ لَفْظٌ وَالْمُضَافُ لَفْظٌ أَوْفَى . وَقِيلَ إِنَّ الْجَرَّ بِالْحَرْفِ الْمُقَدَّرِ ، وَرَدَّ بَانَ أَضْهَارُ الْجَارِ ضَعِيفٌ ، وَلَآنَ مَعْنَى غِلَامٍ زَيْدٌ غَيْرُ مَعْنَى غِلَامٍ لَزَيْدٍ كَمَا تَقَدَّمَ (وَتَابِعُ الْمُخْفُوضِ) مِنْ نَعْتٍ وَغَيْرِهِ (يَأْتِي فِي التَّوَابِعِ) إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَهِيَ النَعْتُ ، وَعَطْفُ الْبَيَانِ ، وَالتَّوَكِيدُ ، وَالْبَدَلُ ، وَعَطْفُ النِّسْقِ ، كَثَرَتْ بِأَخِيكَ الْكَرِيمِ أَبِي مُحَمَّدٍ نَفْسُهُ رَجُلٌ صَالِحٌ وَرَجُلٌ آخَرُ .

باب اعراب الأفعال

أَيُّ الْمُضَارِعَةِ قَالَ فِي الْأَفْعَالِ الْعَهْدُ إِذَا لَعِبَ مِنْ الْأَفْعَالِ غَيْرَهَا (تَقَدَّمَ) : أَيُّ فِي صَدْرِ هَذِهِ الْمَقْدَمَةِ (أَنَّ الْفِعْلَ) : أَيُّ مِنْ حَيْثُ هُوَ (ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ) لِأَرْبَاعٍ لَهَا (مَاضٍ وَأَمْرٌ وَمُضَارِعٌ ، وَ) تَقَدَّمَ (أَنَّ الْمَاضِيَ وَالْأَمْرَ مَبْنِيَانِ) عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِيهِمَا (وَأَنَّ الْمُضَرَّبَ مِنَ الْأَفْعَالِ هُوَ الْمُضَارِعُ) لَكِنْ إِنَّمَا يُعْرَبُ (إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِنَوْنِ الْإِنَاءِ) فَإِنْ اتَّصَلَ بِهَا بَنِيَ عَلَى السَّكُونِ نَحْوُ الْفُسْوَةِ بِقَمْنٍ وَالْوَالِدَاتِ بِرَضَعْنِ - (وَلَا نَوْنُ التَّوَكِيدِ الْمُبَاشِرَةِ لَهُ) مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ لَفْظِي وَلَا تَقْدِيرِي فَإِنْ اتَّصَلَ بِهَا بَنِيَ عَلَى الْفَتْحِ نَحْوُ - لِيَنْبِذَنَّ - لَا كَيْدَنَّ - (و) تَقَدَّمَ (أَنَّ الْفِعْلَ) : أَيُّ الْمُضَارِعِ (يَدْخُلُهُ مِنْ أَنْوَاعِ الْأَعْرَابِ) الْأَرْبَعَةُ الَّتِي هِيَ الرِّفْعُ وَالنَّصَبُ وَالْخَفْضُ وَالْجَزْمُ (ثَلَاثَةٌ) لِغَيْرِ : (الرِّفْعُ) بِحَرَكَةِ نَحْوِ يَقُومُ ، أَوْ حَرَفِ نَحْوِ لَنْ يَقُومَ ، أَوْ حَرَفِ نَحْوِ لَنْ يَفْعَلَ (وَالْجَزْمُ) بِحَرَفِ حَرَكَةِ نَحْوِ لَمْ يَقُمْ ، أَوْ بِحَرَفِ حَرَفِ نَحْوِ لَمْ يَفْعَلَ (إِذَا عَلِمَ ذَلِكَ) أَيُّ إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ أَيُّهَا الضَّالِّبُ (فَالْأَعْرَابُ) الْمَذْكُورُ الَّتِي هِيَ الرِّفْعُ وَمَابَعْدَهُ (خَاصٌّ بِالْمُضَارِعِ) فَلَا يَدْخُلُ الْمَاضِيَ وَلَا الْأَمْرَ (وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا) إِجْمَاعًا إِذَا تَجَرَّدَ مِنَ النَّصَبِ وَالْجَزْمِ وَسَلِمَ مِنْ نَوْنِ التَّوَكِيدِ وَالْإِنَاءِ وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي تَحْقِيقِ الرَّافِعِ لِمَا هُوَ عَلَى أَقْوَالٍ : وَأَعْجَبَهَا مَا هُوَ جَارٍ عَلَى أَلْسِنَةِ الْعَرَبِيِّ أَنَّ الرَّافِعَ لَهُ تَجَرُّدٌ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَزْمِ ، وَبِهِ قَالَ الْفَرَّاءُ وَغَيْرُهُ مِنْ حَذَاقِ السَّكُوفِيِّينَ ، وَاعْتَمَدَهُ ابْنُ هِشَامٍ وَابْنُ مَالِكٍ وَغَيْرُهُمَا ، وَيَسْتَمِرُّ رَفْعُهُ (حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ فَيَنْصِبُهُ) وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا إِذَا عَطِفَ عَلَى مَنْصُوبٍ فَانْهَ يَنْصَبُ (أَوْ) يَدْخُلُ عَلَيْهِ (جَازِمٌ فَيَجْزِمُهُ) وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا إِذَا عَطِفَ عَلَى مَجْزُومٍ فَانْه يَجْزِمُ (نَحْوُ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) هَذَا مِثَالُ الْمُضَارِعِ الْمَرْفُوعِ لِتَجَرُّدِهِ عَنِ النَّاصِبِ وَالْجَزْمِ

وَالنَّوَاصِبُ قِسْمَانِ : قِسْمٌ يَنْصِبُ بِنَفْسِهِ ، وَقِسْمٌ يَنْصِبُ بِأَنْ مُضْمَرَةً بَعْدَهُ . فَأَلَاوُلُ أَرْبَعَةٌ :
أَحَدُهَا أَنْ لَمْ تَسْبِقْ بِعِلْمٍ وَلَا ظَنٍّ نَحْوُ : يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ ،

واعرابه إما ضمير منفصل في محل نصب مفعول مقدم ، والكاف حرف خطاب لاعل له من الاعراب
تعبد فصل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب ، والجازم وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن
- وإياك نستعين - مثله ، وما جاء مجزوما مع تجرده عن الناصب والجازم . فأما أَنْ يَخْرُجَ عَلَى حَذْفِ لَامِ
الطلب كقول أبي طالب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم :

نَحْمَدُكَ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ * إِذَا مَا خَفْتُ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا -

أى وبالا ، والتقدير لتفد ، وأعلى حذف الضمة للضرورة كقول امرئ القيس :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحَقٍّ * أَمَّا مَنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلَ

فليس قوله أشرب مجزوما وإنما هو مرفوع ولكن حذف الضمة للضرورة وحذف كل من لام
الطلب ، وحركة الاعراب في المضارع جائز في الشعر خاصة على الصحيح عند الجمهور (والنواصب)
التي تنصبه (قسمان : قسم ينصب) المضارع (بنفسه) وهذا القسم متفق عليه بين البصريين
والكوفيين (وقسم ينصب) المضارع لا بنفسه بل (بأن مضمرة بعده) اضمارا واجبا أو جازما كما
سيأتي . قال الفاكهي : وفي عبارته تجوز من جهة تسمية غير الناصب ناصبا هـ . ولعل الذي
سهل له ذلك إرادة الجمع بين قول البصريين : ان النواصب أربعة فقط ، وقول الكوفيين ان
النواصب عشرة ، فين بما ذكره أن ما زاد على الأربعة المذكورة النصب فيه بأن مضمرة ، ومن أطلق
عليه اسم النصب فعلى سبيل المجاز (فألأول أربعة أحدها أَنْ) بفتح الهزنة وسكون النون : أى
المصدرية ، وهي أمّ الباب ولذا عملت ظاهرة ومضمرة ، وتدخل على الفعل المتصرف مطلقا فتنبص
المعرب لفظا والمثنى محلا قاله ابن عثاق . وقال الفاكهي : وتنصل بالماضي وكذا بفعل الأمر على
الأصح وان لم تؤوّل بالمصدر لفوات معنى الأمر ، وخرج بالمصدرية المخففة كاسيأتي قريبا ، والمفسرة
والزائدة فانها لاتنصب المضارع ، والمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو
- فأوحينا إليه أن اصنع الفلك - : أى اصنع - وانطلق للملائمة أن امشوا - : أى امشوا فان
لم يتقدما جملة نحو - وأسر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين - فليست أن مفسرة بل هي حيثئذ مخففة
من الثقيلة . والزائدة هي الواقعة بعد لما الخفية نحو - فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه - أو بين
الكاف ومجروره كقوله : * كأن ظنية نطو إلى وارق السلم * على رواية جوازظنية ، أو بين القسم
ولو نحو أقسم بالله أن لو يأتي نبي زيد لأكرمه . ثم ذكر شروط النصب بأن في قوله (ان لم تسبق بعلم
ولا ظن) لأن أن الناصبة علم الاستقبال لما بعدها غير معلوم التحقق فلا تقع بعد العلم ولا بعد
الظن المؤكده . ثم ان المصدرية تقع في موضعين : أحدهما بعد لفظ دال على معنى غير اليقين
فتمكون في موضع يجمع على الفاعلية نحو - ألم بأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله - أى
خشوع قلوبهم ، أو في موضع نصب على المفعولية (نحو : يريد الله أن يخفف عنكم) واعرابه يريد
فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره ، الله فاعل ، أن حرف مصدرى ونصب ، يخفف فعل
مضارع منصوب بان وعلامة نصبه فتح آخره ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مفعول به ، والتقدير

وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ، فَإِنْ سُبِّتَ يَعْلَمُ نَحْوُ : عَلِمَ أَنْ يَكُونَ فَهِيَ مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ وَأَسْمَحًا
ضَمِيرُ الشَّأْنِ مَحذُوفٌ ، وَالْفِعْلُ مَرْفُوعٌ ، وَهُوَ وَقَاعِلُهُ خَبَرُهَا كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ النُّوَاسِخِ ،
فَإِنْ سُبِّتَ يَظُنُّ فَوْجَاهُ نَحْوُ : وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً ، قُرِئَ فِي السَّبْعَةِ بِالنَّصْبِ

يريد الله التخفيف عنكم ، أوفى موضع جر نحو - من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة - الثاني
أن تقع في الابتداء فتكون في موضع رفع على الابتداء نحو (وأن تصوموا خير لكم) وإعرابه أن حرف
مصدرى ونصب ، تصوموا فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال
الخمسة ، والواو فاعل ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مبتدأ ، والتقدير صومكم ، خير خبر وهو
مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره ، لكم جار ومجرور متعلق بخبر .

[تنبيه] ربما أملت أن جلا على ما المصدرية كقراءة ابن محيصن الراوى عن عطاء فقرأته
من الشواذ لمن أراد أن يتم الرضاغة برفع يتم ، وقول الشاعر :

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَهْلِكَ وَيَحْكُمَا * مِنْ السَّلَامِ وَأَنْ لَا تَشْعُرَا أَحَدَا

كما أملت ما المصدرية قليلا جلا على أن فيما روى عنه صلى الله عليه وسلم من قوله « كما تكونوا
يولى عليكم » ذكره ابن الحاجب وتبعه الفاكهي : وغيره قال المرادى وظاهر كلام ابن مالك في
الألفية أن افعال أن مقيس اه - ومن العرب من يحزم بها نحو قول الشاعر :

إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وَلِسَانُ أَهْلِكَا * تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصِّيدُ نَحْتَطِبُ

(فان سبقت بعلم) أى بلفظ دال على اليقين وان لم يكن بلفظ ع ل م (نحو : علم أن سيكون)
وإعرابه علم فعل ماضٍ تنصب مفعولين ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، أن مخففة من الثقيلة
واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره أنه ، والسين حرف تنفيس ، ويكون فعل مضارع مرفوع وعلامة
رفع ضم آخره متصرف من كان الناقصة : واسمها مرضى ، وخبرها جملة منك ، والمصدر المنسبك
من أن وما بعدها ساد مست مفعولى علم ، والتقدير علم كون مرضى منك ، ومثل هذه الآية : قوله
تعالى - أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا - برفع يرجع لأن أن هذه ليست مصدرية بل هي كما قال
(فهي مخففة من) أن (الثقيلة) التى تنصب الاسم وترفع الخبر (واسمها ضمير الشأن محذوف
وجوبا) والفعل) بعدها (مرفوع) لتجرده عن الناصب والجازم (وهو فاعله) مرفوع
المحل على أنه (خبرها كما تقدم في باب النواسخ) وليس من شروط أن المخففة أن تسبق بعلم بل
الغالب وقوعها بعد علم كما صرح بذلك الأزهرى في التصريح والافتقد تكون مخففة وان لم تسبق
كقوله تعالى - وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين - وقضية قوله وهو فاعله خبرها أن يكون
هنا تامة ، وقد سبق في الشرح في باب النواسخ احتمال كونها تامة ، ويؤيده أنها بمعنى يوجد أو يحصل
وذلك من علامة تمامها (فان سبقت بظن) والمراد به ما يدل على الظن سواء كان بلفظ الظن
أم لا (فوجهان) فيه جائزان : النصب على أنها ناصبة والرفع على أنها مخففة من الثقيلة (نحو
- وحسبوا أن لا تكون فتنة - قرئ في السبعة بالنصب) وهى قراءة غير أبى عمرو وحزرة الكسائى
أجرا للظن على أصله من غير تأويل لانه باعتبار دلالته على عدم الوقوع يلام أن الناصبة الدالة

وَأَرْفَعُ . وَالثَّانِي أَنْ نَحْوُ : لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْكَ عَاكِفِينَ . وَالثَّلَاثُ كِي الْمَصْدَرِيَّةُ ، وَهِيَ الْمَسْبُوقَةُ بِاللَّامِ لَفْظًا نَحْوُ لَيْكِيلاً تَأْسُوا . أَوْ تَقْدِيرًا نَحْوُ جِئْتُ كِي تُسْكِرْنِي

على الرجاء والطمع ، وإعرابه حسبوا فعل وفاعل ، حسب فعل ماضٍ من أخوات ظن نصب مفعولٍ به والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل ، أن حرف مصدري ونصب ، ولا نافية ، تكون فعل مضارع منصوب بان وعلامة نصبه فتح آخره متصرف من كان الناقصة بمعنى تحصل ، فتنة فاعل ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها سادسة مفعولٍ بحسب ، والتقدير وحسبوا عدم كون : أي حصول فتنة (والرفع) وهي قراءة أبي عمرو وحزرة والكسائي على تنزيل الحسبان منزلة العلم فيلثم أن المخففة اللدالة على التحقق وتكون حينئذ مخففة من الثقلية واسمها ضمير الشأن محذوف والجملة المنفية بلا في محل رفع خبرها . قال الفاكهي وغيره : والنصب أرجح لأن التأويل خلاف الأصل ولهذا أجمعوا على النصب في - ألم أحسب الناس أن يتركوا - وإنما لم يقرءوا فيه بالرفع لعدم وجود الفاصل بين أن والفعل بخلاف - وحسبوا أن لا تكون فتنة - فإنه وجد الفصل بين أن والفعل بلا النافية . (والثاني) مما ينصب بنفسه (لن) وهي حرف بسيط وليس أصلها لا النافية فأبدلت ألفها نونا خلافا للقراء ولا أصلها لا أن حذفت الهزرة تخفيفا خلافا للتحليل والكسائي وهي لنفي ماسي فعل : أي لنفي الفعل المستقبل : أما إلى غاية تنتهي نحو - لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع اليناموسي - وأما إلى غير غاية نحو - لن يخلقوا ذبابا - : أي دائما مستمرا ، ولا تكون بذلك مفيدة للتأييد لأن التأييد في الآية المذكورة لأمر خارجي لا من مقتضيات لن . وقول الزمخشري في أنموذجه أنها مفيدة للتأييد ، قال ابن هشام في الغني دعوى بلا دليل . وقال ابن مالك الحامل له على التأييد اعتقاده في - لن تراني - أن الله لا يرى ، وهو باطل اه . فقد ثبت في الحديث المتواتر أن أهل الجنة يرونه تعالى ، والأصح أنه يقع الفعل بعدها للدعاء كما يقع بعد لا ، قال الشاعر :

لن تزلوا كذلك ثم لازلت لكم خالدا خلود الجبال

وقد سمع الجزمها في لغة لكنها شاذة (نحو : لن نبرح عليه عاكفين) وإعرابه لن حرف نفي ونصب نبرح فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتح آخره متصرف من برح من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر ، واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره نحن ، عليه جار ومجرور ، عاكفين خبر نبرح وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لانه جمع مذكر سالم (والثالث) مما ينصب بنفسه (كي المصدرية وهي) التي تؤول مع الجملة بعدها بمصدر وفسرها المصنف كغيره بأنها (المسبوقة باللام) أي التعليلية (لفظا نحو - لَيْكِيلاً تَأْسُوا -) أي ثلثا تحزنوا ، وإعرابه اللام حرف تعليل كي حرف مصدر ونصب ، ولا نافية ، تأسوا فعل مضارع ، منصوب بكي وعلامة نصبه حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، والمصدر المنسبك من كي وما بعدها مجرور بلام التعليل والتقدير لعدم أساكم : أي حزنكم . في القاموس والأنسى ، الحزن ، فكى ههنا لا يجوز جعلها حرف تعليل ، وأن مضمرها بعدها ثلثا يدخل الجار على مثله ، وهم لا يبيحونه (أو) المسبوقة باللام (تقديرا نحو جئت كي تسكرمني) فتسكرمني منصوب بكي إذا قدرت أن الأصل لكى ، وأنتك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها ، والمصدر المنسبك من كي وما بعدها مجرور باللام المقدرة ، والتقدير جئت

فَإِنْ لَمْ تُقَدَّرِ اللَّامُ فَكَيْ جَارَةٌ ، وَالْفِعْلُ مَنْصُوبٌ بِأَنْ مُضْمَرَةٌ بَعْدَهَا وَجُوبًا . وَالرَّابِعُ
إِذَنْ إِنَّ صَدْرَتْ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ ، وَكَانَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلًا ، وَمُتَّصِلًا بِهَا ، أَوْ مُتَّصِلًا
عَنْهَا بِالْقَسَمِ ، أَوْ بِإِلَّا النَّافِيَةِ نَحْوُ إِذَنْ أَكْرَمَكَ ،

لا كرامتك إياي (فان لم تقدر اللام) قبلها (فكي جارة) مفيدة للتعليل (والفعل منصوب
بان مضمرة بعدها وجوبا) لانظر الافي الشعر كقول الشاعر :

فَقَالَ أَكُلُ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَلْحًا * لِسَانِكَ كَمَا أَنْ تَفَرَّ وَتَخْذَعَا

وتفرّ بفتح أوله وضم الغين المججمة . وقد أفاد كلامه أن كي حرف مشترك بين الناصبة والجارّة
هو منذهب الجمهور ، وتعين للمصدرية ان سقتها اللام نحو - لكيلا تأسوا - لئلا يدخل الجار على
الجارّة ، وتعين للتعليل ان ظهرت أن المصدرية بعدها نحو جئتكم كي أن تكرمني ، أو اللام نحو
جئتكم لكي تكرمني اذلا يجوز جعلها حينئذ مصدرية فان لم تظهر أن بعدها ولا سقتها اللام أو
وجدا معاجاز الأمران : المصدرية والتعليلية نحو كيلا يكون دولة وقول الشاعر :

أردت لكيما أن تطير بقر بتي * فتتركها شنا يبيدها بلقع

(والرابع) مما ينصب المضارع بنفسه (اذن) هكذا رسمها بعضهم بالنون ، والأصح رسمها بالالف
كما يوقف عليها ، لكن قال ابن علقمة المختار خلافا للجمهور أن تكتب في غير القرآن بالنون وبها
يوقف عليها اه : أي وأما في القرآن فالتنع رسم المصحف الامام ، وهي حرف بسيط لامركب من
اذ وأن وهي غير مختصة بالمضارع ولكن الأصح أنها ناصبة له بنفسها ، لا بأن مضمرة وقد ذكر
المصنف كغيره لعمامها النصب ثلاثة شروط : الأول (ان صدرت في أول الكلام) الذي وقع جوابا
لكلام قبلها لأنها حينئذ في أشرف محالها ، فان وقعت حشوا في الكلام بان اعتمد ما بعدها على
ما قبلها أهملت ، وذلك في ثلاثة مواضع : أحدها أن يكون ما بعدها خبرا عما قبلها نحو أنا اذن
أكرمك . الثانية أن يكون ما بعدها جوابا لشرط قبلها نحو ان تأتني اذن أكرمك . الثالثة أن
يكون جواب قسم قبلها نحو والله اذن لا أخرج وقول الشاعر :

لئن عادلى عبد العزيز بمثلها * وأمكننى منها اذن لا أقبلها

لأن التقدير والله لئن ، فان كان السابق عليها واوا أوفاء جاز النصب باعتباره ان ما بعد العاطف جملة
مستقلة والفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ما قبلها ، والرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام
ما قبله والعالب الرفع ، وبه قرأ السبعة في قوله تعالى - واذا لا يلبثون خلافا لك الا قليلا - وقوله
تعالى - فاذا لا يؤتون - . والشرط الثاني مذکور في قوله (وكان الفعل بعدها مستقبلا)
قياسا على بقية النواصب فانها لاتعمل في الحال فيجب الرفع في نحو اذن تصدق جوابا لمن قال
أنا أحب زيداً لأنه حال ولا مدخل للجزاء في الحال (و) الثالث كونه (متصلا بها أو متفصلا
عنها بالقسم أو بلا النافية) فان فصل بينها وبين الفعل المضارع بغير ما ذكر أهملت ووجب
رفع الفعل بعدها لضعفها مع الفصل عن العمل فيها بعدها : وانما اغتفر الفصل بالقسم لأنه زائد
جاء به للتأكيد فلم يمنع النصب وبلا النافية لتزيلها منزلة العدم لأن الباقي كالجزء من المتنى (نحو
إذن أكرمك) هذا مثال ماستوفت الشروط ، واعرابه إذن حرف جواب وجزاء ، ونصب

وإذا والله أكرمك، وإذا لأجبتك جواباً لمن قال أنا آتيتك، وتسمى حرف جواب
وجزاء * والثاني ما ينصب المضارع بإضمار أن بعدها، وهو قيمان : ما يضمن أن بعده
جوازاً، وما يضمن أن بعده وجوباً، فالأول خمسة، وهي لام كي

أكرم فعل مضارع منصوب بإذن وعلامة نصبه فتح آخره، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا
والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به (وإذا والله أكرمك) هذا مثال الفصل بالقسم،
واعرابه اذن حرف جواب وجزاء ونصب، الواو حرف قسم وجر، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور
بالواو وعلامة جره كسر آخره، أكرم فعل مضارع منصوب بإذن وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره
أنا، والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به (واذن لأجبتك) هذا مثال الفصل بلا نافية،
واعرابه اذن حرف جواب وجزاء ونصب، لانافية، أجيء فعل مضارع منصوب بإذن وعلامة نصبه
فتح آخره، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به
(جواباً لمن قال أنا آتيتك) هذا متعلق بالأمثلة الثلاثة (وتسمى) اذن (حرف جواب) لوقوعها
في كلام محاب به كلام آخر سواء أوقفت في صدره أو حشوه أو آخره غير أنها لاتنصب إلا ان وقعت
في صدره (وجزاء) لأن مضمون ما هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر، ثم ما ذكره المصنف من أن
الفصل بلا النافية لا يمنع اذن من عمل النصب كالفصل بالقسم هو الذي صرح به ابن هشام، وان
أهمل ذكرها كثيرون حتى انها فانت التسهيل على كثرة جمعه. قال الفاكهي في شرح القطر
واغتر ابن بابشاذ الفصل بالنداء، وابن عصفور الفصل بالظرف وشبهه، والى ذلك أشار بعضهم حيث
قال، وفيه أيضاً ذكر الشروط الثلاثة :

أعمل اذن اذا أتتك أولاً * وسقت فعلاً بعدها مستقبلاً

واحذر اذا عملتها أن تفصلاً * الا بحلف أو نداء أو بلا

وأفصل بظرف أو مجرور على * رأى ابن عصفور رئيس النبل

وان نجى بحرف عطف أولاً * فأحسن الوجهين أن لاتعملا اه

لكن الأصح أنه اذا فصل بينها وبين الفعل بغير القسم ولا النافية فانها لاتنصب كما يفيد كلامه
في العواكه * (والثاني) من قسمي النواصب (ما ينصب) الفعل (المضارع باضمار ان بعدها)
الضمير عائد على معنى ما : فكأنه قال الثاني الاشياء التي تنصب المضارع باضمار أن بعدها (وهو
قيمان) لاثالث لهما (ما يضمن) أي يتقدر (أن بعده جوازاً) ولوظهرت في الكلام لجاز (وما
يضمن أن بعده وجوباً) وذلك لامتناع اظهارها (فالأول خمسة) أي من الحروف (وهي لام كي)
أي اللام التعليلية، وأضيفت الى كي لانها تخلفها في افادة التعليل عند حذفها، ويقال لها لام
الجزء لان المصدر المنسبك من ان المضمره والفعل مجرور بها لفظاً، وشرط جواز اظهار أن بعدها
أمران : الأول أن لاتسبق بكون ماض ناقص منفي، والثاني أن لايقترن الفعل بلا نحو جئتكم
لأزورك. فان سقت بالكون المذكور وجب اظهار أن بعدها كما سيأتي في لام المجزوء، وان اقترن
الفعل بلا النافية أو الزائدة وجب إظهار أن نحو - لئلا يكون للناس عليكم حجة - بادغام النون
في لا النافية ونحو - لئلا يعلم أهل الكتاب - بادغام النون في اللام الزائدة للتأكيد، ثم لام كي

نحو: وَأَمْرًا نَأْتِيهِمْ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ . وَالْوَاوُ . وَالْفَاءُ . وَثَمَّ . وَأَوَّ الْعَاطِفَاتُ عَلَى أَسْمِهِ خَالِصًا :
أَيُّ لَيْسَ فِي تَأْوِيلِ الْفِعْلِ نَحْوُ قَوْلِهِ * وَلَيْسَ عِبَادَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي *

تصدق بلام التعليل كقوله تعالى - ليغفر لك الله ماتقدم من ذنبك وماتأخر - ولام الحكمة
نحو - وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون - بكسرونون الوقاية ، وانما لم تكن هذه اللام
لام التعليل لأن أفعاله سبحانه وتعالى منزهة عن العلل والأغراض ، ولام العاقبة ، وهي التي
مابعداها تقيض لمقتضى ما قبلها نحو - فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً - فالتقاطه
إنما كان ليكون قرة عين لهم فصار عاقبة أمره عدواً ، ولام التأكيد ، وهي الزائدة ، وتأتي بعد
فعل متعد والغالب وقوعها بعد أمر نحو - وأمرت لأعدل بينكم - أصله أمرت أن أعدل فزيدت
اللام وأضمرت أن ، ومثله عند بعضهم (نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين) وإعرابه أمر فعل ماض
مغير الصيغة ، وباضمير متصل في محل رفع نائب الفاعل ، لنسلم اللام مؤكدة ، ويجوز أن يقال فيها
اللام لام التعليل على جهة المجاز كما يجوز ذلك في لام الحكمة والعاقبة ، نسلم فعل مضارع منصوب
بأن مضرة جوازاً بعد اللام ، وانما أضمرت أن بعد اللامات المذكورة ليكون حرف الجر داخلًا
على الاسم . وفي المجيد تسلم لام كي ومفعول أمرنا الثاني محذوف : أي أمرنا بالاخلاص لكي
تنقاد . وقال الزحشرى هي تعليل للأمر : أي قيل لنا أسلموا لأجل أن نسلم . ذهب ابن عطية إلى
أنها زائدة ، وأن نسلم في موضع المفرد ، ونسبه إلى سيبويه ، وليس كذلك بل الكسائي والفراء
ذهبوا إلى أن لام كي تقع في موضع أن في أردت وأمرت ، وأما سيبويه وأصحابه فذهبهم أن اللام
تتعلق بمحذوف والفعل قبلها يراد به المصدر : أي الإرادة للبيان والأمر للإسلام ، وهما مبتدأ
وخبر ، وقيل اللام بمعنى الباء : أي أمرنا بأن نسلم اه وذكر السمين الوجوه المذكورة ، وزاد
وجها خامسا ، وهو أن اللام ، ومابعداها مفعول الأمر واقعة موقع أن : أي أنها مبتدأ مقابله ، تقول
أمرت كي لتقوم ، وأن تقوم اه (والواو والفاء وثم وأو العاطفات) فان الفعل ينصب بعدها بأضمار
أن جوازاً بشرط أن تكون عاطفات للفعل الذي دخلت عليه (على اسم خالص : أي ليس في
تأويل الفعل) ويقال له الاسم الصحيح ، وذلك كالمصدر لأنه لا يقصد به معنى الفعل فخرج بذلك
الاسم الذي هو تأويل الفعل كالاسم الواقع صلة للآلف واللام نحو الطائر فيغضب زيد الذئب .
فانه يجب فيه رفع يغضب لأن الاسم الذي هو الطائر في تأويل الذي يطير * ثم شرع في التعليل
للأربعة الأحرف مبتدئا بالواو . فقال (نحو قوله) قال الفاكهي : الأولى قولها اه أي لأن
البيت المذكور لامرأة . وقال الأزهرى وقوله : أي الشخص المسمى ميسون الكلاية زوج
معاوية بن أبي سفيان رضى الله عنه وأمّ ابنه يزيد اه قال السجاعي وميسون بفتح الميم فتنة
تحتية ساكنة فسين مهملة غير منصرف للعلمية والتأنيث :

(وليس عبادة وتقر عيني) * أحب إلى من لبس الشفوف

هو من قصيدة من الوافر أشدتها ميسون بنت بحدل الكلاية زوج معاوية تذكر فيها ضيق
نفسها واستيلاء الهمة عليها حين تسرى عليها معاوية وعدل عنها ، وقالت أنت في ملك عظيم
وما تدري قدره ، وقيل أشدتها حين نقلها من البدو إلى الشام فكانت تكثر الحنين إلى آبائها

وَقَوْلِهِ * لَوْلَا تَوْفَعٌ مُعْتَرٍ فَأَرْضِيهِ *

والتذكر لمسقط رأسها فسمعها ذات يوم ، وهي تشد هذه القصيدة ، وهي :
ليت تخفق الأرواح فيه * أحب الى من قصر منيف
ولبس عباءة وتقرّ عيني * أحب الى من لبس الشفوف
وأكل كسيرة في كسريتي * أحب الى من أكل الرغيف
وأصوات الرياح بكل فج * أحب الى من قر الدفوف
وكلب ينبح الطراق دوي * أحب الى من قط ألوف
وخزق من بني عمي نحيف * أحب الى من علج عنيف

فقتل معاوية رضى الله عنه مارضيت حتى جعلتني علجا عاوها ، فطلقتها . ثم الصواب رواية البيت المذكور بالواو عطفًا على قوله قبله * ليت تخفق الأرواح فيه * ومن رواه باللام بلفظ للبس فقدوهم كما نبه عليه ابن هشام في شرح بانت سعاد * اللفظة الأرواح بالواو جمع ربح ، والمنيف العالى ، والعباءة بالمتنوع معروف من الاكسية وتقر بفتح التاء والقاف كما فى الاسعاف من قولهم عين قريرة : أى باردة من البرد الذى هو النوم ، وقيل هى ضد الحرارة ، وقيل من القرار ، وهو السكون لان العين إذا قرت سكنت عن الطموح إلى غيره . وقال بعضهم قرار العين كناية عن الفرح والسرور ، والشفوف بضم الشين جمع شف بفتحها وكسرهما ، وهو الثوب الرقيق ، وكسر اليت جانب انجباء الذى إلى الارض ، والفتح الطريق الواسع ، والدفوف بضم الدال جمع دف ، وهو الآلة التى يضرب بها ، والخرق بكسر الخاء المجمة السخى ، والنحيف الهزيل ، والعلاج الرجل من كفار الحجم ، والعنيف الذى لارفق فيه ، ويروى عجل عليف باللام بدل النون * الاعراب الواو حرف عطف ، لبس مبتدأ ، عباءة مضاف اليه ، وتقر الواو حرف عطف على لبس ، تقر فعل مضارع منصوب بأن مضرة جوازا بعد الواو العاطفة ، وعيني فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لا يناسبها الاكسر ما قبلها ، وهو مضاف وباء النفس مضاف اليه ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها معطوف على لبس عباءة والتقدير ولبس عباءة وقرّة عيني ، أحب خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره ، وأحب أفعل تفضيل يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل وينصب للمفعول ، ونائب الفاعل مستتر فيه وجوبا تقديره هو ، الى جار ومجرور متعلق بأحب ، وقد يبت فى أوّل الشرح وجه كون أحب يرفع نائب الفاعل مع أن اسم التفضيل يرفع الفاعل ، من لبس جار ومجرور والشفوف مضاف إليه . والمعنى ولبس كساء من شعر على عادة أهل البادية وقرّة عيني : أى سرورى بأهلى أحب الى مما أنا فيه من لبس الشفوف * والشاهد فى قوله ، وتقرّ عيني حيث نصب الراء التى هى آخر الفعل بأن مضرة جوازا بعد عاطف مسبوق باسم خالص فى التقدير بالفعل ، وهو لبس (و) منال الفاء نحو (قوله :

لولا توفع معتز فأرضيه) * ما كنت أؤثر أترابا على ترب

لم أف على اسم قتله ، وهو من البسيط * اللغة توقع الشيء ترجى حصوله ، والمعتبر بالعين المهمة

وَقَوْلِهِ * إِنِّي وَقَتْلِي سَلِيكَأَمْ أَعْقَلُهُ *

والتاء المثناة فوق المتعروض للعرف والارتاب جمع ترب بكسر التاء المثناة فوق وسكون الراء ، وترب الرجل من بولد في الوقت الذي ولد فيه فيساويه في سنه ، وقوله على ترب بكسر التاء المثناة وفتح الراء جمع ترب بكسر التاء أيضا * الاعراب لولا حرف امتناع لوجود ، توقع مبتدا ، وهو مضاف إليه ، فأرضيه الفاء حرف عطف على توقع أرضى فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة ، وإلهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، مانافية ، كنت كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، والتاء ضمير متصل في محل رفع اسمها ، أو ثمر فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، أو ايا مفعول به ، على ترب جار ومجرور متعلق باوثر ، وجلة أوثر إلى آخر البيت في محل نصب خبر كان . والمعنى لولا توقع من يتعرض لفعل المعروف وأرضاه ما أثر الشاعر المساوي لغيره من السن على المساوي له في سنه * والشاهد في قوله فأرضيه حيث نصب بأن مضمرة بعد الفاء العاطفة على اسم خالص وهو توقع لأنه ليس في تأويل الفعل ، والتقدير لولا توقع معترفاً رضائي إياه . قاله الأزهري (و) مثال ثم نحو (قوله :

اني وقتلي سليكاً ثم أعقله) * كالثور يضرب لما عافت البقر

قاله أنس بن مدركة الخثعمي وهو من البسيط * اللغة سليك بالتصغير اسم رجل يقال له سليك ابن سلكة كافي حيلة الحيوان ، وأعقله من عقلت القليل : أعطيت ديته ، والثور معروف ، وهو الذكر من البقر لأن البقر تتبعه فإذا عاف الماء عافته فيضرب لبرد الماء فترد معه ، وقيل المراد بالثور نور الطحلب ، وهو الذي يعاوى على الماء فيصعد البقر عن الشرب فيضربه صاح البقر ليتفرق عن الماء فتشربه ، والناسب للتشبيه الأول لأن الغرض من وقوع الفعل به تخويف غيره ، وعافت من عاف الرجل الطعام أو الشراب يعافه عيافاً إذا كرهه فلم يشرب * الاعراب ان حرف توكيد ونصب ، والياء ضمير متصل في محل نصب اسمها ، الواو حرف عطف على اسم ، ان ، قتلي معطوف والمعطوف يتبع المعطوف عليه في أعرابه تبعه في نصبه ، وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقصورة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لا يناسبها الاكسر ما قبلها ، وقتل مصدر يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وهو مضاف وفاعله وهو ياء المتكلم مضاف إليه ، سليكاً مفعول به لقتلى ، ثم حرف عطف على قتلى ، أعقل فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد ثم العاطفة وعلامة نصبه فتح آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها معطوف على قتلى ، والقدراني وقتلي سليكاً ثم عقي إياه ، كالثور جار ومجرور في محل رفع خبر إن ، يضرب فعل مضارع مغير الصيغة ، وتائب الفاعل مستتر فيه جوازاً تقديره ، هو لما رابطة لوجود شيء بوجود غيره ، عاف فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، البقر فاعل ، والمعنى مثلي في قتلي لسليك بن سلكة ثم سلكتني ليدته كالتذكير من البقر يضرب إذا امتنع من شربها الماء ، وكانت العرب من عادتها إذا أوردوا البقر فلم تشرب إما لسكورة الماء أو لقلّة العطش لا تضرب لأنها ذات لبن ، وإنما يضرب

وَقَوْلِهِ تَعَالَى : أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا . وَالثَّانِي وَهُوَ مَا تَضَمَّرُ أَنْ يَبْدُوهُ وَجُوبًا سِتَّةٌ : كَيَ الْجَارَةِ
كَأَنَّ تَقَدَّمَ : وَلَا كَمَ الْجُودِ نَحْوُ ، وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ،

الثور فيفتحهم الماء ، وتنبه البقر فتشرب ، فكأنه يقول فعل في ما ذكر لتخويف غیری *
والشاهد في قوله . ثم أعله حيث نصب بعد . ثم العاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل ،
وهو قتلى (و) مثال أونغو (قوله تعالى) - وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء
حجاب (أو يرسل رسولا) - في قراءة غير نافع بنصب يرسل باضمار أن بعد أو عطفا على وحيا
واعرابه مانافية ، كان فعل ماض ناقص ، لبشر جار ومجرور في محل نصب خبرها مقدم ، أن حرف
مصدرى ونصب يكلم فعل مضارع منصوب بأن ، والهاء مفعول به ، الله فاعل ، والمصدر المنسبك
من أن وما بعدها اسم كان ، وخبرها جملة لبشر ، والتقدير وما كان تكلم الله كأنها لبشر ، الأداة
حصر ، وحيا حال في تأويل موحيا ، أو حرف عطف ، من وراء جار ومجرور في موضع نصب على
الحال ، والتقدير ومواصل ذلك إليه من وراء حجاب ، وهو مضاف وحجاب مضاف إليه ، أو حرف
عطف على وحيا ، يرسل فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد أو ، والتقدير الاوحيا أو إرسال
ووحيا ليس في تقدير الفعل وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، رسولا مفعول به . وقرأ نافع وابن
عاصم برفع يرسل بتقدير هو : أي أوهو يرسل ، وقوله تعالى - فيوحى بآذنه ما يشاء - مرفوع
على قراءة نافع وابن عاصم ، ومنصوب على قراءة الباقيين لأنه معطوف على يرسل . (والثاني وهو
ما تَضَمَّرُ أَنْ يَبْدُوهُ وَجُوبًا سِتَّةٌ) من الحروف : أحدها (كى الجارة) التعليلية (كما تقدم) قريبا
وهي التي لم تدخل اللام عليها لفظا ولا تقديرا نحو جئتكم كي تكسرونى اذا لم تقدر أن الأصل لكى
تكسرونى فتقول حينئذ في اعرابها كى حرف تعليل وجر ، أو تأخرت عنها اللام كقول الشاعر :

كى لتقضى رقية ما * وعدتني غير مختلس

فانصب بعدها بأن مضمرة وجوبا لأنها حينئذ حرف جر كما إذا أتت بعد أن المصدرية كقوله :
* كيا أن تفر وتخدع * (و) ، ثانيها (لام الجود) وهي المسبوقة بكون ناقص ماض لفظا ومعنى ،
أو معنى فقط منى : الأول بما أو ان على قول بعضهم ، والثاني بلم دون غيرها من أدوات النفي ، مثال
الأول (نحو : وما كان الله ليعذبهم) وإعرابه مانافية ، كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب
الخبر ، الله اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه ضم آخره ، ليعذب اللام الجود يعذب فعل مضارع
منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد لام الجود وعلامة نصبه فتح آخره ، والهاء ضمير متصل في
محل نصب مفعول به وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها
مجرور بالام الجود متعلق بمحذوف وجوبا ، هو خبر كان ، والنفي تسلط عليه ، والتقدير وما كان
الله مريدا لتعذيبهم * ومثال الثاني - وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال - فإن نافية ، وكان
فعل ماض ناقص ، ومكر اسمها ، واللام الجود متعلقة بمحذوف وجوبا ، وتزول فعل مضارع
منصوب بأن مضمرة وجوبا ، والتقدير وإن كان مكرهم موجبا لزوال الجبال منه * ومثال الثالث
لم يكن الله ليفقر لهم فيمكن ، وإن كان مضارعا في اللفظ لكنه ماض في المعنى ، واللام فيه متعلقة
بمحذوف وجوبا أيضا هو خبر كان ، والتقدير لم يكن الله مريدا لغفرانهم ، وسميت لام الجود

وَحَتَّىٰ إِن كَانَ الْفُلُ بِدَهَا مُسْتَقْبَلًا نَحْوُ : حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ : وَأَوْ يَمْتَقَىٰ إِلَىٰ أَوْ
يَمْتَقَىٰ لَا كَقَوْلِهِ :

للازمتها الجحد ، وهو النفي من تسمية العام بالخاص لأن الجحد لغة إنكار ما تعرفه ، لا مطلق
الإنكار . قاله الفاكهي ، وما ذكرته من أن خبر كان محذوف هو مذهب البصريين ، وعند
الكوفيين أن اللام زائدة فلا متعلق لها والفعل بعدها منصوب بأن مضرة ، وعلى هذا فابعد
اللام هو خبر كان والنفي متسلط عليه وهو مؤول بمصدر مؤول بالوصف : أى وما كان الله معذباً
لهم ، ولم يكن الله غافراً لهم ، وإن كان مكرهم منيلاً للجبال . (و) الثالث (حتى) وهي الجارة ،
وإنما ينصب المضارع بعدها بإظهار أن (ان كان الفعل بعدها مستقبلاً) بالنسبة لما قبلها
(نحو) - لن نبرح عليه عاكفين (حتى يرجع إلينا موسى) - فرجوع موسى عليه السلام مستقبل
بالنسبة إلى ما قبل حتى ، وهو زمن عكوفهم على عبادة الجبل ، وإعرايه حتى حرف غاية ونصب
يرجع فعل مضارع منصوب بأن مضرة وجوبا بعد حتى لا يمتحن نفسها لأنها ثبت جرها للاسماء
فوجب نسبة العمل هنا لأن مضرة لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال لأن ذلك
ينفي الاختصاص . قاله الفاكهي في شرح الملحة ، إلينا جار ومجرور موسى فاعل وعلامة رفعه
ضمة مقدرة للتعذر لأنه اسم مقصور ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مجرور بحتى ، والتقدير إلى
رجوع موسى ، والعالف في حتى أن تكون للغاية كهذه الآية ، وعلامتها صلاحية إلى في موضعها
وتكون للتعليل نحو أسلم حتى تدخل الجنة ، وعلامتها صلاحية كي في موضعها ، وقد أفهم كلامه
أن الاستقبال شرط لانتصاب الفعل بعدها . ثم إن كان استقباله بالنظر لزمن التكلم فالنصب
واجب حينئذ كالأية السابقة ، ونحو - فقاتلوا التي تبغى حتى تفيء - مستقبل باعتبار زمن التكلم
بالأمر بالقتال ، والقائه إلى المخاطبة ، وإن كان مستقبلاً بالنسبة إلى ما قبلها خاصة من غير اعتبار
تكلم فوجهان : النصب والرفع وبه قرئ في السبعة في قوله تعالى - وزلزلوا حتى يقول الرسول -
فإن قول الرسول مستقبل بالنسبة إلى زمن زلزالهم ، وإن كان ماضياً بالنسبة إلى زمن التكلم ،
وهو زمنه ﷺ فإن اتنى الاستقبال بأن أريد بما بعدها الحال تحقيقاً أو حكاية فهي حرف
ابتداء لاجرة ، وما بعدها حينئذ يجب رفعه لتجرده عن الناصب والجازم ، ويجب مع ذلك أن
يكون ما قبلها سبباً لما بعدها لأنه لما بطل الاتصال اللفظي بينهما : أى بين ما قبلها وما بعدها ، وذلك
لتتمام الكلام قبل حتى وجب عند ذلك تحقيق الاتصال المعنوي لكون ما بعدها مسبباً عما قبلها
لتحقق الغاية التي هي مدلولها نحو : مرض زيد حتى أنهم لا يرجونه الآن ، فلا يرجونه حال لأنه
في قوة قولك وهو الآن لا يرجي ، ومسبب عما قبلها لأن عدم الرجاء مسبب عن المرض ، وفضلة
لأن الكلام تم قبله بالجملة الفعلية . (و) رابعها (أو) العطفة . قال ابن عتاق هي على بابها ، لأحد
الشئتين أو الأشياء عاطفة لمصدر منسبك من أن ومدخولها على مصدر مفهوم عما قبلها ، ولهذا
وجب تقدم فعل أو وصف أو ظرف عليها اه (بمعنى إلى) أى يصلح في موضعها إلى ، وذلك بأن
كان الفعل قبلها بما يقضى شيئاً فشيئاً (أو بمعنى إلا) الاستثنائية : بأن صلت مكاتها ، وذلك
حيث قصد أن الأول ينتهي عند حصول الثاني (كقوله :

لَا تُسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبُ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى * فَمَا أَتَقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ
وَقَوْلِهِ : وَكَنتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيماً

لَا تُسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبُ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى * فَمَا أَتَقَادَتِ الْأَمَالُ لِالصَّابِرِ

لم أقف على قائله ، وهو من الطويل * اللغة يقال استسهل أمره إذا عده سهلاً ، والصعب العسر
يقال استصعب الأمر إذا صار صعباً لا يقدر عليه بسهولة ، والمضى بضم الميم مقصور جمع منية ،
وهي ما يجتهد الإنسان : أى يطمع في حصوله ، والآمال بمدّ الهمزة جمع أمل ، وهو الرجاء ، والمراد
هنا المأمولات ، وإقياها حصولها وموافقها للراد ومحبتها على حسبه ، والصابر ضد المستعجل *
الاعراب اللام داخله في جواب قسم مقدر تقديره والله ، استسهان فعل مضارع منى على الفتح
لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، الصعب مفعول به أوحرف
عطف بمعنى الى ، أدرك فعل مضارع منصوب بأن مضمره وجوباً بعد أوالتى بمعنى الى ، وعلامة
نصبه فتح آخره ، وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، المنى مفعول به وهو منصوب وعلامة
نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ، والمصدر المنسبك من
أن وما بعدها مرفوع معطوف على مصدر مأخوذ مما تقدم ، والتقدير ليسكونى استسهال منى
أودارك للمنى ، وإنما احتاجوا الى هذا التأويل ليفرقوا بين أوالتى تقتضى مسأرة ما قبلها لما بعدها
في الشك وبين أوالتى تقتضى مخالفة ما قبلها لما بعدها . قاله السجاعي ، فما اتقادت ، الفاء حرف
تعليل ، مانافية ، اتقاد فعل ماض ، والتاء علامة التانيث الآمال فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم
آخره ، الأداة حصر ، لصار جارا ومجرور متعلق باتقادت . والمعنى لأزال أعد الأمور الصعاب سهلاً
فأسى في تحصيلها إلى أن أدرك ما أتناه لأن الآمال لم تنقد إلا للصابر على محاولة حصولها *
والشاهد في قوله أودرك حيث جاءت أوفيه بمعنى إلى واتصّب الفعل بعدها بأن مضمره كفى
لأزمنك أوتقضى حتى (وقوله :

وَكنتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ * كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيماً

فله زياد الأعجم من الوافر * اللغة الغمز بالغين المبهمة والزاي الجس ، والعصر باليد ، والقناة
الرجح إذا ركب فيها السنان ، وجعها قنا : مثل حصاة وحصى ، وكعوب الرجح النوائى : أى المرتفعات
في أطراف الأنايب جمع أنبوبة ، وهي ما بين كل عقدتين من القصب ، والاستقامة ضد
الاعوجاج * الاعراب الواو وحرف عطف ، كنت فعل وفاعل ، كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم
وتنصب الخبر ، والتاء ضمير متصل في محل رفع اسمها ، إذا ظرف لما استقبل من الزمان ، والعامل
فيه كسرت كذا قال بعضهم ، والنزى عليه المحققون أن الناصب لها شرطها ، وعليه فالناصب لها
هنا غمزت ، وغمز فعل ماض ، والتاء ضمير متصل في محل رفع فاعل ، قناة مفعول به ، وقوم مضاف
إليه ، كسرت فعل وفاعل ، كعوب مفعول به ، وأهواء في محل جر بالإضافة ، أوحرف عطف بمعنى إلا
تستقيماً فعل مضارع منصوب بأن مضمره وجوباً بعد أوالعاطفة التى بمعنى إلى وعلامة نصبه فتح
آخره ، وفاعله مستتر فيه جواراً تقديره هي ، وألفه للإطلاق والمصدر المنسبك من أن وما بعدها
مرفوع معطوف على مصدر متصّد من الفعل المتقدم ، والتقدير ليسكونى كسر منى لكعوبها

وَفَاءُ السَّبَبِيَّةِ وَوَاوُ الْمَعِيَةِ مَسْبُوقَتَيْنِ بِنْتَيْنِ مَحْضِيَّ

أواستقامة منها * والمعنى إذا اشتد على جانب قوم رمت تليينهم حتى يستقيموا ، ومن لاتصلح له الملاينة عاملناه بالمخاشنة إلا أن يستقيم ، فالعزم كناية عن اللين . قال الدماميني وفيه استعارة تمثيلية حيث شبه حاله إذا أخذ في إصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا ياتم من حسم المواد التي نشأ عنها فسادهم إلا أن يحصل صلاحهم بحاله إذا تمزقاة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعا مانعا عن اعتدالها ولا يفارق ذلك إلا أن يستقيم اهـ . والشاهد في قوله أوتنسقا حيث جاءت أوفيه بمعنى إلا في الاستثناء فاتصبت المضارع بعدها بإظهار أن كما في لأقلن الكافر أو يسلم . (و) خامسها (فاء السببية) وهي التي يقصد بها كون ما قبلها سببا لما بعدها ، وهل هي حيث أخذ عاطفة أم لا ؟ . قال الجمهور نعم . وقال الرضى لا محتجا بأن فاء العطف لا تفيد السببية إلا إذا عطفت جملة على جملة ، وهذا مفقود هـ لأن الجمهور قالوا : التقدير في نحو زرنى فأكرمك ليس منك زيارة فأكرم منى فعطفوا المصدر المنسبك من أن وصلتها على مصدر متصدا من الفعل السابق فذلك أذعى الرضى أنها محض السببية وأن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا ، والتقدير عنده زرنى فأكرمك ثابت ، ورد بأنه يلزم عليه حذف الخبر وجوبا من غير شيء يسد مسده وهو ممتنع . (و) سادسها (واو المعية) وهي التي تفيد معنى مع ويكون ما قبلها وما بعدها واقعين في زمان واحد ، والجمهور على أنها للعطف مع قصد المعية وأن التقدير في نحو : لآ تأكل السمك وتشرب اللبن : لا يكن منك أكل سمك وشرب لبن : أى مع شرب لبن بمعنى نهيه عن الجمع بين الأمرين معا لأن كل منهما على الأفراد ، واختار الرضى كون الواو حالية ، وما بعدها مبتدأ محذوف الخبر وجوبا والجملة في محل نصب على الحال : أى لآ تأكل السمك وشربك اللبن حاصل : أى لآ تأكل كل في هذه الحالة فتفيد المعية ، ورد عليه بما مر ، وتقيد الفاء بالسببية والواو بالمعية لإخراج العاطفتين على صريح الفعل إذا لم يشعر بالسببية ولا المعية ، والاستثنائيتين ، ومثال الفاء العاطفة على صريح الفعل نحو - ولا يؤذن لهم فيعتذرون - فعطف يعتذرون على لفظ يؤذن فهو شريك له في رفعه وفى اللفظ الداخلة عليه كأنه قيل لا يؤذن لهم فلا يعتذرون ، ومثال الفاء الاستثنائية كقول الشاعر :

* ألم تسأل الربع القواء فينطقى * برفع ينطقى لأنه خبر مبتدأ محذوف تقديره فهو ينطقى ، والفاء للاستثاف ، ومثال الواو العاطفة : لآ تأكل السمك وتشرب اللبن يحزم تشرب إذا قدر الهسى عن كل منهما ، وأن التقدير : لآ تأكل السمك ولا تشرب اللبن ، ومثال الواو الاستثنائية : لآ تأكل السمك وتشرب اللبن برفع تشرب على أن تكون نهيه عن الأول فقط ، وأبحت له الثانى وكأنك قلت لآ تأكل السمك ولك شرب اللبن . ثم ذكر المصنف شرط النصب بعد الفاء والواو ، فقال (مسبوقتين بنى محض) أى خالص من معنى الانبات كالثال الآتى بخلاف النبنى المنتقض بالانحوى : وماتأبنا إلا فتحذنا ، والنبنى المتأب بنى نحو : ما تزال تأبنا فتحدثنا ، وألنبنى التالى لاستفهام تقريرى نحو : ألم تأبني فأحسن اليك ، فانه يتمتع النصب فى هذه كلها ، وأورد على الاستفهام التقريرى قول الشاعر :

ألم أك جاركم ويكون بينى * وبينكم المودة والاياء

بنصب يكون ، وأجاب عنه ابن علقم وغيره بأنه إذا أريد الاستفهام حقيقة عن النبنى ، فالنصب

أَوْ طَلَبَ بِالْفِعْلِ ، نَحْوُ : لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ قِيَمَتُهُمْ ، وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ ، لَا تَطْفُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ، لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ

عن جواب الاستفهام كما في البيت (أو طلب بالفعل) أي بصيغته لاصالته في ذلك ، فخرج الطلب بغيره ، فإنه يتمتع معه النصب سواء كان باسم الفعل نحو : صه فاحسن إليك ، أو بالمصدر نحو : سقيا فيريك الله ، أو بلفظ الخبر نحو : حسبك حديث فينام الناس * ثم شرع المصنف في التمثيل لما جع الشروط ، فقال (نحو : لا يقضى عليهم فيموتوا) هذا مثال الفاء بعد النفي المحض ، وعرابه لا نافية ، يقضى فعل مضارع غير الصيغة ، وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف ، عليهم جار ومجرور في محل رفع نائب الفاعل ، فيموتوا الفاء فاء السببية ، يموتوا فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية وعلامة نفيه حذف النون ، وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها معطوف على المصدر المتصيد من الفعل السابق ، والتقدير لا يكون قضاء منا عليهم ، فوت منهم : أي بل هم أحياء فيها : أي النار لأن الآية واردة في وعيد الكافرين ، وقد قال تعالى في وصف الكافر في النار : لا يموت فيها ولا يحيا - (ويعلم الصابرين) هذا مثال الواو بعد النفي المحض لأن صدر الآية - لما يعلم الله الذين جاهدوا منكم - وعرابه لما حرف نفي وجزم ، يعلم فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه سكون آخره ، وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين ، الله فاعل ، الذين اسم موصول في محل نصب مفعول به ، جاهدوا فعل وفاعل ، منكم جار ومجرور في محل نصب على الحال ، ويعلم الواو للعية يعلم فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية وعلامة نصبه فتح آخره ، وفاعله مستتر فيه جواز تقديره هو ، الصابرين مفعول به وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها معطوف على المصدر المفهوم من الفعل السابق ، والتقدير ولما يجتمع علمه تعالى بالمجاهدين وعلمه بالصابرين . قاله ابن عتقاء (لا تطفوا فيه فيحلّ عليكم غضبي) هذا مثال الفاء بعد الطلب بالفعل ، وعرابه لانهائية تطفوا فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، فيه جار ومجرور متعلق بتطفوا ، الفاء فاء السببية ، يحلّ فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية وعلامة نصبه فتح آخره عليكم ، جار ومجرور متعلق بيحلّ غضبي فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والياء مضاف إليه ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها معطوف على المصدر المتصيد من الفعل السابق ، والتقدير لا يكن منكم طغيان فيه فخالو غضب عليكم (لأنّا كل السمك ، وتشرب اللبن) هذا مثال الواو بعد الطلب بالفعل ، وعرابه لانهائية تأكل فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه سكون آخره وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، السمك مفعول به ، وتشرب الواو واو المعية ، تشرب فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية وعلامة نصبه فتح آخره ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها معطوف على المصدر المفهوم من الفعل

السابق ، والتقدير لا يكن منك أكل سمك وشرب لبن : أى مع شرب لبن ، وقد اقتصر المصنف من أمثلة الطب على مثال واحد ، وهو يشمل ثمانية أشياء ، وتسمى مع النبي الأجوبة التسعة ، وقد نظمها بعضهم مع النبي ، فقال :

مرهوانه وادع وسل واعرض لحضهم * تمنّ وارج كذاك النبي قد كلا
فالأمر نحو : زنى فأكرمك ، أو وأكرمك ، والنهى كلا ترم علما وترك التعب : أى لا يجتمع لك العلم وترك التعب ، والدعاء : كاطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا - أى ليكن منك طمس وشدة فعدم إيمان ، والسؤال المراد به الاستفهام نحو - فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا - ، والعرض : أى الطلب بلطف ويكون بالألطف غالباً نحو : ألا تنزل عندنا فتصيب خيراً ، والتحضيض : أى الطلب ببحث ، ويختص بهلا ويكثر بالولا نحو - لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق - ، والغنى نحو - ياليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً - ، والترجى نحو - لعل أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع - فى قراءة من نصب أطلع ، وقوله تعالى - لعله يزكى أويذكر فتفعه الذكرى - نصب تنفع ، والنبي نحو قوله ﷺ « ما أغبرت قدما عبد فى سبيل الله فتسمه النار » أى لا يكون اغترار قدم من النار له . قال ابن عقلاء : ولم يسمع نصبه : أى المضارع بعد الواو فى الدعاء ، والرجاء والعرض والتحضيض ، وأجاز سيديويه نصب بعد الفاء فى جواب الشك بفعل الشك كظننته يشتكى فأنب عليه إذا لم يقع الوثوب ، بل بمعنى لو شئتى لو ثبت عليه ، وبعضهم فى جواب الحصر بأنما ، وعليه خرج قوله تعالى - فأنما يقول له كن فيكون - فيمن نصب يكون .

[فائدة] لا يجب الشيء الواحد بجوابين : أى لا يكون لواحد من الأشياء التسعة جوابان ، لا تقول مثلاً اتنتى فأكرمك فأعطيك على أن الثانى ليس معطوفاً على الأول ، بل جواباً مستقلاً لذلك الواحد من الأشياء التسعة ، وقوله تعالى - فتطردهم فتكون من الظالمين - ليس من باب الانيان لشيء واحد بجوابين ، بل قوله تعالى - فتطردهم - جواب للنفي الواقع قبله فى قوله تعالى - ما عليك من حسابهم من شيء - ، وقوله تعالى - فتكون - جواب للنهى السابق ، وهو قوله تعالى - ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالعداة والعشى - . قال الزمخشري : ويجوز أن يكون قوله - فتكون - عطفاً على قوله - فتطردهم - على وجه التسبب لأن كونه ظالماً مسبب عن طردهم . [تمة] قال فى المنهل العسافى : ضعف اضمار أن مع بقاء عملها بدون هذه الأور المتقدمة لأنها عامل ضعيف لا يقوى على العمل مع حذفه الإبقاء مقوله عليه ، وإنما وجد الاستقراء فى تلك المواضع المتقدمة المناسب هو مفقود فيما عداها ، وفى التسهيل : ولا تصب أن مخدوفة فى غير المواضع المذكورة إلا نادراً ، وفى القياس عليه خلاف اه . وفى التصريح مع التوضيح ما ملخصه : ولا يقتصب الفعل بأن مضرة فى غير هذه المواضع إلا شاذاً كقول بعضهم : تسمع بالمعدي خير من أن تراه بنصب تسمع باضمار أن ، ولذى حسن حذفها من تسمع ذكرها فى أن تراه ، وقول الآخر : خذ اللص قبل يأخذك بالنصب ، وقراءة بعضهم - بل تقذف بالحق على الباطل فيدمغه - نصب يدمغه ، وقراءة الحسن - تأمرنى أعبد - بالنصب ، خذت أن فيرون ، والجميع شاذ ، وذهب

وَالْجَوَازِمُ ثَمَانِيَّةٌ عَشَرَ ، وَهِيَ تَوَعَّانٌ : جَازِمٌ لِفِعْلٍ وَاحِدٍ ، وَجَازِمٌ لِفِعْلَيْنِ . فَأَلَاوَلُ سَبْعَةٌ ، وَهُوَ لَمْ نَحْوُ ، لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ، وَلَمَّا

السكوفيون ومن وافقهم من البصريين الى أنه لا يقاس عليه اهـ (والجوازيم) للمضارع (ثمانية عشر) جازما ، وترجع الى خمسة عشر باسقاط ألم والمالذخولهما تحت لم ولما ، والطلب لأن الأصح أن الجزم بأن مقدرة كما سيأتي ، ولذا قال في شرح الشذور الجازم محصور بحسب الاستقراء في خمسة عشر (وهي نوعان جازم لفعل واحد) أي بالاصالة ، والا فقد يتعدد المجزوم به بالتبعية بعطف أو غيره ، وكذا يقال في مقابلة ، وهو قوله (وجازم لفعلين) هذا مبني على الأعم الأغلب ، والافتقد يجزم فصلا وجملة (فالأول) أي الذي يجزم فعلا واحدا (سبعة) وكلها لاخلاف في حرفيتها (وهو لم) وهي حرف تجزم المضارع وتثني معناه ، وتقلبه ماضيا (نحو : لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد) واعرابه لم حرف نفي وجزم ، يلد فعل مضارع مجزوم ولم علامة جزمه سكون آخره وقائه مستتر جوازا تقديره هو ، ولم يولد لم حرف نفي وجزم ، يولد فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم ولم علامة جزمه سكون آخره ، ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو ، ولم يكن الواو حرف عطف لم حرف نفي وجزم ، يكن فعل مضارع مجزوم ولم علامة جزمه سكون آخره متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، كفوا خبرها مقدم منصوب بها وعلامة نصبه فتح آخره ، أحد اسمها مؤخر ، وحسن تأخير لوقوعه فاصلة ، وله جار ومجرور متعلق بكفوا على تأويله بمكافئا : أي ولم يكن أحد كفوا له ، وقدم للاهتمام به لاشتماله على ضمير البارئ تعالى ، وأجاز أبوالبقاء أن يكون حالا من كفوا لأنه نعت في الأصل ، فقدم عليه فصار حالا (ولما) وهي كما في الفصل لم ضمت اليها ما ، يعني أنها في الأصل كلمتان : إحداهما لم ، والأخرى ما الزائدة لالنافية فازدادت في معناها ، فن ثم شاركت لم في أمور الحرفية ، والاختصاص بالمضارع ونفيه وجزمه وقلب معناه ماضيا ، وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما ، وفارقتهما في أمور : الأول أن لما لاقتنن باداة الشرط فلا يقال ان لما بخلاف لم ، نحو - فان لم تفعلوا - . الثاني أن نفيها مستمر الى زمن الحال فلا تقول لما يقيم ثم قام ، بل تقول لما يقيم وقد يقوم ، بخلاف منفي لم فانه قد يكون مستمرا كالآية السابقة ، وقد يكون منقطعا ، نحو - هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا - أي وقد كان بعد ذلك شيئا مذكورا . الثالث ان من فيها متوقع الثبوت بالنسبة الى المستقبل ، نحو - بل لما يذوقوا عذاب - لأن المعنى أنهم ما ذاقوا العذاب في الماضي واستمر نفيه الى زمن الحال ، ولكن ثبوته متوقع لأنهم سيذوقونه في الآخرة ، ومن هنا فهم من قوله تعالى - ولما يدخل الايمان في قلوبكم - أن الاعراب المذكورين لم يموتوا الا وقد دخل الايمان في قلوبهم ، وانما أفادت لما توقع ثبوت منفها في المستقبل بخلاف لم لأن قولك لم يفعل نفي فعل ، ولما يفعل نفي (١) قد فعل . الرابع انه يجوز حذف مجزومها وأن يسكت عليها دون لم ، وذلك في نحو قولك خرجت ، ولما : أي ولما تخرج ، ويقال : هل دخلت البلد ؟ فنقول قار بها ، ولما : أي

(١) قوله لأن قولك لم يفعل الخ ، لعز هذا الكلام فيه سقط . التقدير لأن قولك لم يفعل

نفي فعل غير متوقع فعله ، ولما يفعل نفي فعل قد يفعل بعد كما يفهمه سابقه اهـ مصححه

نحو : لَمْ يَقْضِ مَا أَمَرَهُ . وَأَلَمْ نَحْوُ : أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ . وَأَلَمْ تَقُولِهِ :

ولما أدخلها ، وقد جاء ذلك في لم في ضرورة الشعر كقوله :

احفظ وديعتك التي استودعتها * يوم الأعارب ان وصلت وان لم
والخامس أن لما لا يلتقي بها القسم أصلا ، ولم قد يلتقي بها على الأصح ، نحو : والله لم يقيم زيد .
والسادس انها لا تفصل عن مجزئتها بحال ولم قد تفصل عنه بظرف في ضرورة الشعر كقوله :
فأنحيت مغانيها فقارا رسومها * كأن لم سوى أهل من الوحش توهل

والسابع أنه لا يجوز رفع الفعل بعدها بخلاف لم فقد جاء رفع الفعل بعدها في لغة كقول الشاعر :

لولا فوارس من نعم وأسرته * يوم الصليفا لم يوفون بالجار
(نحو : لما يقض ما أمره) وإعرابه لما حرف نفي وجزم ، يقض فعل مضارع مجزوم بلما وعلامة
جزءه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، ما اسم موصول
بمعنى الذى في محل نصب مفعول به ، أمر فعل ماض ، والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به
وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، ووجه أمره من الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول لا محل
لها من الإعراب ، والعائد محذوف كما قال أبو البقاء والكسختى وغيرهما ، والتقدير كلا لما يقض
ما أمره به ربه وهو مشكل من حيث أن العائد المجزور لا يحذف إلا إذا جر بما جر به
الموصول ، نحو : مررت بمن صرحت : أى به ، ثم رأيت السجاعي أشار للجواب بقوله - لما يقض
ما أمره - أى لم يفعل الذى أمره به ربه ، فما موصول ، والعائد محذوف فيقتدر متصلا لأن أمر
يتعدى بنفسه ، ولا يقال يلزم عليه اتصال الضمير مع اتحاد الرتبة وهو ممنوع لأن محل المنع
في الملفوظ به لا يقتدر لزوال القبح اللفظي ، أو يقتدر منفصلا ، ولا يقال أن العائد المنفصل ممتنع حذفه
لأن محله إذا حصل اللبس واللبس هنا أفاده الشنوائى اه * قلت فإذا قدرناه منفصلا كان التقدير
ما أمره إياه ربه ، وإذا قدرناه متصلا كان التقدير ما أمره بهاءين : الأولى عائدة الى الانسان .
والثانية عائدة على ما الموصولة ، وإذا قلنا بما قدره أبو البقاء وغيره ، فالباء زائدة ، ولكونها
زائدة لم ننظر حينئذ لكون الموصول لم يجر بما جر به العائد محذوف لأن الحرف الزائد كالمعدوم
(وَأَلَمْ) والجازم إنما هو لم ، والهمزة إنما دخلت لتنفيذ التقرير فلا مدخل لها في العمل (نحو : أَلَمْ
نشرح لك صدرك) أى أَلَمْ نفسحه بالنبوة حتى وسع مناجاة الحق ودعوة الخلق ، وأَلَمْ نوسعه بما
أودعناه من الحكم بعد شق جبريل له مرات ، وإعرابه أَلَمْ حرف تقرير وجزم : أى شرحنا لك ،
ولذا عطف عليه الماضى وهو وضعنا عنك وزرك لأن الاستفهام التقريرى إذا دخل على منى قرره ،
فصار المعنى قد شرحنا ، نشرح فعل مضارع مجزوم بلما وعلامة جزمه سكون آخره ، وأما قراءة أَلَمْ
نشرح بفتح الحاء ، فتقول فيها نشرح فعل مضارع معنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة
المحذوفة المجتزأ عنها بالفتحة كما قاله ابن مالك ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، لك جار ومحرور
متعلق بنشرح ، صدر مفعول به ، والكاف مضاف اليه (وَأَلَمْ) وأصلها لما قرنت بها همزة الاستفهام
التقريرى كما في أَلَمْ (كقوله :

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا * وَقُلْتُ أَلَمْ أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ
وَلَا أَلَمْ الْأَمْرُ وَالْإِشْعَاءُ ، نَحْوُ : لِيَنْفِقَ ذُوسَعَةً ، لِيَقْضَ عَلَيْنَا رَبُّكَ ،

على حين عاتبت المشيب على الصبا * وقلت أَلَمْ أَصْحُ والشيب وازع)
قاله النابغة الذبياني من قصيدة من الطويل * اللغة قوله عاتبت ، يروى بعين مهملة بعدها ألف
وبعد الألف تاء مثناة من فوق وبعدها موحدة ساكنة من العتاب : أى لمت ، ويروى عاتبت بياء
تحتية بعد العين بعدها نون ساكنة من العيان بمعنى الرؤية : أى شاهدت ، والمشيوب والشيب بمعنى
واحد : ضد الشباب ، والصبا بكسر الصاد المهملة الليل الى الجهل ، ويقال صبا يصبو صبا وصبوة .
والصحو الافاقه من السكر ، والوازع المانع * الاعراب على حرف جر ، حين مجرور يعلى مبنى على
الفتح على الأرجح لكونه مضافا الى مبنى أصالة ، وهو عاتبت ، ويروى على حين بالخفض على
الاعراب قاله الأزهري وغيره . قال العيني وعلى الأول هي ظرف كما في قوله تعالى - ودخل
المدينة على حين غفلة من أهلها - : أى وقت غفلة . والمعنى في وقت عاتبت ، وعلى الثاني للتعليل
أى لأجل الصبا كإني - ولتسكروا الله على ما هذا كم - ، عاتبت فعل وفاعل ، المشيب مفعول به ، على
الصبا جار ومجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور ،
وقلت فعل وفاعل ، أَلَمْ أحرف تقرير وجزم ، أصح فعل مضارع مجزوم بألما وهو مجزوم وعلامة
جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الواو ، وقوله : والشيب الواو والخال ، الشيب مبتدأ ، وازع
خبر . والمعنى أن الشاعر المذكور بكى لأجل صبوته وسيله الى محبوه ، ثم رجع على نفسه باللامنة
على الانهماك في سكر الصبوة ووجها على عدم الصحو منه مع وجود المانع عن التلبس بذلك
وهو الشيب الذى لا يلبق بصاحبه التلطيخ بأدناس الشهوات لأن البياض قليل الجلل للندس قاله
الدمامي . والشاهد في قوله أَلَمْ أحرف عملت الجزم فى أصح (ولام الأمر) وهى التى يطلب بها
الفعل (و) مثلها لام (الدعاء) وهى فى الحقيقة لام الأمر ولكن سميت بذلك ناديا بناء على
الراجع فى الأصول من أنه لا يشترط فى الأمر والنهى علوا ولا استعلاء ، وقيل إنه يشترط فيهما ذلك
وعليه فإن كان الطلب بهما من هو دونك فهو أمر نحو - لينفق ذوسعة من سعته - ولا تقر بوا الزنى -
وان كان الطلب بهما من هو فوقك فهو دعاء نحو - ليقض علينا ربك ، ربنا لا تؤاخذنا - وان
كان الطلب بهما من هو نظيرك فهو التماس كقولك لمن لاتعين عليه طاعتك : لمن بجاحتى ، لاتفعل
كذا (نحو لينفق ذوسعة) هذا مثال لام الأمر ، واعرابه اللام لام الأمر ينفق فعل مضارع مجزوم
بلام الأمر وعلامة جزمه سكون آخره ، ذو فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة
لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وسعة مضاف اليه (ليقض علينا ربك) هذا مثال لام
الدعاء ، واعرابه اللام لام الدعاء يقض فعل مضارع مجزوم بلام الدعاء وهو مجزوم وعلامة جزمه
حذف حرف العلة من آخره وهو الياء ، علينا جار ومجرور ، رب فاعل وهو مضاف والكاف
فى محل جر بالإضافة ، وقد استفيد من المثالين أن لام الطلب محركة بالكسر تشبيها لها بلام
الجر ، وسلم فتحها ، واسكانها بعد الواو والفاء العاطفتين أكثر من تحريكها نحو - فليستحيبوا الى
ياؤمنوا بى - وقد تسكن بعد ثم نحو - ثم ليقضوا نفهم - فى قراءة الكوفيين وقالون ، وفى

وَلَا فِي النَّهْيِ وَالْإِعْثَاءِ نَحْوُ : لَا تَحْزَنْ ، لَا تَوَاحِدْنَا ، وَالطَّلَبُ إِذَا سَقَطَتِ الْفَاءُ مِنَ الْمَضَارِعِ
بَعْدَهُ وَقَصِدَ بِهِ الْجَزَاءُ

ذلك رد على من قال انه خاص بالشعر . قال الفاكهي : وتدخل يعني لام الطلب على فعل الغائب
والمستكم والمخاطب المجهول دون المعلوم استغناء عنه بأفعل اه . وقال غيره ، وإذا كان مرفوع فعل
الطلب فاعلا مخاطبا استغنى عن الكلام بصيغة افعل غالبا نحو - قم واقعد - ونجب اللام ان
انفتت الفاعلية نحو - لنعن بحاجتي - ودخول اللام على فعل المستكم قليل سواء أ كان
المستكم مفردا كقوله ﷺ « قوموا فلاصل لكم » أو معه غيره كقوله تعالى - ولنحمل
خطاياكم - وأقن منه دخولها في فعل الفاعل المخاطب كقراءة جماعة - فبذلك فلتفروحا - وقوله
صلى الله عليه وسلم « لتأخذوا مصافكم » قال السامني ، ولا ينقاس عند البصريين ، وعبرة
ابن عتقاء وشذ دخولها في أمر المخاطب المعلوم نحو .

ولنقم أنت يا ابن خير قريش * ولتقص حوائج المسلمين
وقرى به شذرا اه . وقد تحذف اللام ويبقى عملها ، وذلك في ضرورة الشعر كقوله :

ولا تستطل منى بقاى ومدنى * ولكن يكن للخير منك نصيب

وقاسه ابن مالك بعد القول ، وجعل منه قوله تعالى - قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة -
أى ليقموا . وقال غيره أن يقيموا مجزوم في جواب الطلب وهو قل . قال العصاحي : ولا تفصل لام
الطلب عن معمولها بمعموله ولا بغيره (ولا) المستعملة (في الهى) وهى التى يطلب بها ترك
الفعل (و) مثلها للمستعملة في (الدعاء) وهى لا الناهية في الحقيقة ، وإنما سميت دعائية تأدبا
كما تقسم في لام الأمر (نحو لا تحزن) هذا مثال لافى النهى ، واعرابه لاناهاية ، تحزن فعل مضارع
مجزوم بلا الناهية ، وهو مجزوم وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت
(لا تَوَاحِدْنَا) هذا مثال لافى الدعاء ، واعرابه لادعائية تؤاخذ ، فعل مضارع مجزوم بلا الدعائية
وعلامة جزمه سكون آخره ، وناضير متصل في محل نصب مفعول به ، وفاعله مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت ، واحترز بلا الناهية والدعائية عن لا النافية لأنها لا تجزم اذ لا طلب فيها بخلاف لا الناهية
فإنها تقيضة لام الأمر أو نظيرتها ، والشئ يحمل على تقيضة ونظيره . قال التفتازاني : وقد يجزم بلا
النافية ان صح معها كى كجته لا يكن له على حجة ، ويمكن تخريبه على حذف الشرط وأدائه
أى ان أجته لا يكن له على حجة ، وتستعمل لافى نهى الغائب والمخاطب كثيرا ، ولا تصحب
فعل المستكم لأن المستكم لا ينهى نفسه الاعلى سبيل المجاز وتزيلها منزلة الأجنبي ، وعلى هذا
يحمل ماورد من ذلك كقول الشاعر :

إذا ما خرجنا من دمشق فلانعد * بها أبدا مادام فيها الجراضم

بضم الجيم الأكل الواسع البطن ، وفصلها من معمولها ضرورة كقول الشاعر :

* ولإذا حق قومك تظلم * أى ولا تظلم حق قومك (والطلب) فإنه يجزم المضارع
على قول ضعيف (إذا سقطت الفاء من المضارع) الواقع (بعده) : أى بعد الطلب المحض
(وقصد به) : أى بالفعل الذى سقطت منه الفاء (الجراء) للطلب السابق عليه : أى قدره سببا

نحو: تَمَاوَا أُنْثُلُ ، وَقَوْلُهُ

قِفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسِقْطِ اللَّوَى يَنْتَ الدَّخُولِ فَخَوَّلِ

عنه كأن جزاء الشرط مسبب عن الشرط (نحو - تعالوا أنثُل -) وإعرابه تعالوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجاهلة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، أنثُل فعل مضارع مجزوم بحجوب الطلب وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره ، وهو الواو وإنما جزم أنثُل لأنه فعل مضارع تقدمه طلب ، وهو تعالوا ، وقصد به الجزاء ، وهو كون التلاوة مسببة عن اتباعهم بجزم بالطلب كما قاله الخليل وسيبويه والفارسي والسيراقي ومن تبعهم لتضمنه معنى حرف الشرط لأن التقدير في المثال المذكور - ان تأتوني أنثُل عليكم - وقيل لنيابته مناب الجازم ، ومذهب الجمهور أن الجزم بإداة شرط مقترنة وفعل الشرط دل على ذلك الطلب المذكور والتقدير ، تعالوا فان تأتوني أنثُل عليكم - قال الفاكهي وابن عقاء ، وهذا هو الأصح . وقال الأزهري هو الأرجح لان الحذف والتضمن وان اشتراكا في كونهما خلاف الأصل لكن في التضمنين : أى الذى يقوله سيبويه والخليل وأتبعهما يعتبر معنى الأصل ولا كذلك الحذف اه . واحتراز بقوله وقصد به الجزاء عن نحو قوله تعالى - خذ من أموالهم صدقة تطهرهم - برفع تطهرهم باتفاق السبعة لكونه ليس مقصودا به معنى ان تأخذ منهم صدقة تطهرهم ، وإنما أريد به خذ منهم صدقة مطهرة لهم فجعل تطهرهم صفة صدقة ، ولو قرئ بالجزم على معنى ان تأخذ منهم صدقة تطهرهم لم يمتنع في القياس لكن القراءة سنة متبعة ، ومثل ذلك قوله تعالى - فهب لى من لدنك وليا يرثى - فانه قرئ بالرفع بتقدير جلة يرثى صفة لوليا لاجوابا هب : أى هب لى من لدنك وليا وارثا لى وقرئ بالجزم على تقدير يرثى جوابا هب ، والتقدير ان تهب لى من لدنك وليا يرثى (وقوله :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فخول)

هذا البيت من قصيدة من الطويل قالها امرؤ القيس بن حجر بضم الحاء ابن الحرث الكندى الشاعر : الجاهلى المشهور ، وهو أول من قصد القصائد ، وأول شعره أنه لما راق الحلم ولم يقل شعرا قال أبوه ليس هذا بابنى انه لو كان كذلك لقال شعرا ، فقال لاثنين من أصحابه خذاه واذها به الى مكان كذا وكذا فاذبحاه واثنى بدمه فخصيا به حتى وصلا المحل المعين فشرعا ليذبحاه فبكى وفل * قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل * البيت فوجعا به الى أبيه وقال له هذا أشعر من على وجه الأرض ، فقد وقف واستوقف وبكى واستبكى ، ونهى الحبيب والمنزل في نصف بيت ، فقام اليه واعتنقه . وقال أنت ابني حقا * اللغة قفا أمر من الوقوف ، وهو القيام ، والخطاب اما لندييه أول نفسه وهواه على سبيل التجريد تحسرا وتندما ، أو على ان المراد بالثنية الواحد على جهة التأكيد على ما جرت به عادة العرب من أنهم يخاطبون الواحد مخاطبة الاثنى كقوله تعالى - ألقيا في جهنم - فانه خطاب للمالك خازن الدار ، والعلة في ذلك أن أقل أعوان الرجل في ماله واهله اثنان وأقل الرفقة ثلاثة ، والبصريون ينسكرون لهذا . قال الزجاج في الآية : انه خطاب للساكنين ويكون حينئذ قوله قفا خطابا لصاحبيه ، ونبك أمر من البكاء ، والذكرى والذكر بمعنى ، والسقط بكسر السين ، منقطع الرمل حيث يدق واللوى حيث يلتوى ، وفي القاموس اللوى

ماالتوى من الرمل أو مستدقه ، والدخول بدال مهملة مفتوحة أو مضمومة غاء مهملة ، أو هجمة
فلام ، وحومل بجاء مهملة أيضا موضعان من منزل كلب * الاعراب قفا فعل أمر مبنى على الفتح
لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة المقلبة ألفا للوقوف ، وهذا ان لم يجعل الخطاب لاثنيين ، والافهومي
على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وألف التثنية فاعل ، نك فعل مضارع مجزوم في جواب
الطلب وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء ، وفاعله مستتر فيه وجوبا
تقديره نحن ، من ذكرى جار ومجرور وعلامة جزمه كسرة مقترنة على الألف منع من ظهورها
التعذر لانه اسم مقصور وهو مضاف وحبيب مضاف اليه ، ونزل معطوف على حبيب ، بسقط جار
ومجرور ، والجملة في محل جر صفة لنزل ، واللوى مضاف اليه وعلامة جزمه كسرة مقترنة على الألف
لانه اسم مقصور ، بين ظرف مكان ، والجملة في محل نصب على الحال من سقط أو من منزل ، والدخول
مضاف اليه ، والهاء حرف عطف بمعنى الواو كإفاله العينى ، وقل في العقد المسكال المعنى بين أجزاء
الدخول خومل ، فصور الدخول كاسم الجع مثل القوم ورهط ، واللام تصح الغاء لاشتراط العقب في
معطوفها على ما قبله من غير مهملة بينهما ، فلو لم يقدّر أن السقط من أجزاء الدخول امتنع عطف
حومل عليه بالفاء كما لا يخفى على متأمل ، وفي شرحى على شواهد شرح القطر كلام قريب من
هذا فراجع ، والمعنى قفا يا صاحبي ولا تجلجلى على ذبحى وساعدانى فى البكاء على ذكر حبيب ومنزل
كاثنين عند منقطع الرمل بين أجزاء الدخول خومل * والشاهد فى نك حيث جزم لانه جواب
الأمر وذلك لانه خلا عن الغاء وقصد به الجزء : أى ان تقفا نك فالبكاء مسبب عن وقوفهم .
[تنبيه] الطلب فى كلامه شامل للأمر كما مثل ، والنهى نحو : لاتدن من الأسد تسلم ، والدعاء نحو
رب اغفرلى أدخل الجنة ، والاستغفار نحو : هل تكرمنى أكرمك ، والتثنية نحو : ليت لى مالا
أفقه ، والترجى نحو : لعل زيدا يقدم البلد أكرمه ، والعرض نحو : ألا تنزل عندنا تصب خيرا
والتحضيض ، نحو : لولا تأنيئنا لحدثنا ، ولا يشترط فى الطلب أن يكون هنا بالفعل ، بل يجوز الفعل
فى جوابه وان كان بغير الفعل نحو : ابن بيتك أورك ، وحسبك حديث ينم زيد . وقال الشاعر :
* مكانك محمدى أو تستريحى * وشرط غير الكسائى من النحويين لصحة الجزم
بعد النهى صحة وقوع ان لافى موضعه مع صحة المدنى . فمن ثم جاز لاتدن من الأسد تسلم ، بالجزم
لصحة قولك ان لاتدن من الأسد تسلم لان السلامة مسببة عن عدم الدنو ، وجوب الرفع فى نحو :
لاتدن من الأسد يأكلك لعدم صحة قولك ان لاتدن من الأسد يأكلك لان الأكل لا يتسبب
عن عدم الدنو وانما يتسبب عن الدنو ، وخالف الكسائى فى هذا الشرط فجوز الجزم فى المثال
المذكور محتجا بقوله صلى الله عليه وسلم «من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدا يؤذنا»
أى : برح الثوم ، وقوله صلى الله عليه وسلم «لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض»
على رواية من جزم يضرب لأنه لا يصح تقدير ان لافى الحديثين مع أنه ورد مجزوما . وأجاب
الجمهور عن ذلك بان الجزم فى الحديثين على إبدال الفعل من الفعل بدل اشتغال لافى الجواب
للهى لعدم صحة ان لا يقرب يؤذنا ، وان لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض
وأما قوله تعالى - ولاتمنن تستكثر - فقراءة الجمهور برفع تستكثر اذ لا يصح أن يقول - ان
لاتمنن تستكثر - وأما قراءة بعضهم بإسكان تستكثر فيمكن أن يحجب عن ذلك بأنه سكنه

وَالثَّانِي وَهُوَ مَا يَجْزِمُ قَلِيلَيْنِ أَحَدَ عَشَرَ ، وَهُوَ : إِنْ نَحْوُ : إِنْ يَشَأْ يَذْهَبُ كُمْ . وَمَا نَحْوُ : وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ،

وقفا ووصله بنية الوقف ، والذي حسن ذلك مناسبته للأفعال المذكورة معه ، وهي فسكر ، فطهر فاهجر ، ولا يحسن جعله بدلا مما قبله لاختلاف معنيهما لعدم دلالة الأول على الثاني . (والثاني) أى النوع الثاني من جوازم الأفعال (وهو ما يجزم فعلين) مضارعين : كان تعودوا نعد ، أو ماضيين لفظا نحو - ان عدتم عدنا - أو معنى نحو من لم يجتهد لم ينل العلم ، أو ماضيا مضارعا نحو - من كان يريد حرث الآخرة نزدله في حرثه - أو مضارعا فاضيا ، وهو قليل كقوله صلى الله عليه وسلم « من يقيم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له » وهو بعد لم يجزوم بها لفظا ، وبأداة الشرط محلا ، ثم الفعلان إن كانا مضارعين فالجزم للفظهما ، أو ماضيين فالجزم لمحلها ، أو مختلفين ماضيا ومضارعا فسل كل واحد منهما حكمه (أحد عشر) جازما ، وتسمى أدوات الشرط والجزاء لاقادتها أن ما يليها شرط وسبب لما يليه فهي موضوعة لتعليق معنى جملة الجزاء بمعنى جملة الشرط بحيث تكون الأولى سببا للثانية ، والثانية مسببة عنها ، والصحيح أن الأداة هي الجازمة لفعل الشرط وجوابه (وهو إن) وهي أمّ الباب . ومن ثم قدمها ، وهي حرف باتفاق موضوع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط : أى فلا تدل على معنى آخر ، وإنما تدل على الشرط المشكوك في وقوعه (نحو : ان يشأ يذهبكم) واعرابه ان حرف شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه ، يشأ فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، يذهب جواب الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والكاف صير متصل في محل نصب مفعول به ، وقد تدخل على المقطوع به لغرض كأنهم زمان الشرط ونحو ذلك كقوله تعالى - أفان مت فهم الخالدون - وقد تدخل على المقطوع باتفائه واستحالته للتبكيك وغيره ، والأصل كون شرطها وجزائها مضارعين مستقبليين كهذه الآية : ولا يخالف ذلك لفظا إلا لسكتة كإبراز غير الحاصل في صورة الحاصل أو النفاؤل وإظهار الرغبة في وقوع الشرط والغالب مجيء شرط اذا بلفظ الماضي لدلالته على الوقوع المناسب للجزم (وما) وهي اسم موضوع للدلالة على ما لا يعقل على جهة العموم . ثم ضمن معنى الشرط (نحو : وما تفعلوا من خير يعلمه الله) واعرابه ما اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ ، تفعلوا فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف النون لانه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة فاعل ، وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر ما ، ومن خير جار ومجرور متعلق بتفعلوا يعلم جواب الشرط والهاء مفعول به ولفظ الجلالة فاعل . وما ذكرته من ان جملة الشرط خبر عن اسم الشرط هو الأصح ، وقيل خبره جملة الجواب ، وقد أثبت ابن مالك وغيره مجيء ما الشرطية ظرفا زمانيا بأن تدل على اسم زمان منصوب بتقدير في . قال في المغني ظاهر قوله تعالى - فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم - : أى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم ، فهي هنا اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية الزمانية . قال ابن عتقاء : وقد تأتى زمانا محضا بأن تدل على اسم زمان ليس منصوبا على معنى في نحو - فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن - : أى

وَمَنْ نَحْوُ: مَنْ يَعْمَلُ سُوءًا يُجْزَى بِهِ . وَهَمَّا كَقَوْلِهِ * وَأَنْتَ مَهْمَا تَأْمُرُ الْقَلْبَ يَفْعَلُ *
وَإِذَا مَانَحَوْ: إِذَا مَا نَقَمَ أَقَمَ ،

مدة استمتاعكم بمن أتوهن أجورهن ، فهى هنا فى محل رفع مبتدأ ، وخبرها فعل الشرط كفى
آية المتن (ومن) هى اسم موضوع لمن يعقل على جهة العموم (نحو: من يعمل سوءا يجز به)
أى كل انسان ، وإعرابه من اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فعمل الشرط والثانى جوابه فى
محل رفع مبتدأ ، يعمل فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه سكون آخره ، وقاعله مستتر
فيه جواز تقديره هو ، سوءا مفعول به ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خبر من ، يجز
جواب الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الألف ، ونائب
الفاعل مستتر فيه جواز تقديره هو ، به جار ومجرور (وهما) وهى اسم بسيط لامركب من
مه وما الشرطية على الأصح موضوع لغير العاقل . ثم ضمنت معنى الشرط (كقوله) :
أغرك منى أن حبك قاتلى * (وأنتك مهما تأمرى القلب يفعل)

قاله امرؤ النيس ، وهو من قصيدة : قفا نيك * اللغة أغرك بكسر الكاف خطاب للؤث ، وهو
استفهام انكار وتوبيخ : أى حلك على الغرّة ، وهى فعل من لم يجرب الأمور ، والقتل الامانة
وتأمرى بالياء لأنه خطاب للؤث أيضا وحذفت لالتقاء لسا كنين * الاعراب المزمة للاستفهام
غرّ فعل ماض ، والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، أن حرف توكيد ونصب ، حاسبها
والكاف فى محل جر بالإضافة ، قاتلى خبرها ، وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل
الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والياء مضاف اليه ، والمصدر المنسبك من أن
وما بعدها فاعل ، والتقدير أغرك منى قتل حبك لى : أى إمانته لى ، وأنتك الواو حرف عطف أن
حرف توكيد ونصب ، والكاف اسمها ، مهماسم شرط جازم فى محل رفع مبتدأ تجزم فعلين الأول
فعل الشرط والثانى جوابه ، تأمرى فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط ، وهو مجزوم وعلامة جزمه
حذف الذون لأنه من الأفعال الخمسة ، وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، القلب
مفعول به ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خبر ، يفعل جواب الشرط وعلامة جزمه
سكون آخره وحرك بالكسر لتنافية الشعر . والمعنى قد غرك : أى خدعك منى ككون حبك
قاتلى ، وكون قلبى مطيعا لك بحيث أنك مهما تأمرى القلب به من شىء يفعله * والشاهد
فى مهما حيث جزمت الفعلين .

[تنبيه] يجوز لك فى ماومن ومهما مراعاة لفظها ، وهو الأفراد والتذكير ، وهذا هو الغالب
ومراعاة معناها ، وهو قليل نحو - ومن يقتت منكّن لله ورسوله وتعمل صالحا - فذكر
رعاية للفظ ثم أنت رعاية للمعنى ، ونحو: من يقوما أقم معهما : أى كل اثنين يقومان ، ومن يقوموا
أقم معهم : أى كل جمع رجال يقومون (واذما) وهى حرف على الأصح مركب من إذ الظرفية
وما الزائدة موضوع لجرد تعليق الجواب على الشرط ولا عمل لها من الاعراب ، وقيل انها ظرف
وان محلها نصب بفعل أشرط ، ورجحه ابن هشام فى القطر وشرحه (نحو اذا ما قمت أقم) وإعرابه
اذا محارف شرط جازم ، وقمت فعل الشرط ، وأقم جواب الشرط ، وأجاز القراء الجزم بها مع حذف

وَأَيُّ نَحْوٍ : أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى . وَمَتَى كَقَوْلِهِ * مَتَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي *

ما خفيئذ يكون ظرفا بلا خلاف (وَأَيُّ) بالتشديد وهو اسم موضوع بحسب ما تضاف إليه ، فتسكون لمن يعقل في نحو : أيهم يقيم أقم معه ، ولما يعقل في نحو : أَى السواب تركب أركب ، وللمكان بمعنى أين في نحو : أَى مكان تجلس أجلس فيه ، والزمان بمعنى متى في نحو : أَى يوم تصم أصم معك ، وقد تضم إليها ما الزائدة (نحو : أَياما تدعوا فله الأسماء الحسنى) وإعرابه أيا اسم شرط جازم تجزم فـلـين الأول فعل الشرط والثاني جوابه مفعول مقدم لتدعوا وهي هنا لمالا يعقل لأن التقدير أَى الاسمين تدعوا من اسمه الله أو اسمه الرحمن لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول : يا الله يارحمن . فقال المشركون أينانا أن نعبد الهين ، وهو يدعوا لها آخر معه فنزلت - قل ادعوا الله أوادعوا الرحمن - الآية ردا عليهم ، ومازائدة ويقال فيها أدا صلة ، تدعوا فعل الشرط مجزوم بإداة الشرط وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل فاعل ، فله الفاء رابطة لجواب الشرط ، له جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم ، الأسماء مبتدأ مؤخر ، الحسنى صفة والصفة تتبع الموصوف في إعرابه تبعه رفعه وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ، وجهه المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط . وأتى المصنف بمثال ليس الجواب فيه فعلا إشارة إلى أن ذلك غير لازم (ومتى) وهي اسم موضوع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط . فله الفاء كهي . وقال ابن عنتقاء هي ظرف لتعميم الأزمنة وقد تشدد تأوها ، ويجب معها اتحاد زمان الشرط والجزاء . فيمتنع متى زرتني اليوم زرتك غدا ، ومثال ما اتحد فيه زمان الشرط والجزاء (كقوله :

أنا ابن جلا وطلاع الثيا * متى أضع العمامة تعرفوني)

البيت من الوافر مطلع قصيدة لسحيم بن وثيل الرياحى بالياء التحتانية ، وهو شاعر مخضرم مشهور في الجاهلية والإسلام ، أشد القصيدة التي منها البيت المذكور حين جاء رجل من بني رياح إلى الأيبرد وابن عمه الأحوص يطلب منهما هناء فقالا ان بلغت عنا سحيم بن وثيل هذا الشعر أعطيناك ، فقال قولاه فأنشدها شعرا :

ان بداهتي (٧) وجرا حول * لنوشق على الحطم الخزون

فأتى الرجل سحيم ، وأنشده البيت فأخذ سحيم عصاه وجعل يندرج في الوادى يقبل فيه ويدبر ويهمهم بالشعر ثم قال اذهب وقل لهما أنا ابن جلا البيت ، وبعده :

وان مكاننا من حميرى * مكان الليث من وسط العرين

وفيها يقول :

واللغة ابن جلا من جلا الأمور كشفها وأوضحها ، خلا فعل ، حذف الموصوف ، وأقيمت الصفة مقامه وقيل جلا علم غلب على أيه . قال في الصحاح جلا اسم رجل تسمى بالفعل الماضي وأنشد البيت ، ثم حكى عن عيسى بن عمر أنه قال اذا سمي الرجل بقتل وضرب ونحوهما لا ينصرف واستدل بهذا . وقال غيره يحتمل البيت وجه آخر وهو أنه لم ينونه كأنه أراد الحكاية كأنه قال ابن الذي يقال له جلا الأمور وكشفها فلذلك لم ينصرف ، وطلاع مبالغة في طالع والثنايا جمع ثنية

وَأَيَّانَ كَقَوْلِهِ * فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهِ الرِّيحُ يَنْزِلُ *

وهي ماعلا من الأرض وغلظ ، ويقال هي العقبة والطريق بين الجبلين ، وفلان طلاع الثنايا إذا كان ساميا ، تعالى الأمور وصعابها قاصدا لفظا ثمها كما يقال طلاع أنجد ، وقوله متى أضع العمامة يحتمل متى أضع على رأسى عمامة الحرب ، وهي البيضة أو المغفر تعرفونى : أى تعرفون شجاعتى وإقدامى ويحتمل أن يكون المراد متى أضع العمامة على وجهى الساترة له تعرفونى ولا تجهلونى لشهرتى * الأعراب أنا ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ ، ابن خبره وهو مضاف وجلا مضاف إليه محكى على ما هو عليه ، ويجوز أن يعرب إعراب مالا ينصرف للعلمية ووزن الفعل بناء على أنه منقول من الفعل وحده ، وطلاع بالجر عطفًا على جلا ويصح رفعه عطفًا على ابن ويكون خبرا بعد خبر كما ذكره السمعاني فى حاشية الأزهرية ، والثنايا مضاف إليه وعلامة جره كسرة مقترنة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ، متى اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه فى محل نصب على الظرفية الزمانية والعامل فيه أضع ، وأضع فعل الشرط وعلامة جزمه سكون آخره وحركه بالكسر لالتقاء الساكنين ، ويجوز أن يقال فيه وعلامة جزمه سكون مقتر فى آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التلخيص من التقاء الساكنين وهكذا نظراره كما يفيد مامر فى مباحث الأعراب ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، العمامة مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره تعرفونى جواب الشرط ، وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجاعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، والنون للوقاية والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به . والمعنى أنا ابن من جلا الأمور وركب الصعاب متى أضع العمامة يعرفونى من رأتى بالصفة المذكورة وإن كنت بلاعمامة ، أومتى أضع عمامة الحرب ، وهي البيضة على رأسى تعرفونى إذا حاربته عرفت بإقدامى وشجاعتى * والشاهد فى متى حيث جزمت فعلين (وأيان) بفتح الهمزة ، وكسر همزته لغة سليم ، وبها قرئ فى الشواذ ، وهو اسم موضوع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط كبنى إلا أن بينهما فرقا من وجوه : الأول أن متى أكثر استعمالا حتى قال الرضى كتب الجمهور ساكتة عن كونهما للشرط ، وأجاز ذلك بعض المتأخرين وقله استعمالها شرطا . قال ابن مالك وقلما يجازى بها ولهذا لم يحفظه سيبويه . قال الدمامنى ، والثانى أن أيان تأتى غالبا فى موضع التفخيم نحو - يسألونك عن الساعة أيان مرساها . يسأل أيان يوم القيامة - بخلاف متى فإنها تستعمل فى موضع التفخيم وغيره . والثالث أن أيان تختص بالمستقبل كما جزم به ابن مالك وجاعة ، بخلاف متى فاما تستعمل للماضى والمستقبل لكنه فى الإيصاح والمفتاح أطلق بها للزمان ومثله بايان جئت وهو كالصرح فى أنها تستعمل للماضى ، ومع ذلك هو قليل (كقوله) :

إذا النجعة العراء كانت بقفرة * (أيان ما تعدل به الريح ينزل)

قاله أمية بن عائدة العمرى شاعر مخضرم ، وقيل انه شاعر اسلاوى من شعراء الدولة الأموية * اللغة النجعة الواحدة من الضأن ، والجمع نعاى ونهجات ، والعراء بالمد : أى البيضاء ، ويرى الأدماء من الأدمة ، وهي السمرة وهي غالب ألوان نعاى العرب ، والقفر مقازة لانبث فيها ولا ماء والجمع قارذ ذكره الصحاح * الأعراب إذا ظرف لما استقبل من الزمان ، النجعة فاعل محذوف

وَأَيْنَ نَحْوُ : أَيْنَمَا تَكُونُوا يَدْرِكْكُمْ الْمَوْتُ ، وَأَيْنَ كَقَوْلِهِ :

فَأَصْبَحَتْ أُنَى تَأْتِيهَا تَسْتَجِرُ بِهَا تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِبُهَا

يفسر الفعل بعده لأن الأصح أن اذا لاندخل الاعلى الجبل الفعلية ، الغراء صفة النجبة وعلامة رفعه ضم آخره ، كان فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث واسمها مستتر فيها جوارا تقديره هي ، بفقرة جار ومجرور في محل نصب خبر كان ، الفاء حرف عطف ، أَيْنَ اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه في محل نصب على الظرفية الزمانية ، والعامل فيه تعدل ، ومازائدة تعدل فعل الشرط وعلامة جزمه سكون آخره ، به جار ومجرور ، الريح فاعل ، ينزل جواب الشرط وعلامة جزمه سكون آخره وحرك بالكسر لضرورة الشعر ، والمعنى إذا كانت النجبة الحسنة بمغارة بعيدة ففي أى وقت تعدل به الريح ينزل * والشاهد في قوله أَيْنَ حيث استعملت شرطا وجزمت فعلين (وأَيْنَ) وهو اسم موضوع للدلالة على المكان . ثم ضمن معنى الشرط (نحو أَيْنَمَا تَكُونُوا يَدْرِكْكُمْ الْمَوْتُ) أى في أى مكان تكونوا يدرِكْكُمْ الموت ، واعرابه أَيْنَ اسم شرط جازم تدل على العموم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه في محل نصب على الظرفية المكانية ، والعامل فيه تكونوا ، ومازائدة على سبيل الجواز كما هل السمين . قل أبو البقاء دخول ما على أَيْنَ يقرئ معاهى الشرط ، ويجوز حذفها ، وتكونوا فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط ، وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة متصرف من كان التامة ، والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل ، ويدرك جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه سكون آخره ، والسكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، والموت فاعل ، وقرئ يدرِكْكُمْ برفع السكافين ، وخرجه ابن جني على حذف فاء الجواب : أى فيدرِكْكُمْ ، أو على أنه كلام مبتدأ وأَيْنَمَا تَكُونُوا متصل بقوله - ولا تظلمون فتبلا - والمراد من ذلك اتصال معنى لا اتصال عمل كما قاله جاعلة ، ورأيت بعض من حشى الأزهرية أعرب جملة يدرِكْكُمْ في محل نصب خبر تكون ، وهو وهم ، والصواب أنها تامة لأنها بمعنى الحصول ، وقد راجعت السمين وغيره فلم أجد من صرح بأن جملة يدرِكْكُمْ خبر تكون . فان قدرنا تكون ناقصة خبرها الظرف قبلها ، وهو أَيْنَمَا كما هو ظاهر (وأَيْنَ) وهو اسم موضوع للمكان . ثم ضمن معنى الشرط كأَيْنَ ، وقيل للزمان كمتى ، للحال ككيف ، وقيل للثلاثة ، وقد جورت في قوله تعالى - فأتوا حرثكم أنى شئتم - أى من أين شئتم ، أوفى أى وقت شئتم ، أو كيف شئتم إذ كان للمأتى واحدا وهو محل الحرث الذى هو القبل دون الدبر (كقوله :

فَأَصْبَحَتْ أُنَى تَأْتِيهَا تَسْتَجِرُ بِهَا * تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِبُهَا)

قاله ليد بن ربيعة وهو من الطويل ، ويرى بلفظ :

متى تأتينا نلهم بنا فى ديارنا * تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِبُهَا

وهو غير بيت الخطيئة :

إذا جئنا نلهم بنا فى ديارنا * تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرَ مَوْقِدٍ

اللمعة تستجر : أى تطلب الاجارة بمعنى الأمن والراحة ، والمطلب الجبل : القوى الغليظ ، والمراد بالنار

وَحَيْثُ كَقَوْلِهِ :

حَيْثُ تَسْتَقِمُّ يُقَدَّرُ لَكَ اللَّهُ نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ

نار القرى لأنها المتبادرة عند الإطلاق ، والتأجج الاشتعال ، وألفه اماللثنية والضمير للحطب والنار على التعليل فانه يقال تأججت النار التهمت ، وتأجج الحطب وقعت فيه النار ، وأصله أن التأجج قائم بهما ، وما هذا شأنه جاز اسناده إلى المجموع وإلى كل واحد منهما ، وإما للإطلاق والضمير اما للحطب وحده أو للنار وحدها ، والتذكير اما على تأويل النار بالقبس أو الشهاب ، وإما على أن أصل تأجج مضارع حذف منه احدى التاءين كما في نلظي ثم أ كد بالنون الخفيفة ثم قلب في الوقف ألفا وجاز ذلك في غير الطلب شذوذا ، ووصف الحطب بالجزل إشارة إلى قوة النار وكثرة الضيفان وفرط الاهتداء إلى النار * الاعراب الداء حرف عطف ، أصبح فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، والتاء ضمير متصل في محل رفع اسمها ، أتى حرف شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه في محل نصب على الظرفية المكانية لتأت ، وتأت فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء ، والهاء مفعول به وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، تستجر بدل اشتغال من تأت والبدل يتبع المبدل منه في إعرابه تبعه في جزمه وعلامة جزمه سكون في آخره ، تجدد جواب الشرط وعلامة جزمه سكون آخره ، وجلة الشرط وجوبا في محل نصب خبر أصبح ، وتجد متصرف من وجد ينصب مفعولين ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، حطبا مفعولها الأول ، جزلا صفة ونارا معطوف على حطبا ، تأجج فعل وفاعل تأجج فعل ماض مبنى على الفتح ، وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع فاعل ، وجلة الفعل والفاعل في محل نصب مفعول ثان لتجد . والمعنى فصرت من أى مكان تأتها مستجيرا بها مما تخافه حطبا قويا وارا تأججا فتهدى بهما محل القرى والضيافة ، والضمير في تأتها على هذا المعنى يعود على قبيلة الشاعر وعشيرته أو حلتته أو نحو ذلك ، بخلافه في قول الشاعر :

فاصبحت أتى تأتها تستجر بها * كلا مريكيها تحت رجاك شاجر

فانه يعود إلى الداهية المشكلة والواقعة الهائلة ، وتستجر في هذا البيت بالشين المجمة ، وفي البيت الذى ذكره المصنف بالسين المهملة ، وإنما نهت عليه لأنه قد يلتبس أحدهما بالآخر على بعض الطلبة ، وقد أحسن ابن علقاه حيث ذكرهما معا في هذا الموضع في شرح العمرية ، ولعله فعل ذلك لدفع الهم ، والافاحدهما يعنى عن الآخر * والشاهد في قوله أتى تأتها حيث جزمت أتى الفعلين (وحيثما) وهو اسم موضوع للدلالة على المكان ، ويضمن معنى الشرط إذا اتصلت به ما ، وأجاز الأخفش استعمالها بمعنى الزمان (كقوله :

حيثما تستقم يقدر لك الله نجا في غابر الأزمان)

هو من الحفيف ولم أعرف قائله * اللغة تستقم من الاستقامة ، وهى الاعتدال ، النجاح بفتح النون مصدر أنجح الرجل إذا ظفر بحاجته ، والعابر بالعين المجمة اسم فاعل من غير بوزن قعد إذا بقى ، وقد يستعمل فيما مضى فيكون من الأضداد ، والمراد هنا الأول ، والأزمان جمع زمن يطلق على الوقت القليل والكثير * الاعراب حيثما اسم شرط جازم تجزم فعلين : الأول فعل

وَهَذِهِ الْأَدَوَاتُ الْإِحْدَى عَشْرَةَ كُلُّهَا أَسْمَاءُ إِلَّا إِنْ وَإِذَا مَا فَإِنَّهُمَا حَرْفَانِ ، وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ شَرْطًا ، وَيُسَمَّى الثَّانِي جَوَابًا .

الشرط والثاني جوابه في محل نصب على الظرفية الزمانية كما قاله ابن هشام في المغني ، تستقيم فعل الشرط ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، يقتر جواب الشرط ، لك جار ومجرور متعلق بيقدر ، الله فاعل ، نجاحا مفعول به ، في غابر جار ومجرور ، الأزمان مضاف إليه . والمعنى في أي زمن تعدل ولا تنعوج تظفر بحاجتك في باقي الأيام فلا تيأس من الظفر ان أبطأ به والشاهد في حينها حيث جزمت فعلين (وهذه الأدوات الاحدى عشرة) الجازمة للفعلين (كلها أسماء) حتى مهما على الأصح (الا ان) وإذا ما ههما حرفان) الأول باتفاق . والثاني على الأصح ، وإذا كان ماعداهما أسماء فلا بد له من محل من الاعراب : إما النصب أو الرفع لأن أسماء الشرط معمولة لفعل الشرط ، ولولا ابتداء لا غير ، فما كان منها اسم زمان أو مكان ، فهو في محل نصب على الظرفية بفعل الشرط ، وما كان غير ذلك ، فهو في محل رفع بالابتداء ، وخبره فعل الشرط وحده على الأصح ، هذا إن كان فعل الشرط غير متعدي نحو : من يقيم أقم معه - من يعمل سوءا يجز به - وإن كان فعل الشرط متعديا ووقع عليه نحو : من يضرب أضرب ، أو على ضميره أو متعلقه نحو : من رأيته أو أخاه فأكرمه ، فهو في محل نصب ، ويجوز في هذا المثال الرفع على الابتداء لأنه من باب الاشتغال . قال الفاكهي : وأفهم كلامه أن الجزم بحيث وإذا مخصوص باقتران ما بهما كما لفظ به ، وأما غيرهما فهو قسمان : قسم لا يصحبه ما ، وهو من ومهما وما وأنى . وقسم يجوز فيه الأمران وهو الباقي اه (ويسمى) الفعل (الأول) من الفعلين المجزوين بأحد هذه الأدوات (شرطا) لتعليق الحكم عليه ، ولأنه علامة على وجود الفعل الثاني ، والعلامة تسمى شرطا ، ولا يكون الشرط الاجلة فعلية خبرية فعلها متصرف غير مقرون بقدر ، أو حرف تنفيس ، أو نافي غير لا ولم ، ولا يكون ماضى المعنى بل مستقبلي ، وإن كان ماضى اللفظ لأنه مفروض حصوله في المستقبل فيمتنع مضيه : لا تقول ان قام زيد أمس ، وأما قوله تعالى - ان كنت قلته فقد علمته - فالعنى إن تبين انى كنت قلته ، ولا يكون فعلا جامدا كعسى وليس (ويسمى الثاني) منهما (جوابا) انتربه على الأول كترتيب الجواب على السؤال ، ويسمى جزاء أيضا تشبيها له بجزاء الأعمال لأنه يقع بعد وقوع الشرط كما يقع الجزاء بعد الفعل المجازى عليه وهو كالشرط فيكون جملة فعلية بجميع أقسامها ، ويكون جملة اسمية ولا يكون ماضى المعنى لأن حصوله معلق على حصول الشرط في المستقبل ويمتنع تعليق الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل ، وأما قوله تعالى - ان كان يحسه قد من قبل فسدقت - فقد أولت بأن المعنى ان ثبت ذلك فقد ثبت صدقها . وقل الحضراوى كان الأستاذ أبو الحسن بن خروف يرى في نحو - ان يمسخم قرح - الآية ، أن الجواب محذوف اكتفاء بسببه ، ومثله : ان يهلك فقد أهنته . قاله ابن هشام في حاشية التسهيل : وفي المجيد اعراب انترآن المجيد قوله تعالى - إن يمسخم - جواب الشرط محذوف : أى فتأسوا فقد مس القوم قرح مثله - ومن زعم أن جواب الشرط فقد مس فهو غلط لأن الماضى معنى يمتنع أن يكون جوابا لشرط اه . قال السرخي : ولتنحويين في مثل هذا تأويل ، وهو أن يقدر وا

وَإِذَا لَمْ يَصْلُحِ الْجَوَابُ أَنْ يُجْعَلَ شَرْطًا وَجِبَ أَفْتِرَانُهُ بِالْفَاءِ نَحْوُ : وَإِنْ يَمْسُكَ بَحِيرٌ
فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ، وَمَا تَعْمَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ
نُكَفِّرُوهُ ،

شيئا مستقبلا لأنه لا يكون التعليق إلا للمستقبل كما مررت الإشارة إليه اه . وذلك التأويل هو
التيبين : أى فقد تبين مسّ القرع للقوم اه . قاله السمين : أى والتيبين مستقبل ، وتأويل
المعنى أولى من تقدير الجواب محذوفا ، ومن يقتدره محذوفا له أن يؤول كلامهم بأنه لما كان دالا
على الجواب وقائما مقامه سعى جوابا ، فى قوله تعالى - قالوا إن يسرق - يقتدر الجواب فلا
تجبوا - فقد سرق أخ له - وتكون الفاء للتعليل وهكذا يقدر فى كل موضع بما يناسب السياق ،
أو تكون الفاء الداخلة على ما هو جواب فى الظاهر للتعليل (وإذا لم يصلح الجواب أن يجعل شرطا)
بأن كان أحد الأمور التى لا تصلح شرطا بأن كان جملة اسمية أو فعلية فعلمها طلبى أو منى بغير لا ولم
(وجب اقترانه بالفاء) ليحصل الربط بين الجواب وشرطه لأن الجواب الحاصل به الربط مفقود ،
وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ، ولناسبتها للجزاء من حيث أن معناها التعقيب فلا
فصل كما أن الجزء يتعقب على الشرط كذلك ، فإذا كان الجواب ماضى اللفظ والمعنى اشترط مع
الفاء اقترانه بقدر لفظا ، وتقديرنا نحو - إن يسرق فقد سرق أخ له - (نحو : وإن يمسك بحير
فهو على كل شيء قدير) هذا مثال الجملة الاسمية ، وأعرابه ان حرف شرط جازم ، ويمس فعل
الشرط ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والكاف مفعول به ، بحير جار ومجرور متعلق بمس ،
والفاء رابطة لجواب الشرط ، وهو ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ ، على كل جار ومجرور متعلق
بقدير ، وشئ مضاف إليه ، قدير خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط * فإن
قلت قدير صفة مشبهة فكيف تقدم معمولها عليها * قلت لأن عملها فى الظرف والجار والمجرور
لما فيها من رائحة الفعل وذلك لا يمنع التقديم نبه عليه الأزهرى فى التصريح (ان كنتم تحبون
الله فاتبعونى) هذا مثال الفعلية التى فعلها طلبى ، وأعرابه ان حرف شرط جازم تجزم فعلين ، كان
فعل ماضى فى محل جزم فعل الشرط وهى ناقصة ، والتاء ضمير متصل فى محل رفع اسمها ، والميم
علامة الجمع ، تحبون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون ، والواو فاعل ، الله منصوب
على التعظيم ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول فى محل نصب خبر كان ، فاتبعونى الفاء رابطة لجواب
الشرط ، واتبعوا فعل أمر مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة فاعل ، والياء مفعول به ، وجملة
الفعل والفاعل والمفعول فى محل جزم جواب الشرط ، وقس على هذا المثال بقية أنواع الطلب من
الهى والدعاء ولو بصيغة الخبر ، والعرض ، والاستفهام ، والتحضيض ، والنهى ، والترجى . قال
الأزهرى : ولا تظليل بأمثلها ، فالذكر ينال بالمثل الواحد مالا يدركه الغبى بألف شاهد (وماتقاعوا
من خير فلن تكفروه) هذا مثال التى فعلها مقرون بناف غير لم ولا ، وأعرابه الواو حرف عطف
ما اسم شرط جازم تجزم فعلين : الأوّل فعل الشرط . والثانى جوابه فى محل رفع مبتدأ ، تفعّلوا
فعل الشرط وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعل ، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع

أَوْ يَأْذَا الْفُجَائِيَّةَ : نَحْوُ : وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ، وَذَكَرَ
صَاحِبُ الْخُرُومِيَّةِ فِي الْجَوَازِمِ كَيْفَمَا نَحْوُ : كَيْفَمَا تَفْعَلُ

خبر ما ، من خبر جار ومجرور متعلق بمتعلوا ، فلن الفاء رابطة لجواب الشرط ، لن حرف في نصب
تكفروا فعل مضارع مغير الصيغة منصوب بلن وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة ضمير
متصل في محل رفع نائب الفاعل ، والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، فالفاء في هذه
الأمثلة ونحوها واجبة الذكر لا يجوز تركها إلا في الضرورة ، أو ندور كحديث البخاري في اللقطة
« فان جاء صاحبها وإلا استمتع بها » وقول الشاعر :

من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشر بالشر عند الله مثلاًن

أراد فأنه يشكرها ، ثم الفاء متعينة للربط فيما عدا الاسمية ، أما فيها فلا تعين الجلة له بل يجوز
الربط بها (أو بأذا الفجائية) أى المنسوبة إلى الفجاءة بضم الفاء والمدة ، وهي ملاقة الشيء بغتة ،
وانما اكتنى بالربط بها لأنها تشبه الفاء في كونها لايتبدأ بها لأن الغرض من ذكرها انما هو الدلالة
على أن ما بعدها حصل بعد وجود شيء فلا بد من تقدم ذلك الشيء ، ولأنها لاتقع الا بعد ما هو
معقب بما بعدها فلذا قامت مقامها (نحو : وإن تصيبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون)
معنى الآية وإن تصيبهم : أى كفار مكة وغيرهم سيئة : أى شدة وبلاء بما قدمت أيديهم من
الكفر والعصيان إذا هم يقنطون . يئأسون من الرحمة ، ومن شأن المؤمن أن يشر عند العمة
ويرجوه عند الشدة ولايقنط . واعرابه ان حرف شرط جازم ، نصب فعل الشرط ، والهاء مفعول
به ، والميم علامة الجمع ، سيئة فاعل ، بما جار ومجرور ، الباء حرف جر ، وما اسم موصول بمعنى الذى
في محل جر بالباء ، قدم فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، أبدى فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على
الياء منع من ظهورها الاستتقال لأنه اسم منقوص ، والميم علامة الجمع ، وجلة الفعل والفاعل صلة
الموصول ، والعائد محذوف تقديره قدمته ، إذا فجائية ، وهي حرف على الأصح لاحصل لها من
الاعراب ، هم ضمير منفصل في محل رفع مبتدا ، يقنطون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون ،
والواو فاعل ، والجلة في محل رفع خبر مبتدا ، وجلة المستدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط .
[تنبيه] يعتبر في الجلة المقرونة بأذا أن لاتكون انشائية ، نحو : ان عصي زيد فويل له ، وأن
لاقتصرن باداة في نحو : ان قام زيد فابكر قائم ، ولأبان نحو : ان قام زيد فان عمرا قائم ،
فهذه المواضع الثلاث يتعين فيها الفاء ، ولايجوز فيها اذا ، ولم يذكر المصنف الشروط المذكورة
استثناء عنها بالمثل ، لأنه جامع لها ، وأفهم قول المصنف ، وإذا لم يصلح الجواب الخ أنه اذا صلح
أن يجعل الجواب شرطاً لايجب اقترانه بالفاء بل يجوز ، وبه صرح ابن الحاجب فيما اذا كان
المضارع مثبتاً أو منفيّاً بلا . وقال الرضى ان كان مما يصلح أن يقع شرطاً فلا حاجة الى رابطة بينه
وبين الشرط لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه ، وعلى ما قاله ابن الحاجب
جوى ^(١) (و ذكر صاحب الجرومية) بفتح الجيم وتشديد الراء مضمومة نسبة مؤلفها ابن أجروم
كما سبق في أول الكتاب (في الجوازيم كيفما) وهي اسم موضوع لتعميم الأحوال (نحو كيفما تفعل

(١) هكذا بياض بالأصل لعرض مؤلف تركه ليضع به موافق ابن الحاجب فسنى اه مصححه

أَفْعَلْ ، وَالْجَزْمُ بِهَا مَذْهَبُ كُوفِيٍّ ، وَلَمْ تَقَفْ لَهَا عَلَى شَاهِدٍ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَقَدْ يُجْزَمُ
بِإِذَا فِي صُرُورَةِ الشَّعْرِ كَقَوْلِهِ * وَإِذَا تَصَبَّكَ خَصَاصَةٌ فَتَجْعَلُ *

أفعل) واعرابه كيفما اسم شرط جازم تجزم فعلين : الأول فعل الشرط . والثاني جوابه في محل نصب على الحال من فاعل فعل الشرط : أى على أى حال تفعل أفعل ، ويجوز اعرابه مفعولا مطلقا ، ولا يبعد جواز اعرابه مفعولا به مقدما لتفعل ، والتقدير أى فعل تفعل أفعل ، وتفعل فعل الشرط وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، أفعل جواب الشرط ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا (والجزم بها مذهب كوفي) وبه قال من البصريين قطرب ، وهو شاذ لاستحالة المعنى فانها لازمة لعموم الأحوال . فاذا قلت كيفما تصنع أصنع كان معناه على أى حال تصنع أصنع ، وهذا المعنى متعذر لأن رعاية مثل ذلك أمر صعب ، ولا يتقيد الجزم بها عند الكوفيين باتصال ما بها ، والصحيح عند البصريين أنها تقع شرطا ولكنها لا تجزم ، وإنما يجازى بها معنى لا عملا . قالوا ويجب اتفاق فعلها لفظا ومعنى كالمثال الذى ذكره المصنف ، ونحو : كيفما نزر أزر ، وأما قوله عز وجل - ينفق كيف يشاء - ، فجوابه محذوف لدلالة ما قبله : أى كيف يشاء ينفق (ولم تقف لها على شاهد في كلام العرب) يستدل به على الجزم بها ، والغالب مجيئها استقهما عن حال الشيء وصفته . فاذا قلت كيف زيد : أى على أى حال وصفة هو ، وشذ دخول حرف الجر عليه نحو : قولهم على كيف تبيع الأجرين : أى اللحم والجر ، ويلزم في جوابها التكسير كصالح في جواب كيف زيد . قال الخبيصى : ولا يقع مرجعا للضمير ولا مبتدأ ، وإنما يقع خبر مبتدأ في الحال أو في الأصل . فالأول نحو : كيف أنت ؟ . والثاني نحو : كيف كنت ؟ ، وكيف ظننت زيدا ؟ ، وكيفما كنت كنت كذلك ، وكيفما ظننته كذلك ، أو حالا نحو : كيف جئت على أى حال واكبا أم ماشيا ، أو مفعولا مطلقا نحو - كيف فعل ربك - أى أى فعل فعل ، وهى عند الجمهور ظرف ، فحلها نصب أبدا ، وتقديرها على أى حال ، أو فى أى حال ، وعند الأخفش والسيباني اسم ، فحلها رفع مع المبتدأ ، نصب مع غيره (وقد يجزم باذا) الظرفية الدالة على المستقبل لأن فيها معنى الشرط غالبا ، ولذا اختير بعدها الفعل والعامل فيها ما هو جواب لها ، وإنما يجزم بها (في ضرورة الشعر كقوله) :

استغن ما أغاك ربك بالغنى * (واذا تصبك خصاصة فتجمل)

هو من قصيدة لعبد القيس بن خفاف بن عمرو بن حنظلة أسلمى ، والقصيدة المذكورة من بحر الكامل ، وكلها حكم ووصايا ، وهى بضعة عشر بيتا أنشدتها يوصى بها ابنه * اللغة الغنى بكسر العين والتصرغنى المال ، والخصاصة الحاجة والشدة ، وقوله فتجمل يروى بالجمع : أى أظهر الجمال بالتعفف ، أو كل الجلل : أى الشحم المذاب ، ويروى بالخاء المهملة : أى تكلف المشقة ، وأصبر على الشدة * الاعراب استغن فعل أمر مبنى على حذف حرف العلة من آخره وهو الياء وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ماصدرية ظرفية تسبك الفعل بعدها مصدرا ، أغنى فعل ماض ، والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، رب فاعل ، والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة ، بالغنى جار ومجرور وعملامة جرّه كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها اعتذر

باب النعت

النَّعْتُ هُوَ النَّايِعُ

لأنه اسم مقصور متعلق بالفعل قبله ، وإذا اسم شرط جازم تجزم فعلين : الأول فعل الشرط . والثاني جوابه في محل نصب على الظرفية ، نصب فعل الشرط ، والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، خصاصة فاعل ، وقوله فتجمل الفاء رابطة لجواب الشرط ، تجمل فعل أمر مبني على السكون ، وسرك بالكسرة لقاافية الشعر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجلة الفعل والفاعل في محل جزم جواب الشرط * والمعنى أظهر الغنى ما أغناك ربك ، وإذا نصبك فاقفة وفقر فأظهر الجلال حتى لا يظلم أحد بما أصابك من الحاجة * والشاهد فيه حيث جازمت إذا في الشعر لتصبك ، وهو شاذ لأن كلمات الشرط إنما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للشك والابهام ، وكلمة إذا موضوعة للتحقق فهي منافية لان الشرطية فكيف تعمل عملها ، وعبرة التسهيل لابن مالك مع شيء من شرحه للتماميني إذا للوقت المستقبل متضمنة معنى الشرط غالبا ، لكنها لما يتقن كونه : أي حصوله إذا طلعت الشمس جئتكم ، أوردج نحو : إذا قدم الحاج أكرمك ، بخلاف ان فانها للتسهيل غير الراجح ، بل المساوي أو المرجوح ، فلذا أي لكون إذا لما يتقن أوردج لم تجزم لأنها خالفت بذلك أدوات الشرط فلم تجزم الا في الشعر اه .

[تمة] أسماء الشرط ما كان منها ظرفا فحله نصب على الظرفية بفعل الشرط الا اذا فان العامل فيها جوابها على قول الأكثر ، وعند المحققين العامل فيها شرطها وما أريد به الحدث : أي المصدر كهما تكرم زيدا أكرمه بمعنى أي اكرام ، فنصب على المفعول المطلق بفعل الشرط أيضا وما عداها ان كان الفعل مسندا الى ضميره كمن نحو : من يعمل سوءا يجز به ، أو الى سببه نحو من ضم أخوه فقد هين فبتدا لاخير ، وخبره فعل الشرط وحده على الأصح ، وان كان الفعل واقعا عليه نحو - من يضل الله فلا هادي له - ونحو : أيا ما تدعوا ففعلوه به لاخير ، وان كان واقعا على ضمير مشتقلا به عنه نحو - مهما تأتينا به من آية - فبتدا على الأرجح ، أو مفعول به على الاشتغال ، ويقدر العامل فعلا بعد اسم الشرط : أي مهما تحضر تأتينا به ، ولا يجوز تقديره قبله لان أداة الشرط لها صدر الكلام ولهذا لم يجوز تقديم شيء من معمولات الشرط والجزاء عليها

باب النعت

هذا شروع من المصنف رحمه الله في الكلام على ما يعرب تبعا لغيره ، وهو خمسة أشياء : النعت ، وعطف البيان ، والتوكيد ، والبدل ، وعطف النسق هكذا ترتب اذا اجتمعت ، وبدأ منها بالنعت ويقال له الوصف والصفة ولا فرق بينهما عند النحاة ، وأما عند غيرهم فقبل النعت ما يمدن زواله عن محله كاللون العارض ، والعالمية في الخلق . والصفة ما لا يزول الإزوال محله كاللون الخلق والعالمية قال ابن عثاق : والحق أن الوصف أعم عند النحاة لانه يقال الحال والخبر وصف معنى ، ولا يقال نعت معنى (النعت هو التابع) أي التالي لما قبله فلا يتقدم عليه ، والعامل فيه على الأصح

الْمَشْتَقُ أَوْ الْمُؤَوَّلُ بِهِ الْمُبَايِنُ لِلْفِعْلِ مَتَّبِعُهُ ، وَالْمُرَادُ بِالْمَشْتَقِ اسْمُ الْفَاعِلِ كضارب ، واسمُ
الْمَفْعُولِ كَمضروب ، وَالصِّفَةُ الْمِثْلَةُ كَحَسَنٍ ، واسمُ التَّفْضِيلِ كَأَعْلَمَ ، وَالْمُرَادُ بِالْمُؤَوَّلِ بِالْمَشْتَقِ
اسْمُ الْإِشَارَةِ نَحْوُ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذَا ، واسمُ الْوَصُولِ نَحْوُ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الَّذِي قَامَ ، وَذُو
بِمَعْنَى صَاحِبٍ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ ، واسمُ النَّسَبِ نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ دِمَشْقِيٍّ

نفس عامل متبوعه ، وقيل العامل فيه التبعية استقلالاً ، وعليه الأخفش . ونسبه أبو حيان
لسبويه وأكثر المحققين . ثم قوله التابع جنس يشمل جميع التوابع ، وقوله (المشتق أو المؤول
به) فصل مخرج لغير النعت من بقية التوابع ماعدا التابع المشتق المكرر به لفظ المتبوع نحو زيد
قائم قائم فانه خارج بقوله (المباين للفظ متبوعه) بخلاف قائم الثاني في المثال المذكور فانه غير
مباين لمتبوعه بل مساو له في لفظه (والمراد بالمشتق) مادل على حدث صاحبه وتضمن معنى
فعل وحروفه ، وهو (اسم الفاعل كضارب) وما في معناه كاشئلة المبالغة كضراب (واسم المفعول
كضروب ، والصفة الميثلة كحسن ، واسم التفضيل كأعلم) تقول هذا رجل ضارب وهذا عبد
مضروب ورأيت رجلاً حسن الوجه ، ومهرت برجل أعلم منك ، وإنما نعت بها لأن كلامها مأخوذ
من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المنعوت ، نخرج من ذلك ما اشتق لزمان أو مكان نحو
مهرى لزمان الرمي ومكانه ، أو آلة نحو مفتاح فانه لا ينعى بها فلا ترد قضاء على قولهم المشتق (والمراد
بالمؤول بالمشتق) الجامد الذي يفيد من المعنى ما يفيد المشتق وتضمن معنى فعل دون حروفه فأشبهه
المشتق في أداء معناه فجري مجراه ، وهو لما جار مجراه باضطراد فينقاس ، أوجار مجراه في حال دون
حال فلا ينقاس . فالأول أنواع : الأول (اسم الإشارة) غير الظرف المكاني ، وهو ثم وهنا فانه
لا يوصف به فلا تقول مهرت برجل هنا أو ثم على أنه نعت لرجل لتعلقه بمحذوف هو الصفة في
الحقيقة بل يوصف بغيره مما معناه الحاضر أو المشار إليه وذلك (نحو مهرت بز يد هذا) : أى
الحاضر ، واعرابه مهرت فعل وفاعل ، يزيد جار ومجرور ، الهاء للتنبيه : وإذا اسم إشارة في محل جر
نعت لزيد (و) الثاني (اسم الموصول) الذى معناه المجهود أو المعمول بخلاف من وما وأى
وذا فانه لا يوصف بها فلا تقول مهرت يزيد من جاءك بل يوصف بالذى ونحوه (نحو مهرت
يزيد الذى قام) أى المعام قيامه ، واعرابه مهرت فعل وفاعل ، يزيد جار ومجرور ، الذى اسم موصول
في محل جر صفة لزيد ، قام فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو (و) الثالث (ذو بمعنى
صاحب) أى يوصف بها (نحو مهرت برجل ذي مال) أى صاحب مال ، واعرابه مهرت
فعل وفاعل ، برجل جار ومجرور ، ذى نعت لرجل والنعت تابع للمنعوت في أعرابه تبعه في جره وعلامة
جره الياء نيابة عن الكسرة لانه من الاسماء الستة ، وهو مضاف ومال مضاف إليه ، ومثله ذو
الطائفة فانه يوصف بها تقول جاءنى زيد ذو قام : أى الذى قام (و) الرابع (أسماء النسب)
بفتح النون ، وينعت بها المعارف نحو مهرت بالرجل الدمشقي ، والنسكرات (نحو مهرت برجل
دمشقي) أى منسوب إليها ، ونظرت إلى رجل تمار : أى منسوب إلى التمر ، واعرابه مهرت فعل
وفاعل ، برجل جار ومجرور ، دمشقي نعت ، والنعت تابع للمنعوت في أعرابه تبعه في جره وعلامة جره

وَمِنْ ذَلِكَ الْجُمْلَةُ . وَشَرَطُ الْمَنْعُوتِ بِهَا أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً نَحْوُ وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ، وَكَذَلِكَ الْمَصْدَرُ ، وَيَنْزِمُ إِفْرَادُهُ وَتَذَكِيرُهُ تَقُولُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَدْلٍ ، وَبِامْرَأَةٍ عَدْلٍ ، وَبِرَجُلَيْنِ عَدْلٍ ، وَمَرَرْتُ بِرَجَالٍ عَدْلٍ ،

كسر آخره (ومن ذلك) أى المؤول بالمشق ، وهو النوع الخامس (الجملة) فانه ينعت بها بشرط كونها خبرية مشتملة على ضمير ولومقدرا يربطها بالوصف ليحصل بها تخصيصه والالكانت أجنبية عنه ، فان وردت بلفظ الاشارة أولت بحذف القول العامل فيها كأنت رجل جعلت فداءه بجملة الدعاء صفة لرجل على تقدير مقول فيه جعلت فداءه ، ويتمتع اقترانها بالاأوالوا خلافا للزحشرى (وشرط المنعوت بها) أى بالجملة ، وكذاشبه الجملة وهو الظرف والمجرور ، وشرط المنعوت به (أن يكون نكرة) لانها فى حكم النكرة لتأويلها بالمفرد النكرة ، فلا يجوز أن ينعت بها المعرفة ، ثم اما أن يكون المنعوت بها نكرة لفظا ومعنى (نحو) - ليوم لاريب فيه - ونحو (أتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله) واعرابه اتقوا فعل أمر مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، يوما مفعول به ، وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ، ترجعون فعل مضارع مفعلة الصيغة مرفوعة لتجرده عن الناصب والجازم ، وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لانه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع نائب الفاعل ، فيه جار ومجرور متعلق بترجعون ، الى الله جار ومجرور ، وجملة ترجعون فى محل نصب نعت ليوما ، وهى مؤولة بغير الجملة والتقدير اتقوا يوما راجعين فيه الى الله ، وقد يكون المنعوت بها نكرة معنى فقط على الأصح كقوله تعالى - كمثل الجار يحمل أسفارا - بجملة يحمل أسفارا نعت للجار لانه ليس المراد به حارا بعينه ، فهو وان كان معرفة لفظا لكنه نكرة من حيث المعنى فجاز ان ينعت بالجملة نظرا لمعناه ، وقيل ان الجملة فى مثل هذا تتعين للحال ، ومن ذلك قول الشاعر :

ولقد أمرت على اللثيم يسبنى * فاعف ثم أقول لا يعيننى

ويجب أيضا كون منعوت الجملة مذكورا مالم يكن مرفوعا ، وهو بعض اسم متقدم مجرور عن أو فى كما ظعن وما أقام : أى فريق ظعن ، وفريق أقام * النوع السادس مايدل على السكالم كأتى نخوض بد رجل أى رجل ، والثانى من قسمى المؤول بالمشق ، وهو ما لا ينقاس أنواع : الأول منها المذكور فى قول المصنف (وكذلك المصدر) : أى ينعت به كثيرا ، ولكنه مع ذلك سماعا ثم ان أردت المبالغة فلا تأويل ، والافهؤ مؤول عند البصريين على حذف مضاف ، فى جاءنى رجل عدل ، التقدير جاءنى رجل ذو عدل ، وعند الكوفيين مؤول بالوصف : أى عادل (و) على كل حال (يلزم) فيه أمور (إفراده وتذكيره) لأن المصدر من حيث هو لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فأجبروه على أصله ، وكونه غير ميمى ، وكونه مصدر ثلاثى كعدل ورضا (قول) فى المذكر (مررت برجل عدل) أودضا (و) تقول فى المؤنث مررت (بامرأة عدل) أودضا (و) تقول فى المثنى مررت (برجلين عدل) أودضا (و) تقول فى الجمع (مررت برجال عدل) أودضا ، فتقول فى عدل نعت وعلامة جره كسر آخره ، ورضا كذلك نعت وعلامة جره

وَالنَّعْتُ يَنْبَغُ لِلْمَعْنَى فِي رَفْعِهِ وَخَفْضِهِ وَفِي تَعْرِيفِهِ وَتَنْكِيرِهِ ، ثُمَّ إِنْ رَفَعَ
ضَمِيرَ الْمَعْنَى أَلْسَنَ فِيهِ تَبَعُهُ أَيْضًا فِي تَذْكِيرِهِ وَتَأْنِيثِهِ ، وَفِي إِفْرَادِهِ وَتَنْثِينِهِ وَجَمْعِهِ
تَقُولُ قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْعَاقِلِ ، وَجَاءَتْ هِنْدُ الْعَاقِلَةِ ،
وَرَأَيْتُ هِنْدًا الْعَاقِلَةَ ، وَمَرَرْتُ بِهِنْدٍ الْعَاقِلَةِ ،

كسرة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور ، والنوع الثاني العدد نحو
مررت بـجـ ثمانين قامة : أى عميق ، وبأبل مائة : أى كثيرة ، والثالث المقدار نحو عندى برّ
قفيز : أى مكمل به ، وسمن رطل : أى موزون به ، ويجوز اعراب هذا النوع بدلا ، أو عطف
بين . الرابع مقام به معنى ينزل منزلة المشتق نحو هذا رجل أسد : أى شجاع ، وهذا ماء عسل
أى طعمه حلو (والنعت) حقيقيا كان أو سببيا (ينبغى للمنعوت) فى اثنين من خمسة (فى
رفعه) (إن كان مرفوعا) (ونصبه) ان كان منصوبا (وخفضه) ان كان مخفوضا وهذا حكم
العت غير الجملية ، وأما هى فهى بمنزل عن هذا البحث كما قاله العصى (وفى تعريفه) ان
كان معرفة (وتذكيره) ان كان نكرة فلا تعت معرفة بنكرة ولانكرة بمعرفة وان تخصصت
النكرة على الأصح نعم ان كان النعت مقطوعا جازت مخالفتة لمنعوته تعريفا وتنكيرا كجاء فى
رجل كـ كـم أنا القوم ويحتمله قوله تعالى - ويل لسكل همزة لمزة الذى جمع مالا - ومن
لم يجعله نعتا مقطوعا أعرب الذى بدلا ، ولا يكون النعت أعرف من منعوته بل مساويا له أو دونه
لان الموصوف هو المقصود بالنسبة ، والمقصود بالنعت انما هو الدلالة على المعنى الذى فى الذات
فنحو صاحبك فى مررت برجل صاحبك بدل من الرجل ، أو عطف بيان عليه لانعت له لان
صاحبك مضاف للضمير فهو أعرف من الرجل المعروف بالألف واللام (ثم ان رفع) : أى النعت
(ضمير المنعوت المستتر فيه) أو وقع موقع ما يرفعه ، كاسم الاشارة ، واسم الموصول وذى بمعنى
صاحب فانها لا تحتمل الضمير ، ولكنها لما كانت واقعة موقع ما يرفع الضمير جعلت كأنها واقعة
ويسمى حينئذ نعتا حقيقيا لجرأانه على صاحبه حقيقة (تبعه) أى تبع النعت المنعوت
(أيضا) فى اثنين من خمسة (فى تذكيره) ان كان المنعوت مذكرا (وتأنيثه) ان كان
مؤنثا (وفى إفراده) ان كان مفردا (وتثنيته) ان كان مثنى (وجمعه) ان كان جمعا فيصير بهذه
مع ماسر مطابقا لمنعوته فى أربعة من عشرة (تقول) فى النعت الجارى على من هو له مع التذكير
والافراد والتعريف حالة الرفع (قام زيد العاقل) واعرابه قام فعل ماض ، زيد فاعل ، العاقل
نعت والنعت ينبغى المنعوت فى اعرابه تبعه فى رفعه وعلامة رفعه ضم آخره (و) تقول فيه حالة
النصب (رأيت زيدا العاقل ، و) حالة الخفض (مررت بزيد العاقل) واعرابهما ظاهر (و)
تقول مع التأنيث والافراد والتعريف حالة الرفع (جاءت هند العاقلة) واعرابه جاء فعل ماض
هند فاعل ، العاقلة نعت ، والعت ينبغى المنعوت فى اعرابه تبعه فى رفعه ، وعلامة رفعه ضم آخره
(و) تقول فى حالة النصب (رأيت هندا العاقلة ، و) حالة الخفض (مررت بهندا العاقلة) واعرابهما

وَجَاءَ رَجُلٌ عَاقِلٌ، وَرَأَيْتُ رَجُلًا عَاقِلًا، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلٍ، وَجَاءَ الزَّيْدَانِ الْعَاقِلَانِ
 وَرَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ الْعَاقِلَيْنِ، وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ الْعَاقِلَيْنِ، وَجَاءَ رَجُلَانِ عَاقِلَانِ، وَرَأَيْتُ
 رَجُلَيْنِ عَاقِلَيْنِ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ عَاقِلَيْنِ، وَجَاءَ الزَّيْدُونَ الْعَاقِلُونَ، وَرَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ
 الْعَاقِلَيْنِ، وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ الْعَاقِلَيْنِ، وَجَاءَتِ الْهِنْدَانِ الْعَاقِلَتَانِ، وَرَأَيْتُ الْهِنْدَيْنِ
 الْعَاقِلَتَيْنِ، وَمَرَرْتُ بِالْهِنْدَيْنِ الْعَاقِلَتَيْنِ، وَجَاءَتِ الْهِنْدَاتُ الْعَاقِلَاتُ، وَرَأَيْتُ الْهِنْدَاتِ
 الْعَاقِلَاتِ، وَمَرَرْتُ بِالْهِنْدَاتِ الْعَاقِلَاتِ،

ظاهر (و) تقول مع التنكير والافراد والتذكير في حالة الرفع (جاء رجل عاقل، و) في حالة النصب
 (رأيت رجلا عاقلا، و) في حالة الخفض (مررت برجل عاقل) واعراب الأمثلة الثلاثة ظاهر (و) تقول
 مع التثنية والتذكير والتعريف في حالة الرفع (جاء الزيدان العاقلان) فالعاقلان نعت للزيدان تابع
 له في رفعه وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى (و) تقول في حالة النصب (رأيت
 الزيدين العاقلين) فالعاقلين نعت للزيدين تابع له في نصبه وهو منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه
 مثنى (و) في حالة الخفض (مررت بالزيدين العاقلين) فالعاقلين نعت للزيدين تابع له في جره وهو
 مجرور وعلامة جره الياء لأنه مثنى (و) تقول مع التثنية والتذكير والتعريف في حالة الرفع (جاء
 رجلان عاقلان، و) في حالة النصب (رأيت رجلين عاقلين و) في حالة الخفض (مررت برجلين
 عاقلين) وإعرابه كاعراب النوى قبله لأن كلاهما مثنى (و) تقول مع الجمع والتذكير والتعريف
 في حالة الرفع (جاء الزيدون العاقلون) فالعاقلون نعت للزيدون والتعت تابع للنعوت في إعرابه
 تبعه في رفعه وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم والنون زيدت عوضا عن
 الحركة والتثنية الذين كانا في الاسم المفرد (و) تقول في حالة النصب (رأيت الزيدين) بكسر
 الباء لأنه جمع (العاقلين) بكسر اللام، فالعاقلين نعت للزيدين تابع له في نصبه وعلامة نصبه
 الياء لأنه جمع مذكر سالم (و) في حالة الجر (مررت بالزيدين العاقلين) فالعاقلين نعت للزيدين
 تابع له في جره وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم (و) تقول مع التثنية والتأنيث والتعريف
 في حالة الرفع (جاءت الهندان العاقلتان، و) في حالة النصب (رأيت الهندين العاقلتين، و) في حالة
 الخفض (مررت بالهندين العاقلتين) وإن كان المتنوع منكرا . قلت جاءت امرأتان عاقلتان
 في حالة الرفع، وفي حالة النصب رأيت امرأتين عاقلتين، وفي حالة الخفض مررت بامرأتين
 عاقلتين (و) تقول مع الجمع والتأنيث والتعريف في حالة الرفع (جاءت الهندات العاقلات، و) في
 حالة النصب (رأيت الهندات العاقلات، و) في حالة الخفض (مررت بالهندات العاقلات) وهذا
 مثال الجمع المؤنث المعرف، ومثال المنكر جاءت نساء عاقلات ورأيت نساء عاقلات ومررت بنساء
 عاقلات، وتقول في الجمع المنكر جاءني رجال عقلاء برفع عقلاء بلا تنوين، ورأيت رجالا عقلاء
 بنصب عقلاء بلا تنوين ومررت برجال عقلاء بالخفض بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم
 لا ينصرف، والمانع له من الصرف ألف التأنيث الممدودة فالنعت في ذلك كله رافع لضمير النعوت

وَأِنْ رَفَعَ النَّعْتُ الْأَسْمَ الظَّاهِرَ أَوْ الضَّمِيرَ الْبَارِزَ كَمْ يُعْتَبَرُ حَالُ الْمَنْعُوتِ فِي التَّنْكِيرِ
وَالثَّانِيَةِ وَالْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، بَلْ يُعْطَى النَّعْتُ حُكْمَ الْفِعْلِ ، فَإِنْ كَانَ فَاعِلُهُ
مَوْثِقًا أَنْتَ ، وَإِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ بِهِ مَذْكَرًا ، وَإِنْ كَانَ فَاعِلُهُ مَذْكَرًا ذَكَرَ ، وَإِنْ
كَانَ الْمَنْعُوتُ بِهِ مَوْثِقًا ، وَيُسْتَعْمَلُ بِلَفْظِ الْإِفْرَادِ وَلَا يَنْفِي وَلَا يَجْمَعُ ، تَقُولُ : جَاءَ زَيْدٌ الْقَائِمَةُ
أُمُّهُ ، وَجَاءَتْ هِنْدُ الْقَائِمَةُ أَبُوهَا ،

وتابع المنعوت في أربعة من عشرة ، وهذا هو الغالب في النعت الحقيقي ، والافتقد يتبع منعوته
في ثلاثة من ثمانية بأن لزم التذكير فقط أو التأنيث فقط كالوصف الذي يستوى فيه المذكر
والمؤنث : كهذا رجل مطعم ، وامرأة مطعم ، ورجل ربعة ، وامرأة ربعة ، ورجل همزة ،
وامرأة همزة ، وقد يتبعه في اثنين من خمسة بأن لزم الافراد ، والتأنيث : كهذا رجل عصبة
لفلان ، وامرأة عصبة ، وهذان رجلان عصبة ، وامرأتان عصبة ، وهؤلاء رجال عصبة ، ونسوة
عصبة ، أولزم الافراد والتذكير ، نحو : مررت بامرأة عدل ، ورجل عدل ، وامرأتين عدل ،
وبرجلين عدل ، ونسوة عدل ، ورجال عدل (وان رفع العت الاسم الظاهر) الملابس لضمير
يعود على المنعوت (أو) رفع (الضمير البارز) المفصل العائد الى غير المنعوت ، ويسمى
هذا النعت بالسببي لجريانه على غير صاحبه مع مايبهما من الملابس ، نحو : جاءتني امرأتان
كريم أبوهما ، وجاءني غلام امرأة ضاربه هي ، وهذا القسم (لمعتبر) فيه (حال المنعوت
في) الأحوال الخمسة الأخيرة : أى (التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع ، بل) يتبع
منعوته في اثنين من خمسة : في واحد من أوجه الاعراب الثلاثة ، وفي واحد من التعريف
والتنكير ، و (يعطى النعت) أى النعت السببي فيما عدا ذلك (حكم الفعل) الذى حلّ هو
محله لمساواته له في المعنى والعمل ، اذ معنى قولك جاءتني امرأتان كريم أبوهما كرم أبوهما ،
فيعطى حينئذ حكم الفعل ، فيجب موافقته لما بعده في التذكير والتأنيث ، لاموافقته متبوعه
فيهما ، ويجب افراده كالفعل ، ولهذا قال (فان كان فاعله) أى النعت (مؤثا أنت) أى العت
نظرا لفاعله (وان كان المنعوت به) أى بذلك العت (مذكرا) نحو : مررت برجل حسنة
أمه حسنة نعت لرجل ، وانما أنت لأن فاعله مؤنث ، وهو أمه (وان كان فاعله مذكرا ذكر)
أى العت (وان كان المنعوت به) أى بذلك العت (مؤثا) نحو : مررت بامرأة فأم أبوها
فقأم نعت لامرأة ، وانما ذكر لان فاعله مذكر وهو أبوها (ويستعمل) أى النعت حينئذ
(بلفظ الافراد) وجوبا لحاوله محل الفعل (ولا يثنى ولا يجمع) وان كان منعوته مثنى أو مجموعا كما
هو اللفظة الفصيحة في الفعل ، ويجوز جعله تابعا لمنعوته في التثنية والجمع على لفظة أكلوني
البراغيث (تقول) في التعريف والافراد (جاء زيد القائمة أمه) بتأنيث النعت كما تقول فامت
أمه ، واعرابه جاء فعل ماض زيد فاعل القائمة نعت ، والنعت تابع للمنعوت في اعرابه تبعه في
رفعه وهو مصرفوع وعلامة رفعه ضم آخره ، وفأم اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل
وينصب المفعول أم فاعل ، والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة (وجاءت هند القائم أبوها)

وَتَقُولُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمَةٍ أُمُّهُ ، وَبِامْرَأَةٍ قَائِمَةٍ أَبُوهَا ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمَةٍ أَبُوهُمَا
وَمَرَرْتُ بِرَجَالٍ قَائِمٍ آبَاؤُهُمْ إِلَّا أَنَّ سَيِّبَوَيْهَ قَالَ : فِيمَا إِذَا كَانَ الْأَسْمُ الْمَرْفُوعُ بِالنَّعْتِ جَمًّا
كَالْمِثَالِ الْأَخِيرِ فَلَا حَسَنَ فِي النَّعْتِ أَنْ يُجْمَعَ تَجْمَعُ تَكْسِيرٍ فَيُقَالُ مَرَرْتُ بِرَجَالٍ رِقَامٍ
آبَاؤُهُمْ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ قُعُودٍ غِلْمَانُهُ ، فَهُوَ أَفْصَحُ مِنْ قَائِمٍ آبَاؤُهُمْ وَقَاعِدٍ غِلْمَانُهُ
بِالْإِفْرَادِ ، وَلَوْ إِذَا سَكَتَ تَقَدَّمَ أَفْصَحُ مِنْ تَجْمَعِ التَّضْحِيحِ نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجَالٍ قَائِمِينَ آبَاؤُهُمْ
وَرَجُلٍ قَاعِدِينَ غِلْمَانُهُ ، هَذِهِ أَمْثَلَةُ النَّعْتِ الرَّافِعِ لِلْأَسْمِ الظَّاهِرِ ،

بتذكير النعت كما تقول قام أبوها ، وعرابه مررت فاعل ، والتاء علامة التأنيت ، هندفاعل ، القائم
نعت تابع للنعت في رفعه وعلامة رفعه ضم آخر ، وقام اسم فاعل ، أبو فاعل وعلامة رفعه الواو
نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف ، والهاء في محل جر بالإضافة (وتقول)
في التنكير والافراد (مررت برجل قائمة أمه) كما تقول قامت أمه (وبامراة قائم أبوها) كما
تقول قام أبوها (و) تقول في التثنية والجمع مع التنكير (مررت برجلين قائم أبوهما) بافراد
العت كما تقول قام أبوها ، وعرابه مررت فاعل ، برجلين جار ومجرور وعلامة جره الياء
نيابة عن الكسرة لأنه متنى ، قائم نعت والنعت تابع للنعت في اعرابه تبعه في جره وعلامة جره
كسر آخر ، وقام اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، أبو فاعل وعلامة
رفع الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ، والهاء في محل جر بالإضافة
والميم والألف حرفان دالان على التثنية (و) تقول في الجمع مع التنكير (مررت برجال قائم
آبَاؤُهُمْ) كما تقول قام آباؤهم فقام نعت لرجال ، وهو اسم فاعل وآباء فاعل وعلامة رفعه ضم
آخره ، والهاء في محل جر بالإضافة والميم علامة الجمع (الأن سيبويه) استثنى من كونه كالفعل
في الافراد مسألة واحدة فانه (قال فيما اذا كان الاسم المرفوع بالنعت جمعا كالمثال الأخير
فالأحسن) أى الأرجح كما عبر به ابن هشام (في النعت) حيثئذ أن يجمع جمع توكسير فيقال
مررت برجال قيام آباؤهم) بخفض قيام نعت لرجال وهو جمع توكسير لقائم ، وآباؤهم فاعل بقام
(ومررت برجل قعود غلمان) بخفض قعود نعت لرجل وهو جمع قاعد ، وغلمان فاعل بقعود
(وهو) أى جمع التوكسير (أفصح من) قولك مررت برجال (قام آباؤهم) بالافراد (و)
مررت برجل (قاعد غلمان بالافراد) للنعت ، وان كان ذلك هو القياس في الفعل إذ لو قيل
فيه جاءني رجل قعدوا غلمان لم يحز ذلك إلا على لغة أكلوني البراغيث ، وهى ضعيفة (والافراد)
أى في المجموع جمع توكسير (كما تقدم أفصح من جمع) النعت جمع (التصحيح) ثم مثل
مثل لجمع التصحيح بقوله (نحو مررت برجال قائمين آباؤهم ، ورجل قاعد غلمان) فذلك
ضعيف لافصح لأنه يشبه يقومون آباؤهم ويقعدون غلمان ، وهو ضعيف لاختصاصه بلغة طيء
(هذه أمثلة العت الرفع للاسم الظاهر) المتصل بضمير المنعوت ، ويسمى بالعت السببي

وَمِثَالُ النَّعْتِ الرَّافِعِ لِلضَّمِيرِ الْبَارِزِ قَوْلُكَ جَاءَنِي غُلَامٌ أَمْرَأَةٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ ، وَجَاءَنِي أُمَةٌ رَجُلٌ ضَارِبُهَا هُوَ ، وَجَاءَنِي غُلَامٌ رَجُلٌ ضَارِبُهُ هُمْ . وَقَائِدَتُهُ تَخْصِصُ الْمَنْعُوتِ إِنْ كَانَ نَسْكَرَةً نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ ، وَتَوْضِيحُهُ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ الْعَالِمُ ، وَقَدْ يَكُونُ لِمُجَرَّدِ الْمَدْحِ نَحْوُ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، أَوْ لِمُجَرَّدِ الذَّمِّ نَحْوُ : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ،

(ومثال النعت الرافع للضمير البارز) العائد الى غير المنعوت (قولك جاءني غلام امرأة ضاربتة هي) واعرابه جاء فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، غلام فاعل ، وهو مضاف وامرأة مضاف إليه ، ضاربة نعت لغلام ، والنعت يتبع المنعوت في إعرابه تبعه في رفعه وعلامة رفعه ضم آخره ، وضاربة اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المنعول ، وهو مضاف ومفعوله وهو الهاء في محل جر بالإضافة ، وهي ضمير منفصل في محل رفع فاعل كما تقول ضربته هي (وجاءتني أمة رجل ضاربها هو) فهو فاعل ضاربها كما تقول ضربها هو (وجاءني غلام رجال ضاربه هم) فهم فاعل ضارب ، وأفرد كما يفرد الفاعل في نحو ضربه هم (و) النعت (قَائِدَتُهُ) حَقِيقًا كَانَ أَوْسَبِيًّا (تَخْصِصُ الْمَنْعُوتِ إِنْ كَانَ نَسْكَرَةً نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ) فَصَالِحٌ نَعْتُ لِرَجُلٍ مَخْصُصٌ لَهُ : أَيْ رَافِعٌ عَنْهُ احْتِمَالُ الشَّرْكَةِ (وَتَوْضِيحُهُ) أَيْ تَوْضِيحُ الْمَنْعُوتِ (إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ الْعَالِمُ) فَالْعَالِمُ نَعْتُ مَوْضِعٍ لَزَيْدٍ : أَيْ مَخْرُجٌ لَهُ مِنَ الْإِبْهَامِ وَمُظْهَرٌ لِلرَّادِّهِ فِيمَا إِذَا كَانَ هُنَاكَ زَيْدَانِ أَوْ زَيْدٌ فَوَلَمْ يَوْصَفْ بِلَوْصِفِ الْمَذْكُورِ التَّبَسُّ بِغَيْرِهِ وَلَمْ يَتَمَيَّزْ فَالتَّخْصِصُ رَفَعُ الْإِسْتِرَاكِ الْمَعْنَوِيِّ الْوَاقِعِ فِي النَّسْكَرَةِ عَلَى سَبِيلِ الْوَضْعِ فَهُوَ يَجْرِي بِجَرَى تَقْيِيدِ الْمَطْلُوقِ بِالْصَّفَةِ ، فَذَا قُلْتَ جَاءَنِي رَجُلٌ تَنَاولَ كُلَّ ذِكْرٍ بَالِغٍ مِنْ بَنِي آدَمَ بِطَرِيقِ الْوَضْعِ . فَذَا قُلْتَ صَالِحٌ أَخْرَجَ مِنْ لَيْسَ بِصَالِحٍ ، فَالنَّعْتُ أَخْرَجَ مَا تَنَاولَهُ مَعْنَى الْمَنْعُوتِ ، وَالتَّوْضِيحُ رَفَعُ الْإِسْتِرَاكِ اللَّفْظِيِّ الْوَاقِعِ فِي الْمَعَارِفِ عَلَى سَبِيلِ الْإِتْفَاقِ فَهُوَ يَجْرِي بِجَرَى بَيَانِ الْجُمْلِ . فَذَا قُلْتَ جَاءَ زَيْدٌ تَنَاولَ لَفْظَ زَيْدٍ لِسُكْلِ مَنْ تَسْمِي بِهِذَا الْأَسْمَ وَتَنَاولَهُ لَنَلْكَ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ لَامِنْ حَيْثُ الْوَضْعِ . فَذَا قُلْتَ الْعَالِمُ مِثْلًا أَخْرَجَ مِنْ لَيْسَ عَالِمًا ، فَلَا تَخْرُجُ مَا تَنَاولَهُ لَفْظَ الْمَنْعُوتِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ :

[تنبيه] الأشبه أن يكون وصف المعرفة بلام العهد الذهني نحو قول الشاعر :

* ولقد أمر على الشيم يسبني * للتخصيص دون التوضيح قاله عصام الدين في شرح الكافية (وقد يكون) أى النعت لغیر الشخصیص والتوضیح بل (لمجرد المدح) أى مدح المنعوت : أى الشاء علیه ببیان صفة کماله ، وذلك فيما اذا تعین ، المنعوت عند المخاطب بدون النعت (نحو بسم الله الرحمن الرحيم) فالرحمن والرحيم نعتان للجلالة لغرض المدح لله تعالى ، ومثل ذلك جميع صفات البارى جل وعلا نحو - الحمد لله رب العالمین - (أو لمجرد الذم) للمنعوت ، وهذا أيضا اذا استثنى المنعوت في تعينه عن النعت (نحو : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فالرجيم بالخفض نعت للشيطان بمعنى المرجوم : أى المطرود عن رحمة الله تعالى ، ووصف الشيطان

أَوْ التَّرَحُّمُ نَحْوُ: اللَّهُمَّ ارْحَمْ عَبْدَكَ لِلْمُسْكِينِ ، أَوْ لِتَأْكِيدِ نَحْوُ: تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ،
وَإِذَا كَانَ الْمَنْعُوتُ مَعْلُومًا بِدُونِ النَّعْتِ جَارٍ فِي النَّعْتِ الْإِتْبَاعُ وَالْقَطْعُ ، وَمَعْنَى الْقَطْعِ أَنَّ
يُرْفَعُ النَّعْتُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ وَيُنْصَبُ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ نَحْوُ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدُ

بذلك ليس لعرض التخصيص والتوضيح ، بل لمجرد التسم (أو الترحم) على المنعوت (نحو
اللهم ارحم عبدك المسكين) وإعرابه الله منادى حذف منه حرف النداء وعوض عنه الميم ، ارحم فعل
دعاء مبنى على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت عبد مفعول به وعلامة نصبه فتح
آخوه ، والكاف في محل جر بالإضافة ، المسكين نعت لعبد ، وليس الغرض عادة من الوصف بذلك
مدحه ولاذمه بل استعطاف للسامع عليه (أولتا أكيد) أى لتوكيد المعنى الذى علم من المنعوت
(نحو: تلك عشرة كاملة) فان كاملة نعت لعشرة ، ومعنى النعت مفهوم من لفظ عشرة لاشتماله
عليه ضمنا ، وفائدة ذكر النعت تأكيد ذلك المعنى . قال بعضهم ، وقد يكون النعت للتعجب نحو :
يحشر الله عباده الأولين والآخرين ، وأللتفصيل نحو مررت برجلين عربى وعجمي ، أو الإبهام نحو
تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة ، أو اعلام المخاطب بأن المتكلم عالم بحال المنعوت كأن يقال أرايت
فقتها فيقال رأيت فقيه بلدكم العالم العامل ، أو للتفسير وتسمى الصفة الكاشفة ، وهى التى يراد بها
الكشف عن الماهية كقولنا الله قديم لا ابتداء له ، والجسم الطويل العريض العمق حادث قطعها
والفرق بين النعت الكاشف والعب المؤكد أن الأول مفسر والثانى مقرر ، والفرق بين التفسير
والتقرير بين ، وقيل الفرق بينهما أن النعت المؤكد بعض مفهوم المنعوت ، والكاشف يبين
تمام ماهية المنعوت . واعلم أن الأصل فى النعت أن يكون للإيضاح أو التخصيص وكونه لغيرهما
إنما هو بطريق العرض مجازا عن استعمال الشيء فى غير ماوضع له على أنه قد يكون موضحا
أو مخصصا وفيه مدح أو ذم أو غير ذلك من المعانى السابقة (وإذا كان المنعوت معلوما) أى السامع
(بدون النعت) حقيقة نحو : بسم الله الرحمن الرحيم ، أو ادعاء بأن نزل المجهول منزلة المعالوم
كمررت زيد التاجر إذا ادعت تعيين زيد بدون الصفة (جارى فى النعت الاتباع) لما قبله فى
إعرابه وهو الأصل (والقطع) عنه لعدم احتياجه للنعت ، ومحل جوار الأمرين إذا لم يكن
النعت مؤكداً نحو ريته رمية واحدة ، أو ملتما نحو نظرت الى الشجرى العور والى السماك
الاعزل ، أو جارا على اسم الإشارة نحو مررت بهذا العالم . فان كان المنعوت غير معلوم بدون
النعت لم يحز القطع لأن المنعوت حينئذ محتاج الى النعت لتبينه وتمييزه لولا قطع مع الحاجة (ومعنى
القطع أن يرفع النعت على أنه خبر مبتدأ محذوف) أى ان كان المنعوت مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا
(وينصب) أى النعت ان كان المنعوت مرفوعا أو مجرورا ويكون نصبه مفعولا (يفعل محذوف)
مناسب كما يعلم مما قدره فيقطع من الجر الى نصب أو الرفع ، ومن الرفع الى النصب أو الرفع ومن النصب
الى الرفع فقط فيصير فى نعت كل من المرفوع والمجرور ثلاثة أوجه ، وفى نعت المنصوب وجهان فقط
إلا أن ابن عسقاء . قال انه يجوز قطع المنصوب الى نصب فيما يظهر اذ لا مانع منه (نحو الحمد لله الحميد)
أما الحمد لله ، فإعرابه الحمد مبتدأ ، والله جار ومجرور فى محل رفع خبر المبتدأ معلى بواجب الحذف

جَوَزَ فِيهِ سَبِيؤُهُ الْجَزَّ عَلَى الْإِتْبَاعِ ، وَالرَّفْعَ بِتَقْدِيرِ هُوَ ، وَالنَّصْبَ بِتَقْدِيرِ أَمْدَحُ ، وَإِذَا تَكَرَّرَتِ الْمَعْنَى لِوَاحِدٍ فَإِنْ كَانَ لِلْمَعْنَى مَقْلُوبًا بِدُونِهَا جَازَ إِتْبَاعُهَا كُلِّهَا ، وَقَطْعُهَا كُلِّهَا وَإِتْبَاعُ الْبَعْضِ وَقَطْعُ الْبَعْضِ بِشَرْطِ تَقْدِيرِ التَّنْبِيْهِ وَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ إِلَّا بِمَحْضِهَا بِأَنْ أَسْتَجَازَ إِلَيْهَا وَجَبَ إِتْبَاعُهَا كُلِّهَا ، وَإِنْ تَعَيَّنَ بَعْضُهَا جَازَ فِيهَا عَدَا ذَلِكَ الْبَعْضِ الْأَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ

والتقدير الجذ كان لله . وأما الجيد فقد (جوز فيه سبويه) ثلاثة أوجه (الجر على الاتباع) للفظ الجلالة وهو الأصل . ومعنى الجيد في صفاته المحمود (والرفع بتقدير هو) على أنه مبتدأ فالجيد خبره (والنصب) على المفعولية (بتقدير) فعل محذوف مناسب للقام كأعنى وأريد في التوضيح ، وأخص في التخصيص ، وأمدح في المدح ، وأذم في الذم ، وأرحم في الترحم ، فلذا قال المصنف في تقدير الفعل العامل في الجيد (أمدح) لأن الجيد لم يذمت به للتخصيص ولا لتوضيح ، وهذا كله عند قصد معنى منها مخصوص للتخصيص عليه والا للمقدر في كلها عموما حال النصب هو أعنى نحو : الحمد لله أهل الجذ رفعا ونصبا ، والجملة المقطوعة لا عمل لها من الاعراب ، بل هي مستأنفة استثافا يابينا لأنها في التقدير جواب سؤال ، بل هي مجرد المدح ، وقد ذكر المحقق الرضى أنه لا يجوز اظهار المقدر الا في نعت التخصيص والتوضيح . وقال ابن هشام في أوضح المسالك ، وإذا كان العت المقطوع مجرد مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف المبتدأ والفعل ، وإن كان العت المقطوع لغير ذلك جاز ذكره نحو مررت بزيد التاجر : أى هو التاجر . ثم لافرق في جواز القطع بين اتحاد النعت وتعدد ، فلتجد قد سبق مثاله (وإذا تكررت المعنوت) أى تعددت (لواحد فان كان المعنوت معلوما) ولو ادعاء (بدونها) بأن استغنى عن جميعها (جاز اتباعها كلها وقطعها كلها) (و) جاز (اتباع البعض) منها (وقطع البعض) لكن (بشرط تقديم المتبع) من النعرت على التعت المقطوع ومتبع بضم الميم وسكون الناء وفتح الباء ، وإنما اشترط تقدم المتبع لأن الاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين العت والمعنوت بجملة أجنبية ، ولما فيه من الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه ، أولا فيه من القصور بعد السكالم لأن القطع أبلغ في المعنى ، وإنما قال غير واحد قطع المعنوت في مقام المدح والذم أقوى من إعرائها . وقال الفارسي : إذا تكررت صفات في معرض المدح والسم فالأحسن أن يتخالف في إعرابها لأن المقام يقتضى الاطناب . فاذا خولف في الاعراب كان المقصود أكمل لأن المعاني عند الاختلاف تنوع وتنمى ، وعند الاتحاد تكون نوعا واحدا اه (وان لم يعرف) مسماه (الا بمجموعها) أى جميعها (بأن احتاج إليها) كلها في تخصيصه أو توضيحه (وجب اتباعها كلها) لتزيلها منزلة الشيء الواحد نحو مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب إذا كان زيد انوصوف بهذه الصفات يشاركه في اسمه ثلاثة من الناس اسم كل واحد منهم زيد وأحدهم تاجر كاتب ، والآخر تاجر فقيه ، والآخر فقيه كاتب فلا يبعين زيد الأول من الآخرين إلا بالمعنوت الثلاثة فيجب اتباعها كلها (وان تعين ببعضها) بأن استغنى عن بعضها دون بعض (جاز فيها عدا ذلك البعض) الذى تعين به المعنوت (الأوجه الثلاثة) الاتباع والقطع إلى الرفع أو النصب وقطع بعض واتباع

باب العطف

وَالْعُطْفُ نَوْعَانِ : عَطْفٌ يُيَاكِنُ ، وَعَطْفٌ نَسَقِي . فَعَطْفُ الْيَاكِنِ هُوَ التَّابِعُ الْمُشَبَّهِ لِلنَّعْتِ

بعض بشرط تقدم استيع ، واما البعض الذى تعين به المعنوت فيتعين فيه الاتباع ، ثم ان كان المعنوت نكرة وجب في نعته الأول الاتباع لأجل التخصيص ، وجاز فيما عداه القطع ، وان لم يتعين بدونه لأن المقصود من النعت بها التخصيص ، وقد حصل بدعية الأول .

[تنبيه] هذا الحكم الذى ذكره المصنف هو حكم ما اذا تعددت النعوت ، وكانت لواحد ، فان تعددت لغير واحد ، فان كان المعنوت مثنى أو مجزعا واتحد معنى النعت ولفظه استغنى بالثنائية والجمع عن تفريقه بالعطف : نحو ، جاءنى رجلان فاضلان ، ورجال فضلاء ، وان اختلف معنى النعت ولفظه كالماعل والكريم أو اعطه دون معناه كالمنطلق والناهب وجب التفريق بالعطف بالواو كقولك : مررت برجل شاعر وكاتب وفقير ، وان تعددت النعوت مع تفريق المعنوت ، فان كان العامل فيها واحدا ، فان اتحد العمل فلا تبايع نحو : مررت بزيد وعمرو العاقلين ومررت بشيخ وفضل وعجوز جالوس ، وان اختلف عمل العامل فى النعوت نحو وضرب زيد وعمرو الظريفين فالقطع ، وان كان العامل متعددا واتحد لفظ النعت . فان اتحد معنى العامل وعمله جاز الاتباع نحو : ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان ، وهذا زيد ، وهذا عمرو العاقلان وجاء زيد وأبى عمرو الظريقان ، وهذا زيد وذلك عمرو العاقلان ، وان اختلف العاملان فى المعنى والعمل كجاء زيد ورأيت عمرا الفاضلين أو اختلف المعنى فقط كجاء زيد ومضى عمرو الكاتبان أو اختلف العمل فقط كهذا مؤلم زيد بالجرح وموجع عمرا بالحسب الشاعران وجب القطع لأن الاتباع يؤدى الى تسليط عاملين مختلفين المعنى أو العمل على معمول واحد من جهة واحدة بناء على أن العامل فى النعوت هو العامل فى النعت وهو الصحيح .

[تمة] يجوز عطف بعض النعوت على بعض بجميع حروف العطف الا بأم وحنى ، وإذا اجتمعت النعوت متبوعة فلا حسن الاتيان بالقرن الحقيقى حقيقة ، فجارا ، وليسبى ، فالظرف ، فالجورور ، فالجلة الاسمية ، فالجلة الفعلية كهذا رجل عاقل فاضل الأب كريم أخوه عندى من قرش أباه فضلاء يقوم الليل ، وفى التنزيل - وقال رجل من آل فرعون يكتم إيمانه -

باب العطف

هو لغة الرجوع الى الشئ بعد الانصراف عنه . (والعطف) اصطلاحا (نوعان : عطف بيان) بغير حرف . (وعطف نسق) . وهو ما كان بحرف . (فعطف البيان) أى المعطوف للبيان ، وقبل ليس المعطوف هنا بمعنى المعطوف لأنه حقيقة فى التابع المخصوص كالنعت والتوكيد فلا حاجة الى تأويله ، وسعى هذا العطف بيانا لأنه تكرر للأول بموافقه لزيادة البيان فكأنك عطفته على نفسه بخلاف النعت والتوكيد والبدل ، والمكرهون يسمونه الترجمة ، ولم يحتج الى حرف لأنه عين الأول ، والصحيح أن عامله عامل متبوعه (هو التابع) لما قبله ، وهذا جنس يشمل التوابع وقوله (المشبه للمعت) فصل أخرج به النعت . فان شبه الشئ غيره ، وأخرج بما بعده

فِي تَوْضِيحِ مَتَّبِعِهِ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً نَحْوُ * أَقْسَمُ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ مُعْتَمَرٌ *

بقية التوابع لكونها غير موصحة ولا مخصصة (في توضيح متبوعه ان كان معرفة) لكن التعت يوضح متبوعه بحسب معنى فيه ، وعطف البيان يوضح متبوعه بحسب الذات ، وبهذا يعلم أن التعت يدل على معنى متبوعه كالندح أو ألتهم أو غير ذلك مما سبق ، وعطف البيان لا يدل على معنى في متبوعه (نحو) قول الشاعر :

(أقسم بالله أبو حفص عمر) * مامسها من نقب ولادبر

هذا بيت من مشطور الرجز . قال ابن يعيش قاله رؤبة ، وهذا خطأ لأن وفاة رؤبة سنة خمس وأربعين ومائة ولم يدرك عمر بن الخطاب رضى الله عنه ولا عده أحد من التابعين ، وإنما قاله أعرابي . قال الرضى وغيره : وقصة هذا الشعر أن قاله أتى عمر بن الخطاب رضى الله عنه . فقال ان أهلى بعيد واتى على ناقة عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا . فقال كذبت وأبى أن يحمله وحلف على ذلك فانطلق خمل بعيره . ثم استقبل البطحاء ، وجعل يقول ، وهو يمشى خلف بعيره :

أقسم بالله أبو حفص عمر * مامسها من نقب ولادبر * فاغفر له اللهم إن كان جفر
وعمر رضى الله عنه مقل من أعلى الوادى فجعل يقول إذا قال فاغفر له اللهم إن كان جفر اللهم
صدق حتى التقيا فاخذ بيده . فقال ضع عن راحتك فوضع فاذا هى قباء عجفاء خمله على بعير
وزوده وكساه . وقال هطيل في شرح المفصل ، روى أن أعرابيا احتكم الى عمر بن الخطاب رضى
الله عنه فى ناقة اشتراها وأراد ردّها فادعى أن بها نقبا فعرضها على عمر وكان أعرف بذلك . فقال
له يا أبا العرب مابها قلبة فراجعه . فقال بالله مابها من نقب ، فانصرف الاعرابى ، وهو يقول وذكر
الايات . قال فسمعه عمر فقال اللهم اغفر لعمر اه * اللغة أقسم : أى حلف ، وأبو حفص كنية أمير
المؤمنين عمر بن الخطاب ، والنقب من نقب البعير ينقب بكسر اقفاف فى الماضى وفتحها فى المضارع
إذا رقى خفه ، والنقب بفتحيتين مصدره . قال الأزهرى : والبر بفتحيتين أيضا مصدر دبر بكسر
الباء اذا حصلت له جراحة ، ودبر البعير اذا حنى فكأنه تفسير للنقب ، وجبر اذا حث فى يمينه ، وهو
بمعنى قول بعضهم كذب ومال عن الصدق وأمير المؤمنين رضى الله عنه لم يكذب لأنه انما حلف
على غلبة ظنه ، ومن حلف كذلك لا يكون كاذبا ولا بعد حائثا إذا أخطأ ظنه ، وقول أمير المؤمنين
صدق من باب هضم النفس ولأن حسنات الابرار سيئات المقربين * الأعراب أقسم فعل ماض
بالله جار ومجرور ، الباء حرف قسم وجر ولفظ الجلالة مقسم به وعلامة جره كسر الهاء تابدا ، أبو فاعل
وعلمة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وحفص مضاف اليه ، عمر
بالرفع عطف بيان لأبو حفص مانافية مس فعل ماض ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول
به من زائدة ونقب فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل
بحركة حرف الجر الزائد ، ولادبر الواو حرف عطف لانافية ودبر معطوف على نقب ، ويجوز أن
تقدّره مرفوعا عطفًا على محسّل ، نقب ومجرورا عطفًا على لفظه لأنه نكرة فيجوز دخول من
الزائدة عليها بخلاف ما لو كان المعطوف على مدخول من الزائدة معرفة فانه يتعين عطفه على

وَتَخْصِيصُهُ إِنْ كَانَ نَكْرَةً نَحْوُ : هَذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ بِالرَّفْعِ ، وَيُفَارِقُ النَّعْتِ فِي كَوْنِهِ جَامِدًا
غَيْرَ مُؤَوَّلٍ بِمَشَقٍّ ، وَالنَّعْتُ مُشْتَقٌّ أَوْ مُؤَوَّلٌ بِمَشَقٍّ ، وَيُؤَافِقُ مَتَّبِعُهُ فِي أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشْرَةٍ
فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهٍ الْأَعْرَابِ الثَّلَاثَةِ ، وَفِي وَاحِدٍ مِنَ التَّنْذِيرِ الْكَبِيرِ وَالتَّنْثِيثِ ، وَفِي وَاحِدٍ مِنْ

المحل كما صرحوا به ، وقوله فاغفر الغاء فصيحة ، اغفر فعل أمر وأدبا مع البارى عز وجل يقال
فيه فعل دعاء مبنى على السكون وفعاله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، له جار ومجرور ، اللهم نادى
مفرد حذف منه حرف النداء وعوض عنه الميم ، ان حرف شرط جازم ، كان فعل ماض ناقص ترفع
الاسم وتنصب الخبر في محل جزم فعل الشرط ، واسمها مستتر فيها جوازا تقديره هو جزم فعل ماض
وفعاله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجلة الفعل والاعمال في محل نصب خبر كان وجواب الشرط
محذوف دل عليه ما قبله ، والتقدير ان كان جزم فاغفر له اللهم . والمعنى ظاهر من قصة الشعر
المدكور به والشاهد فيه أن متبوعه وقع معرفة موضعها ، ووقع عطف البيان موضعها هو الأغلب
والاقتدى يكون للدمج كما جعل الزمخشري البيت الحرام في قوله تعالى - جعل الله الكعبة البيت
الحرام - يانا للكعبة على جهة المدح . قال أبو حيان : وليس كما ذكر لأنهم شرطوا في
عطف البيان الجود ، والجامد ليس فيه إشعار بمدح إنما يشعر بمدح المشتق إلا أن يقال انه لما
وصف عطف البيان بقوله الحرام اقتضى المجموع المدح فيمكن ذلك اه . وقال المولى عصام
القول بمجيء عطف البيان للدمج رأى أهل المعاني دون النحويين اه (د) في (تخصيصه) أى
تخصيص المتبوع (ان كان نكرة) بناء على جوار مجيئه في النكرات ، وهو الأصح ومن
ثم اختاره الزمخشري وابن مالك ، وصححه ابن هشام ، ومنع ذلك جمهور البصريين وتأولوا ما جاء
من ذلك على أنه بدل (نحو هذا خاتم حديد بالرفع) أى الحديد على أنه عطف بيان لخاتم
ذكر لتخصيصه . قال الفاكهي : فانما قال بالرفع لأنه يجوز فيه النصب والجر أيضا كما تقدم اه .
أما النصب فعلى التمييز ، وأما الجر فعلى الإضافة (ويفارق) أى عطف البيان (العت في كونه)
أى عطف البيان (جامدا غير مؤول بمشتق ، والعت مشتق) نحو جاءني زيد الفاضل (أو مؤول
بمشتق) نحو مررت بزيد القرشي أو القمار : أى المدسوب الى قریش الى أى بيع التمر لأن المشتق
يدل على معنى ماسوب الى غيره ، والجامد لادلالة له على ذلك بالوضع ، وبخالف العت أيضا بأنه
قد يكون أعرف من متبوعه ، بل أوجه ابن عصفور تبعا لظاهر كلام الزمخشري والجر جاني
والصحيح أن شرطه كونه أجلى عند المخاطب وان لم يكن أعرف منه (وبوافق) أى عطف
البيان (متبوعه) كالتع الحقيقى (فى أربعة من عشرة) والظاهر جواز القطع فيه كما يجوز
فى العت والسدل (فى واحد من أوجه الاعراب الثلاثة) الرفع والنصب والمخفض ، وأما قول
ذى الرمة فى رجزه :

انى وأسطار سطرن سطرنا بقا لقال يا نصر نصر نصرا

فنصر الثانى عطف بيان على الأول على اللفظ والثالث ، عطف بيان على الأول أيضا ، على المحل
لأن المادى المبني على الضم محله النصب (وفى واحد من التذكير والتأنيث ، وفى واحد من

التعريف والتشكيك ، وفي واحد من الأفراد والتثنية والجمع ، وتصح في عطف
البيان أن يعرب بدل كل في الغالب

التعريف والتشكيك ، وفي واحد من الأفراد والتثنية والجمع) وهذه العشرة ، هي التي مررت في
النت وتليس في كلام المصنف ما يشعر بان عطف اليان لا يكون بلفظ متبوعه ، وفي الغنى
ذهب ابن الطراوة الى أن عطف البيان لا يكون بلفظ الأول ، وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه
وحجبتهم أن الشيء لا يبين نفسه ، وفيه نظر لان اللفظ المكرر اذا اتصل به ما لم يتصل بالأول اتجه
كون الثاني بيان لما فيه من زيادة البيان اه . وقال ابن عتقاء الأصح أنه لا يكون بلفظ
متبوعه الا اذا اشتمل على زيادة بيان اه (ويصح في عطف البيان أن يعرب) عطف
بيان وأن يعرب (بدل كل) من كل نظرا لكونه مقصودا بالاسناد اليه ، وجيء بالأول توطئة له
مبالغة في الاسناد (في الغالب) : أي في غالب استعمالهم يجوز اعراب عطف البيان بدلا
وخرج بالغالب حالتان الاولى ما اذا وجب ذكره نحو قولك هند قام زيد أخوها ، فأخوها عطف
بيان لزيد ولا يصح اعرابه بدلا منه لان البدل في نية تكرار العامل فيصير من جملة أخرى
فيخالف المبتدأ من رابط ، إذ لو قيل قام أخوها خلت جملة الخبر من رابط ، والثانية أن يمتنع احلاله
محل الأول نحو يازيد الحرث فالحرث عطف بيان لا بدل إذ لا يحل محل الأول لاستلزامه اجتماع
أل وسوف السداء وهو ممتنع إذ لا يقال بالحرث ، وما ذكرناه من استثناء هاتين الحالتين هو
الذي عليه عامة النحاة المتأخرين . وقال ابن عتقاء ، والحق جواز اعرابه بدلا مطلقا في هذا
وغيره حتى على رأى الجمهور القائلين بان عامل البدل مقسّر من جنس عامل المبدل منه لانهم
يفتغرون في التوابع مالا يفتغرون في غيرها ، نعم يتعين البيان اذا دخلت عليه أى التفسيرية
نحو هذا عسجد : أى ذهب فيتعين البدل ، ويمتنع عطف البيان في حالتين الأولى اذا كان الأول
أوضح من الثاني نحو قرأ قالون عيسى ، فعيسى بدل لاعطف بيان لان البيان لا يكون دون
مبينه في الايضاح بل مثله أو أوضح منه ، قاله الماكي ، وابن هشام في الشذور وشرحه ، وخالف
ذلك في التوضيح ، فقال اشترط كون البيان أوضح من متبوعه مخالف لقول سيبويه ، وهو
صريح في جواز كون عطف البيان دون متبوعه في الوضوح ، ويؤخذ منه جواز كونه مساويا
لمتبوعه ، وكونه أوضح يوافقه قول ابن مالك في شرح التسهيل : الصحيح جواز الثلاثة لانه بمنزلة
النت ، وهو يكون في الاختصاص اتفاقا ومفوقا ومساويا ، فليكن العطف كذلك انتهى . والراجع
ماقاله الماكي : لأن القصد من عطف البيان الايضاح والبيان . والحالة الثانية ، اذا كان التابع
أعرف من المتبوع نحو قوله تعالى - فيه آيات بينات مقام ابراهيم - فيمتنع كون مقام ابراهيم
عطف بيان على آيات ، ويتعين اعرابه بدلا منه لان السكرة لاتبين بالمعرفة ، وجع المؤنث لا يبين
بالمفرد والمذكر اجاعا ، وقول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف بيان مخالف لاجماع البصريين
والكوفيين ، فلا ينعى به . قال أبوحيان ، ويخالف عطف البيان البدل أيضا في غير هاتين
الحالتين ، منها أن عطف البيان لا يكون جملة بخلاف البدل نحو قوله تعالى - ما قال لك
الاما قد قيل للرسول من قبلك ان ربك لذو مغفرة - الى آخر الآية - وهو أصح الأقوال في قولهم

وَأَمَّا عَطْفُ النَّسَقِ فَهُوَ التَّالِيُ الَّذِي يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتَّبِعِ عِرْفَانٍ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ الْعَشْرَةِ وَهِيَ: أَوَاوُ، وَالْفَاءُ، وَثَمَّ، وَحَتَّى، وَأَمْ، وَأَذْ، وَإِمَّا، وَبَلْ، وَلَا، وَلَكِنْ، فَالْسَّبْعَةُ الْأَوَّلُ تَقْتَضِي التَّشْرِيكَ

عرفت زيدا أبو من هو ، ومنها أن لا يكون تابعا لجهة ، بخلاف البديل نحو قوله تعالى - اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا - ونحو - أمدكم بما تعلمون أمدكم بالنعام وبنين - ، ومنها أنه لا يكون فعلا ، ولا تابعا لفعل بخلاف البديل ، نحو قوله تعالى - ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب - ومنها أنه لا يكون مضرا ، ولا تابعا لمضمر لانه في الجوامد نظير النعت في المشتقات ، وهم الزخيمى فجعل جملة - أن اعبدوا الله ربى وربكم - بيانا للضمير فى أمرتى به . وأما البديل فيكون تابعا لمضمر بالاتفاق نحو قوله تعالى - وزنه ما يقول - وقوله تعالى - وما أنسانيه الا الشيطان أن أذكره - (وأما عطف النسق) أى المعطوف فالحرف عطف نسق بفتح السين ، والنسق ما جاء على نظام واحد ، يقال هذا على نسق هذا : أى على نظمه فسمى التابع المذكور نسقا ، لأن ما بعد حرف العطف على نظم ما قبله فى اعرابه . قال الفاكهى والتعبير بعطف النسق هو اصطلاح الكوفيين ، وهو المتداول ، وسيبويه وأصحابه يسمونه باب الشركة لان هذه الحروف تفيد تشريك ما بعدها لما قبلها فى الاعراب (فهو التابع) هذا جنس يناول جميع التوابع ، وما بعده مخرج لما عداه (الذى يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من هذه الحروف العشرة) والمراد بتوسط الحرف أن تكون تبعية التالى للأول بواسطة الحرف ، فلا ترد الصفة المعطوفة على مثلها ، ولا الجملة المقرونة بتم المؤكدها جملة أخرى نحو - كلا سيعلمون ، ثم كلا سيعلمون - لأن التبعية فيهما حاصلة بغير الحرف فاطلاق العطف عليهما مجاز فتحو جاء فى زيد العالم والعاقل باق على ما كان عليه من الوصفية وإنما حسن دخول العاطف بنوع من التشبيه بالمعطوف لما بينهما من التغاير ، وتقيد الحروف بالعشرة لاجرا ماعداها ، مما قيل انه من حروف العطف نحو : أى التفسيرية ، من نحو قولك مررت بفضنفر : أى أسد فان أسدا ، تابع لفضنفر بتوسط حرف التفسير ، وهو أى ، وليس هو من الحروف العشرة ، فليس هو عطف نسق وإنما هو عطف بيان بالأعلى على الأخفى ، وذهب الكوفيون ، إلى أن أى حرف عاطف ، وهو خلاف ما عليه الأكثر ، وما ذكرته يعلم أن حقيقة عطف النسق تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه تتوسط بينهما تلك الحروف العشرة ، وعامله عامل متبوعه بواسطة الحروف : فإذا قلت جاء زيد وعمرو فعمرو قصد لنسبة المجيء إليه كما قصد نسبته إلى زيد ، والعامل فيه هو العامل فى زيد ، وهو جاء (وهى الواو والفاء وثم وحتى) فى بعض النواحي (وأَمْ وأَوْ وإِمَّا) بكسر الهمزة فى رأى ضعيف (وبَلْ ولاولكن) على الأصح خلافا لبونس ، وواقفه ابن مالك فى التسهيل ، وعبارته وليس منها لكن رفاقا لبونس . ثم اعلم أن هذه الحروف قسمان لأنها إما أن تقتضى التشريك فى الاعراب والمعنى ، أو فى الاعراب فقط (فالسبعة الأول) وهى الواو وإما وما بينهما (تقتضى التشريك) بين التابع والمتبوع فى اللفظ

فِي الْإِعْرَابِ وَاللَّغْنِ ، وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ تَقْتَضِي تَشْرِيكَ الْإِعْرَابِ ، فَإِنْ عَطَفْتَ بِهَا عَلَى مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ ، أَوْ عَلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ ، أَوْ عَلَى مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ ، أَوْ عَلَى مُجْزُومٍ جَزَمْتَ ،

وهو الذي عبر عنه المصنف بقوله (في الاعراب) لان ما بعدها يتبع ما قبلها في أوجه الاعراب من رفع وغيره (والمعنى) لأن ما قبلها ان كان مثبتا ، فما بعدها كذلك ، وإن كان منفيًا فما بعدها كذلك (والثلاثة الباقية) وهي بل ولا ولكن (تقتضي تشريك الاعراب) فيكون المعطوف بها مشاركًا للمعطوف عليه في اللفظ فقط : أي دون المعنى ، وكذا أم وأو وإن اقتضيا اضرابا بأن كان المعنى بل فانهما يشركان في اللفظ دون المعنى (فان عطفت بها على مرفوع) لفظًا أو تقديرًا من اسم وفعل (رفعت) ذلك المعطوف لفظًا أو تقديرًا (أو على منصوب) لفظًا أو تقديرًا (نصبت) ذلك المعطوف لفظًا أو تقديرًا (أو على) اسم (مخفوض) لفظًا أو تقديرًا (خفضت) ذلك المعطوف لفظًا أو تقديرًا (أو على) مضارع (مجزوم) بالسكون أو بالחסف (جزمت) ذلك المعطوف كذلك ، فعطف النسق يتبع في جميع وجوه الاعراب لانه يدخل الأسماء والأفعال والجزاء وشبهها بخلاف النعت وماشابهه فانه لا يدخل فيه الجزم لاختصاصه بالأسماء فيعطف الاسم على الاسم والفعل على الفعل والاسم على الفعل ، وعكسه . قاله ابن عتقاء : وشرط عطف الفعل ، على مثله اتحاد زمانهما في الاستقبال والمضى سواء اتحد نوعهما في الفعلية أو اختلف كان أنيتك تكرمني أزررك وأكرمتهك ، وشرط عطف الاسم على الفعل ، وعكسه كون الاسم في معنى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة نحو - فالغيرات صبحا فائرن - أي اللاتي أغرن فائرن - يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي - :

[تنبيه] العطف على أقسام الأول العطف على اللفظ ، وهو الاصل ، وشرطه امكان توجه العامل فلا يجوز في نحو ماباني من امرأة ولا زيد الارفع زيد على محل اصرأة لان من الزائدة لا تدخل المعارف على الصحيح ، نعم ان ارتفع المتعاطفان ، والعامل فعل أمر - كاذب أنت وربك - أو مضارع لمستكم - كلاتخلقه نحن ولا أنت - أو مخاطب كتقوم أنت وأخوك ، أو ملوث والمعطوف مذكر نحو قوله تعالى - لا تضارر والدة بولدها ولا مولوده بولده - أو بالعكس نحو لا يقيم زيد وأمه لم يشترط فيه ذلك كالأمثلة المذكورة . الثاني العطف على المحل ، وشرطه امكان ظهور ذلك المحل الفصيح ، فيمتنع صمرت يزيد وأباك ووجود الطالب لذلك المحل فيمتنع ان هذا وأبوه قائمان خلافا للأخفش لأن الطالب لرفع أبوه هو الابتداء الذي هو عبارة عن التجرد والتجرد قد زال بدخول ان ، ولهذا كان الصحيح في نحو ان زيدا قائم وأبوه رفع أبوه بالابتداء حذف خبره أو بالعطف على الضمير المستتر في خبر ان لا بالعطف على محل اسم ان ولا على محلها مع اسمها خلافا لمن زعمه ، والأصح جواز هذا أعني عطف المرفوع على المنصوب بعد استكمال الخبر في ان المفتوحة ولكن ، وأجازه الفراء في ليت ولعل وكان بعد استكمال الخبر قبله . قال ابن عتقاء : والحق جوازه بعد استكماله في كلها ، وقد يمتنع العطف على اللفظ والمحل كما زيد قائما لكن أو بل قاعد برفع قاعد على اضمار مبتدا ، ويمتنع عطفه على لفظ قائما لان مالا تعمل في المثبت وعلى محله لان فيه اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ . الثالث العطف

نحو: صدق الله ورَسُولُهُ ، وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَنَحْوُ : وَإِنْ تَوَاسَّوْا وَتَتَّقُوا يَوْمَكُمْ أَجُورَكُمْ ، وَلَا يَسْأَلُكُمْ أَمْوَالُكُمْ

على التوهم ، ويسمى العطف على المعنى ، وشرطه صحة دخول ذلك العامل المتوهم على المتعاطفين وشرط حسنة كثرة دخوله : أى ذلك العامل المتوهم هناك ، نحو ليس زيد قائماً ولا قاعد بجراً قاعد بالعطف على قائم لتوهم أنه قال ليس زيد بقائم بزيادة الاء لكثرة زيادتها في خبر ليس ونحو قوله تعالى - لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين - أكن عطف على أصدق ، وهو وان كان منصوباً لكن معنى لولا أخرتني فأصدق ، ومعنى ان أخرتني أصدق بحذف الفاء والجزم واحد ، فتقول في اعرابه الواو حرف عطف أكن معطوف على فأصدق لانه في معنى ان أخرتني أصدق وأكن (نحو صدق الله ورسوله) هذا مثال عطف الاسم على الاسم في حالة الرفع ، واعرابه صدق فعل ماض ، الله فاعل ، ورسوله ، الواو حرف عطف ، رسول معطوف على ما قبله ، والمعطوف يتبع المعطوف عليه في اعرابه تبعه في رفعه ، والهاء في محل جر بالإضافة (ومن يطع الله ورسوله) - هذا مثال عطف الاسم على الاسم حالة النصب ، واعرابه من اسم شرط جازم ، يطع فعل الشرط ، وعلامة جزمه سكون آخره ، وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين ورسوله الواو حرف عطف رسول معطوف على لفظ الجلالة ، والهاء في محل جر بالإضافة ، وجواب الشرط جملة - فقد فاز فوزاً عظيماً - (آمنوا بالله ورسوله) هذا مثال عطف الاسم على الاسم في حالة الخفض ، واعرابه آمنوا فعل أمر مبني على حذف النون ، وواو الجماعة فاعل ، بالله جار ومجرور ، الواو حرف عطف ، رسول معطوف على ما قبله تابع له في جرّه ، والهاء في محل جر بالإضافة ، ومثال عطف الفعل على الفعل في الرفع نحو - تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون - وف النصب - لنحيي به بلدة ميتاً ونسقيه - (و) في الجزم (نحو : وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم) واعرابه ، ان حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه ، تؤمنوا فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف النون ، والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل ، والواو حرف عطف تتقوا معطوف على ما قبله ، والمعطوف يتبع المعطوف عليه في اعرابه تبعه في جزمه ، وعلامة جزمه حذف النون ، والواو فاعل ، يؤت جواب الشرط ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره ، وهو الياء ، وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وهو متصرف من آتى بمدة الهزة بمعنى أعطى تنصب مفعولين ، والكاف مفعولها ، الأول والميم علامة الجمع ، أجور مفعولها الثاني ، والكاف في محل جر بالإضافة ، والميم علامة الجمع والواو حرف عطف ، لا نافية ، يسأل معطوف على يؤتكم ، والمعطوف يتبع المعطوف عليه في اعرابه تبعه في جزمه ، وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، ويسأل متصرف من سال تنصب مفعولين ، والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعولها الأول والميم علامة الجمع أموال مفعولها الثاني ، والكاف في محل جر بالإضافة ، والميم علامة الجمع ، ومعنى الآية : وان تؤمنوا معشر المخاطبين بالله تعالى وتتقوا فتؤدوا ما أمرتم بأدائه ، وتنهوا عما نهيتهم عنه

وَأَوَّلُ الْمُطَلَّقِ الْجَمْعُ نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُو قَبْلَهُ ، أَوْ مَعَهُ ،

يُؤْتِيهِمْ : أَيْ يُعْطِيهِمُ اللَّهُ أَجُورَهُمْ : أَيْ جَزَاءَهَا وَلَا يَلْتَكِمُ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ، وَلَا يَسْأَلُكُمْ أَمْوَالَكُمْ أَيْ لَا يَأْمُرُكُمْ بِسَبْحَانِهِ بِأَخْرَاجِهَا جَمِيعًا فِي الزَّكَاةِ بَلْ إِنَّمَا أَمْرُكُمْ بِأَخْرَاجِ الْبَعْضِ ، وَقِيلَ لَا يَسْأَلُكُمْ أَمْوَالَكُمْ ، وَإِنَّمَا يَسْأَلُكُمْ أَمْوَالَهُ ، وَقِيلَ لَا يَسْأَلُكُمْ مُحَمَّدٌ أَمْوَالَكُمْ أَجْرًا عَلَى تَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ - قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمُوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى - * ثُمَّ شَرَعَ الْمُصَنِّفُ فِي بَيَانِ مَعَانِي حُرُوفِ الْعَطْفِ وَذَكَرَهُ بَعْدَ مَا سَبَقَ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهَا وَإِنْ اجْتَمَعَتْ فِي إِفَادَةِ مَعْنَى الْجَمْعِ إِلَّا أَنْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا بَعْدَ ذَلِكَ مَعْنَى يَخْصُهُ فَقَالَ (وَالْوَاوُ) أَيْ الْعَاطِفَةُ (لِلْمُطَلَّقِ الْجَمْعِ) بَيْنَ الْمُعْطُوفِ وَالْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي الْحُكْمِ الَّذِي لِلْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا تَعَرُّضٌ بِتَقْدِيمِ وَلَا تَأْخِيرِ وَلَا مَعِيَّةٍ لَا عَلَى سَبِيلِ الظُّهُورِ وَلَا عَلَى سَبِيلِ الْإِشْتِرَاكِ بَلْ هِيَ أَجْنَبِيَّةٌ عَنْ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ الْمَعْبَرُ عَنْهُ فِي الْخَارِجِ لَا يَنْفَكُ عَنْ ذَلِكَ ، وَالْأَكْثَرُ الْأَرْجَحُ عَطْفُهَا لِلشَّيْءِ عَلَى مُصَاحِبِهِ نَحْوُ - فَأَعْجَبْنَاهُ وَمِنْ مَعَهُ - وَيَكْثُرُ عَطْفُهَا لَهَا عَلَى سَابِقِهِ نَحْوُ - كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ - وَقَوْلُهُ تَعَالَى - وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ - وَيَقْلُ عَطْفُهَا لَهَا عَلَى لَاحِقِهِ نَحْوُ قَوْلِهِ - كَذَلِكَ يَرْسِي إِلَيْكَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ - فَإِنْ قُلْتَ جَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُو ، فَيَحْتَمِلُ جَمِيعُهُمَا مَعًا ، وَسَبَقَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو بِهَمْزَةٍ وَبَدَوْنَهَا ، وَالْعَكْسُ ، وَمِنْ ثُمَّ جَازَ (نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُو قَبْلَهُ أَوْ مَعَهُ) فَهِيَ لِمُطَلَّقِ الْجَمْعِ ، وَهَذَا اسْتَعْمَلَتْ فِيهَا اسْتِحْصَالُ فِيهِ التَّرْتِيبُ ، وَهُوَ كُلُّ مَا لَا يَقُومُ إِلَّا بِأَتَيْنِ نَحْوُ : الْمَالُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، وَاصْطَفَى هَذَا وَابْنِي ، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ سِبْيَوِيهِ . وَقَالَ بَعْضُ الْخَفِيَّةِ هِيَ لِلْعِيَّةِ فَقَطْ وَقَالَ قُطْرُبٌ وَالرِّيْبِيُّ وَالْفَرَّاءُ وَثَعْلَبٌ وَالْعَلَامَةُ أَبُو عَمْرٍو الزَّاهِدُ ، وَنَقَلَ عَنِ الْكُشَايِ وَالْفَرَّاءِ : هِيَ لِلتَّرْتِيبِ مُطْلَقًا ، وَعَزَى إِلَى الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ ، وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا يَرَى ذَلِكَ كَمَا يَدُلُّ لَهُ سَائِرُ احْتِجَاجَاتِهِ ، وَإِنَّمَا أَوْجَبَ التَّرْتِيبُ فِي الْوُضُوءِ لِدَلِيلٍ خَارِجِيٍّ وَهُوَ الْإِتْبَاعُ لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ مُصَرَّحَةٌ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَاطَّبَ عَلَيْهِ مَدَّةَ عَمْرِهِ (١) مِنْ أَرَسْكَابٍ مَا يَنَاقِيهِ بِاللِّسَانِ وَالْأَرْكَانِ ، وَقَدْ تَرَدَّدَ لِلتَّقْسِيمِ نَحْوُ : الْكَلَامَةُ اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ ، وَهِيَ فِيهِ أَحْسَنُ مِنْ أَوْ .

[تَنْبِيهِ] تَخْتَصُّ الْوَاوُودُونَ أَخَوَاتَهَا بِنِفٍ وَأَرْبَعِينَ حِكْمًا اسْتَوْفَاهَا بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ ، وَسَنَذَكُرُ بَعْضًا مِنْهَا لِكَثْرَةِ دَوْرَانِ : الْأَوَّلُ احْتِمَالُ مُعْطُوفِهَا لِلْعَانِيِ الثَّلَاثَةِ كَمَا سَبَقَ . الثَّانِي اقْتِرَانُهَا بِمَا نَحْوُ - إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا - . الثَّالِثُ اقْتِرَانُهَا بِمَا لَمْ يَفِيدِ نَفِي الْفِعْلِ عَنْ الْمُتَعَاطِفِينَ بِشَرْطِ أَنْ تَسْبِقَ بَنِي ، نَحْوُ - فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جَسَدَالٍ - مَا قَامَ زَيْدٌ وَلَا أَبُوهُ ، أَوْ بِمَوْزُولِ بَنِي نَحْوُ - غَيْرِ الْمُغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ - ، أَوْ بَنِي نَحْوُ - لَا تَعَالَوْا شَعْرًا اللَّهُ وَلَا الشَّهْرُ الْحَرَامُ - فَلَا يَجُوزُ قَامَ زَيْدٌ وَلَا بَكَرَ . قَالَ ابْنُ هِشَامٍ : وَالنَّحَاةُ يَسْمُونَ لَاهِذِهِ زَائِدَةً وَلَيْسَتْ زَائِدَةً ، إِذْ لَوْ قِيلَ لِمَا جَاءَ زَيْدٌ وَأَخُوهُ احْتَمَلَ نَفِي جَمِيعِهِمَا مُطْلَقًا فِي كُلِّ حَالٍ ، وَنَفِي جَمِيعِهِمَا فِي كُلِّ حَالٍ اجْتِنَابُهُمَا فَقَطْ ، وَمَعَ لَا يَصِيرُ الْكَلَامُ نَصًّا فِي الْمَعْنَى الْأَوَّلِ أَه . قَالَ ابْنُ عَنَاءٍ : وَهُوَ الْحَقُّ ، وَكَأَنَّهُمْ لَقَبُوهَا زَائِدَةً لِاعْتِرَاضِهَا بَيْنَ الْعَاطِفِ وَالْمُعْطُوفِ ، وَقَدْ مَرَّ بَعْضُ هَذَا فِي مَبْحَثِ لَا النَّاقِيَةِ لِلْجِنْسِ . الرَّابِعُ اقْتِرَانُهَا بِلَكِنْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى - وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ - ، فَلَكِنْ حِينَئِذٍ حَرْفُ ابْتِدَاءٍ وَاسْتِدْرَاكٍ عَلَى الْأَصَحِّ ،

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ نَحْوُ : أُمَامَةٌ فَأَقْبَرُهُ ،

والمفرد بعدها معمول لمحذوف : أى ولكن كان رسول الله . الخامس عطف مالا يستغنى عنه ، نحو : انخضم زيد وعمرو . والسادس . والسابع عطف العام على الخاص وعكسه ، فالأول نحو - رب اغفرلى ولوالدى - ولمن دخل بيتى مؤمنا - الآية . والثانى نحو - وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح - ويشاركها فى هذا الحكم الأخير نحو : مات الناس حتى الأنبياء بل . قال ابن عنقاء : إن عطف الخاص على العام يكون بالواو جوازا نحو - حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى - ، وأما حتى العاطفة فانها ملازمة لعطف الخاص على العام لأن من شرطها كون معطوفها بعض ما عطف عليه حقيقة أو حكما ، ولا شك أن الجزء أخص من كل . الثامن عطف الشئ على مرادفه نحو - شرعة ومنهاجا - إنما أشكو بثى وحزنى إلى الله - عوجا ولا أمنا - وزعم ابن مالك كتحلب أن أو تشاركها فى ذلك ، وأن منه قوله تعالى - ومن يكسب خطيئة أو أمنا - عنرا أو نذرا - . التاسع جواز حذفها إذا أمن اللبس ولو فى السعة على الأصح كقوله عليه الصلاة والسلام «تصدق رجل من ديناره من درهمه من ثوبه من صاع بره من صاع تمره» رواه مسلم ، وتصدق خاص بمعنى الطلب : أى ليتصدق . العاشر العطف التلقينى كقوله تعالى - إني جاءك للناس إماما قال - أى إبراهيم - ومن ذريتى - أى وبعض ذريتى عطف على الكاف من جاءك مع وقوعها فى كلام غيره كما تقول : وزيدا لمن قال سأكرمك ، ويجوز أن يكون مابعد الواو معمولا لمحذوف دل عليه ما قبله : أى واجعل من ذريتى وأكرم زيدا . الحادى عشر عطف ماحقه الثانية ، والجمع كقول الفرزدق :

ان الرزية لازرية مثلها ❖ فقدان مثل محمد ومحمد

وقول أبى نواس بضم النون وتخفيف الواو :

أفنا بها يوما ويوما وثالثا ❖ ويوماله يوم الترحل خامس

فالأيام ثمانية ، وإيراد بيت أبى نواس تمثيل لاستشهاد لأن المولدين لا يحتج بشعرهم الا فى نحو البديع (والفاء) للجمع بين المتعاطفين فى الحكم كما قاله الفاكهى تبعاً لابن هشام فى الشذور و (للترتيب) بأن يكون المعطوف بها متأخرا عن المعطوف عليه (والتعقيب) بأن يكون المعطوف واقعا عقب المعطوف عليه متصلا به بلا تراخ ولا مهلة بينهما (نحو : أماته فأقبره) وإعراجه أمات فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، الفاء حرف عطف أقبر فعل ماض ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو عائد على الله : أى أمات الله الانسان فأقبره ، وعدا الامانة من النعم لأنها وصلة فى الجملة الى الحياة الأبدية ، والنعم المقيم ، وعدا الاقبار من النعم لما فيه من ستر الميت وعدم إلقاء جنته للطير والسباع . وقال أقبره ولم يقل قبره لأن القابر هو الدفن بيده ، والمقبر هو الله تعالى : يقال قبر الميت إذا دفنه بيده ، وأقبره إذا أمر غيره أن يجعله فى قبره ، ثم التعقيب فى كل شئ بحسبه : يقال تزوج فلان فوالده إذا لم يكن بين التزوج والولادة إلا مدة الحمل مع لحظة الوطء وإن كانت مدته متطاولة ، وتقول دخلت مكة فالمدينة إذا لم تقم بمكة ولا بين البلدين ، ولا يعترض على الترتيب بقوله

وَنِمَّ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّرَاخِي ، نَحْوُ : ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ ،

تعالى - أهلكناها فجاءها بأسنا - لأن المعنى أردنا أهلكها ، فجاء البأس متأخر عن إرادة الإهلاك ، ولا يعترض على التعقيب بقوله تعالى - الذى أخرج المرمى فجعله غشاء أحوى - فإن الجعل غشاء أحوى : أى يابس أسود لا يعقب اخراج المرمى ، والجواب عنه من وجهين : أحدهما أن جلة جعله غشاء أحوى معطوفة على جلة محذوفة ، والتقدير فضت مدة - فجعله غشاء أحوى - .
الثانى أن الغاء فى ذلك نيابة عن ثم كما جاء عكسه . قاله ابن هشام فى التوضيح . وقال ابن عتقاء : تأتى الغاء بمعنى ثم عند كثيرين ، وبمعنى إلى عند بعضهم ، وتأتى للسببية ، وذلك غالب فى العاطفة للجميل نحو - فوكره موسى قضى عليه - ، وللصفات نحو - لآ دن من شجر من زقوم فالتون منها البطون الخ ، وقد تمحض للسبب كفاء الجزاء فلا يقال فيها عاطفة . وقال ابن جنى : إنها العاطفة ، ومثلا الغاء الفصيحة ، وهى التى تعطف الانشاء على الخبر نحو - إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر - لأنه لا يجوز ، أو لا يحسن على الخلاف فى ذلك عطف الانشاء على الخبر وعكسه ، وقد تأتى فى الجمل لغير السببية نحو قوله تعالى - فراغ إلى أهلها فجاء بجميل سمين فقرّبه إليهم - ، وقد زاد على الأصح ، وهى فى نحو خرجت ، فإذا الأسد زائدة لازمة عند المازنى والفارسي ، وقد تأتى للاستئناف فيقتدر بعدها ضمير مبتدأ نحو - فاعما بقوله كن فيكون - بالرفع : أى فهو يكون ، ولا تعطف كقراءة المرفوع فى قوله تعالى - فيغفر لمن يشاء - . قاله ابن عتقاء فى شرح العمريطية . وقال فى حاشية البهجة قتلا عن المغنى : التحقيق أنها عاطفة ، وأن المعتمد بالعطف هو الجلة ، وانما يقتدرون بعدها هو ليينوا أن المعتمد بالعطف ليس هو الفعل بل الجلة ، وقد نظم بعضهم معانى الغاء العاطفة ، فقال :

والغاء للتفريع جاءت ان يكن * ما قدموه علة للاحق

والعكس للتعليل وهى فصيحة * مهما أنت لجواب شرط سابق

وإذا أتت من بعد إجمال فالتفصيل فاحفظه بنظم رائق

[تنبيه] الأصل فى الغاء أنها للتربيت المعنوى ، وهو أن يكون وقوع الثانى بعد زمن وقوع الأول ، وقد تكون للتربيت الذكري بأن يكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب اللفظ والذكر فقط لأن حصول الثانى وقع بعد زمان حصول الأول ، وأكثر ما يكون هذا فى عطف مفصل على مجمل هو هو فى المعنى نحو : توضع ففصل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه ، وعطف المفصل على المجمل يختص بالغاء كما صرحوا به (وتم) وقد تبدل تأوها فاء وتلحقها التاء ، فيقال تمت بناء ساكنة ومفتوحة ، فإذا تلحقها التاء اختصت بعطف الجمل ، وهى للجمع بين المتعاطفين فى الحكم ، و (للتربيت) بينهما (والتراخي) أى المهمة بأن يكون المعطوف بها متراخيا زمن وقوعه عن زمن وقوع المعطوف عليه (نحو) فأقبره (ثم إذا شاء أنشره) وإعرابه ثم حرف عطف إذا ظرف لما استقبل من الزمان ، شاء فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، أنشر فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والهاء مفعول به ، ومفعول المشيئة محذوف : أى إذا شاء أنشره أنشره : أى بعثه ، وعبر بأذا شاء اشعاراً بأن وقت المشيئة غير معلوم ، وأما

وَالْعَطْفُ بِحَتَّى قَلِيلٍ ، وَيُسْتَرْطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ لِلْعَطُوفِ بِهَا اسْمًا ظَاهِرًا ، وَبَعْضًا مِنْ
الْعَطُوفِ عَلَيْهِ ،

سائر الأحوال المذكورة قبله فاعلم أوقاتها من بعض الوجوه فلم تفض إلى مشيئته تعالى ، ولا يرد
على الترتيب قوله تعالى - ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للانسكة اسجدوا لآدم - لأن
التقدير ، ولقد خلقنا أباكم آدم ، ثم صورناه ، ثم قلنا للانسكة ، خذف المضاف ونسب الخلق
والتصوير إليهم لأنهم فرعوه ، والنعمه الحاصله للأصل حاصله للفرع ، وقد تتخلف عن التراخي :
قول ماصنعت اليوم ثم ماصنعت أمس أعجب لأنها في ذلك لترتيب الاخبار ، ولا تراخي بين
الاخبارين ، وتأتي للترتيب في الذكر كقوله تعالى - فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر
الحرام واذكروه كما هداكم وإن كنتم من قبله لمن الضالين ، ثم أفوضوا من حيث أفاض الناس -
فتم هنا للترتيب في الذكر لا في الزمان لتعذر ، وهذا بناء على أن الافاضة من عرفات ، وقيل هي
على بابها من الترتيب الزماني ، والافاضة المأمور بها هنا هي الافاضة من جع إلى منى ، وهذا القول
رجحه الطبري . وقال بعضهم انه الذي يقتضيه ظاهر القرآن ، وذكر الزحشرى أن ثم أشار بها
هنا لتفاوت ما بين الافاضتين ، وإن أحدهما صواب ، وهي التي من عرفات ، والأخرى خطأ ، وهي
التي كان يفوضها المشركون من جع ، ومن مجيها للترتيب في الذكر لا في الزمان قول الشاعر :

ان من ساد ثم ساد أبوه * ثم قد ساد قبل ذلك جدّه

وقال ابن عصفور : ان المراد أن الجدّ أتاه السواد من قبل الأب ، والأب أتاه من قبل الابن كما
قال ابن الرومي :

قالوا أبو الصقر من شيبان قلت لهم * كلا لعمرى ولكن منه شيبان

وكم أب قد علا بآب ذرى حسب * كما علت رسول الله عسديان

(والعطف بحتى قليل) في كلامهم ، وأنكره الكوفيون بالكلية ، وجابوا نحو : جاء القوم حتى
أبوك ، ورأيت القوم حتى أباك ، وصررت بالقوم حتى أيبك على أن حتى فيه ابتدائية ، وأن ما بعدها
على اضمار عامل ، وهي للجمع بين المتعاطفين والغاية والتدرج : أى ان ما قبلها ينقص شيئا فشيئا
إلى أن يبلغ الغاية ، وهو الاسم المعطوف بها ، ولذلك وجب أن يكون المعطوف بها جزءا من
المعطوف عليه ، واختلف في إفادتها للترتيب ، والأصح كما قل ابن مالك : أنها لاتنفيد الترتيب ، وعليه
اقتصر ابن هشام في المغنى . وقال ابن عتقاء : التحقيق أنها للترتيب في الذهن من الأضعف إلى
الأقوى ، أو العكس : أى لا للترتيب في الخارج ، وبهذا يجمع بين قول من قال انها تنفيد الترتيب ،
ومن قال انها لاتنفيد الترتيب (و) العطف بها (يشترط فيه) أربعة أمور : الأول (أن يكون
المعطوف بها اسما) فلا يعطف بها الفعل خلافا لابن السيد ، فانه أجاز نحو : أكرمت زيدا بكل
ما أقدر عليه حتى أقت نفسى خادما له . والثاني أن يكون الاسم (ظاهرا) فلا يعطف بها
الضمير فلا يقال قام الناس حتى أنا . قال الفاكهي : وكونه ظاهرا لم يشترطه الا ابن هشام
الخضراوي . قال في المغنى : ولم أقف عليه لغیره اه لكن القياس على مجرورها يؤيده ، ومن ثم
جرى عليه المصنف وغيره (و) الثالث أن يكون (بعضا من المعطوف عليه) ليفيد قوة أضعفا

وَعَايَةً لَهُ نَحْوُ : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَسَهَا بِالنَّصْبِ ، وَيَجُوزُ الْجَرُّ لَهُ عَلَى أَنْ حَتَّى جَارَةً سَكَتَتْ فِي الْمَخْفُوضَاتِ ، وَيَجُوزُ الَّرْفَعُ لَهُ عَلَى أَنْ حَتَّى ابْتِدَائِيَّةٌ وَرَأْسُهَا مُبْتَدَأٌ وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ : أَيْ حَتَّى رَأْسُهَا مَا كُولٌ ، وَأَمَّ لِطَلَبِ التَّعْيِينِ إِنْ كَانَتْ بَعْدَ هَمْزَةٍ دَاخِلَةٍ عَلَى أَحَدِ الْمُسْتَوَيْنِ

سواء كان بعضا حقيقة ، نحو : جاء الحاج حتى المشاة ، وكلثال الذي ذكره المصنف ، أو حكما نحو : أعجبتى الجارية حتى كلامها لأن الكلام في عدم استقلاله بنفسه واحتياجه إليها كالخبر منها لما بينهما من التعلق الاشتمالي ، وامتنع نحو : أعجبتى الجارية حتى ولدها ، وجاء الرجال حتى النساء لأن ما بعد حتى ليس جزءا فيها عما قبلها . والضابط أنه حيث صح الاستثناء بالتصل صح دخول حتى وإلا فلا (و) الرابع أن يكون المعطوف (غاية له) أى للمعطوف عليه ، ومعنى الغاية آخر الشيء سواء كان غاية له في زيادة أو نقص حسيين كفلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف ، والمؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة ، أو معنويين نحو : مات الناس حتى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، وهلك الناس حتى النساء ، ومن النوع الأول (نحو أكلت السمكة حتى رأسها بالنصب) لما بعد حتى بتقديرها عاطفة ، ويقال فيها حينئذ حتى حرف غاية وعطف ، ورأس معطوف على ما قبله وعلامة نصبه فتح آخره ، والهاء في محل جر بالإضافة ، ولا خلاف حينئذ في وجود دخول ما بعدها فيها قبلها (ويجوز الجر له) أى لما بعدها (على أن حتى) في المثال (جارة) . ويقال فيها حينئذ حتى حرف غاية وجر ، ورأس مجرور بحتى وعلامة جره كسر آخره ، والهاء في محل جر بالإضافة (كما تقدم في المخفوضات) وفي دخول الغاية حينئذ فيما قبلها احتمالان كما يعلم مما مر في المخفوضات (ويجوز الرفع له) أى لما بعدها (على أن حتى) فيه (ابتدائية) وما بعدها مستأنف لاتعلق له بما قبله من حيث الاعراب (ورأسها مبتدأ ، والخبر محذوف : أى حتى رأسها ما كول) وإنما جاز فيها ذلك لأن ما بعدها جزء ما قبلها ، ولم يتعذر دخوله فيها قبله ، وإذا عطفت حتى على مجرور حسن إعادة الجار كما قال ابن عصفور ، وأوجب ذلك ابن الخطباز ، وتبعه ابن مالك ، وقيده بما إذا لم يتعين العطف لما في ذلك من الفرق بينها وبين الجارة تقول مررت بالقوم حتى يزيد بالياء ، فإذا تعين العطف لم تجب إعادة الجار لاتقاء مقتضيه ، نحو : عجبت من القوم حتى بنهم . وقال ابن هشام : يظهر لى أن الذى لحظه ابن مالك أن الموضع الذى يصح أن تحل فيه إلى محل حتى العاطفة ، فهي محتملة للجارة ، فاحتاج حينئذ إلى إعادة الجار عند قصد العطف نحو : اعتكفت في الشهر حتى في آخره بخلاف المثال : أى فانه لا تحل إلى فيه محل حتى إذ لا يقال عجبت من القوم إلى بنهم (وأم) حرف عطف موصوع (لطلب التعيين) من المخاطب لأحد الشبيين ، وإنما يكون كذلك (ان كانت) واقعة (بعد همزة داخلية على أحد المستويين) في الحكم في ظن المتكلم بعد ثبوت أحدهما عنده غير معين فيطلب بها وبأم تعيين المحذوم عليه منهما ، فإذا قيل أريد عندك أم عمرو فهو عالم بأن أحدهما عندك : لكنه جاهل بعينه ، وسؤاله بأم والهمزة عن تعيينه ، فيقال في الجواب عن ذلك بالتعيين ، فيقال في الجواب

وَأَوَّلُ لِلتَّخْيِيرِ أَوْ الْإِبَاحَةِ بَعْدَ الطَّلَبِ

عن السؤال المذكور زيد : أو قال عمره ، ولا يقال : لا ولا نعم ، ولا أحدهما عندي ، فإن لم تقع أم بعد الهمزة المذكورة لم تكن طلب التعيين غير أنها تكون عاطفة أيضا ، لكن ان وقعت بعد همزة التسوية ، وليس المراد الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها كما قد ينوهم ، بل المراد بها الواقعة بعد كلمة سواء ، وما أبالي ، ولا أدري ، وليت شعري ، ونحوها مع وقوع أم بين جلتين اسميتين ، أو فجلتين ، أو مختلفتين في تأويل المفرد : أى يصح حاول المصدر محلها نحو - سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم - أى استغفارك وعدمه سواء ، وقال الشاعر :

ولست أبالي بعد فقدى مالكا * أموتى ناء أم هو الآن واقع

أى لا أبالي بعد موتى ووقوعه الآن ، والفرق بين أم الواقعة بعد همزة التسوية و بعد أم التى بعد الهمزة التى يطلب بها التعيين كما يفيد كلامهم أن المسبوقه بهمزة التعيين لا تقع الا بين مفردين غالبا نحو - أأنتم أشد خلقا أم السهـاء - أى أياكما أشد - وإن أدري أقرب أم بعيد ما توعدون - أى وما أدري أى الأمرين : القرب والبعد كائن ، أو بين جلتين ليستا في تأويل المفرد نحو - إن أدري أقرب ما توعدون أم يجعل له ربي أمدا - أى ما أدري أى الأمرين حاصل ، والكلام معها انشاء لأنه استسهام حقيقة فتستحق جوابا وهو التعيين ، ومن علاماتها أن تعنى عنها وعن الهمزة أى الاستسهامية ، وأن المسبوقه بهمزة التسوية لا تقع الا بين جلتين في تأويل المصدر ، والكلام معها خبر لأن المعنى ليس على الاستسهام فلا تستحق جوابا ، وتسمى أم فيها متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى أحدهما عن الآخر ومعادلة لمعادلتها الهمزة في افادة التسوية فى الثانى ، وافادة الاستسهام فى الأول ، وهى عاطفة فيها ، وأما أم المنقطعة فهى الخالية عن ذلك كله ، ومعناها الاضراب كبل ، وسميت منقطعة لوقوعها بين جلتين مستقلتين ، وهى حرف ابتداء على الأصح : أى تبدأ بعدها الجمل فلا تدخل على المفرد ولا يعطف بها ، وإذا وقع بعدها مفرد قدر له ما ينم به جلة نحو : انها لأبل أم شاء : أى بل أهى شاء ، اسم جمع شاء ، ثم هى قد تكون للاضراب المحض نحو - أم هل تستوى الظلمات والنور - أى بل هل ، وقول الشاعر :

فليت سليمي فى المنام ضجيعتى * هنالك أو فى جنة أم فى جهنم

أى بل ضجيعتى فى جهنم ، وقد تقتضى معه استسهاما حقيقيا كقولهم انها لأبل أم شاء : أى بل أهى شاء ، أر استسهاما انكاريا نحو - أم له النـات - أى أله البنات ، إذ لو قدر محض الاضراب لزم اثبات النـات له سبحانه وتعالى ، والله مزه عن ذلك (وأو) موضوعة لأحد الشئين أو الأشياء مبهما ، وتأتى مع ذلك لأمر فهمى (للتخير) بين المعاطفين (أو الاباحة) لهما بحسب الفعل ، أو بحسب العرف لا الاباحة الشرعية . وهى التى لا الزام فيها بالفعل ولا حرج فيها بالترك كذا قاله الشـمـنى رادّا به على الدمامينى فى قوله : ان المراد الاباحة الشرعية التى هى أحد الأحكام الخمسة ، وعلل الشـمـنى مقاله بأن الكلام فى معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع . وما قاله الدمامينى لا بعد فيه لأن الشرع يبنى فيه أكثر الأحكام على اللغة ولولا ذلك لما كان الاشتغال بعلم اللغة من انقاصد الشرعية (بعد) صيغة (الطلب) وان لم يكن هناك طلب حقيقة إذ لا طلب فى الاباحة

نحو: تزوّجَ هندًا أو أختها، وجالسَ النساءَ أو الزهادَ، وللشكِّ أو الإيهامِ أو التفصيلِ

والتخيير، ثم هي للتخيير، أو الإباحة بعد الطلب مطلقا على الأصح: أي سواء امتنع الجمع بين ما قبلها وما بعدها كالتال، أو لم يمتنع كالتال الثاني، وقيل هي مختصة بالتخيير إن امتنع الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه (نحو تزوّجَ هندًا أو أختها) وأعرابه تزوّجَ فعل أمر مبني على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، هندًا مفعول به، أو حرف عطف، أخت معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه في أعرابه، تبعه في نصبه وعلامة نصبه فتح آخره، وإلهاء في محل جرّ بالإضافة، ومن التخيير آياتنا الكفارة والصدقة والنسك اللاتي كل منهن فدية، والكسوة والتحرير اللاتي كل منهن كفارة، ولا الصيام والصدقة والنسك اللاتي كل منهن فدية، بل إن وقع الجمع بينهما وقعت واحدة منهن كفارة أو فدية، وكان الباقي قرينة مستقلة خارجة عن ذلك، وليس الكلام في الجمع من هذه الحيثية فإنه ممكن، وإنما الممتنع هو الجمع بينهما على أن كلا منها هو الكفارة (و) مختصة بالإباحة حيث جاز الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه نحو (جالس العلماء أو الزهاد) وأعرابه ظاهر، والعلماء في عرف الشرع أصحاب علوم الشرع من تفسير وحديث وفقه وآلتها كالسحر والتصريف، والزهاد المتقللون من الدنيا المقابون على الآخرة من الزهد، وهو ترك الشهوات مع ترك فضول الحلال خوفا من الوقوع في الحرام.

[تنبيه] ما ذكر من كون أو بعد الطلب للتخيير أو الإباحة مختص بالطلب بصيغة الأمر، إذ يكون المعنى حيفئذ على منع الجمع، وذلك في التخيير، أو على منع الخلو من الأمور به، وذلك في الإباحة لأنه إذا لم يجالس أحد هذين الصنفين لم يكن آتيا بالأمور به أمر إباحة، وأما بقية أقسام الطلب فالاستفهام لا يعرض فيه شيء من المعاني المذكورة، نحو: أزيد عندك أو عمرو، والتخصيص كالأمر في احتمال الإباحة أو التخيير، نحو: هلا تعلم الفقه أو النحو، وهلا تزوّجَ هندًا أو أختها، والغنى قال الرضي: الظاهر فيه جواز الجمع إذ الغالب عادة أن من تمنى أحدهما لا ينكر حصولها معا، نحو: ليت لي فرسا أو جارا. ثم أعلم أنه لما كثرت استعمال أو في الإباحة التي معناها جواز الجمع، جاز استعمالها بمعنى الواو نحو: لا يبدن زيفتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن - الآية. قاله ابن مالك تبعاً للسبإي، فإنه قال في شرح كتاب سيبويه: وما تقع فيه الواو بمعنى أو ما كان من التخيير بمعنى الإباحة، فأنك إذا قلت جالس الحسن وابن سيرين بالواو فهي للجمع بين المتعاطفين في معنى العامل، وهو إباحة المجالسة كأنه قيل أبحث لك مجالستهما، ومن أبيض له المجالسة لم ترمه ولم يمتنع عليه أفراد أحدهما ولا الجمع بينهما لأن معنى كون الشيء مباحاً أنه يستوى طرفاه فعلاً وتركاً ولا حرج فيه، وإذا دخلت عليها لا الناهية امتنع فعل الجمع نحو: فلا قطع منهم أنما أركه فوراً - أي لا قطع واحداً منهم لأن لا تدخل للنهي عما كان مباحاً، وكذا حكم النهي الداخل على التخيير فأوفى الآية ليست بمعنى الواو بل باقية على وجهها للإباحة، والتعميم لم يحجى منها وإنما جاء من جهة النهي الذي فيه بمعنى النفي (وللشك) من المتكلم، وشك المخاطب ناشئ عن تردد المتكلم (أو الإيهام) بالباء الموحدة: أي التعمية على السامع مع كون المتكلم عالماً بالواقع من الأمرين أو الأمور، ويعبر عنه بالشك: أي إيقاع السامع في الشك (أو التفصيل)

بَعْدَ الْخَبَرِ نَحْوُ : لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ، وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ ، كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ،

بعد الاجمال ، وقد يبرعنه بالتفريق والتقسيم كما قال ابن عتقاء ، وصنيع الشارح لما كهي يعطى أن التقسيم خلاف التفصيل ، والظاهر ما قاله ابن عتقاء ، ثم اءادتها لأحد المعاني الثلاثة إنما هو اذا كانت (بعد الخبر) مثال الشك (نحو : لبثنا يوما أو بعض يوم) واعرابه لبثنا فعل وفاعل لبث فعل ماض ، وباضمير متصل في محل رفع فاعل ، يوما ظرف زمان وعلامة نصبه فتح آخره ، أَوْحرف عطف ، بعض معطوف على ما قبله وعلامة نصبه فتح آخره ، ويوم مضاف اليه ، ثم ما جنح اليه المصنف من كون أو في هذه الآية للشك هو الذي مشى عليه الأكثرون ، وقيل انها بمعنى بل : أي بل بعض يوم ، لأن الله أماته في أول النهار وأحياه قبل الغروب ، فلما قال له كم لبثت ؟ ظن اقتضاء النهار فقال يوما ، فلما نظر الى ضوء الشمس وكانت باقية على رؤوس الجسدان . قال أو بعض يوم فلا يكون قوله أولا يوما كذبا لأنه قاله على حسب ظنه فلا يؤاخذ به كأهل الكهف لما قالوا ذلك ، ومثال الابهام نحو (وإنا أو إياكم) لعلى هدى - واعرابه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، ونا المدغمة ضمير متصل في محل نصب اسمها ، أَوْحرف عطف ايا ضمير منفصل في محل نصب معطوف على ما قبله ، والكاف حرف خطاب لا محل له من الاعراب ، والميم علامة الجمع ، واللام لام الابتداء ، على هدى جار ومجرور وعلامة حركه كسرة مقدرة على الألف لأنه اسم مقصور ، ووجه الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف في محل رفع خبر إن ، واقتصار المصنف على هذا الشق من الآية لأن الشاهد في الأولى ، وهي المذكورة ها ، وهو الذي قاله ابن هشام في المغني . وقال الساماني : ان الشاهد في الثانية ، وهي قوله تعالى - أو في ضلال مبين - لأن الشرط تقسم كلام خبري ، وهو إنما يتحقق بقوله - لعلى هدى - لاني الأولى لأن ما قبلها ليس كلاما اه . وفي المجيد لعراب القرآن المجيد ما يشهد لما قاله ابن هشام فانه قال - وإنا أو إياكم - أولأحد الشيتين على موضوعها ، وخبر - وإنا أو إياكم - جملة - لعلى هدى أو في ضلال مبين - ولا حاجة الى حذف لأن المعنى أن أحدا مني أحد هذين كقوله زيد أو عمرو في القصر أو في المسجد : أي أحد هذين في أحد هذين اه . ومثال التفصيل (كونوا هودا أو نصارى) أي قالت اليهود كونوا هودا ، وقالت النصارى كونوا نصارى ، واعرابه كونوا فعل أمر مبني على حذف النون مصروف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع اسمها هودا خبرها ، وأَوْحرف عطف ، نصارى معطوف على ما قبله ، والمعطوف يبيع المعطوف عليه في اعرابه تبعه في نصبه وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور . هنا ، وقد تأتي أولالتقسيم نحو : الكلمة اسم أو فعل أو حرف ، والاضراب كبل عند سيبويه بشرط تقديم نفي أو نهي ، وإعادة العامل نحو : لا يقيم زيد أو لا يقيم بكر ، وعند آخرين مطلقا ، ومنه عندهم - وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون - أي بل يزيدون ، ولطلق الجمع كالواو ، كقول الشاعر :
* لنفسى تقاه أو عليها فخورها *
أي وعليها ، ومنه قوله تعالى - أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم - ، وقد تأتي لبعض هذه الأشياء بعد الطلب .

[فائدة] لا تأتي أو بعد همزة التسوية لأنها لأحد الشيتين أو الأشياء ، والتسوية تقتضي شيئين

وَلِإِمَّا يَكْسُرُ الهمزةَ مِثْلُ "أَوْ" بَعْدَ الطَّلَبِ وَالْخَبَرِ نَحْوُ : تَرَوِّجُ إِمَّا هَذَا وَإِمَّا أُخْتَهَا ، وَبَقِيَّةُ الْأُمْتِلَاقِ وَاصْحَةُ ، وَقِيلَ "إِنْ" الْعَطْفُ لِأَنَّمَا هُوَ يَأْوُلُ وَإِنْ "إِمَّا حَرْفُ تَفْصِيلٍ كَالأَوَّلَى فَلِإِثْمَانِهَا حَرْفُ تَفْصِيلٍ ، وَبَلَّ لِلْإِضْرَابِ غَالِبًا نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ بَلَّ عَمْرُو

فصاعدا فلا يقال سواء أكان كذا أو كذا . قال ابن هشام : وقد أولع به الفقهاء وهو لحن ، والصواب الاتيان بأَمْ ، وفي الصحاح سواء على أفت أو قعدت وهو سهو ، وفي الكامل أن ابن محيصن قرأ - أولم تنذرهم - وهو من الشذوذ بمكان . قال : وأما همزة الاستفهام فيعطف بعدها بأو نحو : أزيد عندك أو عمرو اه . وفي البدیع : قال سيبويه إذا كان بعد همزة الاستفهام فلا بد من أم اسمين كأننا أو فعلين تقول سواء على أزيد في الدار أم عمرو ، وسواء على أفت أم قعدت ، فإذا كانا فعلين من غير ألف الاستفهام عطفت على الثاني بأو تقول سواء على أت أو قعدت ، وإن كانا اسمين بلا ألف عطفت الثاني بالواو نحو : سواء على زيد وعمرو . قال الساماني : وبذلك يتبين صحة قول الفقهاء ، وكأن ابن هشام توهم أن الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في أول جملتها وليس كذلك اه . وفي حواشي السجاعي على شرح القطر ، قوله امتنع أن يقال سواء على أفت أو قعدت الخ ، محله أن وجدت الهمزة ، فإن لم توجد الهمزة جاز العطف بأو كما نص عليه السباني ، ومنه قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا خلافا للصف (ولما بكسر الهمزة) وهي لغة أهل الحجاز ومن جاورهم وهي الفصحى ، وقد تبدل ميمها باء مع كسر الهمزة وفتحها وأصلها ان ضمت اليها ما ، وهي حرف عطف إذا كانت مسبوقة بمثلها (أى غالبا) (مثل أو) أى في معناها فتزد لما ترد له ، أو من المعاني فتفيد (بعد الطلب) التخيير أو الإباحة (و) بعد (الخبر) الشك أو الإبهام أو التفصيل (نحو تروّج إِمَّا هَذَا وَإِمَّا أُخْتَهَا) هذا مثال التخيير ، وقد مرّ إعرابه قريبا (وبقية الأمثلة) أى الإباحة والشك والإبهام والتفصيل (واضح) مثال الإباحة تعلم إِمَّا فَقَهَا وَإِمَّا مَحْوَا ، ومثال الشك نحو : جاء إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُو إِذَا لَمْ تَعْلَمْ الْخَاتِي مِنْهُمَا ، ومثال الإبهام قام إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُو إِذَا كُنْتَ تَعْلَمُ الْقَائِمَ مِنْهُمَا ، وإنما أردت الإبهام على السامع ، ومثال التفصيل - إِمَّا شَاكَرَا وَإِمَّا كَفُورَا - وانتصاهما على الحال من الهاء في هديناه ، والمعنى بينا له الطريق وأوضحناه ، فالحال مقدرة لأن المراد بالشكر العمل بما يبين له ، والعمل ليس مقدورا للعامل ، وكذا الكفر فاحتيج للحكم بكون الحال مقدرة (وقيل) أنها غير عاطفة كالأولى ، و (ان العطف إنما هو بالواو) لئلا يلزم اجتماع حرفي عطف يكون أحدهما لفظا (وأن إِمَّا حرف تفصيل) أتى به لإدابة المعاني المذكورة في أو (كالأولى فإنها حرف تفصيل) لاحرف عطف باتفاق ، وهذا القيل هو الأصح ، واختاره ابن مالك (وبل) موضوعة (للإضراب) أى الاعراض عما قبلها موجبا كان أو غير موجب كقولك جاءني زيد بل عمرو ، وما جاءني بكر بل خالد ، وهذا معناها (غالبا) وإلا فقد نجحى ترك الشيء إلى الأهم نحو : وجهك النجم بل البدر بل الشمس ، ومنه قوله تعالى في سورة الأنبياء - بل قالوا أضغاث أحلام بل افتراء بل هو شاعر - وهم في كل واحدة من هذه مبطلون ، والمبطل رجاع يؤولن ألوانا ولا يثبت على حالة واحدة (نحو قام زيد بل عمرو) وإعرابه قام فعل ماض ، زيد فاعل ، بل حرف لإضراب وعطف ، عمرو معطوف على ما قبله ، والمعطوف

وَلَكِنْ لِلْإِسْتِدْرَاكِ نَحْوُ : مَا مَرَزْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ لَكِنْ طَالِحٍ ، وَلَا إِنْفِي الْحُكْمَ عَمَّا
بَدَاهَا نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو

يتبع المعطوف عليه في اعرابه وعلامة رفعه ضم آخره ، وهذا مثال العطف ببل بعد الاثبات ،
ويعطف بها بعد الأمر ، نحو : أكرم زيدا بل عمرا ، ومعناها بعد هذين نقل حكم ما قبلها لما
بعدها ، ويصير ما قبلها كالسكوت عنه ، ففي مثال المتن يصير زيد مسكوتا عنه ، فكأنه لم يجر عليه
حكم لا بالقيام ولا بعدهم ، والاخبار عنه بالقيام ابتداء لم يكن عن قصد ، فلذا أضرب عنه ببل
ويعطف بها بعد النفي والنهي ، نحو : ما جاءني زيد بل عمرو ، ولا تضرب زيدا بل عمرا ، ومعناها
حينئذ تقرير حكم ما قبلها واثبات نقيضه لما بعدها ، وقد أشعر مثال المتن أن المعطوف بها شرطه
الافراد ، وهو الذي صرح به الفاكهي في الشرح . وقال غيره انه الصحيح ، فاذا تلتها جملة فهي
حرف ابتداء لا عاطفة لها على الصحيح ، ومعنى الاضراب فيها حينئذ إما الإبطال نحو - وقالوا
اتخذ الله ولدا سبحانه بل عباد مكرمون - أي بل هم عباد ، ونحو - أم يقولون به جنة بل جاءهم
بالحق - ، واما الانتقال من غرض الى آخر . قال ابن هشام : وروى ابن مالك إذ زعم في شرح
كافيته أن بل لاتقع في التنزيل الاعلى هذا الوجه ، ومثاله - قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه
فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا - ، ونحو - ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في
غمرة من هذا - وتزاد لاقبل بل في الانجاب لتوكيد الاضراب نحو قول الشاعر :
وجهك البدر لابل الشمس لولم * تقض للشمس كسفة وأقول
وفي السلب لتوكيد تقرير ما قبلها كقول الشاعر :

وما هجرتك لابل زادني شغفا * هجرو بعد تراخ لا إلى أجل

(ولكن) الساكنة التون موضوعة (للاستدراك) وشرط العطف بها افراد معطوفها ، ووقوعها
بعد نفي أو نهي ، وعدم اقترانها بالواو ، وهي كبل تفيد تقرير ما قبلها واثبات نقيضه لما بعدها
(نحو ما مررت برجل صالح ، لكن طالح) أي لكن مررت بطالح ، وهو ضد الصالح ، واعرابه
ظاهر ، وهذا مثال النفي ، ومثال النهي لا يقيم زيد لكن عمرو ، فان وقعت بعدها جملة فهي
حرف ابتداء واستدراك لا عاطفة ، ويجوز حينئذ أن تستعمل بالواو نحو - ولكن كانوا هم الظالمين -
وان وقعت بعد أمر أو اثبات فهي حرف ابتداء واستدراك أيضا ، نحو : قام زيد لكن أبوك ،
ونحو اضرب زيدا لكن عمرا ، وأجاز ذلك الكوفيون ، والمقول عن البصريين أنه لا يجوز
في الاختيار قام زيد لكن عمرو ، بل لابد من ذكر الخبر ، فتقول لكن عمرو لم يقم ، وان
اقتربت بالواو فهي حرف ابتداء واستدراك أيضا ، وإذا كان ما بعدها مفردا قدر معه ما تم به الجملة
نحو - ما كان محمد أبأ أحد من رجالكم ولكن رسول الله - أي ولكن كان رسول الله ، وأجاز
يونس في مثل هذا أن تكون لادن غير عاطفة ، والواو عاطفة مفردا على مفرد (ولا) موضوعة
(لنفي الحكم) الثابت للمعطوف عايه (عما بعدها) وقصره على المعطوف عليه ، إذ لا يعطف بها
إلا بعد الاثبات أو الأمر أو النداء كما نص عليه سيبويه ، ونص عليه ابن هشام في الأوضح وغيره
(نحو جاء زيد لا عمرو) واعرابه جاء فعل مضارع ، زيد فاعل ، لا حرف نفي وعطف ، عمرو معطوف

باب التوكيد

والتوكيد ضربان : لفظي ، ومعنوي : فاللفظي إعادة اللفظ الأول بعينه سواء كان أمنا نحو : جاء زيد زيد ، أو فعلا نحو : * أذاك أذاك اللاحقون احبس احبس *

على ما قبله ، فالجاء في هذا المثال ثابت لزيد منفي عن عمرو ، ومثال الأمر نحو : اضرب زيدا لعمرا ، وكالأمر التحضيض نحو : هلا تكرم زيدا لعمرا ، والدعاء نحو : غفر الله للسلم لالسلم لالكافر ، ومثال النداء نحو : يا ابن أخي لا ابن عمي . وشرط العطف بها أفراد معطوفها باتفاق ، وتقدم ماض وتعاود متعاطفها بأن لا يصدق أحدهما على الآخر كالأمثلة التي ذكرناها ، فيمتنع جاء رجل لازيد لأن زيدا يصدق عليه أنه رجل ، وللسامع كلام طويل يفيد أنه لا يشترط تعاود متعاطفيه ، ولكن النحويون على خلافه ، وعدم اقترانها بعاطف ، فان اقترنت به نحو : جاء زيد لابل عمرو ، فالعاطف بل ، ولا رد لما قبلها وليست عاطفة ، أو ما جاء زيد ولا أبوه فلا لتوكيد النفي :

باب التوكيد

بالواو ، ويقال فيه التأكيد بالهمزة ، وبإدخالها ألفا ، ولكنه بالواو أفصح ، وبه جاء القرآن - ولا تنقصوا الإيمان بعد توكيدها - وهو مصدر بمعنى المؤكد بكسر الكاف من اطلاق المصدر مرادا به اسم الفاعل ، وعرفه ابن مالك بأنه تابع بقصد به كون المتبوع على ظاهره ، وعامله عامل متبوعه بعينه ، وقيل التبعة (والتوكيد ضربان) أي قسمان (لفظي) منسوب إلى اللفظ لحصوله من تكرره ، وإنما يؤدي به عند إرادة التأكيد أن يدفع غفلة السامع أو طنه بالتكلم اللفظي (ومعنوي) منسوب إلى المعنى لحصوله من ملاحظته (فاللفظي) بدأ به لأنه الأصل ولذا يقدم على المعنوي إذا اجتماعا ويمجرى في كل لفظ (إعادة اللفظ الأول بعينه) وذلك كالأمثلة الآتية أو مرادفه : أي موافقه في المعنى نحو - خابا سبلا - لأن معنى الفجاج والسبل واحد وان اختلفا في اللفظ . قال السامعني وبموافق له في الزنة يحصل به مع التقوية تزيين اللفظ وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو : حسن بسن وشيطان ليطان وعفريت ففريت فهذه اللفاظ ونحوها ليست من المرادف بمعنى كما في أصول ابن الحاجب بدليل أن الثاني منها لا يفرد إذ لا معنى له حال افراده ، وكل من المترادفين يصح افراده وسعى النحويون مثل هذا اتباعا ، ومن شرطه أن لا يكون مع العطف لأنه نوع من التوكيد ثم التوكيد اللفظي يجرى في الألفاظ كلها ولذا قال المصنف (سواء كان) أي اللفظ المعاد (اسما) معربا أو مبنيا مفردا أو مركبا اضافيا أو منجبا (نحو جاء زيد زيد) وإعراجه جاء فصل ماض زيد فاعل زيد الثاني توكيد لفظي ، والتوكيد يتبع المؤكد في إعراجه تبعه في رفعه وعلامة رفعه ضم آخره (أو فعلا) خاليا من الفاعل (نحو) قول الشاعر :

فإن إلى أين النجاء يبغلتني * (أذاك أذاك اللاحقون احبس احبس)

هو من الطويل * اللفظة النجاء بالمد الاسراع والخلاص ، واللاحقون يروى بالنون ، ويروى بالخاف بدل النون وهو النسي وهو من لحق من باب نعت بمعنى أدرك ، واحبس

أَوْ حَرَفًا نَحْوُ قَوْلِهِ

لَا أَلَا أُبْرَحُ بِحَبِّ بَذْنَةٍ إِنَّمَا أَخَذَتْ عَلَى مَوَاقِفًا وَعَهودًا

أَوْ جُمْلَةً نَحْوُ ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ زَيْدًا

أمر من الحبس بمعنى المنع ، والمراد الكف عن السير * الاعراب فأين الاء للعطف أين اسم استفهام منى على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بمحذوف تقديره فأين تذهب ومعناه لا مذهب لك ، ومثله قوله تعالى - فأين تذهبون - إلى أين جار ومجرور خبر مقم متعلق بواجب الخلف تقديره كائن ، والسجاء مبتدأ مؤخر وهو مصدر نجوت نجاة ، وقوله ببغلي جار ومجرور مضاف إلى الاء متعلق بالنجاء أتى فعمل ماض والكاف عمل في نصب مفعول به وأتاك الثاني تأكيد لفظي للأول وهو من تأكيد المفرد ، ولما كان المحض التوكيد لم يطلب عاملا ولذا لم يحصل به وبين الأول تنازع في اللاحقون ، اللاحقون فاعل وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف والكاف صير متصل في محل جر بالإضافة وسقطت نون الجمع لأجل الإضافة ، أحسن فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وأحبس الثاني وفاعله المستتر تأكيد لفظي وهو من تأكيد الجملة ومفعول أحبس محذوف تقديره ، أحبس نفسك ، والمعنى في أي محل أتجو وإلى أي محل تكون السجاء والخلاص ببغلي من الأعداء وقد أدركني اللاحقون منهم فليس لي حينئذ إلا الكف عن الفرار والأمسك عن السير * والشاهد في قوله أتاك أنتاك حين كرر الفعل الأول بعينه . قال السجاعي : وأما أحبس أحبس فليس محل الشاهد لأنه من تأكيد الجملة اهـ . (أوحرفا نحو قوله :

لَا أَلَا أُبْرَحُ بِحَبِّ بَذْنَةٍ إِنَّمَا أَخَذَتْ عَلَى مَوَاقِفًا وَعَهودًا)

هو من الكامل * الاء أوبح مأخوذ من باح بصره بمعنى أطره وأفشاء وبذنة بفتح الباء الموحدة وسكون التاء المثناة وفتح النون اسم محبوبة الشاعر ، والمواقف جمع موثق كمواعد وموعد بمعنى ميثاق وأصل موافقا موافقا حذف الاء تخفيفا ، وعهودا جمع عهد عطف تفسير على موافقا * الاعراب لانافية ولا الثانية تأكيد لفظي أوبح فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، بحب جار ومجرور معلق بأوبح وهو مضاف وبذنة مضاف إليه ، وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيب اللفظي ، ان حرف تأكيد ونصب والهاء صير متصل في محل نصب اسمها ، أخذ فعل ماض ، والتاء علامة التأنيب وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هي ، على جار ومجرور ، موافقا مفعول به وعهودا عاطف ومعطوف . والمعنى لا أطره بحب معشوقتي بذنة لأنها أخذت على العهد والميثاق أن لا أطره حبها * والشاهد في قوله لا لأحيث أكد الحرف بمثله (أوجملة) اسمية أو فعلية والأكثر اقترانها بالعاطف نحو - كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون - وقد يحذف نحو : قول الشاعر :

أيا من لست أقلاه * ولا في البعد أنساء

لك الله على ذاك * لك الله لك الله

وقد يتعين تركه إذا توهّم التعمد (نحو ضربت زيدا ضربت زيدا) جملة ضربت زيدا الثانية

توكيد للأولى ولوجيء بالعاطف بينهما لأوهم تكرر الضرب ، وليس مراداً ونحو : طلقت فلانة . وما ذكر يعلم أنه يشترط اتفاق معنى التوكيد والتأكيد اللفظي فنحو أنت طالق أنت طالق أنت طالق إذا قصد بالثانية والثالثة التوكيد فلا جائز أن يكونا خبرتين لأن الجلة الخبرية غير الانشائية ، والجلة الأولى انشائية وشرط التأكيد أن يكون من جنس الأول فهما لانشاء التوكيد ولا يقع بهما شيء ، وانما تقع طلاقة واحدة بالأولى وليستا لانشاء الايقاع والاحصل بهما طلقتان . [تنبيه] ليس من التوكيد اللفظي دكا دكا وصفا صفا خلافا لكثير من النحويين لأنه جاء في التفسير : أن معنى دكا دكا بعد دك ، وأن الدك كرر عليها حتى صارت هباء منبثا ، وأن معنى صفا صفا أنه تنزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفا بعد صف محدقين بالجن والانس وعلى هذا فليس الثاني منهما توكيدا للأول على أن المراد التكرير كما تقول علمته الحساب بابا بابا فله ابن هشام في القطر وشرحه وجزم به المولى عصام الدين في شرح السكاكية ، وجعل من ذلك قول العلماء كل فرد فرد ، وقيل أنه توكيد وجري عليه أكثر النحاة ووافقهم ابن هشام في الشذور في دكا دكا . قال الفارسي في شرح الالفية : إنه من التوكيد لأن الدك في القيامة مرة واحدة بدليل قوله تعالى - وحلت الأرض والجبال فدكتا دكة واحدة - وقال الدماميني في اعراب علمته الحساب بابا بابا . قال الزجاج انتصب اثنا عشر على أنه توكيد ، والحال هو الأول ، فكأنه رأى أن الأول بمعنى مرتبا فجعل الثاني تأكيذا اه .

[فائدة] قال العزبن عبد السلام في قواعد اتفاق الأدباء أن التوكيد في لسان العرب إذا وقع بالتكرار لا يزيد على ثلاث مرات . قال وأما قوله تعالى في سورة المرسلات - ويل يومئذ للمكذبين - في جميع السورة فذلك ليس بتوكيد ، بل كل آية قيل فيها - ويل يومئذ للمكذبين - في هذه السورة ، فالمراد المكذبون بما تقدم ذكره قيل هذا القوم . ثم يذكر الله بمعنى آخر ويقول - ويل يومئذ للمكذبين - أي بهذا فلا يجتمعان على معنى واحد فلا توكيد ، وكذلك - فبأي آلاء ربكم تكذبان - في سورة الرحمن اه وجزم بما ذكره غير واحد (و) التوكيد (المعنوي) وهو ما يقرر أمر متبوعه عند السامع : أي يجعله ثابتا مقررًا عنده : أما في النسبة بأن يرفع توهم الاستناد إلى غير المتبوع ، وأما في الشمول بأن يرفع توهم ارادة الخصوص بما ظاهره العموم خرج بقولنا يقرر أمر متبوعه النعت والعطف والبدل . فإن قيل النعت التوكيدي مقرر لأمر متبوعه ، أجب عنه بأن تقريره في المعنى الافرادي لافي النسبة والشمول . فله بعضهم . قل العصامي وهو ظاهر (وله) : أي التوكيد المعنوي (الفظ معالومة) تحفظ ولا يقاس عليها ألفاظ أخرى ، وهي الألفاظ التي سبكرها . قال الأندلسي : التوكيد المعنوي على ضربين لأنه إما أن تكون ألفاظه محصورة أولا ، والثاني كثير واسع مثل غرايب سود ، فغرايب ، هي السود في المعنى الافرادي لافي النسبة والشمول ، ومنه - فيما تتضمنه ميثاقهم - ونحوه - تلك عشرة كلمة - وغير ذلك مما يراد من اللفظ لتمكين المعنى ، ومنها الألفاظ الموضوعة لهذا المعنى مثل إن ولام التوكيد لانها نائبة عن تكرير الجلة بلفظها ، ومنها تأكيد المصدر لأنه نائب عن تكرير الجلة

وَهِيَ النَّفْسُ ، وَالْعَيْنُ ، وَكُلُّ ، وَجَمِيعٌ ، وَعَامَةٌ ، وَكِلَا ، وَكِلْتَا ، وَيَجِبُ اتِّصَالُهَا
بِضَمِيرٍ مُطَابِقٍ لِلْمَوْكَدِّ نَحْوُ : جَاءَ الْخَلِيفَةُ نَفْسُهُ أَوْ عَيْنُهُ ، وَلَكَ أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَهُمَا بِشَرْطِ
أَنْ تَقْدِمَ النَّفْسَ ، وَيَجِبُ إِفْرَادُ النَّفْسِ وَالْعَيْنِ مَعَ الْمَفْرَدِ ،

فهذا كله من التأكيد المعنوي ، وهو مما أغفل النحاة ذكره في باب التوكيد . ثم انهم يقولون
مازائدة للتأكيد ، وإن حرف توكيد اه (وهي النفس والعين) ويؤكد بهما لرفع توهم الاسناد
الى غير المتبوع . فان قولك جاء زيد ظاهره نسبة المجيء الى زيد ، وهو الحقيقة ، ويحتمل أن
يكون الجائي أصحابه أو متاعه أو خبره أو كتابه ، ونسبة المجيء اليه مجاز . فاذا قلت جاء زيد نفسه
أوعينه ارتفع الاحتمال المجازي وثبت الفعل حقيقة للمؤكد . وقال ابن عصفور : انه يضعف احتمال
المجاز ولا يرفعه ألبتة . قال بعض المتأخرين ، وهو وجيه (وكل وجميع وعامة وكلا وكلتا) وهذه
يؤكد بها لرفع توهم ارادة الخصوص بمظاهره العموم ، فانك إذا قلت جاء أهل مكة فظاهره
مجيء كلهم ، ويحتمل أنك أردت بهذا اللفظ العام معنى خاصا فأردت مجيء أشرافهم أو علمائهم
أو غالبهم لأن استعمال العام في بعض أفراد مجاز شائع ، فبقولك كلهم ونحوه ارتفع المجاز ، وعلم
ان المراد جميعهم حقيقة ، وأنه لم يتخلف منهم أحد ، وكذا إذا قلت جاء الزيدان كلاهما والهندان
كتابهما . فاذا ذكرت كلا وكلتا ارتفع احتمال أن الجائي أحد الزيدين أو إحدى المرأتين . قال
الفاكهى والتوكيد بجميع وعامة غريب اه وهو كما قال الا أن المصنف تبع ابن مالك . فانه
ذكر في التسهيل أنه يؤكد بكل منهما كما قال ، وذكر مع كل جميعا وعامة كما فعل سيبويه ، وأغفل
ذلك عامة النحاة سهوا أوجها . فيقال جاء القوم جميعهم أو عامتهم كما يقال جاءوا كلهم ، والمعنى
واحد ، وفي الافصح أن البرد يفسر عامة بأكثر لا بجميع ، وأنه خالف سيبويه في ذلك فعلى هذا
يكون بدل كل لا توكيدا ويفيد تخصيصا لاتعمما والتاء فيها بمنزلة في نافية فتصلح مع المؤنث
والذكر (ويجب اتصالها) أى جميع ألفاظ التوكيد (بضمير مطابق للمؤكد) بفتح الكاف
أفرادا وثنية وجعا تذكرها وتأنيذا ليرتبط به وليس على من هوله (نحو جاء الخليفة نفسه
أوعينه) وهند نفسها أوعينها والقوم كلهم أوجيعهم أو عامتهم والقبيلة كلها أوجيعها أو عامتها
والزيدان كلاهما والهندان كتابهما ، وليس ما ذكر من اضافة الشيء الى مثله : بل من باب
اضافة العام الى الخاص ولا يكتفى نية الضمير : بل لابد من ذكره ، وبهذا يعلم أنه ليس من
التوكيد نحو جاء الناس عامة أو قاطبة أو كافة ، وإن كان فيها معناه لفقده الضمير ، بل هي منصوبة
على الحال المؤكدة لصاحبها في الأصح ، أو على المفعول المطلق مع أنها غير تابعة لما قبلها في إعرابه ،
وجمعا في قوله تعالى - هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جمعا - حال من ما مؤكدة لها خلافا
لأن عقيل ، وكلا في قوله تعالى - إنا كلاً فيها - في قراءة من نصب بدل من اسم ان خلافا
للزحشرى وليس من التوكيد أيضا ، نحو : جاء الناس بأجمعهم لأن أجمع وأخواته لا يضاف ، بل
هو حال مؤكدة لصاحبها (ولك أن تجمع بينهما) أى النفس والعين (بشرط أن تقدم النفس)
أى على الأصح على العين كجاء زيد نفسه عينه بخلاف عكسه لأن النفس هي الذات حقيقة ،
والعين مستعارة من الجارحة المخصوصة (ويجب أفراد النفس والعين مع المفرد) المذكور والمؤنث

وَجَمَعَهُمَا عَلَى أَفْعَلٍ مَعَ الْمُشْتَرَى وَالْجَمْعُ يَقُولُ : جَاءَ الزَّيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا أَوْ أَعْيُنُهُمَا ، وَجَاءَ
الزَّيْدُونَ أَنْفُسَهُمْ أَوْ أَعْيُنَهُمْ . وَكُلٌّ ، وَجَمِيعٌ ، وَعَامَةٌ يُوَكِّدُ بِهَا الْفَرْدُ

إذا أكد بهما كالتال الذي في المتن (و) يجب (جمعهما) جمع قلة (على) وزن (أفعل) بضم
العين ، احتراز بذلك عن جمع الكثرة نحو : نفوس وعيون ، وعن جمع القلة على غير أفعل
كأعيان جمع عين فلا يؤكد بشيء منهما (مع المتنى) المذكر والمؤنث ، أو ما في معناهما (و) مع
(الجمع) كذلك (تقول) في تثنية المذكر (جاء الزيدان) أو زيد وعمرو (أنفسهما أو أعنيهما)
فكان القياس نفساهما أو عيناها ، لكنهم عدلوا عن ذلك في اللغة الفصحى كراهة اجتماع تثنيتين
فيما هو كالشيء الواحد (و) تقول في جمع المذكر (جاء الزيدون) أو جاء زيد وعمرو وكبر
(أنفسهم أو أعنيهم) بالجمع . قال الفاكهي : وجمعهما على أفعل مع الجمع واجب ، ومع المتنى
راجح لا واجب كما هو قضية كلامه ، بل يجوز معه أفرادهما وتثنيتهما نحو : جاء الزيدان نفسهما
أو عينيها ونفساهما أو عيناها اه * قلت : وما اقتضاه كلام المصنف من وجوب جمع النفس
والعين في تأكيد الاثنين ، هو الذي صرح به ابن مالك في التسهيل ، وجزم به ابن هشام في القطر .
وقال في الجامع وشرحه : صرح ابن مالك وولده بتثنية النفس ، والعين في تأكيد الاثنين نحو : قام
الزيدان نفساهما أو عيناها ، ومنع ذلك أبو حيان : وفل أنه غلط لم يقل به أحد من النحويين اه
لكن قال في شرح السذور : إذا أكد المثل بالنفس أو العين ففيهما ثلاث لغات : أفصحها الجمع
ودونه الأفراد ، ودون الأفراد التثنية ، وهي الأوجه الجائزة في قطعت رؤوس الكباشين اه . قال
العصامي : وإنما اختير الجمع على الأفراد لأن التثنية جمع في المعنى ، ومسئلة قطعت رؤوس الكباشين
ذكرها النحويون ، فقال ابن مالك في التسهيل : يختار في المضاف لفظاً أو معنى إلى متضمنها لفظ
الأفراد على لفظ التثنية ، ولفظ الجمع على لفظ الأفراد اه . وقال في الجمع : ما أضيف إلى متضمنه ،
وهو متنى لفظاً نحو : قطعت رأس الكباشين أو معنى * كما غرغى الأفواه عند عرين *

أي كأسيدين فاغرين فاهما عند عرينهما ، فإن ذلك ورد فيه الجمع والأفراد والتثنية اه * والحاصل
أن جمعهما على أفعل مع الجمع واجب ، ومع المتنى أفصح ، فأفرادهما فتثنيتهما ، ويجوز أن تزد الباء
فيهما بكاء زيد بنفسه أو بعينه ، ولا يجوز ذلك في غيرهما من ألفاظ التوكيد ، وأما جادوا بأجمعهم
فليس من التوكيد كما مر ، وخروج بعضهم على زيادة الباء قوله تعالى - يترصن بأنفسهن - قال
فالباء فيه زائدة ، وأنفسهن توكيد ، ورده بعضهم بأن التوكيد هنا ضائع لأن للمأمورات بالترص
لا يذهب الذهن إلى أن المأمور غيرهن بخلاف جاء زيد نفسه ، وإنما ذكرت النفس لزيادة البعث
على التربص لاشعاره بما يستكشف منه من طموح النفس إلى الرجال على أن مما يمنع كون بأنفسهن
تأكيداً قاعدة أن حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو العين أن يؤكد أولاً بالمتفصل نحو
قتم أتم أنفسكم ، أو يفصل بينه وبين المؤكد بفصل ما نحو جثم يوم الجمعة أنفسكم . قال الساماني
فيمكن أن يقال هنا اكتفى في الفصل بالباء الزائدة كما يكتفى بلا الزائدة ، في العطف على الضمير
نحو قتم ولا زيد (وكل وجميع وعامة يؤكد بها) : أي بكل منها (المفرد) المذكر والمؤنث ان
نجزاً بعامله نحو اشترت البسطة والأمة جميعها لأنها لرفع إرادة الخصوص بما ظاهره العموم

وَالْجَمْعُ ، وَلَا يُؤَكِّدُ بِهَا الْمُثْنَى ، قَوْلُ : جَاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ أَوْ جَمِيعُهُ أَوْ عَامَّتُهُ ، وَجَاءَتِ الْقَبِيلَةُ كُلُّهَا أَوْ جَمِيعُهَا أَوْ عَامَّتُهَا ، وَجَاءَ الرِّجَالُ كُلُّهُمْ أَوْ جَمِيعُهُمْ أَوْ عَامَّتُهُمْ ، وَجَاءَتِ النِّسَاءُ كُلُّهُنَّ أَوْ جَمِيعُهُنَّ أَوْ عَامَّتُهُنَّ . وَكِلَا ، وَكِلْتَا يُؤَكِّدُ بِمَا الْمُثْنَى نَحْوُ : جَاءَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا ، وَجَاءَتِ الْهِنْدَانِ كِلْتَاهُمَا ، وَإِذَا أُرِيدَ تَقْوِيَةُ التَّأْكِيدِ فَيَجُوزُ أَنْ يُؤْتَى بَعْدَ كُلِّهِ بِأَجْمَعٍ ، وَبَعْدَ كُلِّهَا بِجَمْعَاءَ ، وَبَعْدَ كُلِّهِمْ بِأَجْمَعِينَ ، وَبَعْدَ كُلِّهِنَّ بِجَمْعٍ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ،

والعبد والأمة كل منهما يتجزأ باعتبار الشراء ، وإن لم يتجزأ باعتبار ذاته ، فلا يجوز جاء زيد كله لانه لا يتجزأ بذاته ولا بعامله (و) يؤكدها (الجمع) المذكر والمؤنث لانه يتجزأ بذاته فكل واحد من أجزائه يصح وقوعه موقع الآخر (ولا يؤكدها بالثني) استغناء عنها بكلا وكلتا (تقول جاء الجيش كله ، أو جميعه أو عامته ، وجاءت القبيلة كلها أو جميعها أو عامتها ، وجاء الرجال كلهم أو جميعهم أو عامتهم ، وجاءت النساء كلهن أو جميعهن أو عامتهن) فهذه الأمثلة كلها جامعة للشروط وقس بها ما أشبهها (وكلا وكلتا يؤكدها بالثني) خاصة لانهما مثنيان معنى فلا يستعملان في المفرد والجمع وانما يؤكدها بالثني ان صح حلول المفرد محله لامكان توهم ارادة البعض بالكل (نحو جاء الزيدان كلاهما) واعرابه ، جاء فصل ماض ، الزيدان فاعل وعلامة رفعه الألف لانه مثنى ، كلاهما توكيد ، والتوكيد يتبع المؤكد في اعرابه تبعه في رفعه وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لانه محمول على المثنى ، والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة ، والميم والألف حرفان دالان على التثنية (وجاءت الهندان كلتاهما) واعرابه كاعراب الذي قبله ، ولا يقال اختصم الزيدان كلاهما ، إذ لا يحتمل ارادة أحدهما لأن الاختصام لا يكون الا من اثنين ولا بد مع ذلك أيضا أن يتحد معنى المستند الى المؤكد فلا يقال مات زيد وعاش عمرو وكلاهما . ثم المراد بالثني ها مادل على اثنين ، فيدخل نحو جاء زيد وعمرو وكلاهما وجاءت زيد وبهند كلتاهما (وإذا أريد تقوية التأکید) أى عند احتياج المقام اليه (فيجوز أن يؤتى بعد كل) أى بعد لفظة كله (بأجمع) بوزن أفعال (وبعد كلها بجمعاء) بوزن فعلاء (وبعد كلهم بأجمعين ، وبعد كلهن بجمع) بوزن عمر وزحل ، فالثلاثة ممنوعة من الصرف للتعريف المتدر فيهن ، ووزن الفعل في أجمع ، والتأنيث في جمعاء ، والعدل في جمع (قال الله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون) واعرابه الفاء حرف عطف ، سجد فعل ماض الملائكة دحل ، كلهم توكيد معنوي ، والهاء في محل جر بالاضافة ، أجمعون توكيد ثان والتوكيد يتبع المؤكد في اعرابه ، تبعه في رفعه ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ، لأنه محمول على جمع المذكور السالم ، والنون زيدت عوضا عن الحركة ، والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد قال بعضهم : فائدة ذكر أجمعون بعد كلهم رفع توهم من يتوهم أنهم لم يسجدوا في وقت واحد بل سجدوا في وتين مختلفين ، فكل تفيده رفع احتمال التخصيص ، وأجمع تفيد رفع

وَيُقَالُ جَاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ ، وَالْقَبِيلَةُ كُلُّهَا تَجْمَعُ ، وَالنِّسَاءُ كُلُّهُنَّ تَجْمَعُ ، وَقَدْ يُؤَكَّدُ بِأَجْمَعٍ وَتَجْمَعُ وَأَجْمَعِينَ وَتَجْمَعُ بِدُونِ كُلِّ نَحْوٍ : لَاغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ، وَقَدْ يُؤَيَّ بِمَدِّ أَجْمَعٍ بِنَوَائِيهِ ، وَهِيَ : أَكْتَعُ ، وَأَبْصَعُ ،

احتمال التفرق ، ورد بقوله تعالى - لأغوينهم أجمعين - إذا اغواء لا يختص بوقت واحد ، فلا دلالة لأجمع على اتحاد الوقت ، وقد يقال هي دالة في لأغوينهم أجمعين ، على اتحاد الوقت لأن المراد به في الآية جميع أيام الدنيا بدليل قوله تعالى بعده - إلى يوم الوقت المعلوم - فجعل أيام الدنيا كلها بمنزلة وقت واحد ، ومن ثم قال بدلالة أجمعين على اتحاد وقت الفعل الفراء والمازني والمبرد (ويقال جاء الجيش كله أجمع) فأجمع توكيد بعد توكيد لفرض زيادة التقوية (والقبيلة كلها جمعاء) بالمد بمعنى جميعا ، وقد يرادف جمعاء مجتمعة فلا تفيد توكيدا : ففي الحديث « كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء » : أي سليمة من العيوب ، مجتمعة الاعضاء كملتتها لأجدع بها (والنساء كلهن جمع) بضم الجيم ، وفتح الميم وقد استفيد من تمثيله أنه لا يثنى أجمع ولا جمعاء فلا يقال أجمعان ولا جمعاءوان ، وهذا مذهب جمهور البصريين ، وهو الصحيح ، لأنه لم يسمع وأجاز الأخفش والكوفيون تثنيتهما فيقال جاء الزيدان أجمعان ، والهندان جمعاءوان ، وهذا الخلاف جاز فيما وازنهما نحو : أكتع وكتعاء ، ثم لما كان الغالب في هذه الألفاظ أن لا يؤكد بها إلا بعد كل شيء بها غير مضافة إلى ضمير المؤكد كما مثل (وقد يؤكد بأجمع ، وجمعاء وأجمعين وجمع) أي بكل منها استقلالا (بدون كل) وهو وإن كان كثيرا في نفسه إلا أنه قليل بالنسبة إلى التوكيد بها مع كل ، بل وقع لابن هشام في المعنى أنه قال : إنما يؤكد بأجمع وأخوانه بعد التوكيد بكل نحو - فسجد الملائكة كلهم أجمعون - لكن قال السماعيني هذا سهو منه قال تعالى - لأغوينهم أجمعين - وقال تعالى - ولولاء لهذا كم أجمعين - ومثله في التثنية كثير ، وفي الطبع : الجمهور على أنه لا يؤكد أجمع دون كل اختيارا ، والختار كما قاله أبو حيان جوازه لكثرة وروده في القرآن ، والكلام المصحيح : كقوله تعالى - وإن جهنم لموعدهم أجمعين - وفي الصحيح « فله سلبه أجمع » انتهى . (نحو لأغوينهم أجمعين) وعرابه اللام داخلية في جواب قسم مقدر تقديره والله ، أعوين فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء مفعول به ، والميم علامة الجمع أجمعين تأكيده للهاء ، والمؤكد يتبع المؤكد في اعرابه تبعه في نصبه ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكور السالم ، ومن يرى منع استعمال أجمع مفردة عن كل يعرب أجمعين في الآية حالا . قال ابن عتقاء : أجاز ابن درستويه اعراب أجمعين حالا . قال المجد اللغوي : وهو الصحيح وعليه تكون قد حرجت عن موضوعها ، وهو التعريف بتقدير الشروع فيها ولكن هذا ضعيف ، والأصح منع اعرابها حالا (وقد يؤتى بعد أجمع بتوابعه) لزيادة تقوية التأكيده ، ونقل عن سيبويه أنه لا يرتفع الجواز حتى يؤتى بجميع ألفاظ التأكيده (وهي أكتع) مأخوذ من نكتع الجلد إذا اجتمع ، أو من قولهم حول أكتع : أي تام (وأبصع)

وَأُتْبِعُ نَحْوُ: جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْعُونَ أَكْتُونَ أَبْصَعُونَ أَتْبَعُونَ، وَهِيَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَلِذَلِكَ لَا يُعْطَفُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ لِأَنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ لَا يُعْطَفُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ،

بالصاد المهملة مأخوذ من البصع، وهو العرق المجتمع (وأُتْبِعُ) مأخوذ من التبع، وهو طول العرق (نحو جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون) وأعرابه، جاء فعل ماض القوم فاعل، كل توكيد، والهاء في محل جر بالإضافة، والميم علامة الجمع، أكتعون وما بعده توابع لسكل تابعة له في الرفع، وعلامة الرفع فيها الواو لأنها محمولة على الجمع المذكر السالم، والأصح أنها توكيد للتوكيد السابق كالصفات المتوالية، وقيل كل منها توكيد لما قبله (وهي) أى ألفاظ التوكيد المعنوية (بمعنى واحد): أى متحدة المعنى (ولذلك لا يعطف بعضها على بعض) بل تووود متتابعة من غير عطف كقوله صلى الله عليه وسلم «لندخلن الجنة أجمعون أكتعون» لأن العطف يفيد تعدد المعاني، وهذه معناها واحد، فلا يحسن عطف بعضها على بعض (لأن الشئ الواحد لا يعطف بعضها على بعض) بخلاف الصدات فاما يجوز عطف بعضها على بعض لتعدد معانيها، وقد أفهمت عبارته أنه لا يجوز تقديم توابع أجمع عليه، وهو كذلك لأنه أدل على المقصود، وهو الجمعية، والجمهور على أنه لا يؤكد بما بعد أجمع دونه لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية، بل قيل لا معنى لها في حال الافراد، وأجازة الكوفيون وابن كيسان واستدلوا بنحو قول الشاعر: * تحملنى الذلفاء حولا أكتعا * وجهه الجمهور على الضرورة على أن فيه توكيد السكرة، وهو ضعيف كإسيائى. واعلم أنه كما يؤتى بعد أجمع بما ذكر يؤتى بعد جعاء بكتعاء وبصعاء وبتعاء، وبعد جمع بكتنع وبصنع وبتنع، والأصح وجوب الاتيان بها على هذا النمط، فقتدم مادة أكتع. ثم أبصع. ثم أبتع. وقيل هو راجح لا واجب. ويجزم به ابن مالك فى التسهيل، وقيل لا ترتيب بين أبصع وأبتع خاصة، فيجوز تقديم أيهما شئت. وعليه ابن هشام كابن عصفور، والأصح أنه لا يجوز استعمال شئ من أجمع، وأخوانه فى غير التأكيد وإذا اجتمعت ألفاظ التوكيد كلها بدأت بالنفس، فالعين، فكل، فأجمع، فأكتع، فأبصع، فأبتع فان حذفت النفس أتيت بما بعدها مرتبا أو العين فكذلك، أو كلا فكذلك، أو حذفت أجمع لم تأت ما كتع وما بعده لأن ذلك توكيد لأجمع، فلا يؤتى به بدونها كإمرة:

[فوائد] لا يجوز حذف المؤكد بفتح الكاف عند الأخفش والفارسي وابن جنى وقلمب وموافقهم، وهو الأصح. وأجازة الخليل وسيبويه والمنازنى وابن طاهر وابن خروف، وجعلوا منه قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ «فصلا جالوسا أجمعين» على أن أجمعين توكيد لضمير منصوب وأن القدير أعينكم أجمعين ولا يجوز أن يفصل بين المؤكد بكسر الكاف والمؤكد بفتحها بما بكسر الهمزة خلافا للقرءا فانه أجاز مررت بقومك إما أجمعين أو بعضهم، ولا يلى العامل شئ من ألفاظ التأكيد وهو باق على حاله فى التأكيد لاجبعا وعامة مطلقا: أى الابتداء أو غيره فتقول جميعهم أو عامتهم يتحدثون ومررت بجميعهم وعامتهم، وذلك لقلة استعمالهما فى التوكيد، والاكثر وكلا وكلتا فى الابتداء بكثرة نحو - ذكلم آتية يوم القيامة فردا - وعن بعض العرب كلاهما بالغان وفى التنزيل - كلنا الجنة أنت أكلا - وقال الرازى: * كلتاها قد قرنت بزانء *

والتوكيد تأييع للمؤكد في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه ، ولا يجوز توكيد النكرة عند البصريين .

ومع غير الاستداء بقله ، وذلك بأن ترد فعلا ، أو مفعولا ، أو مجرورا ، ويلزم تابعة كل بمعنى كامل وإضافته الى مثل منوعه مطلقا نعتا لتوكيدا نحو أطعمنا شاة كل شاة ، وقول الشاعر :

فان الذي حانت بقلج دماؤهم * هم القوم كل القوم يألم خالد

ويجب اعتبار المعنى في خبر كل مضافا الى نكرة لامضافا الى معرفة ، فتقول كل رجل قائم ، وكل امرأة قائمة ، وكل رفيقين متعاونان ، وكل غلمان اشتريتهم صالحون ، وكل اماء اغلظتهن صوالح فان كان ما أضيف اليه كل معرفة لم يجب مراعاة المعنى ، بل لك اعتبار اللفظ واعتبار المعنى نحو كلهم قائم وكلهم قائمون ، وفي هذه المسئلة مؤلف للعلامة التقي السبكي ساء [أحكام كل وما عليه بدل (والتوكيد) أى المؤكد بكسر الكاف (تابع للمؤكد) بفتحها (في رفعه) ان كان مرفوعا (ونصبه) ان كان منصوبا (وخفضه) ان كان مخفوضا (وتعريفه) ان كان معرفة ولم يقل وتسكره ، لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف لإضافتها لضمير المؤكد لفظا ، وما لم يصف منها هو معرفة بنية الإضافة أو بالعلمية الجنسية ، وعبارة ابن عقلاء : والأصح أن تعريف أجمع وأخوانه بالعلمية على جنس الاحاطة والشمول ، فنع أجمع وتوابه للعلمية والوزن ، وجع وتوابه للعلمية والعدل . وقيل شبه العلمية بناء على أنها تعرفت بنية الإضافة فأشبهت العلم في التعريف بغير أداة ظاهرة اه . (و) لهذا (لا يجوز توكيد النكرة) بألفاظ التوكيد المعنوية (عند البصريين) مطلقا : أى سواء أفاد توكيدها أم لا . وذهب الكوفيون والأخفش الى جواز توكيدها ان أفاد بان كانت النكرة محدودة كيوم وليلة وشهر وحول مما يدل على مدته معاومة المقدار وكان التوكيد من ألفاظ الاحاطة ككل . واختاره ابن مالك في جميع كتبه لصحة السماع به ولأن فيه فائدة ، لأن من قال صمت شهرا ، قد يريد جميع الشهر وقد يريد أكثره ، ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد . قال ابن هشام في الأوضح : وهذا المذهب هو الصحيح ، واستدل عليه بقول عائشة « ما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا كله الا رمضان » وقول الشاعر :

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب * ياليت عدة حولي كله رجب

وقد أنشد ابن مالك وجاعة هذا البيت لفظ : * ياليت عدة شهر كله رجب * قال ابن هشام : وهو تحريف . قال الأزهري : لأن المعنى يفسد عليه لأن الشاعر تمنى أن يكون عدة الحول من أوله الى آخره رجب . قال لما رأى فيه من الخيرات ، ولا يصح فيه أن يتجنى عدة شهر كله رجب لأن الشهر الواحد لا يكون بعضه رجب وبعضه غير رجب حتى يتمنى أن يكون كله رجب اه . قال العصامي : وقد تضمن تفسيره رجب متوئنا أنه منصرف ، وهو الظاهر إذ لا يظهر فيه سوى العلمية ، وبذلك صرح بعض الأئمة . لكن جزم العلامة التفتازاني بأنه غير منصرف للعلمية والعدل عن الرجب كأمس في لغة من منعه من الصرف ، وعلى هذا فصرفه في البيت للضرورة اه . وقد يفرق بينه وبين أمس ، بأن ذلك سمع فيه منع الصرف ، وفيه العلمية ،

باب البدل

هُوَ النَّارِيعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلاَ واسِطَةٍ ، وَإِذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنْ اسْمٍ ، أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ تَبَعَهُ فِي تَجْمِيعِ إِعْرَابِهِ ، وَالْبَدَلُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ * الْأَوَّلُ بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ ، وَيُقَالُ بَدَلُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ

إِذْ هُوَ اسْمٌ لِلْيَوْمِ الَّذِي قَبْلَ يَوْمِكَ بِخِلَافِ هَذَا فَإِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ فِي أَشْعَارِ الْعَرَبِ مَنَعُ صَرْفِهِ وَبَاقِهِ يَسْتَعْمَلُ نَكْرَةً ، فَإِنْ أُرِيدَ بِهِ مَعِينٌ وَقَتَرْنَا فِيهِ الْعَدْلَ امْتَنَعَ :

باب البدل

والتعبير به اصطلاح البصريين ، والكوفيون يسمونه الترجمة والتبيين ، والتكرير (هو) لغة العوض قال تعالى - عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها - واصطلاحا (التابع) هذا جنس شامل لجميع التابع (المقصود بالحكم) أى دون متبوعه ، وهذا يخرج لبقية التابع ماعدا المعطوف بيل بعد الاثبات ، فان النعت والتوكيد وعطف البيان ليست مقصودة بالحكم ، بل المقصود به متبوعها وهى مكملات للمقصود ، والمعطوف بلا بعد الايجاب وبيل ولكن بعد النفي ليس مقصودا بالحكم الواقع قبله ، بل المقصود به هو ما قبله ، وأما المعطوف ببقية أحرف العطف ، فليس هو المقصود بالحكم فقط ، بل المقصود بالحكم هو المعطوف والمعطوف عليه بخلاف البدل فإنه هو المقصود بالحكم فقط (بلا واسطة) ينشئ وبين متبوعه ، فخرج المعطوف بيل بعد الاثبات فإنه مقصود بالحكم لكن بواسطة ، وظاهر التعريف المذكور أن المبدل منه ليس مقصودا بالحكم وإنما ذكر توطئة ومقدمة للبدل ، لأن ذكر المقصود بالنسبة بعد التوطئة لذكره يفيد توكيد الحكم وتقريره ، ولهذا كان فى حكم تقرير العامل عند الجمهور ، ولا ينوب بمتبوعه الطرح ، وقول كثيرين : المبدل منه فى حكم الطرح ، إنما يعنون به من جهة المعنى غالبا ، دون اللفظ بدليل جوار نحو ضربت زيدا رأسه ، إذ لو لم يعتد بزيد أصلا لم يكن للضمير ما يعود إليه ، قاله ابن عطاء ثم البدل يدخل الأسماء والأفعال ، وحكمه التشريك فى الاعراب : ولهذا قال (وإذا أُبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه فى جميع أعرابه) من رفع ونصب وخفض وجزم وعامله مقدر من جنس عامل متبوعه ، ويظهر كثيرا أن كان حرف جرّ ، وقيل عامله نفس عامل متبوعه ، وليس على نية تكرار العامل أصلا ، واختاره ابن مالك وآخرون ، وكأنهم نظروا لتسميته تابعا إذ لا يصدق عليه ذلك حقيقة الا إذا كان عامله هو عامل متبوعه . (والبدل على أربعة أقسام) على المشهور (الأول بدل الشئ من الشئ) أى بدل شئ من شئ مساو له فى المعنى بأن تكون ذات المبدل عين ذات المبدل منه ، ويكون المراد منهما واحدا وإن اختلف مفهومهما (ويقال بدل الكل من الكل) وسماه ابن مالك البدل المطابق : أى الموافق لمعنى المبدل منه . قال لأن هذه العبارات صالحة لكل بدل يساوى المبدل منه فى المعنى ، بخلاف قول النحويين بدل الكل من الكل فالها لا تصدق الاعلى ذى أجزاء ، وهذا البدل يقع فى اسم الله تعالى - والله سبحانه منزّه

نحو : جاء زيد أخوك ، قال الله تعالى : أهدينا الصراط المستقيم صراط الذين ، وقال تعالى : إلى صراط العزيز الحميد ، الله في قراءة الجر ، الثاني بدل البعض من الكل سواء كان ذلك البعض قليلاً أو كثيراً نحو : أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه ، أو ثلثيه ، ولا بد من ،

عن الأجزاء - فالعبرة الجيدة أن يقال بدل مواقع من مواقع ، أو بدل الشيء من الشيء ، أو البديل المطابق . ثم إدخال المصنف آل على كل مبنى على مواقع لكثيرين ، وهو معترض بقول بعض الأئمة لا يجوز إدخال آل على كل وبعض عند الجمهور . قال ابن خالويه في كتاب ليس يغلط كثير من الخواص بإدخال آل على كل وبعض ، وليس من لغة العرب لأهما معرفتان في نية الإضافة وبذلك نزل في القرآن اه . لكن قل بعضهم عن الأزهرى أنه قال : أجاز السحويون إدخال الألف واللام في كل وبعض وإن أباه الأصمعي ، لأن مذهب العرب عدم جواز دخول الألف واللام عليهما لأنهما مضافتان لأبنة إما ظاهراً ، وإما مضمرأ . وفي القاموس : وكل وبعض معرفتان لم تجيء عن العرب بالألف واللام ، وهو جائز اه . (نحو جاء زيد أخوك) وإعرابه جاء فعل ماض ، زيد فاعل ، أخو بدل كل من كل ، والبدل ينبع المبدل منه في إعرابه تبعه في رفعه ، وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة ، والكاف في محل جرّ بالإضافة ، فزيد وأخوك يصدقان على ذات واحدة ، ومفهوما مختلف (قال الله تعالى : أهدينا الصراط المستقيم صراط الذين) وإعرابه أهد فعل دعاء مبنى على حذف حرف العلة من آخره وهو الياء ينصب مفعولين ، والأصل فيه أن يتعدى إلى ثانی مفعوليه باللام أو بالي : يقال هداه لكذا وإلى كذا ، وقد ينسج فيه فيتعدى بنفسه كما في هذه الآية وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونا ضمير متصل في محل نصب مفعولها الأول ، الصراط مفعول ثان ، المستقيم نعت للصراط بدل كل من كل ، والذين اسم موصول في محل جرّ بالإضافة ، وفائدة البدل التوكيد والتوضيح ، والمراد بالصراط المستقيم : طريق الحق وهو دين الاسلام ، ولما كان في قوله الصراط المستقيم بعض إبهام بينه بقوله صراط الذين أنعمت عليهم : أي من الأنبياء والملائكة ، والصديقين والشهداء ، والصالحين (وقال تعالى - إلى صراط العزيز الجيد الله - في قراءة الجر) وهي قراءة غير ماع وابن عامر ، فالاسم الكريم بدل من العزيز بدل الشيء من الشيء ، ولا ينبغي أن يقال بدل الكل من الكل لأن الكل يطلق على ذی أجزاء كما مر ، تعالى الله عن ذلك ، وقد يقال لا محذور في ذلك ، لأن قولهم بدل الكل من الكل قد صار علماً بالغة على البدل المطابق . ثم هذا البدل لا يحتاج إلى رابطير بطله بالمبدل منه اتفاقاً لأحدهما (الثاني بدل البعض من الكل) وهو بدل الجزء من كله أن يكون مدلول الثاني بعضاً من مدلول الأول (سواء كان ذلك البعض قليلاً) : أي دون النصف (أو كثيراً) أي فوق النصف ، أو مساوياً خلافاً لمن زعم كالكسائي وهشام أن لا يكون إلا ما دون النصف (نحو : أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه) وإعرابه أكلت فعل وفاعل ، الرغيف مفعول به ثلثه بدل بعض من كل ، وكذا نصفه وثلثيه ، وإلهاء في الجميع في محل جرّ بالإضافة (ولابد من

اتَّصَلَهُ بِضَمِيرٍ يَرْجِعُ مِنْهُ لِلْبَدَلِ مِنْهُ إِنَّمَا مَذْكُورٌ كَالْأَمْتِلَةِ ، أَوْ مُقَدَّرٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى :
وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجَابُ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ : أَيْ مِنْهُمْ . الثَّالِثُ بَدَلُ الْإِشْتِمَالِ نَحْوُ : أَهْجَبْنِي
زَيْدٌ عِلْمُهُ

اتصاله) : أى بدل البعض (بضمير يرجع منه للبدل منه) ليحصل به الربط بينهما ، وهذا
ما عليه الجمهور ، وخالف فى ذلك ابن مالك ، فجعل اتصاله به كثيرا لاشترطا (اما مذكور) ذلك
الضمير : أى ملفوظ (كالأمتلة) المذكورة ، ونحو ضربت زيدا رأسه (أومقرر كقوله تعالى
: ولله على الناس حج البيت من استطاع) واعرابه لله جار ومجرور خبر مقدم ، على الناس
جار ومجرور فى محل نصب على الحال ، حج مبتدأ مؤخر ، والبيت مضاف اليه ، من اسم موصول
فى محل جرّ بدل من الناس بدل بعض من كل لأن الناس يعم المستطيع وغيره ، فهو عام مخصوص
بالمستطيع ، استطاع فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجلة الفعل والفاعل صلة
الموصول ، والهاء الضمير المستتر . وقال ابن برهان : هو بدل كل ، لأن المراد بالناس المستطيع دون
غيره ، فهو عام أريد به الخصوص ، وعليه لا يحتاج لتقدير الرابط ، وقال السكاسى : من شرطية
حذف جوابها : أى من استطاع فليحج ، ويقويه مجيء الشرط عقبه فى قوله تعالى - ومن كفر
فان الله غنى عن العالمين - وحسن المعنى لان قضيته أن الناس يلزمهم عموما إحياء البيت كل
سنة بالحج ، وهو فرض كفاية ، ويلزمه المستطيع خصوصا أن يحج بنفسه ، وهو فرض عين
ويدخل فيه حينئذ الملائكة بناء على أنه صلى الله عليه وسلم مرسل اليهم ، وهو الأصح ، وعلى
القول بأن من بدل بعض لا يدخل الملائكة ، لأن الناس يعم الأسس والجن فقط ، كذا قرره
بعض المحققين ، وعلى القول بالبدلية أيضا فالضمير العائد على المبدل منه مقرر (أى منهم)
يعنى من الناس (الثالث بدل الاشتغال) ويقال له بدل انتقال ، وهو أن يكون بينه وبين
المبدل منه ملازمة بغير الجزئية والكلية ، سمي بذلك لاشتغال معنى الكلام عليه ، لأن العامل
فى المتبوع يشتمل على مناه بطريق الاجال سواء اشتمل الأول على الثانى نحو - يسألونك
عن الشهر الحرام قتال فيه - أو الثانى على الأول نحو سلب زيد ثوبه ، أو لم يشتمل أحدهما
على الآخر : نحو سرق زيد فرسه ، فقسمة مثل هذا بدل اشتغال من حيث اشتغال المتبوع على
التابع لكن لا كاشتغال الظرف على المظروف كما قد يتوهم بل من حيث كونه دالا عليه اجالا
ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس متشوفة عند ذكر الأول الى ذكر ثان منتظرة له ، فيجىء
الثانى ملخصا لما أجل فى الأول ومبيناله (نحو أعجبنى زيد علمه) واعرابه أعجب فععل ماض
والنون للوفاة ، والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، زيد فاعل علم بدل اشتغال ، والهاء
فى محل جرّ بالإضافة ، ومثله سلب زيد ثوبه ، ورأيت درجة الأسد برجه ، لأن البرج عبارة عن
مجموع الدرجات ، ونظرت الى القمر فلسكه ، لأن الملك ملابس للقمر بغير الجزئية والكلية ، ولا بد
فى بدل الاشتغال من أمور ثلاثة : الأول أن تبقى النفس عند ذكر الأول متشوفة اليه : أى
الى البدل ، ومنتظرة له نحو : سلب زيد ثوبه ، فانك قبل أن تذكر الثوب تصير النفس

وَلَا بُدَّ مِنْ اتِّصَالِهِ بِضَمِيرٍ إِذَا مَذَّ كُورٌ كَالْمَثَالِ أَوْ مُقَدَّرٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : قُتِلَ أَصْحَابُ
الْأَخْدُودِ النَّارِ : أَيْ فِيهِ . الرَّابِعُ الْبَدَلُ الْمُبَايَنُ وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : بَدَلُ الْفَلَطِ ، وَبَدَلُ
النَّسِيَانِ ، وَبَدَلُ الْأَضْرَابِ نَحْوُ : رَأَيْتُ زَيْدًا الْفَرَسَ لِأَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ رَأَيْتُ
الْفَرَسَ فَتَلَطَّ

متشوفة الى بيان الشيء المسلوب ، اذ من الظاهر أنه لم تسلب نفسه بل شيء منه ، وحيث
فلا اسناد الى الأول لا يكتفى به من جهة المعنى ، وانما أسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به
ويلاسه بغير الجزئية والسكينة ، ويكون المعنى محتصا بالاول كأعجبني زيد حسنه أو كلامه أو فهمه
فان الاعجاب مشتمل على زيد مجازا ، وعلى حسنه وكلامه وفهمه حقيقة ، وكذا سرق زيد ثوبه
أو فرسه فان زيدا مسروق مجازا والفرس حقيقة ، فخرج بهذا الشرط نحو قتل الأمير سيفه
فلا يجوز مثل هذا الابدال أصلا لفقد الشرط المذكور ، لأن الأول غير مجمل ، اذ يستفاد عرفا من قولك
قتل الأمير أن القاتل سيفه قاله الساماني . الثاني لابد فيه كما قال ابن مالك . وتبعه الفاكهي وغيره
من امكان فهم معناه عند حذفه ، ومن حسن الكلام بتقدير حذفه ولأجل ذلك جعل نحو :
أعجبني زيد أخوه بدل اضرب لعدم محبة الاستغناء عنه بالاول ، وكذلك نحو : أسرجت زيدا
فرسه ، لأنه وان فهم معناه في حال الحذف لكن لا يحسن استعمال مثله بل لا يستعمل لأن
الاسراج لا يكون الا للخيول ، فان سمع شيء حل على الاضرب والغلط . قال ابن عقاد : وقد
يخرج بهذا الشرط نحو نظرت الى القمر فلكه فتأمل اه وليس كذلك . فان اسناد النظر الى
القمر ، والمراد فلكه مما يحسن ويسمع (و) الثالث (لابد من اتصاله) أى البدل (بضمير)
يرجع الى المبدل منه (اما مذكور كالمثال) المذكور (أو مقدر كقوله تعالى : قتل أصحاب
الأخدود النار) أى لمن أصحاب الأخدود : أى الشق في الأرض الذي جعلوه للؤمنين وأوقدوا
فيه النار وألقوا فيها المؤمنين ، وقصة أصحاب الأخدود مستوفاة في كتب التفسير ، وفي صحيح مسلم
بنجران قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم بنحو سبعين سنة . وإعراب الآية قتل فعل ماضٍ . غير
الصيغة ، وأصحاب نائب الفاعل ، والأخدود مضاف اليه ، النار بدل اشتمال من الأخدود ، والضمير
العائد الى المبدل منه مقترن عند الجمهور (أى فيه) وعند الكوفيين وجاعة نابت عنه أل
والأصل ناره . وعند ابن مالك لاحذف أصلا ، وقال القراء وابن الطراوة بدل كل ولاحذف وابن
خروف بدل اضرب ، والأصح ما ذكره المصنف (الرابع البدل المباين) أى للبدل منه بحيث
لا يشعر به ذكر المبدل منه بوجه : أى بأن لا يكون مطابقا له ، ولا جزوا منه ، ولا ملاسالة (وهو
ثلاثة أقسام : بدل الفلظ) وهو الذي لم يقصد متبوعه بل سبق اليه اللسان (وبدل النسيان)
وهو ما قصد ذكر متبوعه ثم تبين فساد قصده (وبدل الاضرب) وهو ما قصد فيه كل من
من المبدل والمبدل منه قصدا صحيحا ، وأنكر قوم منهم المبرد الثلاثة وخرجوا مأوهم ذلك على
على حذف العاطف ، وهي الواو المفيدة للتقسيم (نحو : رأيت زيدا الفرس) هذا المثال يصلح
لكل واحد من الثلاثة (لأنك أردت أن تقول) ابتداء (رأيت الفرس فغلطت) أى سبق

صَلَّتْ زَيْدًا فَهَذَا بَدَلُ الْفَلَطِ ، وَإِنْ قُلْتَ رَأَيْتُ زَيْدًا ثُمَّ لَمَّا نَطَقْتَ تَذَكَّرْتَ أَنَّكَ
إِنَّمَا رَأَيْتَ فَرَسًا فَأَبْدَلْتَهُ مِنْهُ فَهَذَا بَدَلُ نِسْيَانٍ ، وَإِنْ أَرَدْتَ الْأَخْبَارَ أَوَّلًا بِأَنَّكَ رَأَيْتَ
زَيْدًا ، ثُمَّ بَدَّلْتَ أَنَّ تُخْبِرَ بِأَنَّكَ رَأَيْتَ الْفَرَسَ فَهَذَا بَدَلُ الْأَضْرَابِ

لسانك لميره (فقلت زيدا) من غير قصد ثم نطقت بالصواب فقلت الفرس (فهذا بدل
الغلط) بالإضافة : أى بدل عن اللفظ الذى هو الغلط ، فالمبدل منه هو الغلط لا البديل ، ويسمى
التابع هنا ببدل الغلط من حيث ان سبب الاتيان به هو الغلط في ذكر المبدل منه ، ولم يرد أن
للبدل نفسه غلط ، وكيف يكون غلطاً ، وهو المقصود بالنسبة ، وقضية كلام المصنف كغيره أن
بدل الغلط يصح في النثر ، وهو قول سيبويه والأكثرين . وقال بعضهم إنه يجوز في الشعر دون
النثر ، وعكسه بعضهم . وقال آخرون ان بدل العلط لم يقع في نظم ولا نثر ، واستدل المثبتون له
بقول ذى الرمة :

لماء في شفتيها حوة لعس * وفي اللثات وفي أنيابها شنب

قال . الحوة السواد . واللعس سواد مشرب بحمرة . وفي الوافي وشرجه ماحصله : وقد يكون المبدل
منه متغالطاً فيه لا غلطاً : أى يظهر التكلم من نفسه أنه غلط فيه لغرض الإبهام ، وليس غلطاً
في نفس الامر بل ذكره أولاً عن قصد وتعمد لكنه أوهم أنه غلط لغرض الباطنة والتفنن
في الفصاحة ، وهذا يستعمله الشعراء كثيراً ، وشرطه أن يرتقى من الأدنى الى الأعلى كهتد نجم
بدر شمس لأنك وان كنت قاصداً لذكر النجم توهم من نفسك العلط وأنت لم تقصد في الأول
الاتشبيه بالبدر ثم تفعل كذلك منتقلاً الى الشمس ، وهو فصيح دون الغلط ولا أدرى لأى معنى
جزموا بأن بدل الغلط غير فصيح مع أن النسيان لا ينافى الفصاحة . اللهم إلا أن يكونوا تنبعوا
كلام الفصحاء فلم يجحدوا بدل العلط فأشيا فيه خُصموا بأنه غير فصيح نظراً الى هذا المعنى ،
وليس المراد أن الانسان إذا سبق لسأله الى ذكر ما لم يقصده فتنبه وذكر المقصود يحكم بأن
لفظه المذكور على سبيل السهو غير فصيح اهـ (وان قلت رأيت زيدا) قاصداً الاخبار عن
رؤيته (ثم لما نطقت تذكرت أنك) لم ترد زيدا ، و (انما رأيت فرساً فأبدلته) أى لفظ الفرس
(منه) أى من زيد بأن قلت رأيت زيدا الفرس (فهذا بدل نسيان) أى بدل ذكر شيء
نسيانا ، وهذا كالذى قبله . قال الفاكهى : لا يقع في فصيح الكلام ومتعلقة الجنان ، وبدل
العلط متعلقه اللسان ، وبعض النحويين لم يفرقوا بينهما : بل سموهما بدل العلط (وان أردت
الاخبار أولاً بأنك رأيت زيدا ثم بدلك أن) تضرب أى تعرض عن ذلك ، وأن (تحجر بأنك
رأيت الفرس) ويكون الأول في حكم المتروك (فهذا بدل الاضراب) ويسمى أيضا بدل
البداء بالبدال المهملة والمبدالان المتكلم يخبر بشيء ثم يسدوله أن يخبر بآخر من غير ابطال للاول
فشكل من التابع والمتبوع فيه مقصود قصداً صحيحاً ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « إن الرجل
ليصلى الصلاة ما كتب له نصفها ثلثها ربعها خمسها سدسها سابعها ثمنها تسعها عشرها » فثلثها ،
وما بعده بدل اضراب من نصفها أوكل واحد بدل مما قبله ، وهو اضراب انتقال لاضراب ابطال
والأحسن في هذه الثلاثة أن يعطف فيها التابع فيسكون من عطف النسق لأن بل تشعر

وَمِثَالُ الْفِعْلِ ، وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ،

بأن ماقبلها ذكر عن قصد إلا أنه أضرب عنه فيخرج الكلام عن كونه صدر عن غلط أو نسيان ولأن بذكر بل يندفع توهم كون البدل في ذلك صفة لما قبله كما في قولك رأيت رجلا حارا إذ يحتمل أن تكون أردت بقولك حارا جاهلا أو بليدا :

[فائدة] قال الفاكهي : ذكر بعض النحاة قسما خامسا ، وهو بدل كل من بعض واحتج له بقول الشاعر :

رحم الله أعظما دفنوها * بسجستان طلحة الطلحات

فيمر رواء بنصب طلحة على أنه بدل من أعظما . وأجيب بأنه على تقدير مضاف : أى أعظم طلحة أو على أن المراد بها الذات من باب تسمية السكك بالجزء ، وعلى كل فهو من بدل السكك اه وقال غيره قيل ومنه : * كأتى غداة الين يوم تحملوا * فيوم بدل من غداة بدل كل من بعض ، ويجب بأن بدل كل من على حذف مضاف : أى غداة يوم تحملوا أو على أن المراد باليوم مطلق الوقت لا اليوم المحدود اه ونحو ذلك في الوافي وشرحه . وقال أبوحيان ذكر بعضهم بدل كل من بعض نحو : لقيته غدوة يوم الجمعة لأن يوم الجمعة لا يكون ظرفا مائيا لأن العامل لا يعمل في نوع من المعمولات إلا في واحد منها الأعلى طريق الاتباع ، ولا يكون غلطاً لان اللقي لا يكون في كل اليوم بل في بعضه . قال السيوطي : وقد وجدت له شاهدا في التنزيل ، وهو قوله تعالى - فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن - اه ويمكن الجواب عن الآية بأن المراد بالجنة جنس الجنات ، فيكون جنات حيث بدل كل من كل لا بدل كل من بعض ، وعن المثال بأنه غير مسموع بل المسموع لقيته يوم الجمعة غدوة لأن سبويه يجيز تعدد الظرف من نوع إذا كان الثاني أخص من الأول (ومثال) ابدال (الفعل) من الفعل قوله تعالى (ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب) وأعرابه من اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه في محل رفع مبتدأ ، يفعل فعل الشرط ، وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وجلة الفعل والفاعل في محل رفع خبر ، ذلك اسم إشارة في محل نصب مفعول به ، يلق جواب الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الألف ، وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، أثاما مفعول به ، يضاعف بدل كل من يلق لأن مضاعفة العذاب هي لقي الآثام ، والبدل يتبع المدل منه في أعرابه تبعه في جزمه وعلامة جزمه سكن آخره وهو غير الصيغة ، وله جار ومجرور والعذاب نائب الفاعل وعلامة رفعه ضم آخره ، وقد أجرى الشاطبي الأقسام الأربعة في الفعل كما هو مقتضى عبارة المتن فبدل السكك كما مثل ، وبدل البعض من السكك ان تصل تسجد لله برحك ، وبدل الاشتغال نحو من * يصل الينا يستعن بنا عن * وبدل العلق نحو ان تأثما نسألنا نعطك ، ومثل بعضهم بقوله تعالى - ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف - على تقدير بل . ومنع بعضهم في الفعل ماعدا بدل السكك . وشرط ابن مالك لا بدال الفعل من الفعل الموافقة في المعنى مع زيادة بيان ، وقدح فيه بعضهم بأن ذلك ليس بشرط ، ولكن الأصح ما قبله ابن مالك قال غيره : فن لم يكن الثاني راجح البيان على الأول كان تأكيده . قال الفاكهي : وكما يدل

وَيَجُوزُ إِبْدَالُ النُّكْرَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ نَحْوُ : يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ .

الفعل من الفعل تبديل الجلة من الجلة إذا كانت الثانية أوفى بتأدية المقصود من الأول نحو - أمدكم بما تعملون أمدكم بأنعام وبين - جملة أمدكم بأنعام بدل بعض من الأولى لأن ما شملت عليه بعض ما تعملون من نعمه ونحو - اتى جزيتهم اليوم بما صبروا انهم هم الفائزون - على قراءة جزء والكسائي ، بكسرهم . جملة اهم بدل كل أو بدل اشتغال من جملة - اتى جزيتهم اليوم - الخ ، ويجوز ابدال الجلة من المفرد كقول الشاعر :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة * وبالشام أخرى كيف يلتقيان

جملة كيف يلتقيان بدل اشتغال من حاجة وأخرى ، وهما مفردان وقول الشاعر :

* أقول له ارحل لاتقيم عندنا * (ويجوز ابدال النكرة من المعرفة) ويجب في بدل الكل وصف النكرة نحو - لنسعا بالنصية ناصية كاذبة خاطئة - لأنها هي في المعنى فلا يمكن أن يؤتى بالمقصود من غير زيادة . قال أبو علي في كتابه الحجة : يجوز ترك وصف النكرة للمبدلة من المعرفة إذا استفيد من البديل ما ليس في المبدل منه ، واختاره الرضي . وقال انه حق وذلك كقول الشاعر :

فلا وأبيك خير منك اتى * ليؤذبنى التحمحم والصهيل

ونحو قوله تعالى - إنك بالواد المقدس طوى ، فطوى بدل كل من الوادى اذالم يجعل طوى اسم الوادى بل من الطى لأنه قدس مرتين فكأنه طوى بالتقديس ، وإذا لم يفسد الاما أفاد الأول لايجوز لأنه إنما يكون ايهاما بعدد التفسير ولا فائدة فيه ، وإن كان غير بدل الكل من الكل جاز إبدال النكرة من المعرفة غير الموصوفة اكتفاء بالضمير الراجع الى المبدل منه (نحو : يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) فقتال نكرة ، وهو بدل اشتغال من الشهر وهو معرفة وقضية كلامه أنه اذا أبدل اسم من اسم لاتجب موافقة البديل للبديل منه في التعريف والتكثير فيجوز ابدال المعرفة من المعرفة كما في الأمثلة السابقة ، ومن النكرة نحو - الى صراط مستقيم صراط الله - والنكرة من النكرة نحو - مفازا حدائق - ولاتجب موافقته له أيضا في الاضمار والاظهار فيجوز ابدال الظاهر من الظاهر كما مر ، ومن المضمر نحو : رأيت زيدا ، والمضمر من المضمر الموافق له نحو : رأيتك اياك ، ومن الظاهر نحو : رأيت زيدا اياه ، ومنع ابن مالك وقوع الضمير بدلا ، وجعل نحو : رأيتك اياك توكيدا ، ورأيت زيدا اياه من وضع التحوين : أى انه لم يسمع من العرب وشرط ابدال الظاهر من ضمير المتكلم والمحاطب عند الجمهور بدل كل افادة البديل الاحاطة نحو : هذا لكم صغيركم وكبيركم وقوله تعالى : تكون لنا عيسدا لأولنا وآخرنا ونذر نحو قول الشاعر :

بكم قرش كفيينا كل معضلة * وأم نهج الهدى من كان ضليلا

بجر قرش بدلا من كاف بكم ، وتجب موافقة البديل للبديل منه في تذكيره وتأنيثه وافراده وجمعه وتثنيته ، وإنما يجب ذلك في بدل الكل من الكل . قال بعضهم ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع يكون أحدهما مصدرا أو قصد به التفصيل فالأول نحو - مفازا حدائق وأعنايا - . والثاني نحو :

باب الأسماء العاملة عمل الفعل

اعلم أن الأصل في العمل للأفعال وتعملُ عملَ الفعل من الأسماء سبعة .

ماى الحديث « أذن لها بنفسين : نفس في الشتاء ونفس في الصيف » وفيه نظر لأن المراد بالمطابقة أعم من أن يكون بحسب اللفظ أو بحسب المعنى ففي الأول المصدر يطلق على الاثنين والجماعة ، ولهذا يوصف به الجمعان . وفي الثاني البديل هو المجموع لا كل واحد من شتى التفصيل . وأما الأبدال الآخر فلا يلزم موافقتها للبديل منه في الافراد والتذكير وفروعها .

[تمة] قد يحذف في الصلة المبدل منه استغناءً بالبديل كقوله تعالى - ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب - أى تصفه ، والكذب بدل من الهاء المحذوفة ، وقد يحذف البديل لحالول دليله محله كقوله عليه الصلاة والسلام « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : الثيب الزاني ، وقتل النفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة » أى بقبوثة الزاني ، ويجوز رفع الثيب خبر المحذوف : أى هم الثيب ، والضمير يعود للذين يحل قتلهم المفهوم مما قبله ، وقد يقطع البديل للرفع مبتدأ ، وللنصب مفعولا لفعل محذوف تقديره أعنى مع جواز اظهار المحذوف ، ويحسن مع الفصل نحو - بشر من ذلك النار - : أى هي النار ، وإذا كان البديل تفصيلا . فإن كان وافيًا بما في المفصل من الأعداد جاز الاتباع والقطع نحو قوله تعالى - قد كان لكم آية في فئتين القتاة - أى منهم فئة ، وإن لم يف تمين القطع نحو قوله صلى الله عليه وسلم « اتقوا الموبقات ، الشرك والسحر » ومحل وجوب القطع ان لم ينو معطوف محذوف ، فإن نوى معطوف يحصل به منضما الى المذكور الوفاء بالتفصيل لم يتعين القطع ، بل يجوز القطع والابدال ، وقد روى الحديث المذكور بالرفع على القطع ، وهو ظاهر ، وروى بالنصب على البديل ونية معطوف محذوف كأنه قال اجتنبوا الموبقات الشرك والسحر وأخوانهما ، وقد ثبت تفصيل حديث السبع في حديث آخر ، وإذا أبدل من اسم الاستفهام وجب في البديل التفصيل والهمزة بعديلتها نحو : من رأيت أزيدا أم عمرا وكم مالك أثلثون أم عشرون ، أو من اسم شرط وجب التفصيل وإن ، نحو مهما تصنع ان خيرا وإن شرا تجز به . فإن استفهمت أو شرطت بالحرف كهل وإن لم يجب التفصيل ولم تأت بالهمزة نحو هل جاء أحد رجل أو امرأة وإن تكرم أحدا زيدا أو عمرا أكرمه وإن تكرم أحدا رجلا أو امرأة أكرمه .

باب الأسماء العاملة عمل الفعل

فترفع الفاعل وتنصب المفعول ويتعلق بها الظرف والمجرور . (اعلم أن الأصل في العمل) أن يكون (للأفعال) وماعمل من الأسماء فليشبه بالفعل (ويعمل عمل الفعل من الأسماء سبعة) المصدر واسم الفاعل ، وأمثلة المبالغة ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، واسم الفعل ، وقد ذكرها المصنف على هذا الترتيب ولم يتعرض المصنف لعمل اسم المصدر لدور إعماله ، بل البصريون يمنعون إعماله نظرا الى أن أصل وضعه بغير المصدر ، وأولوا ما أولهم ذلك ولا الظرف والمجرور المتمدين للاختلاف في إعمالها . قاله الفاكهي . وقال غيره إنما لم يذكر اسم المصدر مع أنه يعمل عمل الفعل لرجوعه الى المصدر ولا الظرف والجار والمجرور لرجوعهما الى اسم الفعل

الأول : المصدر بشرط أن يحل محله فعل مع أن أو مع ما نحو يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا أَيْ
أن تضرب زيدا ، ونحو يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا أَيْ ما تضربه

فلا حاجة إلى عددها عشرة كما فعل صاحب الشذور ، وهذا الاعتذار أولى لان اسم المصدر إذا
كان مبدوءا بهم زائدة لغیر المفاعلة كضرب ومقتل فانه يعمل باتفاق بشروط المصدر الآتية لانه
مصدر حقيقي ، ويسمى المصدر المي ، ويكون من الثلاثي على مفعل بفتح ميمه وعينه جلست
جلسا : أى جلوسا مالم يكن فاؤه واوا مع هجة آخره فتكسر عينه ، وقد تفتح كوعده موعدا ووهبه
موهبا : أى عدة وهبة ، وهو مقبس مطرد ، ومنه قول الشاعر :

أظلم ان مصابكم رجلا * أهدى السلام تحية ظم

وما كان منه اسم جنس لغیر حدث ثم نقل الى الحدث كالكلام والصلاة والثواب والعطاء والغسل
والوضوء اسمى مصدر اغتسل وتوضأ ، فنع البصريون اعماله وحاولوا مجاء منه على حذف عامل
من مصدر الاسم المذكور ، والأصح وفاقا لاكثر المتأخرين جوازه بشروط المصدر الآتية نحو :
أعجبني كلامك هذا وثوابك زيدا وعطاؤك بكرا ، ومنه - ألم يجعل الأرض كففا أحياء وأمواتا -
أى تكفتمهم ، وأما الظرف والجار والمجرور فالأصح أنه يجوز إعماها بشرط اعتمادها على نفي
أو استنهم ، أو موصوف ، أو موصول ، أو مخبر عنه ، أو ذى حال ، ويتعلقان حينئذ بكون عام واجب
الحذف : كالاستقرار ، والحصول ، والسكون ، والوقوع ، والثبوت ، ويسميان بالظرف المستقر
بفتح القاف لتعلقهما بالاستقرار ، وهو السكون العام للاستقرار الضمير فيهما لأن قضيته أنهما
إذا رفا الاسم الظاهر لا يسميان بذلك وعملهما كاستقر فيرفعان الضمير المسمى بضمير الاستقرار
في نحو : زيد في الدار وعندك ، والظاهر في نحو أرى الله شك وزيد عندك أبوه ، وهو : أى مرفوعهما
فاعل والأصح أنهما الرفعان له ببناءتهما عن المحذوف ، وأنه يجوز كونه مبتدأ مؤخرًا وهما الخبر .
(الأول) من السبعة التي تعمل عمل الفعل (المصدر) وهو اسم الحدث الجارى على الفعل : أى
المشتل على جميع حروفه لفظا ، أو تقديرا خرج اسم المصدر خلوة عن بعض حروف الفعل لفظا
وبدأ به لانه أصل الفعل في الاشتقاق ، ولأنه يعمل عمل فعله ماضيا ، أوحالا ، أو مستقبلا تقول أعجبني
ضرب زيد عمرا أمس أو الآن أو غدا فيرفع الفعل وينصب المفعول لكن (بشرط أن يحل) بضم
الحاء (محله) أى في محله (فعل مع أن) المصدرية ان أريد به المضى أو الاستقبال (أو)
فعلا (مع ما) المصدرية ان أريد به الحال ، وذلك لأجل أن يشابه الفعل : فالأول (نحو يعجبني
ضربك زيدا) غدا أو أمس ، وإعرا به يجب فعل مضارع ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به
ضرب فاعل وعلامة رفعه ضم آخره ، وضرب مصدر يعمل عمل فعله يرفع الفاعل وينصب المفعول
وهو مضاف ، وفاعله مضاف اليه ، زيدا مفعول به ، والمصدر في تقدير الفعل (أى) يعجبني
(أن تضرب زيدا) غدا وأن ضربته أمس (و) الثاني (نحو يعجبني ضربك زيدا) الآن
فضرب فيه مصدر في تقدير الفعل (أى) يعجبني (ما تضربه) الآن : أى الضرب الذى تضربه
الآن ، ولا يصح حاول أن محله إذا كان بمعنى ائحال لأن المصدرية إذا دخلت على المضارع خلاصته
للاستعانة ، وإن دخلت على المضى فإنه يبقى معها على المضى ، فهى ممنوعة مع الحال جائزة مع

غيره بخلاف ما المصدرية . فان كلام الجاعة في هذا الموضع يوهم أنه لا يجوز تقدير ماع الماضي والمستقبل وليس كذلك . بل يجوز مطلقا ، وعبرة السامع في التسهيل الصافي : ولك تقدير المصدر في جميع الحالات بالفعل مع ما لأنها تدخل على الافعال الثلاثة نحو : أعجبنى ماضنعت أمس ومانصنع الآن ومانصنع غدا ، ولك تقدير أن مع غير الحال كما مر انتهت ، فخرج ما اذا لم يحل محله فعل أو حل محل الفعل وحده بدون أن وما ، فانه حينئذ يكون مفعولا مطلقا فلا يعمل شيئا ، بل العمل للفعل إذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجود الأقوى سواء كان مذكورا نحو : ضربت ضربا زيدا أو محذوفا نحو ضربا زيدا خلافا لابن مالك في الثاني . ووجه مقاله أنه لما صار بدلا من الفعل قام مقامه . فان كان بدلا من الفعل بأن حذف فعله حذف واجبا وصار المصدر بدلا عنه نحو سقيه وشكرا وجداله ، فانه يجوز أن يكون العمل له لا للمصدرية بل لنيابته عن الفعل ، وهذا هو الأصح ، واليه ذهب سيبويه والأخفش ، ولفعله بالاصالة ورجحه السيرافي وارتضاه الرضي ، وحينئذ فإذا قلت سقيا زيدا ، فزيدا منصوب بسقيا من حيث انه قام مقام اسق لامن حيث كونه مصدرا ثم هل نيابة المصدر عن الفعل المحذوف من الأمور القياسية أولا ؟ قل أ كثر للتأخرين عن سيبويه انه غير مقيس بل يقتصر فيه على ماسمع ولا يتعدى . وقال ابن مالك انه قياسى في الأمر نحو : * فندلا زريقى المال ندل الثعالب * يعنى ائدلى يازريقى المال : أى اختلس . والدعاء كقوله : * يا قائل التوب غفرا ما متنا * والاستفهام كقوله :

أعلاقة أم الوليد بعدما * أفتان رأسك كالثغام الخلس

[تنبيه] اقتصر المصنف رحمه الله تعالى من شروط اعمال المصدر على هذا الشرط والافله شروط أخر : منها أن لا يكون مصغرا فلا يقال أعجبنى ضربيك زيدا لأن التصغير من خصائص الأسماء فيبعد به المصدر عن شبه الفعل . قال ابن هشام : وهذا الشرط يجمع عليه . ولا مضمر فلا يقال ضربى زيدا حسن ، وهو عرا قبيح ينصب عمرا مفعولا للضمير ، وأجاز ذلك الكوفيون . ولا محذودا بالتاء والثنية والجمع ، فلا يقال أعجبنى ضربك ، ولا ضرباك ، ولا ضربانك زيدا ، لأن الفعل يصدق على القليل والكثير ، والمصدر انما عمل لأنه أصل الفعل ونائب عنه فروى أن لا يبعد عنه بالتحديد بما ذكر وما ورد في كلامهم مما يخالف ذلك فشاذ لا يقاس عليه . وأن لا يتبع نعت أو غيره قبل العمل فلا يقال أعجبنى ضربك الشديد زيدا ولا سوق العنيف الايل ، لأنه مع معموله كالوصول مع صلته فلا يفصل بينهما بفاصل . ولا مفصولا من معموله باجنى فلا يقال ان يوم من قوله تعالى - يوم تبلى السرائر - معمول لرجعه لفصل بينهما بالخبر ، بل هو معمول لفعل محذوف دل عليه المصدر : أى يرجعه . وأن لا يكون مؤخرا عن معموله ، فلا يقال زيدا أعجبنى ضربك ولا أعجبنى زيدا ضربك ، وأجاز بعضهم تقديمه اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا لأنهم توسعوا فيها ما لم يتوسعوا في غيرها ، واستدل لذلك بقوله تعالى - ولا تأخذكم بهما رأفة - وقوله تعالى - أكان للناس عجباً - وقول كعب بن زهير :

ضخم مقلدها فعم مقيدها * في خلقها عن بنات الفحل تفصيل

قال ابن هشام في شرحه لهذه القصيدة عن بنات الفحل متعلق بتفصيل وان كان مصدرا لأنه ليس بمنحل لأن والفعل ، ومن ظن أن المصدر لا يتقدم معموله مطلقا فهو واهم انتهى ، وكرر في

وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : مُضَافٌ ، وَمُتَوْنٌ ، وَمَقْرُونٌ بِأَلٍ ، فَأَعْمَالُهُ مُضَافًا أَكْثَرُ مِنْ إِعْمَالِ
الْفَيْسَيْنِ كَالْمِثَالَيْنِ وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ، وَعَمَلُهُ مُتَوْنًا أَقْيَسُ نَحْوُ : أَوْ إِطْعَامُ

المعنى القول بجواز تقديم معمول المصدر الذى لا ينحلّ جازما به ، والمصدر الذى لا ينحلّ هو الذى لا يكون للفاعل ولانائبه ذكر فى الترتيب أصلا لأنه يلزم على تأويله بالفعل بقاء الفعل بلا فاعل ولانائب وما ذكره ابن هشام يوافق مذهب ابن مالك من أن تقدير المصدر بأن والفعل إنما هو أغلب . وقال الجمهور هذا التقدير يكون دائما (وهو) أى المصدر باعتبار أحواله التى يكون عليها فى وقت عمله . (ثلاثة أقسام : مضاف) لما بعده (ومتون) أى لتجرده من أُل والاضافة (ومقرون بال) سواء كانت معاقبة للمضمر نحو أنك والضرب خالدا المسىء : أى وضربك خالدا ، أولا نحو عجبت من الضرب زيداً خلافا لمن أعمل المصدر معها فى القسم الاول دون الثانى (فاعماله مضافا) الى الفاعل مع ذكر المفعول وتركه ، أو الى المفعول مع ذكر الفاعل وتركه (أكثر) فى كلام العرب (من أعمال التسمين) يعنى بهما المتون ، والمقرون بأل ، وعمله مضافا للفاعل أكثر من عمله مضافا للمفعول ، لان نسبة الحدث لمن وجد منه أكثر من نسبه لمن وقع عليه (كالمتالين) المتقدمين فى المتن (وكقوله تعالى : ولولا دفع الله الناس) أى ولولا أن يدفع الله الناس أو أن دفع الله الناس ، وأعرابه لولا حرف امتناع لوجود ، دفع مبتدأ وعلامة رفعه ضم آخره ودفع مصدر يعمل عمل فعله يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وهو مضاف ، وفاعله مضاف اليه ، وهو مجرور ، وعلامة جره كسر الهاء تأديبا ، الناس مفعول به للمصدر ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وهذا مثال اضافة المصدر للفاعل ، ومثال اضافته للمفعول قوله تعالى - لا يسأم الانسان من دعاء الخير - وقد يضاف المصدر الى الظرف توسعا فيعمل فيما بعده الرفع والنصب نحو : عجبت من ضرب يوم الجمعة زيد عمرأ ثم ان أضيف الى الفاعل انتصب بعده المفعول كالمثال الذى فى المتن ، وان أضيف الى المنصوب فالأكثر حذف العامل كقوله تعالى - لقد ظلمك بسؤال نعجتك الى نعاجه - وقد يذكّر بعده الفاعل مرفوعا كحديث « وحج البيت من استطاع إليه سبيلا » وقراءة ابن عامر - ذكّر رجّة ربك عبده زكريا - برفع عبده ، وخروج على ذلك ابن السيد - ولله على الناس حج البيت من استطاع - فجعل من فاعلا بحجج ، والمعروف فى أكثر كتب العربية أنها بدل من الناس ، ثم ما أضيف اليه المصدر ان كان فاعلا ، فهو مجرور اللفظ مرفوع المحل ، وان كان مفعولا ، فهو مجرور اللفظ منصوب المحل ، فلا فى تابع الفاعل الجرّ حلا على اللفظ والرفع حلا على المحل نحو : عجبت من ضرب زيد الظريف بالجرو والظريف بالرفع ، وفى تابع المفعول الجر أيضا على اللفظ والنصب على المحل نحو : عجبت من أكل اللحم والخبز بالجرو ، وإن شئت قلت والخبز بالنصب ، فان كان مفعولا به ليس بعده مرفوع بالمصدر نحو عجبت من شرب العسل الصنف جاز فى تابعه كالصنف فى هذا المثال الجرّ على الاتباع للفظ والرفع على أن يكون المصدر مقدرا بفعل مغير الصيغة : أى أعجبنى أن شرب العسل الصنف والنصب على أن يكون المصدر مقدرا بفعل مبنى للفاعل : أى عجبت من أن تشرب العسل الصنف (وعمله) حال كونه (متونا أقيس) أى أقوى فى القياس من عمله مضافا أو مقرونا بأل لأنه إنما عمل لشبهه بالفعل ، وبالتكبير يقوى شبهه به لان الفعل نكرة فى المعنى (نحو : أراطعهم

فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيًّا ، وَحَمَلُهُ مَقْرُونًا يَا شَاذُ كَقَوْلِهِ :
 ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْفَرَارَ بِرَاخِي الْأَجَلِ

في يوم ذي مسغبة يتيّا) وإعرابه أو حرف عطف على قوله تعالى - فك رقبة - اطعام معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه تبعه في رفعه ، وعلامة رفعه ضم آخره ، واطعام مصدر يعمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله محذوف ، والتقدير أو اطعامه يتيّا والضمير للإنسان المذكور بدليل قراءة - فك رقبة أو اطعم - بصيغة الفعل ، في يوم جار ومجرور متعلق باطعام ، ذي نعت ليوم ، وعلامة جوه الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ومسغبة : أى جماعة مضاف إليه ، يتيّا مفعول به للمصدر ، وعلامة نصبه فتح آخره (وعمله) حال كونه (مقرونًا بال شاذ) أى قليل قياسا واستعمالا بعده من مشابهة الفعل بإقترانه بال ، وكان القياس أن لا تدخل عليه لأنه مؤول بالفعل والفعل لا تدخل عليه أل ، لكنه لما كان على صورة الاسم ساغ ذلك ، وإعمال تبعه الإضافة عن شبه الفعل مع أن المضاف كالعرف بال لأنها متأخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل بخلاف المقرون بال ولذا وقع المصدر المضاف في القرآن عملا ولم يأت فيه المقرون بال عملا في فاعل ولا مفعول نعم جاء فيه معدى بحرف الجر كقوله تعالى - لا يجب الله الجهر بالسوء - إلا أن يقال ان من ظلم فاعل المصدر ، لكن القراءة لا تخرج على الوجوه الشاذة وقد ورد عمله في الشعر (كقوله :

ضعيف النكايَةِ أعداءه * يخال الفرار براخي الأجل)

هذا البيت من أبيات الكتاب من المتقارب * اللفظة النكايَة مصدر نكيت في العدو اذا قتلت منهم وجرحت ، ويخال : أى يظن ، وبراخي : أى يؤخر ، والأجل مدة الشيء * الإعراب ضعيف خبر مبتدأ محذوف : أى هو ضعيف ، وهو مضاف والنكايَة مضاف إليه ، والنكايَة مصدر يعمل عمل فعله يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وفاعله محذوف ، وأعداءه مفعول به ، والتقدير ضعيف نكايته أعداءه ، يخال فعل مضارع ، وعلامة رفعه ضم آخره ، وفاعله مستتر فيه جواز تقديره هو متصرف من خال من أخوات ظن تنصب مفعولين الفرار مفعولها الأول ، براخي فعل مضارع مرفوع لتجرده عن النصب والجارم ، وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستئصال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، الأجل مفعول به ، ووجه براخي من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب مفعول ثان ليخال . والمعنى أن هذا الشخص لا يصيب من أعدائه إلا إصابة ضعيفة لقلّة إقدامه لأنه يظن أن فراره من العدو يطيل بقائه في الدنيا فلا ينال من أعدائه مثالا ينكسهم به * والشاهد في قوله النكايَة فانه مصدر معرف بالألام ، وقد عمل عمل فعله .

[تنبيه] قد استفيد من الأمثلة أنه لا يلزم ذكر فاعل المصدر ، بل يجوز حذفه لأن طلبه للفاعل ليس بوضعي بخلاف الفعل ، فان طلبه للفاعل وضعي ، فلذلك امتنع حذف فاعله ، وقيس بالفعل اسم الفاعل واسم المفعول لأنهما عملا لمشاهتهما الفعل فأجر بإجرهما ، والصفة المشبهة أشبهت اسم الفاعل فحلت عليه في امتناع حذف المرفوع ، ولكن المصدر يقبل التثنية والجمع بخلاف الفعل ،

الثاني اسم الفاعل كضارب ومكرم ، فإن كان مقرونا بال عمل مطلقا نحو هذا الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا ،

ويغابر الفاعل الذي يرفع به بخلاف الصفة كالسعي الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة إذ ليس مدلولها يعبر مدلول فاعلها فلا يضر فيه الفاعل لثلا يزدهم تثنيتان أو جعان عند إرادة تثنيته أو جعته ، وأما حيث لا ازدحام بأن يكون الفاعل مفردا فترك اضماره بالحل على ذلك ، ومن الضعيف قول صاحب العباب : يجوز أن يتحمل المصدر ضمير التثنية والجمع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل ، وإذا قرّر أن فاعل المصدر لا يضر ، بل يكون إما مذكورا أو مخدوفا فاعلم أن لك أن تقدره بصيغة الضمير المتصل كما قمتنا في إطعام ونكايته ، ولك أن تقدره ضميرا منفصلا ، وصبرة هطيل في شرح المفصل : قوله عز اسمه - أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما - التقدير أو أن يطعم ، والضمير للإنسان بدليل القراءة الأخرى - فك رقبة أو أطمم - ، ولو ظهر لقييل أو إطعام هو ، ويجوز أن يكون التقدير أو إطعام أنت أو أتم أو أحدكم انتهت . وقال في المجيد من دعاء الخير ، دعاء مصدر مضاف الى المفعول والفاعل مخدوف : أى دعاء الخير هو اه * (اثنى) من الأسماء التي تعمل عمل الفعل (اسم الفاعل) ولو كان مثنى أو مجموعا ، وهو اسم لذات قام بها الفعل مشتق من مصدر فعل موضوع ذلك الفعل لمن قام الفعل به على معنى الحدوث بخلاف الصفة المشبهة ، واسم التفصيل فانهما اشتقا لمن قام به الفعل لاعلى معنى الحدوث ، بل على معنى الثبوت ، ولا يرد على اعتبار الحدوث في حد اسم الفاعل ما كان في حد اسم الفاعل للثبوت كالرازق ، والعالم ونحوهما من أسماء الله تعالى لأنه مبنى على التجريد من الحدوث المعتبر في وضع الصفة ، والاستمرار ليس مدلول للفظ ، بل مستفاد من العلم بأن كل ماهو صفة له تعالى مستمر له ، ومن قال الدلالة على الثبوت عارضة فقد ألزم ماعنه مندوحة . فاه المولى عصام الدين (كضارب ومكرم) مثل بمثالبين للإشارة الى أن اسم الفاعل ان كان من فعل ثلاثى جاء على وزن فاعل وهو أكثر ما يبنى منه ، وانما قيل له اسم فاعل ، ولم يقل له اسم مفعول بوزن مكرم ، وان كان من فعل غير ثلاثى كرابعى وخماسى وسداسى جاء على صيغة المضارع المعلوم ، بوضع ميم مضمومة موضع حرف المضارعة ، وكسر ما قبل الآخر كمكرم ومنطلق ومستخرج (فان كان) أى اسم الفاعل (مقرونا بال) أى الموصولة لأنها متى قدرت للتعريف : اقتضى القياس أن لاتعمل شيئا ، نص على ذلك أصحاب الألفى سعيد . قال ابن هشام في شرح اللحة : وهو الحق لمن تأمل ، وبزم في المغنى في الكلام على آل الموصولة بإبطال المعرفة للعمل اه (عمل مطلقا) أى سواء كان ماضيا أو حالا أو استقبلا ، وسواء اعتمد على ماسأى أولم يعتمد (نحو هذا الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا) واعرابه الهاء للتثنية ، وذا اسم إشارة في محل رفع مبتدأ ، الضارب خبر ، وعلامة رفعه ضم آخره ، والضارب اسم فاعل يعمل عمل فعله يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، زيدا مفعول به ، وعلامة نصبه فتح آخره ، أمس ظرف زمان مفعول فيه مبنى على الكسر ومحله النصب ، والآن ظرف زمان مفعول فيه مبنى على الفتح ومحله النصب ، وغدا ظرف زمان مفعول فيه ، وهو منصوب ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وانما عمل اسم الفاعل مع آل مطلقا : أى من

وَأِنْ كَانَ مُجَرَّدًا مِنْ أَلْ عَمَلٍ بِشَرْطَيْنِ : كَوْنُهُ لِلْحَالِ أَوْ الْإِسْتِقْبَالِ ، وَاعْتِيَاذُهُ عَلَى تَقْدِيرٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ أَوْ مَخْبَرٍ عَنْهُ أَوْ مَوْصُوفٍ نَحْوُ مَا ضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا ، وَأَضَارِبُ زَيْدًا عَمْرًا ،

غير شرط لأنه حينئذ صلة للوصول الذي هو آل ، فهو فعل بحسب المعنى ، وإن كان اسما بحسب الصورة ، ومن ثم جاز عطف الفعل عليه (وإن كان مجردا من آل) للموصولة (عمل) عمل فعله متعديا كان أو لازما (بشرطين) لأنه بالأول منهما يتم له مشابهة الفعل لفظا من جهة موافقته له في الحركات والسكنات ، ومعنى من جهة اقتران حدثه بأحد الزمانين المذكورين ، وبالثاني تقوى مشابهته له لأن مقتضى كونه وصفا أن يكون له موصوف ، فقياسه أن لا يقع إلا مع صاحبه ، إذ ذكره بدونه يخرج عن أصل وضعه ويلحقه بالجوامد فلا يعمل ، وإنما اشترط عند فقدان اعتماده على الصاحب أن يختلف حرف النفي أو الاستفهام لأنهم قصدوا به قصد الفعل جفرا مجراه ، وقد علم بالاستقراء أنهم لا يستعملون الوصف قائما مقام الفعل إلا مع النفي أو الاستفهام * الأول من الشرطين (كونه) أى اسم الفاعل (للحال) حقيقة ، نحو : أنا ضارب زيدا الآن ، أو حكاية نحو - وكلهم باسط ذراعيه بالصيد - فذراعيه معمول لباسط ، وهو وإن كان ماضيا : لكنه لحكاية الحال الماضية ، فيقتصر المتكلم بذلك كأنه موجود في ذلك الزمان ، أو يقتدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن ، فالجمله حالية ، والواو فيه واو الحال ، ويدل عليه عطف وتقبلهم عليه ، ولم يقل وقبلناهم (أو الاستقبال) لاجتماع الماضى خلافا لحشام والكسائي ، فانهما أجازا عمله بمعنى الماضى (و) الثاني (اعتماده على) واحد من أمور أربعة (نفي) بحرف أو اسم وفعل ، نحو : ما ، أو غير ، أو ليس ضارب زيدا الآن ، أو غدا (أو استفهام) بحرف أو اسم ، نحو : أضارب أو كيف ضارب زيد عمرا الآن أو غدا (أو مخبر عنه) أى على مبتدا مخبر عنه باسم الفاعل سواء كان مبتدأ في الحال نحو : زيد ضارب عمرا الآن ، أو غدا ، أو فى الأصل نحو : ظننت زيدا ضاربا عمرا الآن أو غدا ، وأعلنت زيدا ضاربا بكرا الآن ، أو غدا (أو موصوف) لفظا ، نحو : جاء رجل ضارب عمرا الآن ، أو غدا ، أو معنى نحو : جاءنى زيد راكبا جلا لأن الحال وصف في المعنى ، ولا يشترط في المعتمد عليه من النفي وما بعده أن يكون ملفوظا به ، بل يكفي أن يكون مقصرا نحو مهين عمرو زيدا أم مكرمه : أى أمهين ، ولا يقتدر من أدوات الاستفهام إلا الهمة ونحو - مختلف ألوانه - أى صنف ، ومنه نحو : ياطالعا جبلا أم رجلا طالعا . وقول ابن مالك : انه اعتمد على حرف النداء سهومنه لأنه مختص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل ، قاله ابن هشام . ثم سرد المصنف أمثلة ماضى على الترتيب ، فقال (نحو ما ضارب زيد عمرا) الآن أو غدا ، هذا مثال ما اعتمد على النفي ، وإعرابه مانافية حجازية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر ، ضارب اسمها ، وعلامة رفعه ضم آخره ، وضارب اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، زيد فاعل سد مسد الخبر ، عمرا مفعول به ، ويجوز أن تجعل مانيمية ، وضارب مبتدأ ، وزيد فاعل به سد مسد الخبر ، الآن ظرف زمان مفعول فيه مبنى على الفتح ، أو حرف عطف ، غدا ظرف زمان معطوف على ما قبله وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره (و) نحو (أضارب زيد عمرا) الآن أو غدا ، هذا مثال ما اعتمد على الاستفهام ، وإعرابه الهمة للاستفهام ، وضارب مبتدأ ، وهو اسم فاعل ، وزيد فاعل

وَزَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْرًا * النَّالِثُ أَمثلةُ المبالغة ، وَهِيَ مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ ضَالٍ ، أَوْ فَعُولٍ ، أَوْ مِفْعَالٍ ، أَوْ فَعِيلٍ ، أَوْ فَعِلٍ ،

سد مسد الخبر ، عمرا مفعول به (و) نحو (زيد ضارب عمرا) الآن أوغدا ، هذا مثال المعتمد على الخبر عنه ، وأعرابه ظاهر (و) نحو (مررت برجل ضارب عمرا) الآن أوغدا ، هذا مثال المعتمد على الموصوف وأعرابه ظاهر . ثم الشرطان المذكوران يعتبران في اسم الفاعل لعمله في المنصوب كما في المغنى ، فإذا وجدا فلا يتعين عمله ، بل تجوز إضافته الى مفعوله الذى يليه تحقيقا نحو : هذا ضارب زيدا الآن ، أو غدا بخفض زيد بالاضافة ، وإن شئت نصبته . قال ابن هشام في المغنى : النسب أولى لأنه الأصل . وقال أبو حيان : يظهر لى أن الجر أولى ، وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى - إن الله بالغ أمره - فان اقتضى مفعولا آخر تعين نصبه ، نحو : أنت كاس زيدا نوبا الآن أو غدا ، وبما تقرر يعلم أن اسم الفاعل المجرد من أل الصالح للعمل يضاف للمفعول جوازا ان كان المفعول ظاهرا نحو - هديا بالغ الكعبة - وجوبا ان كان ضميرا ، نحو : هذا مكرمك ، وهذا مكرمك ، وهم مكرموك ، فالكاف في هذه الأمثلة وشبهها في محل جر عند سيبويه والأكثر وهو الأفصح ، وشذ فصل المضاف بمفعول كقراءة بعضهم - فلا تحسبن الله يخلف وعده رسله - بجر رسله بالاضافة لمخلف ، ونصب وعده ، وقد أفهم كلام المؤلف أن اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضى ، أولم يعتمد على ماسر لم يعمل ، بل لم تحب اضافته لعدم جريانه على الفعل الذى هو بمعناه . [تنبيه] ذكر غير المصنف لاجمال اسم الفاعل في المفعول شرطين : أحدهما أن لا يكون مصفرا . والثانى أن لا يكون موصوفا ، لأن كلا من التصغير والوصف يزيل شبهه بالفعل ، فلا يقال جاء رجل ضوئرب زيدا ، ولا رأيت ضاربا مسينا زيدا ، وأجاز السكوفيون ما خلا الفراء ، والنحاس اعمال الصغر مطلقا ، وأجاز البصريون والفراء اعمال الموصوف بعد العمل ، ومعه ابن هشام في المغنى وهو الأصح ، ومنه قوله تعالى - ولا آمين البيت الحرام يفتقون - جملة يفتقون نفت لآمين لآمال منه خلا لآنى البقاء * (الثالث) أى من الأسماء العاملة عمل الفعل (أمثلة المبالغة) فانها تعمل عمله ولو كانت مشاة أو مجموعة ، وإنما عملت مع فوات المشابهة اللفظية للمضارع لما فيها من المبالغة في المعنى فقامت مقام المشابهة ، وعدّها قسما ثالثا على تقدير أن تكون صيغة المبالغة خارجة عن اسم الفاعل (وهى ما) أى اسم فاعل حوّل عن صيغته للمبالغة والتكثير في الفعل حتى (كان) أى صار (على وزن فعال) بتشديد العين * حكى سيبويه : أما العسل فأنا شراب . وقال الشاعر : * مقدفا على الحرب خواصا إليها الكتائب * (أو ففول) بفتح الفاء . قال الشاعر : ضروب بنصل السيف سوق سمانها * اذا عديموا زادا فانك عاقور

وسمع من كلامهم : إن الله غفور ذنب العالمين ، وإن الله سموع دعاء من دعاه (أو مفعال) بكسر اللام كقول بعضهم يصف آخر بالجد : وانه لمنحارب بوائسكها : أى سمانها (أو ففيل) بفتح الفاء وكسر العين وسكون الياء ، نحو : إن الله سميع دعاء من دعاه (أو ففعل) بفتح الفاء وكسر العين كقول الشاعر :

حذر أمورا لاتضير وآمن * مالميس منجبه من الأقدار

وَهِيَ كَاسِمُ الْفَاعِلِ فَمَا كَانَ حِلَّةً لِأَنَّ حِمْلَ مُطْلَقًا نَحْوُ : جَاءَ الضَّرَابُ زَيْدًا ، وَإِنْ كَانَ
بُجْرَدًا مِنْهَا حِمْلٌ بِالشَّرْطَيْنِ نَحْوُ : مَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ۖ الرَّبْعُ اسْمُ الْمَفْعُولِ نَحْوُ : مَضْرُوبٌ
وَمُكْرَمٌ ، وَيَعْمَلُ حِمْلُ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ ،

(وهي كاسم الفاعل) في العمل وشروط عمله حتى عدم التصغير والوصف قبل العمل ، وأكثرها استعمالا : فعال ، وفعل ، ثم مفعال ، ثم فاعل ، ثم فعل ، وإعمال هذه الأمثلة قول سيبويه وأصحابه ، وجهتهم في ذلك السماع كما قدمنا ، والقياس على أصلها الذي هو اسم الفاعل لأنها محمولة عنه لقصد المبالغة والتكثير لأنها كلها تقتضي تكرار الفعل فلا يقال ضرب لمن ضرب مرة واحدة ، ولم يجز الكوفيون إعمالها كلها لخالفها لأوزان المضارع ومعناه ، ومتى وجدوا بعدها شيئا منصوبا قدروا له فعلا ، ومنع أكثر البصريين إعمال فاعل وفعل ، والأصح ما قاله سيبويه وأصحابه من إعمالها كلها (خا كان) منها (صلة لأل) بأن كان معرفتها (عمل مطلقا) أي ماضيا كان أوحالا أو مستقبلا معتمدا على شيء أولا (نحو جاء الضراب زيدا) أمس أو الآن أو غدا ، وإعراجه جاء فعل ماض ، الضراب فاعل ، وضراب من أمثلة المبالغة ، يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وفاعله مستتر فيه جوارا تقديره هو ، زيدا مفعول به (وان كان) كذا في النسخ ، والأولى وما كان ليناسب ما قبله (بجردا منها) أي من آل (عمل بالشريطين) السابقين في اسم الفاعل عدم المضي ، والاعتداد على أحد الأمور الأربعة السابقة (نحو ما ضرب زيدا عمرا) فضراب عامل في عمرا النصب لاعتداده على التني ، ويجري في هذه الأمثلة ما قدمناه في اسم الفاعل من أن وجود الشريطين المذكورين لا يوجب عمل هذه الأمثلة ، بل يجوز إعمالها وإضافتها إلى مفعولها ، ولا تضاف إلى فاعلها كما أن أصلها وهو اسم الفاعل لا يضاف إلى فاعله بخلاف المصدر لأنها أقوى منه شبا للفعل ، والفعل لا يضاف * (الرابع) من الأسماء العاملة عمل الفعل (اسم المفعول) ولو متى أو مجموعا ، وهو اسم اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه (نحو مضروب ومكرم) نبه بالتالي على أن اسم المفعول ان بنى من الثلاثي فهو على صيغة مفعول ، كضروب ، وما كول ، ومشروب ، وان بنى من غيره فهو على صيغة المضارع المجهول بأبدال حرف المضارعة مما مضمومة ، وفتح ما قبل آخره ، كسكرم ، ومنطلق ، ومستخرج ، بفتح ما قبل الآخر في الجميع ، وهذا ما لم يستغن بمفعول عن مفعول بفتح العين ، وذلك مثل محزون ، ومحموم ، ومجنون ، ومزكوم ، فان اسم المفعول فيها لم يقولوا فيه محزن ، ولا مجم ، ولا مجن ، ولا مزكم : مع أن أفعالها سمعت ثلاثية ورباعية ، فدل على أنهم استغنوا بمفعول عن مفعول ، وقد ينوب في الدلالة لا في العمل عن مفعول بقلة فعل بكسر الفاء وسكون العين ، نحو : ذبح بمعنى مذبح ، وفعل بفتح الفاء والعين ، نحو : قبض بمعنى مقبوض ، وفعله بضم الفاء وسكون العين ، نحو : أكله وقلمه ، وغرفة بمعنى مأكولة وملقومة ومغروفة ، وبكثرة فاعل كجرم وقتيل وصرح ، وقد ينوب عن مفعول بضم الميم وفتح العين ، فاعل نحو : أعقدت العسل فهو عقيد : أي معقد ، وأعلت المريض فهو عليل ، فهذا كله في الدلالة لا في العمل ، فلا يقال : صرحت برجل ذبيح كبشه (ويعمل عمل الفعل المبني للمفعول) فيرفع المفعول لقيامه مقام الفاعل ، فان كان من متعد لاتنين أو ثلاثة رفع

وَمَشَرَطُ عَمَلِهِ كَسَمِ الْفَاعِلِ نَحْوُ : جَاءَ الْمَضْرُوبُ عَبْدُهُ ، وَزَيْدٌ مَضْرُوبُ عَبْدِهِ فَعْبْدُهُ
 نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ فِي الْمَثَلَيْنِ * الْخَامِسُ الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الْمُتَعَدِّي إِلَى وَاحِدٍ
 كَحَسَنِ ، وَظَرِيفَ ، وَلِعَمُولِهَا ثَلَاثُ حَالَاتٍ : الِرْفَعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ

واحدا ، ونصب ماسواه (وشرط عمله كاسم الفاعل) أى كشروطه ، فان كان صلة لأل عمل مطلقا
 (نحو جاء المضروب عبده) أسس أو الآن أو غدا ، وأعرابه جاء فعل ماض ، المضروب فاعل ، وهو
 اسم مفعول يعمل عمل فعله يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول ، عبدانائب الفاعل ، والهاء فى محل
 جرّ بالإضافة كما تقول زيد ضرب عبده ، وإن كان مجزّدا عمل بشرط أن يكون حالا أو استقبالا ،
 وأن يعتمد على واحد مما مرّ ولو تقديرا (و) ذلك نحو (زيد مضروب عبده) الآن أو غدا
 (فعبد) مرفوع باسم المفعول (نائب عن الفاعل فى المثلين) ونحو هذا معطى أبوه درهما الآن
 أو غدا كما تقول يعطى أبوه درهما ، ويجوز لك أن تجربيه بجرى الصفة المشبهة بأن تحوّل إسناده
 عن مرفوعه إلى ضمير موصوفه ثم تصيقه إلى مرفوعه معنى أو تنصبه تقول : زيد مضروب
 العبد بخفض العبد أو نصبه لأنك أسندت اسم المفعول إلى ضمير زيد كما تفعل فى الصفة المشبهة *
 (الخامس) من الأسماء العاملة عمل الفعل (الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى إلى واحد) من
 حيث إنها تنى وتجمع وتذكر وتؤنث كاسم الفاعل ، ولهذا عملت عمله ، وإن كان أصلها أن
 لاتعمل لمباينتها الفعل من حيث كونها تدلّ على الثبوت ولكونها مأخوذة من فعل قاصر : أى
 لازم أو متعدّ منزل منزلة اللازم بمحذوف مفعوله اختصارا ، أو بنقله إلى فعل بضم عينه كالراحم القلب ،
 واقتصر فى عملها على واحد لكونه أدنى درجات التعدى ، والمراد بها كل صفة صح تحويل
 إسناده عن مرفوعها إلى ضمير موصوفها على سبيل الثبوت (كحسن وظريف) فإن كلا منهما
 صفة مشتقة من الحسن والظرف اللذين كل منهما مصدر فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت ،
 إذ معنى زيد حسن ثبوت الحسن له ، واستمراره له فى سائر أوقات وجوده لا أنه متجدد حادث ،
 فإذا أريد الحدوث حوّلت إلى بناء اسم الفاعل ، وقيل حاسن بكسر السين ، وعلى القياس : فرح
 وفارح ، وجزع وجازع ، والظرف بفتح الظاء ، والراء من ظرف ككرم ظرفاوظرافة . وفى القاموس :
 الظرف فى اللسان ، أو هو حسن الوجه والهيئة ، أو يكون فى الوجه واللسان ، أو البراعة وذكره
 القلب أو الخذاق أولا يوصف به إلا الفتيان الأزوال ، والفتيات الزولات لا الشيوخ ولا السادة ،
 وبما ذكرناه يعلم أن الصفة المشبهة تختصّ بالخال الدائم : أى الماضى المستمرّ إلى زمان الحال
 فلا تكون للماضى المنقطع ولا للمستقبل بخلاف اسم الفاعل (ولعمولها) التى تعمل فيه عمل
 الفعل ، ويشترط لصحة عملها إذا تجرّدت من آل الاعتماد على واحد مما سبق لا الحال ،
 والاستقبال لما تقرّر من أنها للثبوت فلا معنى لاشتراط ما ذكر لأن ما لا يدلّ على حدوث لاتعلق
 له بالزمان ، ويشترط لعملها أيضا أن لا يفصل بينها وبين معمولها بظرف أو عديله عند الجمهور بخلافه
 فى اسم الفاعل ، فيجوز بالاتفاق (ثلاث حالات) لا يتخلو عن واحد منها : الأولى (الرفع على
 الفاعلية) وهذا الوجه متفق عليه ، وحينئذ فالصفة خالصة عن الضمير إذ لا يكون للشئ فاعلا ،

نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ، وَظَرِيفٍ لَفْظُهُ. وَالتَّصْنِبُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ إِنْ كَانَ مَعْرَفاً نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْهَ، أَوْ حَسَنٍ وَجْهَهُ، أَوْ عَلَى التَّمْيِيزِ إِنْ كَانَ نَكْرَةً نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا، وَالْجُرَّ عَلَى الْإِضَافَةِ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْهِ، وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ الصِّفَةِ عَلَيْهَا، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ اتِّصَالِهِ بِضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ: إِمَّا لَفْظًا نَحْوُ

أَوْ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ مِنْ ضَمِيرِ مُسْتَرَفٍ فِي الصِّفَةِ يَعُودُ عَلَى مَوْصُوفِهَا، بِدَلِّ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ، وَهَذَا الْوَجْهَ قَطْلَهُ ابْنُ هِشَامٍ عَنِ الْفَارِسِيِّ وَتَرَدَّدَ حِكَايَةُ الْفَرَّاهِ مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ حَسَنٍ الْوَجْهَ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْوَجْهَ بِدَلًا مِنْ ضَمِيرِ مُسْتَرَفٍ فِي حَسَنِ لَوَجِبَ تَأْنِيثُهُ لِأَنَّ الْمُسْنَدَ إِذَا رَفَعَ ضَمِيرَ مَوْثٍ وَجِبَ تَأْنِيثُهُ كَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ (نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ وَظَرِيفٍ لَفْظُهُ) وَأَعْرَابُهُ مَرَرْتُ فَعَلَ وَفَاعِلٌ، بِرَجُلٍ جَارٍ وَمَجْرُورٍ حَسَنِ نَعْتٍ لِرَجُلٍ، وَحَسَنِ صِفَةٍ مُشَبَّهَةٍ بِاسْمِ الْفَاعِلِ يَعْمَلُ عَمَلُ الْفَعْلِ يَرْفَعُ الْفَاعِلَ وَيَنْصِبُ الْمَفْعُولَ، وَجْهَ فَاعِلٍ وَعِلَامَةٌ رَفَعُهُ ضَمُّ آخِرِهِ، وَالْهَاءُ فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِالْإِضَافَةِ، وَظَرِيفٌ مَعْطُوفٌ عَلَى حَسَنِ وَهُوَ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ، وَلَفْظُهُ فَاعِلٌ، وَيَجُوزُ أَعْرَابُ كُلِّ مِنْ وَجْهَهُ وَلَفْظُهُ بِدَلًا وَيَكُونُ فَاعِلُ الصِّفَةِ ضَمِيرَ امْرَأَتِهَا يَعُودُ عَلَى رَجُلٍ (و) الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ (التَّصْنِبُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ إِنْ كَانَ مَعْرَفاً) بِأَلٍ أَوَالِ الْإِضَافَةِ (نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ) فَحَسَنِ نَعْتٍ لِرَجُلٍ وَهُوَ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ وَفَاعِلُهَا مُسْتَرَفٌ فِيهَا جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ، الْوَجْهَ مُنْصَوِّبٌ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ (أَوْ) مَرَرْتُ بِرَجُلٍ (حَسَنِ وَجْهَهُ) بِنَصْبِ وَجْهَهُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْفَاعِلُ مُسْتَرَفٌ فِي حَسَنِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ (أَوْ عَلَى التَّمْيِيزِ إِنْ كَانَ نَكْرَةً نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ وَجْهًا) فَحَسَنِ صِفَةٍ مُشَبَّهَةٍ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَرَفٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ، وَجْهًا تَمْيِيزٌ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُنْصَنِّفِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي النُّكْرَةِ التَّصْنِبُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ، وَهُوَ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ غَيْرِهِ. لَكِنْ قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْجَامِعِ وَشَرَحَ الْقَطْرَ، وَشَرَحَ اللَّحْظَةَ بِتَجْوِيزِ الْوَجْهَيْنِ فِي النُّكْرَةِ: أَيْ التَّمْيِيزِ وَالتَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ، وَلَكِنْ النَّصْبُ عَلَى التَّمْيِيزِ أَرْجَحُ (و) الْحَالَةُ الثَّلَاثَةُ (الْجُرَّ عَلَى الْإِضَافَةِ نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ) وَأَعْرَابُهُ مَرَرْتُ فَعَلَ وَفَاعِلٌ، بِرَجُلٍ جَارٍ وَمَجْرُورٍ، حَسَنِ نَعْتٍ لِرَجُلٍ، وَهُوَ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَرَفٌ فِي جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ، وَهُوَ مُضَافٌ وَالْوَجْهَ مُضَافٌ إِلَيْهِ: نَعَمْ تَمْتَنِعُ الْإِضَافَةُ إِذَا كَانَتِ الصِّفَةُ مَقْرُونَةً، بِأَلٍ وَمَعْمُولُهَا عَارٍ عَنْهَا لِأَنَّ مَا فِيهِ أَلٌ مِنَ الْوَصْفِ لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى مَا فِيهِ أَلٌ أَوْ إِلَى مُضَافٍ إِلَى مَا فِيهِ، فَلَا يُقَالُ زَيْدٌ الْحَسَنِ وَجْهَهُ وَلَا زَيْدٌ الْحَسَنِ وَجْهَ الْجُرَّ، وَانَّمَا جَازَ اسْتِدَادُ الصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ إِلَى ضَمِيرِ مَوْصُوفِهَا فِي حَالَتِ الْجُرِّ وَالنَّصْبِ فِي الْأَمْثَلَةِ السَّابِقَةِ وَلَمْ يَجُزْ ذَلِكَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ نَحْوُ زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ لِأَنَّ نَحْوِيلَ الْإِسْنَادِ فِيهِ إِلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ يَوْهَمُ أَنَّ الْمَوْصُوفَ مَفْعُولٌ بِخِلَافِهِ فِي الصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ فَإِنَّ اسْتِدَادَهَا إِلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ لَا يَوْهَمُ مَا ذَكَرَ فَلَا يَمْتَنِعُ وَلَا يَقْبَحُ أَيْضًا لِأَنَّ مِنْ حَسَنِ وَجْهَهُ حَسَنِ أَنْ يَسْنَدَ الْحَسَنِ إِلَى جَلْتِهِ مَجَازًا (وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ الصِّفَةِ) أَيْ الصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ، وَالْمُرَادُ بِمَعْمُولِهَا مَا هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى فَلَا تَتَقَدَّمُ (عَلَيْهَا) لِأَنَّهُمَا فَرَعُ اسْمِ الْفَاعِلِ الَّذِي هُوَ فَرَعُ الْفَعْلِ فِي الْعَمَلِ فَقَصُرَتْ عَنْهُ فَلَمْ تَعْمَلْ فِي مَقَامِهِ فَلَا يُقَالُ زَيْدٌ وَجْهَهُ حَسَنِ، وَحِينَئِذٍ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْمُولُهَا أُجْنِبًا (بَلْ لَا بُدَّ مِنْ اتِّصَالِهِ بِضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ) أَيْ بِضَمِيرِ يَعُودُ عَلَى مَوْصُوفِهَا (إِمَّا لَفْظًا نَحْوُ

زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ ، أَوْ مَعْنَى نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ * السَّادِسُ اسْمُ التَّفْضِيلِ
نَحْوُ : أَكْرَمُ وَأَفْضَلُ ، وَلَا يَنْصَبُ لِلْفِعْلِ بِهِ اتِّفَاقًا

زيد حسن وجهه أو معنى (نحو مررت برجل حسن الوجه) أى
منه ، وهذا قول البصريين . وقال الكوفيون لاحذف ، فأل فيه خلف عن الضمير المضاف إليه
والأصل وجهه ، ورد بسماع التصريح بالضمير مع أل ، فخرج نحو زيد حسن عمرا فلا يجوز ذلك
لعدم اتصال المفعول بالضمير * (السادس) من الأسماء العاملة عمل الفعل (اسم التفضيل) ويقال
له أفعل التفضيل . قال ابن هشام : ولوسموه بأفعل الزيادة لكان أولى لأنه قد بينى لمالا تفضيل
فيه نحو أبخل وأجهل ، ويمكن أن يحجب بان هذه العبارة فى الاصطلاح صارت اسما للدال على
الزيادة ، وهو الوصف المبني على أفعل تحقيقا أو تقديرا لزيادة صاحبه على غيره فى الحدث المشتق
هومنه ، فدخل فى ذلك خبر وشر لكونهما فى الأصل أخير وأشر ، خذفت الهمزة تخفيفا لكثرة
الاستعمال بدليل ظهورها فى قراءة أبى قلابة - سيعلمون غدا من الكذاب الأشر - بفتح
السين وتشديد الراء ، وقوله : * بلال خير الناس وابن الأخير * وقد عرف ابن هشام
اسم التفضيل بأنه الصفة الدالة على المشاركة والزيادة ، وهو يقتضى منع نحو زيد أعلم من الجدار
وعمره أكثر من الشعر إلا أن يحجب بان ما جاء من نحو ذلك فاسم التفضيل فيه مخرج عن معناه
التفضيلى الى التجاوز والبعد الذى يلزمه فان التفضيل يستلزم بعد المفضل عليه فكأنه قيل زيد
بعد عن الجدار وعمره بعد عن الشعر ، ونظير ذلك قول العلماء هذا أظهر من أن يخفى فليست من
متعلقة بأفعل بل متعلقة بالبعد المفهوم من التفضيل : أى هذا أظهر من كل ما عدها بعيد من
الخفاء قاله العصامى فى شرح الكافية . ثم أفعل التفضيل لا يبنى الا من فعل ثلاثى مجرد من الزيادة
ليس باون ولا عيب سواء كان ذلك الفعل لازما (نحو أكرم وأفضل) فان كلا منهما اسم
تفضيل : الأول من كرم . والثانى من فضل بمعنى صار ذا كرم وذا فضل ، أو متعديا كأعلم وأضرب
(ولا ينصب المفعول به) فلا يقال زيد أشرب الناس عسلا ، ولا المفعول له فلا يقال زيد أعلى
الناس اجتهدا ، ولا معه ، فلا يقال أنا أسير الناس والنيل ، ولا المفعول المطلق فلا يقال زيد أحسن
الناس حسنا ، ولا المشبه بالمفعول به (اتفاقا) : أى اجماعا لأنه التحق بالأفعال الفرزية : نعم
يصل الى المفعول بواسطة حرف الجر فيعمل فيه بلا تقوية نحو : هو أوعى للعلم وأبذل للعرف
وأعلم بزيد وأجهل بعمره ، فان كان الفعل يتعدى لاثنتين نصبت الآخر بفعل مقدر نحو : هو
أكسى للقراء الثياب ، فالثياب مفعول لفعل محذوف : أى يكسوهم الثياب ، وأما نحو قوله تعالى
- ان ربك هو أعلم من يضل عن سبيله - فن ليست مفعولا بأعلم بل هى اسم موصول مفعول
لفعل محذوف دل عليه أعلم : أى يعلم من يضل عن سبيله : أى يعلم المضلين ، ويحتمل أن
تكون من استفهامية فى محل رفع مبتدأ ، ويضل خبره ، والجملة فى محل نصب علق عنها العامل
والاستفهام للتجسس من شأن الضال المتبع للظن الكاذب :

[تنبيه] ما ذكره المصنف من الاتفاق على منع عمل اسم التفضيل فى المفعول به تبع فيه ابن
هشام فى شرحه على القطر وابن مالك فى شرح الكافية ، وفيه نظر ، فقد نقل فى المعنى عن

وَلَا يَرْفَعُ الظَّاهِرَ إِلَّا فِي مَسْئَلَةِ الْكُحْلِ، وَضَائِبُهَا أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ نَقِيًّا، وَبَعْدَهُ
اسْمُ جِنْسٍ مَوْصُوفٍ بِاسْمِ التَّفْضِيلِ، وَبَعْدَهُ اسْمٌ يُفْضَلُ عَلَى نَفْسِهِ بِاعْتِبَارَيْنِ نَحْوُ :
مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ،

بعضهم جواز نصبه للمفعول به . وقال ابن علقمة في الدرر البهية : وبعضهم ينصب باسم التفضيل
ان أول بما لا تفضيل فيه ، وبعضهم ينصب به مطلقا انتهى . ونقل في شرح التسهيل عن محمد بن
مسعود أنه قال : غلط من قال ان اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك لقوله
تعالى - فربكم أعلم بمن هو أهدى سبيلا - وليس تميزا لانه ليس فاعلا في المعنى كما في زيد
أحسن وجهها ، وقول العباس بن مرداس : * وأضرب منا بالسيوف القوانسا *
انتهى . وظاهره تجوز عمله فيه مطلقا : نعم قد يجاب بأنه نزل الخلاف المذكور منزلة العدم
لامكان تأويل ما ذكرناه على تقدير فعل ، وان سبيلا تمييز محمول عن المبتدا ، والأصل بمن سبيله
أهدى ، ويرفع الفاعل المستتر (ولا يرفع) الفاعل (الظاهر) ولو ضميرا منفصلا ، فلا يقال
جاءني رجل أحسن منه أبوه أوهو ، إذ ليس له فعل بمعنى في الزيادة واقع موقعه ، ولأنه يشبه فعل
التجيب وزنا وأصلا (إلا في مسألة الكحل) فإنه يجوز فيها رفعه للفاعل الظاهر اجابا لأنه
حينئذ يصح أن يحل محل فعل من مادة لفظه ، وأن يراد معنى التفضيل حقيقة لأنه يصح أن
يقال ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد ، وسميت بذلك لأن أشهر مثلها
ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد (وضائبا أن يكون) اسم
التفضيل صفة في المعنى لاسم جنس ، وذلك بأن يكون (في الكلام نقي) أو شبهه من نهي
أو استفهام (وبعده اسم جنس) عام (موصوف) معنى (باسم التفضيل) بأن يكون نعتا
أو غيره كالحال والخبر (وبعده اسم) مرفوع أجني عن الموصوف : أي خال عن ضميره
مكتف غالبا بضميرين (يفضل) أي ذلك الاسم (على نفسه باعتبارين) مختلفين (نحو)
قول العرب (ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد) وإعرابه ما نافية رأيت
فعل وفاعل ، رجلا مفعول به ، أحسن نعت لرجلا ، وهو اسم تفضيل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل
وينصب المفعول ، في عينه جار ومجرور في محل نصب على الحال من الكحل قدمت عليه ، الكحل
فاعل وعلامة رفعه ضم آخره ، منه جار ومجرور متعلق بأحسن ، لأنه ظرف لغو بخلاف في عينه
فانه ظرف مستقر ، في عين جار ومجرور في محل نصب على الحال من الضمير في منه ، وزيد مضاف
إليه ، فهذا المثال جمع الشروط التي ذكرها المصنف ، فان رجلا اسم جنس تال لني ، وموصوف
باسم التفضيل ، وبعده اسم مرفوع وهو الكحل ، وهو أجني عن الموصوف لأنه لم يتصل بضميره
ومكتوف بضميرين ، وهما الها آن ، ومفضل على نفسه باعتبارين مختلفين ، إذ الكحل باعتبار
كونه في عين زيد ، أحسن من نفسه باعتبار كونه في عين غيره من الرجال ، ومعنى المثال حينئذ
ما رأيت رجلا أحسن الكحل كالثا في عينه منه : أي من الكحل كالثا في عين زيد ، ولو لم
يعرب المرفوع في هذا المثال فاعلا بل أعر بناء مبتدأ ، ورفعنا أفعل التفضيل بالخرية لزم الفصل
بين أفعل ومن بأجنبي وهو الكحل ، وكهذا المثال قوله صلى الله عليه وسلم « مامن أيام أحب إلى

وَيَسْمَعُ فِي التَّمْيِيزِ نَحْوُ : أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا ، وَفِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ وَالظَّرْفِ نَحْوُ : زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ الْيَوْمَ .

الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة» فالصوم نائب فاعل أحب لأنه هنا بمعنى يحب مبنيًا للفعول (ويعمل) أي اسم التفضيل (في التمييز نحو : أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا) لأن التمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل نحو عندى رطل زينا (وفي الجار والمجرور والظرف) لأنهما تكفيهما راحة من الفعل (نحو زيد أفضل منك اليوم) وإعرابه زيد مبتدأ ، أفضل خبره وأفضل اسم تفضيل يعمل عمل الفعل ، منك جار ومجرور متعلق به ، واليوم ظرف زمان مفعول فيه متعلق بأفضل ، وفاعل أفضل مستتر فيه جوازا تقديره هو ، ويعمل أيضا في الحال نحو زيد أحسن الناس متبعا :

[تمة] اسم التفضيل لا يستعمل الا مع من نحو زيد أفضل من عمرو أو اللام نحو زيد الأفضل أو الاضافة نحو زيد أفضل رجل لأن الغرض منه الزيادة على غيره ، وهو حاصل بأحدها فلا يجوز استعماله باثنين منها وشذ الجع بين الاضافة ومن في قول الشاعر :

نحن بفرس الودى أعلمنا * منا برقص الحيات في السدف

قال أبو حيان يريد أعلم منا ، ولم يعتد بالاضافة للصبر ، وخرجه ابن جني على أن نا تأكيد للضمير المستتر في أعلم وهو نائب عن نحن فحله رفع ولا اضافة ألينة ، واختلف في من الداخلة على المفضول فقال الجمهور : هي لا ابتداء للغاية : أي غاية الارتفاع في نحو زيد أفضل من عمرو ، والابتداء الاعطاف في نحو زيد خير من عمرو . قال سيدي : وفيها معنى التبعض ، ويجب تقديم المفضول مجرورا بمن اذا كان اسم استفهام أو مضافا اليه نحو : من أنت أعلم : ومن أي رجل أنت أكرم وذلك لأن اسم الاستفهام له صدر الكلام ، وما أحسن قول الأمين المحلى :

عليك بأرباب الصدور فن غدا * مضاف لأرباب الصدور تصدرا

وإياك أن ترضى صحابة ناقص * فتتخط قدرا من علاك وتحقرا

فرفع أبو من ثم خفض مزمل * يمين قولى مغريا ومحدرا

فلاشارة بقوله أبو من الى قولك علمت أبو من زيد ، خلق أبو زيد الصب بعلمت ، لكنهما رفعا بالابتداء والخبر لا كدساب أبو الصدارة بضافته لمن الاستفهامية فنع أن يعمل ما قبله فيما بعده وزيد في هذا المثال هو المبتدأ ، وأبو من خبره ، وأشار بقوله مزمل الى قول امرئ القيس :

كان ثيبيرا في عرائن وبه * كبير أناس في بجاد مزمل

وذلك لأن مزمل صفة لكبير فكان حقه الرفع لكنه لما جاور المخفوض وهو بجاد خفض ويجوز حذف المفضول مع من نحو - والآخرة خير وأبقى - أي من الأولى . ثم اسم التفضيل ان كان معرfa بأل طابق وجوبا من هوله نحو زيد الأفضل والزيدان الأفضلان وهكذا ، وان كان مجردا من أل والاضافة ، وهو المقرون بمن الجارة للمفضول أو مضافا لسكرة أفرد ، وذكر وجوبا فيهما نحو زيد أفضل من عمرو ، وهند أفضل من عمرو ، والزيدان أفضل من عمرو ، وهكذا زيد أفضل رجل ، والزيدان أفضل رجلين ، وهند أفضل امرأة وهكذا . وان كان مضافا لمعرفة

السَّابِعُ : اسمُ الْفِعْلِ ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ ، مَاهُوَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ وَهُوَ الْغَالِبُ كَقَوْلِهِ بِمَعْنَى اسْكُتْ ، وَمَعْنَى انْكَفَيْ ، وَآمِينَ بِمَعْنَى اسْتَجِبْ ، وَعَلَيْكَ زَيْدًا بِمَعْنَى الزَّمْ ، وَدُونِكَ بِمَعْنَى خُذْ .

جاز فيه وجهان المطابقة والافراد نحو : الزيدان أفضلا الرجال وأفضل الرجال والزيدون أفضلوا الرجال وأفضل الرجال ، فان استعملت أفعل لغير التفضيل ، وجبت المطابقة كقولهم : الناقص والأشجع أعدلا بني مروان : أى عادلاهم ، اذ ليس منهم عادل غيرهما حتى يقصد التفضيل * (السابع) من الأسماء العاملة عمل الفعل (اسم الفعل) وهو ماناب عن الفعل معنى واستعمالا بمعنى أنه عامل أبدا غير معمول ولا فضلة . واختلف النحاة في مدلول اسم الفعل على القول باسميته وهو الأصح ، ف قيل مدلوله لفظ الفعل ، فسه مثلا اسم لاسكت ، وهو الأصح ، وقيل مدلول المصدر فسه اسم لقولك سكوتا ، واختاره ابن الحاجب ، وقيل مدلوله مدلول الفعل وهو الحدث والزمان الآن دلالة الفعل على الزمان بالصيغة ، ودلالة اسم الفعل عليه بالوضع ، فسه اسم لمعنى الفعل ، وعليه جرى المؤلف رحمه الله تعالى ، ونسب هذا القول الى ظاهر قول سيويه والجماعة ، ثم على القول بان مدلوله مدلول المصدر ، فوضعه نصب بفعله النائب عنه ، وعلى القول بان مدلوله مدلول الفعل فوضعه رفع بالابتداء وأغنى مرفوعه عن الخبر ، وعلى القول الأصح ان مدلوله لفظ الفعل فلا موضع له من الاعراب (وهو ثلاثة أنواع) : الأول (ما هو بمعنى الأمر وهو الغالب) ولهذا قدمه (كسه) فهو اسم فعل أمر (بمعنى اسكت) فاذا قلت صه فस्कأنك قلت اسكت لأن أسماء الأفعال موضوعة بآزاء الأفعال من حيث انه يراد بها معانيها (ومه) فهو اسم فعل أمر (بمعنى انكفف) لاجبتي انكفف لأن مه غير متعد وانكفف متعد ، فالاحسن تفسيره بغير المتعدي وهو انكفف فاذا قلت مه فस्कأنك قلت انكفف (وآمين) بفتح النون فهو اسم فعل أمر (بمعنى استجب) فاذا قلت آمين فस्कأنك قلت استجب ، وقد قيل آمين اسم سرىانى لان هذا الوزن ليس الامن أوزانه كهليل وقايل فجعل اسم فعل (وعليك زيدا) فهو فى الأصل جار ومجرور ، ثم نقل وصار اسم فعل أمر (بمعنى الزم) فاذا قلت عليك زيدا فस्कأنك قلت الزم زيدا قال الله تعالى - يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم - فليكن اسم فعل أمر بمعنى الزموا وأنفسكم مفعول به ، ومثله عليكم به : أى الصق به ، والباء زائدة كما قاله ابن هشام والدمامى نقلًا عن الرضى ، ونظر فيه بعضهم بان الزيادة خلاف الأصل وقد أمكن جعله بمعنى فعل متعد بالباء ، وهو استمسك فلا معدل عنه (ودونك) وهو فى الأصل ظرف مكان مضاف الى ضمير المخاطب . ثم نقل عن ذلك وصار اسم فعل أمر (بمعنى خذ) فاذا قلت دونك بكرا فस्कأنك قلت خذه ، ومنه اليك بمعنى تنح ، ووراءك : أى تأخر ، وأمامك : أى تقدم ، وهيا مثقلا وخفقا : أى أسرع ، وحى : أى أقبل كحى على الصلاة ، وإيها بالتوين : أى انكفف عن حديثك ، وإيه بالتوين وعدمه : أى امض فى حديثك ، ورويد فى أحد استعماليه ، نحو رويد زيدا : أى امهله ، وبه زيدا بمعنى دعه قال ابن هشام : ومن الغريب أن فى البخارى فى تفسير سورة الم السجدة يقول الله تعالى

وَمَا هُوَ بِمَعْنَى الْمَاضِي كِهَيْهَاتَ بِمَعْنَى بَعْدَ ، وَشَتَانَ بِمَعْنَى افْتَرَقَ ، وَمَا هُوَ بِمَعْنَى الْمُضَارِعِ
نَحْوُ آوَاهُ بِمَعْنَى اتَّوَجَّعَ ، وَأَفَّ بِمَعْنَى اَنْضَجَرَ ، وَيَعْمَلُ اسْمُ الْفِعْلِ عَمَلَ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ بِمَعْنَاهُ
فَلَا يُضَافُ وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ

« أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر ذخرنا من
بله ما طلعتم عليه » فاستعملت بمن خارجة عن المعاني الثلاثة : يعني التي تستعمل عليها بله ، وهي
كونها اسم فعل أو مصدرا ، أو اسم استفهام ، وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر ، وبهذا يتقوى من
بعدها من ألفاظ الاستثناء اه . (و) الثاني (ما هو بمعنى الماضي) وهو أكثر من الذي
بعده (كيهات) مثله التاء عند الحجازيين ، وبكسرهما عند النعمانيين ، وبضمهما عند جماعة
وفيها قريب من أربعين لغة على ما قيل ، بل قيل تنيف على الأربعين ، وكلها يقال فيها اسم
فعل ماضٍ (بمعنى بعد) بضم العين ، ثم من فتح التاء وقف عليها بالهاء ، ومن كسرهما وقف
بالتاء ، ومن ضمها فقبل يقف بالهاء وقبل بالتاء (وشتان) بفتح أوله وتشديد ثانيه وفتح النون
آخره ، وحكى عن الفراء كسرهما ، اسم فعل ماضٍ (بمعنى افترق) كذا أطلقه الجمهور ، وقيده
الزخشرى بأن يكون الافتراق في المعاني والأحوال كالعلم والجهل ، والصحة والسقم . قال فلا
يستعمل في غير ذلك لا تقول شتان الخصبان عن مجلس الحكم ، ولا شتان المتبايعان عن محل
العقد . قاله في التصريح ، ومنه بلعانه ، وبه : أى عظم ، وفيه تعجب ومدح ، وأولى لك : أى هلكت
أودانك الهلاك ، واللام للتبيين . (و) الثالث (ما هو بمعنى المضارع) وهو أقل من الذي قبله
بل اسم الفعل بمعنى المضارع إنما هو رأى ابن مالك ومن تبعه ، وأما ابن الحاجب فلا يرى ذلك
لأن أسماء الأفعال مبنية لمشابتها فعل الأمر والماضي ، ولو كانت بمعنى المضارع لأعربت فأوّه عنده
بمعنى توجعت ، وأف عنده بمعنى تضجرت مرادا بهما الانشاء ، لكن قد سبق أنها إنما بنيت
لمشابتها الحرف في كونها عاملة غير معمولة ، لالما يقوله ابن الحاجب (نحو آوّه) بفتح الهمزة
وتشديد الواو ، وبالحرركات الثلاث ، وفيه ثلاث عشرة لغة كما يستفاد من القاموس ، ومن جعلها آواه
وكلها يقال فيها اسم فعل مضارع (بمعنى اتوجع) بصيغة المضارع (وأف) بضم الهمزة وتشديد
الفاء وفيها أربعون لغة ، وكلها يقال فيها اسم فعل مضارع (بمعنى اَنْضَجِر) قال الله تعالى
- فلا تقل لما أف - ومنه أخ - وكخ - بتشديدهما بمعنى أنكره وأنقذر ، وقد ، وقط ، بلغانه : أى
يكفى . قال الفاكهي : وقد أفهم كلامه أن اسم الفعل قسمان : ماضٍ من أول الأمر كذلك
نحو هيات وشتان ، وما نقل من غيره كملك ودونك (ويعمل اسم الفعل عمل الفعل الذي
هو بمعناه) فيرفع الفاعل ظاهرا أو مستترا ، ويتعدى إلى المفعول بنفسه وبحرف الجر ، ومن ثم
عدي حيبل بنفسه لما كان بمعنى انت في نحو حيبل الثريد ، وبالهاء لما كان بمعنى عجل في نحو
إذا ذكر الصالحون خيبل بعمر ، وبلى لما كان بمعنى أقبل في نحو حيبل على كذا (فلا يضاف)
اسم الفعل كما أن مساه الذي هو الفعل لا يضاف ، ولذا قالوا في نحو بله زيد ورويد زيد بالجر
أنهما مصدران والفتحة فيهما : أى في بله ورويد ، فتحة أعراب (ولا يتقدم معمله عليه) بل

وَمَا تَوْنٌ مِنْهُ فَهُوَ نَكْرَةٌ ، وَمَا لَمْ يُتَوَّنْ فَهُوَ مَعْرِفَةٌ .

باب التنازع في العمل

وَحَقِيقَتُهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَامِلَانِ أَوْ أَكْثَرُ ، وَيَتَأَخَّرَ مَعْمُولٌ فَأَكْثَرُ ،

يجب تأخيره عنه لأنه ضعيف في العمل فلا تقول زيدا دونك خلافا للكسائي ، فإنه يجوز ذلك قياسا على أصله الذي هو الفعل ، فإنه يجوز أن تقول زيد أخذ ، واستدل على ذلك من التزويل بقول الله تعالى - كتاب الله عليكم - زاعما أن معناه عليكم كتاب الله بمعنى الزموه : وأجيب عنه بأن كتاب الله مصدر منصوب بفعل محذوف ، وعليكم متعلق به أو بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم ، حذف الفعل ، وأضيف المصدر الى فاعله على حذف قوله تعالى - صبغة الله - واستفيد من منع تأخيره عن معموله منع عمله محذوفا ، وبه جزم ابن هشام في اللغني وغيره : وأما قول سيبويه في زيدا فأقله ، وفي شأنك والحج ان التقدير عليك زيدا عليك الحج فاعما أراد تفسير اللغني لالاعراب ، وإنما التقدير الزم زيدا ، والزم الحج ، وأجاز ابن مالك إعماله محذوفا (وما تَوْنٌ مِنْهُ) أى من اسم الفعل (فهو نكرة وما لم يتَوَّنْ) منه (فهو معرفة) ثم بعضه ملزم تنكيره ككواها ووجها فلا بد من تنوينه ، وبعضه ملزم تعريفه كززال ودراك ونحوهما فلا يجوز تنوينه ، وبعضه جاء بالوجهين : التعريف والتشكير ككه وصه وأف ، فهو في حال تنوينه نكرة ، وفي حال عدم تنوينه معرفة ، فصح مثلا اذا نويت به اسكت سكوتما توتته وحكمت عليه بانه نكرة ، أو السكوت المعين تركت تنوينه وحكمت عليه بانه معرفة :

باب التنازع في العمل

ويسمى أيضا باب الاعمال . والتنازع لغة التخاصم والاختلاف ، وسمى به هذا الباب : لإلّاخلاف بين البصريين والكوفيين في المختار إعماله من العاملين ، أو العوامل ، أو تشبيهها للعاملين بالمتنازعين من جهة أن كلا منهما يطلب العمل في المعمل ، وهذا الثاني أقرب (وحقيقته) اصطلاحا (أن يتقدم عاملان) فعلا متصرفان ، أو اسمان يشبهانهما في التصرف ، أو فعل متصرف واسم يشبهه نحو - هاؤم اقرءوا كتابيه - فخرج الفعل الجامد والحرف فالتنازع بينهما فلا يقال في لعل وعسى زيد أن يخرج أنه من باب إعمال . الثاني (أو أكثر) منهما اتفاقا في العمل أو اختلاف فيه بشرط أن يكون بين العاملين ، أو العوامل ارتباط : إما بعاطف كافى تاما وقعد أخوك أو أعمل أولهما في ثانيهما نحو - وأنه كان يقول سفينا - أو كان ثانيهما جوابا للأول إما جوابية الشرط نحو قوله تعالى - تعالوا يستغفر لكم رسول الله - وإما جوابية السؤال نحو - يستغفرونك قل الله يفتيك في السلالة - أو نحو ذلك من أوجه الارتباط أما اذا لم يكن ارتباط ألته فإنه يمتنع التنازع ، فلا يجوز قام قصد زيد على أنه من ذلك (ويتأخر) عنهما أو عنها (معمول فأكثر) فخرج المعمل المتوسط بين العاملين نحو : ضربت زيدا : وأكرمت ، والمتقدم عليهما نحو : زيدا ضربت وأكرمت لتعين المعمل في الصورتين ، وأن يكون للعامل الأول

وَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمَةِ يَطْلُبُ ذَلِكَ لِلتَّأَخَّرِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : آتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِمْ قَطْرًا ، وَضَرَبْنِي وَأَكْرَمْتَ زَيْدًا ، وَاللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ، وَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ إِعْمَالِ أَىِّ الْعَامِلِينَ

ومعمول الثانى محذوف لدلالة الأول عليه ، وليس هذا بمتفق عليه ، فقد أجاز بعض المغاربة التنازع فى المتقدم مستدلا بقوله تعالى - بالمؤمنين رءوف رحيم - ولا حجة له فى ذلك الامكان تقدير معمول للثانى : وما قاله بعض المغاربة . قال به الرضى فقال ، وقد يتنازع العاملان فيما قبلهما اذا كان منصوبا نحو : زيدا ضربت وقتلت ، وبك قتت وقعت ، وتعبه البدر السامى فقال : يلزم عليه عند إعمال الثانى تقم ما فى حيز حرف العطف عليه ، وهو يمتنع فى غير همزة الاستفهام أما فيما فيجوز نحو - أفلم يسروا فى الأرض - فان الهمزة واقعة فى الأصل بعد العاطف ولكنها قد تمت عليه لفظا (ويكون كل واحد من) العاملين المتقدمين أو العوامل (المتقدمة يطلب ذلك المتأخر) بحسب المعنى أن يكون معمولا له ، والطلب إما على جهة التوافق فى الفاعلية أو المفعولية أو فيها معا ، أومع التخالف فيما (نحو قوله تعالى : آتوني أفريغ عليه قطرا) فآتوني يطلب قطرا مفعولا ثانيا ، وأفريغ يطلبه مفعولا به ، فاعمل الثانى فيه ، والأول فى ضميره وحذفه لكونه فضلا ، والأصل آتوني به ، ولو أعمل الأول لقلل أفريغه * وإعراب الآية : آتوا فعل أمر مبنى على حذف النون بمعنى أعطوا ينصب مفعولين ، وواو الجماعة فاعل ، والنون للوقاية والياء مفعول أول ، والمفعول الثانى محذوف والتقدير آتوني به ، أفريغ فعل مضارع مجزوم فى جواب الطلب ، وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، عليه جار ومجرور فى محل نصب على الحال من الضمير ، قطرا مفعول به لأفريغ ، وهذا من قول ذى القرنين يخاطب به القوم الذين وجدهم بين السدين بمنقطع بلاد الترك ، والقطر النحاس المذاب . أفريغ النحاس المذاب على الحديد الحمى فدخل بين زبره ، فصار شيئا واحدا ، وهذه كرامة له من حيث ان العملة لم يتألموا من حرارة النار مع كثرة الايقاد ، أفاده الخازن (و) قولك (ضربني وأكرمت زيدا) وإعرابه ضربني فعل ومفعول ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على زيد ، وهو اضمار قبل الذكر ، وقد جاء كثيرا ، وأكرمت فعل وفاعل ، وزيدا مفعول لأكرمت وقد تنازعه كل من النعيلين (و) نحو (اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد) وإعرابه اللهم منادى مفرد حذف منه حرف النداء وعوض عنه الميم ، صل فعل دعاء مبنى على حذف حرف العلة من آخره ، وهو الياء ، وفاعله مستتر فيه تقديره أنت ، وسلم فعل أمر مبنى على السكون ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وبارك فعل أمر مبنى على السكون ، وفاعله مستتر ، على سيد جار ومجرور ، ونا فى محل جر بالإضافة ، محمد بدل من سيدنا ، وعلى سيدنا متعلق ببارك ، وقد تنازعه كل من الثلاثة الأفعال . وقد علم مما تقرر أنه لا تنازع بين حرفين ولا بين حرف وغيره ولا بين جامدين ولا جامد وغيره ، ولا فى معمول متقدم أو متوسط ولا فيما اذا كان أحد العاملين مؤكدا للآخر لأن الطالب للمعول إنما هو الأول ، ويعلم منه أيضا امتناع التنازع فيما اذا كان المعول ضميرا متصلا (ولا خلاف) أى بين البصريين والكوفيين (فى جواز إعمال أىِّ العاملين

أَوِ الْعَوَامِلِ شَتَّى ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الْأَوَّلَى فَأَخْتَارَ الْبَصْرِيُّونَ إِعْمَالَ الثَّانِي لِقُرْبِهِ ،
وَأَخْتَارَ الْكُوفِيُّونَ إِعْمَالَ الْأَوَّلِ لِسَبْقِهِ ، فَإِنْ أَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ أَعْمَلْتَ الثَّانِي فِي ضَمِيرِ
ذَلِكَ الْإِسْمِ لِلتَّنَازُعِ فِيهِ فَنَقُولُ قَامَ وَقَعْدَا أَخَوَاكَ ، وَضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُهُ زَيْدٌ ، وَضَرَبَنِي
وَأَكْرَمْتُهُمَا أَخَوَاكَ ،

أوالعوامل شئت) في الاسم للتنازع فيه : وحكى بعضهم فيه الاجماع ، لكن لم يسمع من كلامهم
إعمال الثاني من الثلاثة . قال أبو حيان : ولم يوجد التنازع فيما زاد على الثلاثة فيها اسقري (وإنما
الخلافي في الأولى) بفتح الهزمة وسكون الواو : أي الأرجح من العاملين (فأختار البصريون)
بفتح الموحدة وكسرها قاله الساميني . قال في غاية التحقيق ، والقياس الفتح ، وكأن الكسر
لا يقع الفرق بين المنسوب الى المدينة وبين المنسوب الى البصرة بمعنى المجارة اه . (إعمال
الثاني لقربه) من المعمول وكثرة استعماله في كلام العرب نثرا ونظما (واختار الكوفيون
إعمال الأول لسبقه) ولإحتراز من الأضمار قبل الذكر ، وإذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك
بالنسبة الى الأول والثالث ، ويتردد النظر في المتوسط هل يلحق بالأول لسبقه على الثالث ؟ أو
بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الأول ، أو يستوى فيه الأمران ، قاله الفاكهى : وسبقه
إليه الأزهرى في التصريح . وقال لم أر في ذلك نقلا ، وقال الساميني في شرح التسهيل على
قول ابن مالك ، والأحق بالعمل الأقرب لا الأسبق خلافا للسوقيين ، ومأحسن تغيير المصنف
بالأقرب والاسبق لكونه مع إفادته الحكم مشعرا بشبهة كل من أهل البلدين ولشموله لما
إذا كان التنازع بين أكثر من عاملين وإن كان هذا يصدد ذكر العاملين على الخصوص اه
ولعله يشير بهذا الى إلحاق المتوسط بالأول لأنه بعيد عن المعمول ، ولأن إعمال الثالث يقتضى
أضمار الفاعل فيه فإن أعملناه كان الحكم كما إذا أعملنا الأول (فإن) تنازع اثنان ر (أعملت
الأول) منهما في التنازع فيه على اختيار الكوفيين (أعملت الثاني) الذى أهملته (في ضمير
ذلك الاسم المتنازع فيه) مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا لأن مرجع الضمير وإن تأخر
لفظا متقدما رتبة لأنه معمول للأول فيجوز عود الضمير اليه ولأن المعنى عليه فكان أدل على
المعنى وأنى للالتباس ، وجوز بعضهم حذف غير المرفوع للمنصوب والمجرور ، قال لأنه فضلة . قال
الفاكهى : وهو ضعيف لاجتماعه له في قول عائكة بنت عبد المطلب :

بعكاظ يعنى الناظر*ن اذا هو لنحو شاعه

وجه الاستشهاد به أنها أعملت الأول وهو يعنى ، رفعت شاعه وأعملت لنحو في ضميره وحذفته
والتقدير لنحو لأنهم أجابوا عنه بأنه ضرورة فلا يصلح الاحتجاج به (فنقول قام وقعدا
أخوك) بإعمال الثاني في الضمير المرفوع المحل ، وهو ألب التثنية ، الرجوع الى أخوك المتأخر عنه
لتقدمه رتبة ، فنقول قام فعل ماض ، وقعدا فعل وفاعل ، قعد فعل ماض ، وألب التثنية ضمير
متصل في محل رفع فاعل أخوك فاعل لقيام ، وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف لانه مثنى
(وضربني وأكرمه زيد) فزيد فاعل ضربني ، والتاء من أكرمه فاعل أكرم ، والهاء مفعوله
فهذا مثال أضمار المفعول (وضربني وأكرمتها أخوك) بإعمال الثاني أيضا في الضمير المنصوب

وَمَرَّ بِي ، وَتَرَرْتُ بِهِمَا أَخَوَاكَ ، وَاللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَيْهِ وَبَارِكْ عَلَيْهِ عَلَى مُحَمَّدٍ ،
وَإِنْ أَعْمَلْتُ الثَّانِي فَإِنَّ احتِجَاجَ الْأَوَّلِ إِلَى مَرْفُوعٍ أَضْمَرْتَهُ تَقُولُ : قَالَمَا وَقَعَدَ أَخَوَاكَ ،
وَإِنْ احتِجَاجٌ إِلَى مَنْصُوبٍ أَوْ مَجْرُورٍ حَذَفْتُهُ كَالْآيَةِ ، وَقَوْلُكَ ضَرَبْتَ وَضَرَبَنِي أَخَوَاكَ ،
وَمَرَرْتُ وَمَرَّ بِي أَخَوَاكَ .

المحل الراجع الى أخواك لأن مرجع الضمير متقدم رتبة (ومررت ومررت بهما أخواك) وإعرابه
مر فعل ماض ، بي جار ومجرور متعلق بمر ، ومررت فعل وفاعل ، بهما جار ومجرور متعلق بمررت
وأخواك فاعل بالفعل الأول وهو مررت ، وهذا مثال اضمار المجرور (واللهم صل وسلم عليه وبارك
عليه على محمد) وهذا مثال أيضا لاضمار المجرور لانه أعمل الثاني والثالث في الضمير المجرور
أعمل العائد لما بعده ، وحينئذ نقولنا : اللهم صل وسلم وبارك على محمد من غير اضمار كما هو
المشهور مبنى على قول البصريين من أعمال الثاني وحذف ما احتاجه الأول ان كان فضلة
كالمنصوب والمجرور كما يستفاد من قول المصنف (وان أعملت الثاني) في الاسم المتنازع فيه
على اختيار البصريين ، وهو الراجع (فان احتاج الأول) الذي أهله (الى مرفوع أضمرته)
وجوبا : أى جئت به ضميرا مطابقا للتنازع فيه ، فان كان مفردا استمر في الفعل ، وان كان مثنى
أو جموعا برز ، ولا يجوز حذفه لامتناع حذف العمدة وان لزم منه الاضمار قبل الذكر : أى لما فيه
من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، وهو ممتنع لكنه مسموع في غير هذا الباب نحو : ربه
رجلا : ونعم رجلا ، وهذا في الباب ثرا وشعرا كقول العرب ضربوني وضربت قومك حكاه
سيبويه وقال الشاعر :

جفوني ولم أجف الأخلاء إننى * لغير جيل من خليلى مهمل

وأوجب الكسافى وهشام حذفه هربا من الاضمار قبل الذكر (تقول قالما وقعد أخواك) وإعرابه
قام فعل ماض ، وألف التنية فاعل ، وقعد فعل ماض ، أخواك فاعل وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى
(وان احتاج) أى الأول (الى منصوب أو مجرور حذفته) وجوبا ان استغنى عنه (كالآية)
المتقدمة ، وهى قوله تعالى - آتوني أفرغ عليه قطرا - (وقولك ضربت وضربنى أخواك ومررت
ومررت بأخواك) فلا يجوز اضمار المنصوب فى الأول بأن تقول ضربتهما وضربنى أخواك ، ولا اضمار
المجرور فى الثاني بأن تقول مررت بهما ومررت بأخواك لأنه فضلة مستغنى عنه فلا حاجة لاضماره
قبل الذكر ، وانما جاز ذلك فى العاقل لكونه عمدة ، فان كان المنصوب أو المجرور غير مستغنى
عنه بأن كان العامل من باب كان ، أو من باب ظن نحو : كنت وكان زيد صدقا إياه ، وظننتى
وظننت زيدا قائما إياه ، أو كان حذفه يوقع فى لبس نحو : استعنت واستعان على زيد به وجب
اضماره مؤخرا عن المتنازع فيه لكون المنصوب فى المثالين الأولين عمدة فى الأصل ، وان لزم عليه
الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، وتلخوف اللبس فى المثال الأخير .

باب التعجب

وَأَلْهَيْتَنِي : إِحْدَاهُمَا مَا أَفْعَلُ زَيْدًا نَحْوُ مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، وَمَا أَفْضَلُهُ ، فَمَا مَبْتَدَأٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ عَظِيمٍ ، وَأَفْعَلُ فِعْلٌ مَاضٍ ،

باب التعجب

أى باب الكلام فى صيغتي التعجب ، والتعجب افعال يحدث فى النفس عند شعورها بأمر خفى سببه بأن خرج عن نظائره أوقات نظائره ، ولهذا قيل : إذا ظهر السبب بطل التعجب ، فلا يجوز على البارئ سبحانه لأنه لا يعزب عن علمه شيء . وأما قوله جل ذكره - فما أصبرهم على النار - فهو وارد باعتبار حال المخاطب : أى يجب أن يتعجب من حالهم فى تلبسهم بموجبات النار من غير مبالاة منهم (وله) أى التعجب صيغ كثيرة تدل عليه نحو - كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم - « سبحانه الله ان المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا » لله دره فارسا وناهيك به ، وبالك رجلا وويل أمه رجلا ، وقاتله الله من شاعر ولائل عرشه ، وأكثر هذه الصيغ منقولة إلى التعجب من الدعاء أو الاستفهام أو غيرها ، وليس كل فعل أفاد هذا المعنى بطريق اللزوم : يسمى فعل التعجب ، بل المصطلح عليه المبوب له فى النحو (صيغتان) وضعتا لإنشاء التعجب لاطرادهما فى كل معنى يصح التعجب منه ، فما فى الشذور من جعلها ثلاث صيغ عد منها فعل بفتح الفاء وضم العين كشرف وحسن خلاف الاصطلاح كما أشار إلى ذلك الرضى لأن القصد من شرف وحسن الاخبار بشرفه وحسنه ، ويلزم منه التعجب منهما بخلاف ما أحسن زيدا وأحسن به فانه ليس القصد منه إلا إنشاء التعجب ، ويخرج أيضا عجت وتعجبت لكونه خبرا لإنشاء ، والصيغتان المذكورتان لازمتان لصيغة الماضى وان كانت الثانية بصورة صيغة الأمر كما سيأتى (إحداهما ما أفعل زيدا) أى ما جاء على هذا الوزن (نحو ما أحسن زيدا وما أفضله) وما أكرمه وما أعلمه ، وإذا أردت إعرابه (فما مبتدأ) لأنها مجردة عن العوامل اللفظية للأسناد إليها ، وهى نكرة موصوفة بمحذوف ، ولهذا قال (بمعنى شيء عظيم) وإنما قتر الوصف لأن استعمالها غير موصوفة نادر ولم ترد مع ذلك مبتدأ ، ومن لم يقدر الوصف قال ابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب ، ومع ذلك لاجابة لتقدير الوصف لأن المسوق للابتداء بالنكرة حينئذ هو معنى التعجب (وأفعل) أى فى قولك ما أعمل زيد (فعل ماض) بدليل اتصال نون الواو به فى نحو : ما أفقرنى إلى عفو الله ، فان النون فيه لازمة لا يستغنى عنها بغيرها ، ففتحة بناء كالفتحة فى نحو : زيد ضرب عمرا . وقال بعض الكوفيين : هو اسم والفتحة فيه فتحة إعراب ، وهو خبر عن ما تقول العرب ما أحسنه وما أميلحه ، والتصغير من خصائص الأسماء ، وأجيب بأنه شاذ حتى حكى الجوهري أنه لم يسمع تصغير أفعل الا فى أحسن وأملح ، لكن استدرك عليه بعضهم بأجلى فى قول الشيخ شرف الدين عمر بن الفارض * ورسابه يما احيلاه بنى * وليس بشئ لأن مراد الجوهري بسامع

وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا يَعُودُ إِلَى مَا ، وَالْأَسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ مُفْعُولٌ بِهِ
وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ مَا . وَالصِّغَةُ الثَّانِيَةُ أَفْعَلُ يَزِيدُ نَحْوُ أَحْسَنَ . يَزِيدُ وَأَكْرَمَ بِهِ ، فَأَفْعِلُ لَفْظُهُ
لَفْظُ الْأَمْرِ ، وَمَعْنَاهُ التَّعَجُّبُ وَلَيْسَ فِيهِ ضَمِيرٌ ، يَزِيدُ فَاعِلُهُ ، وَأَصْلُ قَوْلِكَ أَحْسَنَ يَزِيدُ
أَحْسَنَ زَيْدٌ : أَيْ صَارَ ذَا حَسَنِ نَحْوُ أَوْرَقَ الشَّجَرُ ، ثُمَّ غُبِرَتْ صِيغَتُهُ إِلَى صِيغَةِ الْأَمْرِ
فَصَحَّ إِسْنَادُهُ إِلَى الظَّاهِرِ فَزِيدَتْ الْبَاءُ فِي الْفَاعِلِ .

التصغير في كلام العرب المحتج بكلامهم (وفاعله) أى فاعل أفعل (ضمير مستتر فيه وجوبا) لأنه
لا يمكن حاول الظاهر محله (يعود الى ما) ولهذا أجعوا على اسميتها لأن الضمير لا يعود إلا إلى
الأنباء (والاسم المنصوب) بعد أفعل (المتعجب منه) وهو زيد في المثال السابق (مفعول به)
لأفعل لتعديده اليه بهمزة النقل (والجملة) الفعلية ، وهى جملة أفعل زيدا فى محل الرفع على أنها
(خبر ما) والتقدير شئ عظيم حسن زيدا ، وهذا هو مذهب سيويوه والجمهور ، وقيل ما
استفهامية ، والجملة بعدها خبر . قال الرضى : وهو قوى من حيث المعنى كأنه جهل سبب حسنة
فاستفهم عنه ، قالوا وهو ضعيف من حيث إنه نقل من الاستفهام الى التعجب ، والنقل من إنشاء
إلى إنشاء مما لا يثبت (والصيغة الثانية أفعل يزد) بكسر العين : أى ما كان على هذا الوزن
(نحو أحسن زيد وأكرم به) فان أردت إعرابه (فافعل) فعل باتفاق خلافا لمن شذوا بن
الأنبارى فقال انه اسم . ثم قال جمهور البصريين (لفظه لفظ الأمر) وليس بفعل أمر إذ لا معنى
للأمر هنا (ومعناه التعجب) فقول فى إعرابه أحسن فعل تعجب مبنى على السكون ، وكأنك
قلت ما أحسن زيدا (وليس فيه ضمير) لأنه لو كان فعل أمر لكان فيه ضمير يعود على المخاطب
بل الاسم بعده وهو (يزد فاعله) والباء زائدة وجوبا (وأصل قولك) أى فى التعجب (أحسن
يزيد) بصيغة الأمر (أحسن زيد) بصيغة الماضى ، والهمزة فيه للصيرورة لالنقل (أى صار
ذا حسن نحو أورد الشجر) أى صار ذا ورق ، وأزهر النبات : أى صار ذا زهر ، وأغدت البعير :
أى صار ذا غدة (ثم غيرت صيغته) أى فعل التعجب من الماضى (الى صيغة الأمر) مع بقاء
المعنى الخبرى لأن فى الأمر تعظيما ، والتعظيم يناسب معنى التعجب (فصح اسناده) وهو بصيغة
الأمر (الى) الاسم (الظاهر) لأن صورة أمر الواحد المذكور لا يجوز إسنادها الى الاسم الظاهر
(فزيدت الباء فى الفاعل) صونا للفظ عما هو قبيح غير جائز ، ولهذا وجبت زيادتها الا ان كان
الفاعل منه ان وصلت نحو قوله * وأحب لنا أن تكون المقدما * أى بأن تكون
دون أن المشددة وصلتها لعدم السماع ، وبعضهم ألقى المشددة بالتحففة . قال بعضهم : قول البصريين
فى أحسن يزد يلزم عليه شذوذ من أوجه : أحدها استعمال الأمر بمعنى الخبر وهو غير معهود ،
بل للمعهود مجئ الماضى بمعنى الأمر نحو : اتقى الله امرؤ فعل خيرا بئب عليه . ثانيا استعمال
أفعل بمعنى صار ذا كذا وهو قليل . ثالثا وقوع الظاهر فاعلا لصيغة الأمر بغير لام . رابعا حذف
الفاعل فى نحو - أسمع بهم وأبصر - . خامسا زيادة الباء فى الفاعل اه ولكن مما يؤيد أنه
خبر على صورة الأمر إيزاز الضمير فى نحو : أحسن بك لأنه بمعنى أحسنت ، والضمير يبرز معه ،

باب العدد

أَعْلَمُ أَنَّ أَلْفَاظَ الْعَدَدِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : الْأَوَّلُ مَا يَجْرِي عَلَى الْقِيَاسِ فَيَذْكُرُ مَعَ الْمَذْكُورِ ، وَيُؤَنَّثُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ ، وَهُوَ الْوَاحِدُ وَالْإِثْنَانِ ، وَمَا كَانَ عَلَى صِيغَةِ فَاعِلٍ تَقُولُ فِي الْمَذْكُورِ : وَاحِدٌ ، وَإِثْنَانِ ، وَثَانٍ ، وَثَالِثٌ إِلَى عَاشِرٍ ، وَفِي الْمُؤَنَّثِ وَاحِدَةٌ ، وَإِثْنَتَانِ ، أَوْ ثِنْتَانِ وَثَانِيَّةٌ ، وَثَالِثَةٌ إِلَى عَاشِرَةٍ ، وَكَذَا إِذَا رُكِّبَتْ مَعَ الْفُسْطَةِ أَوْ غَيْرِهَا إِلَّا أَنَّكَ تَأْتِي بِأَحَدٍ وَإِلْحَادِي ، وَحَادِي ، وَحَادِيَةٍ فَتَقُولُ فِي الْمَذْكُورِ عِنْدِي أَحَدٌ عَشَرَ ،

وَأَتَى مَكَانَ التَّاءِ بِالْكَافِ لِمَا جَاءَ بِيَاءِ الْجَزِّ ، فَلَوْلَمْ يَكُنْ بِمَعْنَى الْمَاضِي لَوَجِبَ الْاسْتِثْنَاءُ ، وَلَمْ يَجْزِ الْأَظْهَارُ .

[تَمَّة] جرى لفظ صيغة التَّعَجُّبِ مجرى المثل ، فلذا لا يغير بل يحافظ عليه كما يحافظ على المثل فلا يغير ذلك اللفظ من تذكيره وإفراده وتثنيته وجمعه عند استعماله كذلك فلا يتصرف فيهما بتغيير ولا بتقديم للعمول فلا يقال ما زيدا أحسن ولا يزيد أحسن ولا يفصل بين العامل والمعمول ، نعم يغتفر الفصل بالظرف والجار والمجرور لثبوته نظما ونثرا كقول عمرو بن معد يكرب : ما أحسن ألهي جاء لقامها ، وأكرم في اللزبات عطاءها ، وأثبت في المسكرات بقاءها . وقول الآخر : ما أحسن بالرجل أن يصدق ، وجوزَّ الجرمي وهشام الفصل بالحال نحو : ما أحسن مقبلا زيدا ، وأجاز بعضهم الفصل بالنداء لما روى أن عليا رضي الله عنه : مرَّ بعمار بن ياسر رضي الله عنه فمسح التراب عن وجهه وقال : أعزز عليَّ أبا اليقظان أن أراك صريعا مجندلا ، وفيه شاهد على جواز حذف الباء الداخلة على فاعل أفعل لأنَّ الفاعل المتعجب منه أن وصلتها وهو جائز قياسا مطردا .

باب العدد

أَيُّ بَابِ بَيَانِ حُكْمِ أَلْفَاظِهِ مِنْ حَيْثُ التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ . وَالْعَدَدُ مَا يَتَّعِجُ جَوَابًا لِسُئَالٍ فَيَنْدَرِجُ فِيهِ الْوَاحِدُ وَالْإِثْنَانُ ، إِذْ لَوْ قِيلَ لَكَ كَمْ عِنْدَكَ لَصَحَّ أَنْ تَقُولَ وَاحِدٌ أَوْ إِثْنَانٌ ، وَأَهْلُ الْحِسَابِ لَا يَرَوْنَ الْوَاحِدَ مِنَ الْعَدَدِ لِأَنَّ الْعَدَدَ عِنْدَهُمْ هُوَ الزَّائِدُ عَلَى الْوَاحِدِ (اعلم أنَّ أَلْفَاظَ الْعَدَدِ) أَيُّ الْأَلْفَاظِ الْمَوْضُوعَةِ بَأَزَاءِ السَّكَمِيَّاتِ الْمَوْضُوعَةِ لِلْعَدَدِ (على ثلاثة أقسام : الْأَوَّلُ مَا يَجْرِي) أَيُّ دَائِمًا (على القياس) أَيُّ عَلَى الْأَصْلِ (فيذكر مع الذكر ويؤنث مع المؤنث وهو الواحد والإثنان ، وما كان) مِنْ أَلْفَاظِ الْعَدَدِ (على صيغة فاعل) كَثَالُكَ وَرَابِعُ وَخَامِسُ إِلَى عَاشِرٍ (تقول في المذكر) مِنْ ذَلِكَ (واحد وإثنان وثنان وثالث) وَهَكَذَا (إلى عَاشِرٍ) بِإِدْخَالِ الْغَايَةِ (و) تقول (في المؤنث واحدة وإثنتان أو ثنتان وثانية وثالثة وَهَكَذَا إِلَى عَاشِرَةٍ) بِإِدْخَالِ الْغَايَةِ أَيْضًا ، وَهَذَا حُكْمُهَا إِذَا كَانَتْ مَفْرُودَةً (وكذا) الْحُكْمُ (إذا رُكِّبَتْ) هَذِهِ الْأَلْفَاظُ (مع العشرة أو غيرها) وَذَلِكَ بَعْدَ مَجَاوِزَةِ الْعَشْرِينَ ، فَهِيَ تَجْرِي عَلَى الْقِيَاسِ (إِلَّا أَنَّكَ تَأْتِي بِأَحَدٍ وَإِلْحَادِي) بِإِدْخَالِ الْوَاحِدَةِ فِيهِمَا فِي مَكَانِ وَاحِدٍ وَوَاحِدَةٍ (وَاحِدِي وَحَادِيَةٍ) بِوُزْنِ فَاعِلَةٍ (فتقول في المذكر عِنْدِي أَحَدٌ عَشَرَ)

وَإِثْنَا عَشَرَ ، وَحَادِي عَشَرَ ، وَثَانِي عَشَرَ ، وَثَالِثَ عَشَرَ إِلَى تَاسِعَ عَشَرَ ، وَفِي الْمُؤَنَّثِ إِحْدَى عَشَرَ ، وَإِثْنَا عَشَرَ ، وَحَادِيَّةَ عَشَرَ ، وَثَانِيَّةَ عَشَرَ ، وَثَالِثَةَ عَشَرَ إِلَى تَاسِعَةَ عَشَرَ ، وَتَقُولُ الْحَادِي وَالْعِشْرُونَ ، وَالثَّانِي وَالْعِشْرُونَ إِلَى التَّاسِعِ وَالْعِشْرِينَ ، وَإِحْدَى وَعِشْرُونَ ، وَاثْنَتَانِ وَعِشْرُونَ ، وَالْحَادِيَّةُ وَالْعِشْرُونَ ، وَالثَّانِيَّةُ وَالْعِشْرُونَ إِلَى التَّاسِعَةِ وَالْعِشْرِينَ . وَالثَّانِي مَا يَجْرِي عَلَى عَكْسِ الْقِيَاسِ فَيُؤَنَّثُ مَعَ الْمَذْكَرِ وَيُذَكَّرُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ وَهُوَ الثَّلَاثَةُ وَالتَّلْسَعَةُ وَمَا بَيْنَهُمَا سِوَاهُ أَفْرَدَتْ نَحْوُ ثَلَاثَةُ رِجَالٍ وَثَلَاثُ نِسْوَةٍ ، وَقَوْلُهُ

رجلا بتذكير الجزئين وبنامهما على الفتح (و) تقول عندى (اثنا عشر) رجلا بتذكيرهما أيضا ، واعراب الأول وبناء الثانى على الفتح (و) تقول عندى (حادى عشر) رجلا بتذكير الجزئين أيضا وبنامهما على الفتح لأن ياء حادى مفتوحة (و) تقول عندى (ثانى عشر) عبدا بتذكير الجزأين أيضا وبنامهما على الفتح ، ويجوز فى حادى وثانى أن تعربهما اعراب المنقوص ، فتكون عشرين بتذكير مضافا اليه مبني على الفتح ومحل الجر (و) عندى (ثالث عشر) غلاما بتذكير الجزأين أيضا ، وبنامهما على الفتح ، وهكذا (إلى تاسع عشر) بتذكير الجزئين وبنامهما (و) تقول (فى المؤنث) عندى (إحدى عشرة) أمة بتأنيث الجزئين وبنامهما (واثنا عشرة) جارية بتأنيثهما ، واعراب الجزء الأول اعراب المتنى ، وعشرة نائب مناب النون (وحادية عشرة ، وثانية عشرة ، وثالثة عشرة) وهكذا (إلى تاسعة عشرة) بتأنيث الجزأين وبنامهما ، ولك فى الشين من العشرة الاسكان والكسر . واعلم أن واحدا اسم فاعل من وحد يحذف واحدا ووحدة : أى مفردا ، فالواحد بمعنى المفرد : أى العدد المفرد ، وأحد يستعمل بعد نفي أو نهى أو استفهام للعموم فى أهل العلم ، ويلزمه الافراد والتذكير : تقول ماجأتنى من أحد . وقال تعالى - لستين كأحد من النساء - ، وقد يستغنى بنى ما قبله عن نفي ما بعده إن تضمن ضميره نحو : إن أحد إلا يقول كذا ، وإذا وقعت فى إيجاب لا يراد بها العموم ، ويستعمل واحد للعموم فى غير إيجاب ، ويؤنث نحو : مالتيت واحدا منهم ولا واحدة منهم . قال الرضى : همزة أحد بدل من الواو مطلقا ، فمعنى ماجأتنى أحد ماجأتنى واحد اه (وتقول) إذا جاوزت العشرين فى المذكر أحد وعشرون غلاما ، وعندى اثنان وعشرون رجلا ، وعندى الجزء (الحادى والعشرون ، و) الجزء (الثانى والعشرون) وهكذا (الى التاسع والتسعين) بالتذكير لأن المعدود مذكر (و) تقول فى المؤنث عندى (إحدى وعشرون) أمة (واثنتان وعشرون) جارية (و) عندى للقائمة (الحادية والعشرون ، والثانية والعشرون) وهكذا (الى التاسعة والتسعين) بتأنيث العدد لأن المعدود مؤنث (و) القسم (الثانى ما يجرى على عكس القياس) أى على خلاف الأصل (فىؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث وهو) أى الجارى على عكس القياس (الثلاثة والتسعة وما بينهما) من ألفاظ العدد : كالأربعة ، والخمسة ، والستة ، والسبعة ، والثمانية (سواء أفردت) عن العشرة (نحو) عندى (ثلاثة رجال) بالياء (وثلاث نسوة) بتركها (وقوله

تَعَالَى: سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ، أَوْ رُكْبَتٍ مَعَ الْعَشْرِ نَحْوُ : ثَلَاثَةَ عَشَرَ ، وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ رَجُلًا ، وَثَلَاثَ عَشَرَ ، وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ امْرَأَةً ، أَوْ رُكْبَتٍ مَعَ الْعَشْرِ وَمَا بَعْدَهُ نَحْوُ : عِنْدِي ثَلَاثَةُ وَعِشْرُونَ رَجُلًا إِلَى تِسْعَةِ وَتِسْعِينَ وَثَلَاثَ وَعِشْرُونَ أَمَةً إِلَى تِسْعِ وَتِسْعِينَ . وَالثَّلَاثُ مَالَهُ حَالَتَانِ وَهُوَ الْعَشْرَةُ إِنْ رُكِبَتْ جَرَتْ عَلَى الْقِيَاسِ نَحْوُ : أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا ، وَاثْنًا عَشَرَ ، وَثَلَاثَةَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ ،

تعالى) - سخرها عليهم (سبع ليال وثمانية أيام حسوما) واعرابه سبع ظرف زمان متعلق بسخرها ، وليال مضاف اليه ، وعلامة جرّه كسرة مقدّرة على الياء المحذوفة المعوّض عنها التثوين منع من ظهور الحركة فيه الاستئصال لأنه اسم منقوص ، وثمانية الواو حرف عطف ، ثمانية معطوف على سبع ، وأيام مضاف اليه ، حسوما حال من الهاء في سخرها ، ومعنى حسوما متتابعة شبه هبوب الريح في الشدة وعدم الخفّة بتتابع فعل الحاسم في إعادة الكسبة على الداء كرتة بعد كرتة ، ويجوز اعراب حسوما مصدرا على أن الناصب له فعل مضمر ، والتقدير تحسبهم حسوما بمعنى تستأصلهم استئصالا ، أو على أنه مفعول لأجله : أى سخرها عليهم لأجل الاستئصال (أو ركبت مع العشرة نحو) عندي (ثلاثة عشر) غلاما (وأربعة عشر) وهكذا (الى تسعة عشر رجلا) في المذكر (و) تقول في المؤنث (ثلاث عشرة) أمة (وأربع عشرة) جارية وهكذا (الى تسع عشرة امرأة) بادخال الغاية في جميع ذلك (أو ركبت مع العشرين وما بعده) بالطف (نحو عندي ثلاثة وعشرون رجلا) وهكذا (الى تسعة وتسعين) غلاما في المذكر (وثلاث وعشرون أمة) وهكذا (الى تسع وتسعين) جارية في المؤنث . قال ابن مالك : وانما حذفت التاء من عدد المؤنث ، وأثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرّة ، وأمة ، وفرقة ، والأصل أن يكون بالتاء لتوافق نظائرها ، فاستصحب الأصل مع المذكر لتقدم رتبته ، وحذفت مع المؤنث للفرق اه . وقال بعضهم : ولأن المذكر خفيف فلحقته التاء ، والمؤنث ثقيل لحذفت منه ، وهذه المسئلة حلّ ما ألغزه الحريري في مقاماته حيث قال : أين يلبس الذكران براقع النسوان ، وتبرز ربّات الحجال بعمائم الرجال ، ومحل ماقرر حيث لم يقصد بالثلاثة والعشرة وما بينهما العدد المطلق ، فان قصد بهنّ العدد المطلق كانت كلها بالتاء ألّبتة نحو: ثلاثة نصف ستة . قال بعضهم : وهي في هذه الحالة غير مصروفة لأنها أعلام خلافا لبعض النحويين اه . وبما قاله جزم ابن هشام في الجامع ، ومثله في التسهيل ، ومحل ماقرر أيضا حيث كان العدد مذكورا ، فان كان محذوفا جاز حذف التاء مع المذكر . حكى الكسائي صنما من الشهر خسا . وحكى الفراء أظفرا خسا ، وفي الحديث « وأتبعه بست من شوال » . قال في التصريح : والفصيح اثبات التاء . قال بعضهم : وبما يجوز فيه الوجهان اذا كان لفظ العدد مذكورا ومعناه مؤنثا أو بالعكس (و) القسم (الثالث) من أقسام العدد الثلاثة (ماله حالتان وهو) لفظ (العشرة ان ركبت) أى مع الآحاد (جرت على القياس) فتذكر مع المذكر وتؤنث مع المؤنث (نحو) عندي (أحد عشر رجلا ، واثنا عشر) غلاما (وثلاثة عشر) عبدا وهكذا (الى تسعة عشر) بتذكير

وَعِنْدِي إِحْدَى عَشْرَةَ ، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ ، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ إِلَى نِسْعَ عَشْرَةَ ، وَإِنْ أَفْرَدْتَ
جَرَتْ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ نَحْوُ عَشْرَةَ رِجَالٍ ، وَعَشْرُ نِسْوَةٍ
بَابُ الْوَقْفِ

العشرة لأنها ركبت مع المذكر (و) تقول (عندي إحدى عشرة) أمة (واثنتا عشرة ، وثلاث عشرة) جارية ، وهكذا (إلى تسع عشرة) بتأنيث العشرة لأنها مركبة مع المؤنث (وان أفردت) أى العشرة عن التركيب (جرت على خلاف القياس) فيؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث (نحو) عندي (عشرة رجال) بالتاء (وعشر نسوة) بتركها ، وعلى هذا جاء التنزيل . قال الله تعالى - والفجر وليال عشر - . وقال - فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة - فأثت العشرة في هذه الآية مع المذكر وهو الأيام ، وذكرها في الآية الأولى مع المؤنث ، وأما قوله تعالى - من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها - فعلى حذف مضاف : أى عشر حسنات أمثالها ، فالعدد في الحقيقة للموصوف المحذوف وهو مؤنث ، أو اكتسب المضاف من المضاف إليه التأنيث . [تمة] ألفاظ العدد بالنسبة إلى الاعراب وعنده أقسام : الأول ما يعرب بحركات ظاهرة مطلقا لصحة آخره وهو ماعدا إحدى واثنتين واثنتين . الثاني ما يعرب بحركات مقدرة مطلقا كالنقص وهو إحدى . الثالث ما يعرب بحركة ظاهرة نصبا ومقدرة رفعا وجزا كالنقص وهو واحد واثان ، وإذا ركبا فتح آخرهما بناء أو سكن تخفيفا . الرابع ما يعرب تارة كالنقص ، وتارة كالصحيح وهو ثمان ، فإن أثبتت ياءه وهو الأصل فهو كالنقص ، نحو : عندي ثمانى نسوة ، وصحرت بثمانى نسوة بسكون الياء ، ورأيت ثمانى نسوة بفتحها ، ونحو عندي ثمان ، وصحرت بثمان بكسر النون منونة ، ويقتر الاعراب على الياء المحذوفة ، ورأيت ثمانيا ، وإن حذفها لزيادتها جعلت آخرها النون ، فكالصحيح كعندي ثمان ، ورأيت ثمانا ، وصحرت بثمان ، وإذا ركبتك ذلك فى الياء اثباتها ففتح أو تسكن ، وحذفها فيفتح النون أو يكسر . الخامس ما يعرب كلثنى وهو اثنان واثنتان فيعربان بالألف رفعا ، وبالياء جزا ونصبا في المشهور كإمرة في باب المثني ، فاستفدماذ كرتناه مهم . [فائدة] تتعلق بألفاظ العدد الواقعة في التاريخ يؤرخ باليالى لسبقها لأنهم لا يعرفون دخول الشهر إلا باستهلاله ، وهو فى أول اليالى ، فيقال فى أول ليلة من الشهر كسب لأول ليلة منه أولغرتة أولستهاله ، وفى اليوم الأول لليلة خلت ، ثم لليلتين خلتا ، ثم ثلاث خاون ، وهكذا الى العشر ، ثم لاحدى عشرة خلت ، وهكذا الى النصف من كذا ، وهو : أى النصف من كذا أجود من ثلث عشرة خلت أو بقيت ، ثم بعد النصف تقول كتب لأربع عشرة بقين ، أو لست عشرة مضت الى عشر بقين ، وهكذا الى ليلة التاسع والعشرين فتقول ليلة بقيت ، ثم فى ليلة الثلاثين منه تقول لآخر ليلة منه أو سلخه أو اسلاخه ، وقد يخلف التاء النون ، وبالعكس : فيقال فى موضع خاون خلت ، وفى موضع بقين بقيت ، وفى موضع خلت وبقيت خاون وبقين .

بَابُ الْوَقْفِ

وهو قطع الطق عند اخراج آخر الكلمة وفيه وجوه مختلفة فى الحسن والمحل ، وهو أحد عشر

يُوقَفُ عَلَى الْمُنُونِ الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ بِحَذْفِ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ وَمَرَزَتْ
بِزَيْدٍ ، وَعَلَى الْمُنُونِ الْمَنْصُوبِ بِإِبْدَالِ التَّنْوِينِ أَلْفًا نَحْوُ : رَأَيْتُ زَيْدًا فَكَذَلِكَ تُبَدَّلُ نُونُ
إِذَا أَلْفًا فِي الْوَقْفِ ، وَكَذَلِكَ نُونُ التَّوَكُّيدِ الْخَفِيفَةِ نَحْوُ لَنْسَعَا وَيُكْتَبَنَّ كَذَلِكَ

نوعاً مذكورة في المطولات (يوقف على) الاسم (المنون المرفوع والمجرور بحذف الحركة والتنوين) من غير ابدال وذلك (نحو: جاء زيد وصرت زيد) باسكان الدال واعرابه جاء فعل ماضٍ ، زيد فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف ، وكذا يعرب في صررت زيد : وقولهم من غير ابدال احترازاً عن لغة الازد فانهم يدلون مكان الضمة واوا ومكان الكسرة ياء : فيقولون جاء زيد وصررت بزيدي (و) يوقف (على) النون المنصوب بابدال التنوين ألفاً في لغة غير ربيعة (نحو رأيت زيدا) فزيداً مفعول به ، وعلامة نصبه فتح آخره ، اذ ليس في ابداله ألفاً تقل بخلاف المرفوع والمجرور . وأماليعة فيقفون على المنصوب بحذف التنوين كما يقفون على المرفوع والمجرور ، فيقولون رأيت زيد بالاسكان قال الشاعر :

ألا حبذا غم وحسن حديثها * لقد تركت قلبي بهاهاً مئادق

قال الساماني : والجمهور يخصون ذلك بالشعر :

[فنيه] كالصحيح في ابدال التنوين ألفاً في النصب وحذفه في الرفع والجاء المقصور المدون . فإذا قلت هذه عصا وضربت بعصا ، فألّف الموجودة لام الكلمة والتنوين محذوف ، وإذا قلت كسرت عصا فألّف الثابتة بدل من التنوين والأصلية محذوفة لالتقاء الساكنين (فكذلك) أى كما يبدل تنوين المنصوب ألفاً في الوقف (تبدل نون اذا) الجوازية (ألفاً في الوقف) تشبيهاً إذا باسم متون ، واختار ابن عصفور تبعاً لبعضهم أن الوقف عليها بالنون قياساً على لن ، واحترازوا بالجوازية عن الظرفية . فان الوقف عليها بالألّف اتفاقاً (وكذلك نون التوكيد الخفيفة) اذا تلت فتحة تبدل ألفاً في الوقف ما لم يحصل لبس (نحو : لنسفا) أى لسجرت بناصية الكافر الى النار : فيقال فيه حالة الوقف لنسفا بغير تنوين ، واعرابه اللام داخلية في جواب قسم مقدر تقديره والله لنسفا فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف ، وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره عن . فان كان قبل نون التوكيد ضمة أو كسرة . فانها اذا وقف عليها تحذف ويرد ما كان حذف لأجل لحاقها للفعل كقولك في نحو أخرجن ياهؤلاء ، وأخرجن ياهذه أخرجوا وأخرجى ، وكذا ان أدّى ابدالها ألفاً الى اللبس فلا يوقف عليها بالألّف ولا ترسم ألفاً بل يوقف عليها بالنون وترسم كذلك نحو : قولك مخاطباً لواحد اضربن عمراً ولا تضربن زيدا فانك لو كتبت ووقفت عليه بالألّف لالتبس بأمر الاثنين ونهيهما (و) كما يوقف على المنون المنصوب واذا نحو : لنسفا (يكتبن كذلك) اذ الأصل في كتابة كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها ، ولهذا كتب انازيد بالألّف لأن الوقف عليه كذلك . قال الفاكهي : ومن النحاة من يكتب اذن بالنون لأنها من نفس الكلمة كنون من وعن ، وهو الأولى للفرق بينها وبين اذا التي للظرفية اهـ

وَرَحْمَةً بِالْهَاءِ ، وَيُوقَفُ عَلَى الْمَنْقُوصِ الْمُنُونِ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ بِحَذْفِ يَأْتُهُ نَحْوُ جَاءَ قَاضٍ ،
وَمَرَرْتُ بِقَاضٍ ، وَيَجُوزُ اثْبَاتُهَا فِي النَّصْبِ بِإِبْدَالِ التَّنْوِينِ أَلِفًا نَحْوُ رَأَيْتُ قَاضِيًا ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ
مُنُونٍ فَلَا أَنْفَصَحُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ نَحْوُ جَاءَ الْقَاضِي ، وَمَرَرْتُ بِالْقَاضِي ، وَيَجُوزُ
حَذْفُهَا وَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا فَبِالْإِثْبَاتِ لَا غَيْرُ ، وَيُوقَفُ عَلَى مَا فِيهِ تَاءُ التَّانِيثِ فَإِنْ كَانَتْ
سَاكِنَةً لَمْ تُغَيَّرْ نَحْوُ قَامَتْ وَإِنْ كَانَتْ مُتَحَرِّكَةً ، فَإِنْ كَانَتْ

(و) يكتب نحو (رحمة) من كل مفرد أوجع مؤنث بناء التأنيث الاسمية المحرك ما قبلها لفظا كقائمة
وشجرة أوقدرا كصلاة وزكاة ومناة وشفاة وتوراة (بالهاء) بدلا عن التاء لأن الوقف عليها كذلك
أما الاء التي تغير التأنيث نحو : التابوت فلا تقلب هاء في الوقف ، ومن قلبها فعل ذلك وصلا
ووقفا ، وشذ قوهم فعذنا على القرات : أي القرات وتاء التأنيث الفعلية والحرفية كقامت وربت
وتمت لا تبدل هاء ، وتاء التأنيث الاسمية التي لم يتحرك ما قبلها كبنت وأخت كذلك لا تقلب هاء :
بل يوقف عليها بالسكون كما سيأتي (ويوقف على المنقوص المنون في) حالتي (الرفع والجر
بحذف يائه نحو : جاء قاض ومررت بقاض) باسكان آخرهما مراعاة للاصل ، وإعرابهما جاء فعل
ماض ، قاض فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة المعوض عنها التنوين المحذوف
للووقف ، ويقال مثل ذلك في مررت بقاض (ويجوز اثباتها) أي الياء كقراءة ابن كثير - ولكل
قوم هادي ، وما لهم من دونه من والي ، وما عند الله باقي - ويوقف على المنقوص المنون (في) حالة
(النصب بإبدال التنوين ألفا) ولا تحذف يائه (نحو رأيت قاضيا) فهو مفعول منصوب وعلامة
نصبه فتح آخره ، ومثله ماسقط تنوينه لمنع الصرف نحو : رأيت جواري ، وقضية عبارة التسهيل
حواز الوجهين ، وإن الإثبات أجود قاله الفاكهي . وقال الساماني بعد ذكره لذلك وليس
كذلك . فقد نص الشيخ يعني ابن مالك على وجوب الوقف بالياء في ذلك فتأمل اه (وإن كان)
أي المقوص (غير منون) نحو القاضي (فالأفصح) في حالتي الرفع والجر (الوقف عليه
بإثبات الياء) إذ لا موجب لحذفها لأن الحذف يقتضي السكون وذلك حاصل مع اثباتها (نحو
جاء القاضي ومررت بالقاضي) بإثبات الياء (ويجوز حذفها) على قلة فرقا بين الوصل والوقف .
فيقال جاء القاضي ومررت بالقاض وعليه قراءة غير ابن كثير - الكبير المتعال ، لينذر يوم التلاق -
(وإن كان منصوبا) أي المقوص غير المنون (فبالإثبات) أي للياء الساكنة وقف عليه نحو :
رأيت القاضي (لاغير) بالبناء على الضم كقبل وبعد ، وهو اسم لا التبرئة ، وخبرها محذوف
أي لاغير ذلك جائز . قال الفاكهي : واستعمال لاغير في كلام المصنفين كثير وله مستند وإن
قال في الغني انه لحن ، وفي شرح الشذوران العرب لم تتسكلم به انتهى . ثم اعلم ان كلام المصنف
يقتضي أن المعروف منه بالأضافة نحو : جاءني قاضي مكة كالعرف منه بال فيوقف عليه بإثبات
الياء ، وكلام غيره يشعر بأن الحذف أرجح فيه من الإثبات (ويوقف على ما فيه تاء التأنيث
فإن كانت ساكنة لم تغبر) عما كانت عليه قبل الوقف فعليه كانت (نحو قامت) أوحرفية
نحو ربت وتمت ولا تبدل هاء في الوقف لئلا تلتبس بهاء الضمير (وإن كانت متحركة فإن كانت

فِي جَمْعِ نَحْوِ الْمُسْلِمَاتِ فَلَا أَفْصَحَ الْوَقْفُ بِالنَّاءِ وَبَعْضُهُمْ يَقِفُ بِالنَّاءِ ، وَإِنْ كَانَتْ فِي مُفْرَدٍ فَلَا أَفْصَحَ الْوَقْفُ بِالنَّاءِ نَحْوُ رَجْمَةٍ وَسَجْرَةٍ ، وَبَعْضُهُمْ يَقِفُ بِالنَّاءِ وَقَدْ قَرَأَ بِهِ بَعْضُ السَّبْعَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : إِنْ رَحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ .

فِي جَمْعِ (الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ) (نَحْوِ الْمُسْلِمَاتِ) وَالْمُنْدَاتِ ، أَوْفَى الْحَقُّ بِهِ كَاذِرَاتٍ وَعَهْرَاتٍ (فَلَا أَفْصَحَ الْوَقْفُ بِالنَّاءِ) مِنْ غَيْرِ ابْدَالٍ لِدَلَالَتِهَا عَلَى التَّأْنِيثِ وَالْجَمْعِ مَعًا ، وَفِي ابْدَالِهَا هَاءُ ابْدَالٍ صَوْرَتِهَا الدَّالَّةُ عَلَى مَا ذَكَرَ (وَبَعْضُهُمْ) أَيْ الْعَرَبُ (يَقِفُ) عَلَى ذَلِكَ (بِالنَّاءِ) أَيْ بِابْدَالِ النَّاءِ هَاءُ كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ : فِي دَفْنِ الْبَنَاتِ مِنَ الْمُسْكِرَاتِ دَفْنِ الْبَنَاءِ مِنَ الْمُسْكِرَاءِ بِالنَّاءِ . وَحِكْمُ قُفْرٍ كَيْفَ الْإِخْوَةِ وَالْإِخْوَاءِ ، وَمِثْلُ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ هَيْهَاتُ وَلَا تَافَهُ يُوقِفُ عَلَيْهِمَا بِالنَّاءِ . وَبَعْضُهُمْ بِالنَّاءِ ، وَبِهِمَا قُرْبَى فِي السَّبْعِ (وَإِنْ كَانَتْ) أَيْ تَاءُ التَّأْنِيثِ (فِي مُفْرَدٍ فَلَا أَفْصَحَ الْوَقْفُ بِالنَّاءِ) أَيْ بِابْدَالِ تَاءِ التَّأْنِيثِ هَاءُ (نَحْوُ رَجْمَةٍ وَسَجْرَةٍ) مِنْ كُلِّ اسْمٍ آخَرُهُ تَاءُ التَّأْنِيثِ قَبْلَهَا مَتَحَرِّكٌ وَلَوْ تَقْدِيرًا فَانَّهُ يُوقِفُ عَلَيْهِ بِالنَّاءِ فَرَقًا بَيْنَ النَّاءِ الْإِلْحَاقَةِ لِلْإِسْمِ وَالْإِلْحَاقَةِ لِلْفِعْلِ . فَإِنْ كَانَ مَاقْبَلُ النَّاءِ سَاكِنًا صَحِيحًا كَأَخْتٍ وَبَنَتْ وَقَفَ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ ابْدَالٍ كَالْإِلْحَاقَةِ لِلْفِعْلِ وَالْحَرْفِ (وَبَعْضُهُمْ) أَيْ الْعَرَبُ (يَقِفُ) عَلَى نَحْوِ رَجْمَةٍ وَسَجْرَةٍ (بِالنَّاءِ) عَلَى الْأَصْلِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْبَلَهَا هَاءُ ، وَهِيَ لَفْظَةٌ فَصِيحَةٌ وَبِهَا رِسْمٌ فِي الْمَصْحُفِ قَوْلُهُ تَعَالَى - إِنْ شَجَرْتَ الزُّقُومَ - ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى - أَهْمُ يَقْسُمُونَ رَحْتَ رَبِّكَ - (وَقَدْ قَرَأَهُ بَعْضُ السَّبْعَةِ) وَهُمْ نَافِعٌ وَعَاصِمٌ وَحِزَّةٌ وَابْنُ عَامِرٍ ، وَأَنَّمَا وَقَفُوا بِالنَّاءِ اتِّبَاعًا لِلرِّسْمِ ، وَالْبَاقُونَ وَقَفُوا بِالنَّاءِ بَدَلًا مِنَ النَّاءِ الْمُرْسُومَةِ (فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : إِنْ رَحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) وَأَعْرَابُهُ إِنْ حُرِفَ تَوْكِيدٌ وَنَصَبٌ وَنَصَبُ الْإِسْمِ وَتَرْفَعُ الْخَبَرُ رَحِمْتَ اسْمُهَا مَنْصُوبٌ بِهَا وَعِلَامَةُ نَسْبِهِ فَتُفْتَحُ آخِرُهُ ، وَلَفْظُ الْجَلَالَةِ مُضَافٌ إِلَيْهِ ، قَرِيبٌ خَبَرَانٌ ، مِنَ الْمُحْسِنِينَ جَارٌ وَمَجْرُورٌ وَعِلَامَةُ جَوِّهِ الْيَاءُ نِيَابَةٌ عَنِ الْكُسْرَةِ لِأَنَّهُ جَمْعٌ مَذْكُورٌ سَالِمٌ ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مَتَعَلِقٌ بِقَرِيبٍ لِأَنَّهُ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ مَصْوَغَةٌ مِنْ قَرَبٍ ضِدِّ بَعْدٍ ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَرْفِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هِيَ لِأَنَّ الرَّجْعَةَ فِي الْأَصْلِ رَقَّةٌ تَقْتَضِي التَّفَضُّلَ وَالْإِحْسَانَ إِلَى الْمَرْحُومِ ، وَهِيَ فِي حَقِّ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عِبَارَةٌ عَنِ الْإِفْضَالِ وَالْإِنْعَامِ عَلَى عِبَادِهِ وَإِيصَالِ الْخَيْرِ إِلَيْهِمْ ، أَوْ عَنِ ارْتَادَةِ فِعْلِ ذَلِكَ ، فَلَمَّا دُنِيَ عَنْهَا عَلَى كَلَامِ الْخَالِئِينَ الثَّوَابُ الْحَاصِلُ لِلْمُحْسِنِينَ فَلَمَّا ذَكَرَ قَرِيبٌ نَظَرَ الْمَعْنَى الرَّجْعَةَ الَّتِي هِيَ الثَّوَابُ دُونَ لَفْظِهَا ، وَقِيلَ إِنْ تَأْنِيثُ الرَّجْعَةِ لَيْسَ حَقِيقِيًّا ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ يَجُوزُ فِيهِ التَّأْنِيثُ وَالتَّذْكِيرُ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ ، وَأَنَّمَا كَانَتْ الرَّجْعَةُ قَرِيبَةً مِنَ الْمُحْسِنِينَ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ فِي كُلِّ سَاعَةٍ مِنَ السَّاعَاتِ فِي إِدْبَارٍ عَنِ الدُّنْيَا وَاقْبَالٍ عَلَى الْآخِرَةِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ الْمَوْتُ أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنَ الْحَيَاةِ وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَجْعَةِ اللَّهِ تَعَالَى الَّتِي هِيَ الثَّوَابُ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا الْمَوْتُ فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْإِحْسَانِ .

(قَالَ الْمُؤَلِّفُ) نَفَعَ اللَّهُ بِهِ وَأَعَادَ عَلَيْنَا وَعَلَى جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ بَرَكَاتِهِ هَذَا آخِرُ مَا يَسِرُّهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْفَوَائِدِ الْمُضِيئَةِ عَلَى مَتَمِّعَةِ الْمُقَدِّمَةِ الْأَجْرُومِيَّةِ ، وَقَدْ بَذَلْتُ جُهْدِي فِي تَسْهِيلِ الْعِبَارَةِ وَتَسْلُكِ طَرِيقِ التَّنْصِيحِ لَتَوْضِيحِ الْإِشَارَةِ مُتَطَفًّا مِنَ الْفَوَاحِشِ الْيَانِعِ ، وَطَلَاوِي فِي غَضُونِ مَبَاحِثِهِ الْمَفْصَلِ وَالْجَامِعِ .

لجاء بحمد الله تعالى، وإتقا لكثير من الأسفار مغنيا طالبيه بما جوله من الأحكام والأشعار
 وأسأل الله تعالى أن ينفع به من قصده ونخاه، وأن يبلغه في الدارين أعلى مآئده، وأن يرحني
 ويفرلني من كل ذي مشايخي في الدين وأتباعي وجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات
 (و فرغ) من تسويده تلك ليلة الجمعة اليلتين خلنا من شهر جادى الآخرة من شهر سنة ١٢٨٨
 ألف ومائتين وثمانية وثمانين والحمد لله رب العالمين جدا بوافي نعمه وبدافع قومه وبكافى
 منيذه ياربنا لك الحمد كما ينفي لجلال وجهك وعظيم سلطانك سبحانه لا تحصى ثله عليك
 أنت كما أنيت على نفسك فلك الحمد بعد الرضا ولك الحمد إذا رضيت عما دائما أبدا يارب العالمين
 وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

صحح بمعرفة لجنة من علماء الأزهر الشريف برئاسة الاستاذ الشيخ أحمد سعد على



وكان تمام طبعه بشركة - مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر : يوم الاثنين
 ٢٨ شعبان سنة ١٣٥١ هـ [٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢ م] ٦

مدير المطبعة

رستم مصطفى الحنبلي



فهرس

الجزء الثاني من : الكواكب الدرية في شرح متممة الأجرومية

صفحة	صفحة
٢٨	باب المنصوبات من الأسماء
٨٥	باب المفعول به
١١٦	باب الاشتغال
١٢٦	باب المفعول المطلق
١٤٣	باب المفعول فيه
١٥٢	باب المفعول من أجله
١٥٩	باب المفعول معه
١٧٥	باب الحال
١٧٩	باب التمييز
١٨١	باب المستثنى
١٨٤	باب المنفوضات من الأسماء
	٢١

